الحكومة السورية المؤقتة
وزارة التعليم العالي
جامعة حلب في المناطق المحررة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

أثر التنافس الأمريكي - السوفيتي على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الخليج العربي بين عامي (1979- 1991م) "الكويت أنموذجاً"

أطروحة أُعدّت لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب: أحمد ازعيتر
إشراف: أ. م. د سهام هنداوي

1444هـ/ 2023 م

الإهداء

إلى من قال فيهما ربي:

{وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيماً* وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيراً* رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِن تَكُونُواْ صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غَفُوراً}

الإسراء: الآيات من (23 - 25).

إلى والدي العزيز ووالدتي الحنونة اللذين كانا سبباً في وجودي وتعلّمي.

إلى زوجتي وأولادي الذين تحملوا المعاناة طيلة فترة الدراسة.

إلى إخوتي وأصدقائي الأعزاء الذين ساندوني ووقفوا إلى جانبي.

إلى كل من كان سبباً في إنجاز هذا البحث بالقول والفعل.

إلى كل محب للعلم والمعرفة والاطلاع في كل مكان.

إليهم جميعاً أقدم هذا العمل والدراسة المتواضعة.

الطالب: أحمد ازعيتر

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، الذي أنعم عليّ بإنجاز هذا العمل المتواضع، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين:

قال الله تعالى:

رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وعلى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ (النمل: 16).

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة سهام هنداوي، على إشرافها على هذه الدراسة، وعلى كل ما قدمته من مجهود ووقت في سبيل إخراج الدراسة في صيغتها الحالية، سائلاً المولى عز وجل، أن يجعل ما قدمت في ميزان حسناتها.

والشكر موصول إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة والحكم على تفضلهم وتكرمهم، والذين سأحظى بفضل وشرف مناقشتهم للبحث وعلى الجهود المبذولة والآراء والتوجيهات التي ستغني البحث، في سبيل إخراجه بالصورة المطلوبة.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جميع الأساتذة والأصدقاء الذين كانوا عوناً وسنداً طيلة فترة البحث والدراسة، وإلى كل من كان سبباً في إخراج هذا العمل، ولو بالكلمة الطيبة والابتسامة، لهم مني خالص التقدير والاحترام.

الطالب: أحمد ازعيتر

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الأطروحة في التاريخ المعاصر التي تحمل العنوان:

أثر التنافس الأمريكي – السوفيتي على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الخليج العربي بين عامي (1979- 1991م) "الكويت أنموذجاً"

The impact of the US-S0viet rivalry on the political and economic conditions in the Arabian Gulf between (1979- 1991). Kuwait is a model

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الأطروحة إنما هو من نتاج الجهد الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الأطروحة لم يسبق أن تم تقديمها لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Endorsement

I acknowledge that what the dissertation contains is the result of my own effort, with the exception of what has been indicated where mentioned, and that it has not previously been submitted to obtain a scientific or research degree or title at any other educational or research institution.

الباحث:

التوقيع:

التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

- الملخص

تناول البحث أثر التنافس الأمريكي - السوفيتي في الخليج العربي، خاصة بعد الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي عام 1971م، الذي أوجد فراغاً سياسياً وأمنياً في منطقة لها أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية في الحسابات الإقليمية والدولية، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة التنافس للسيطرة على المنطقة.

تطرق البحث إلى التطورات السياسية والعسكرية التي شهدتها منطقة الخليج منذ عام 1979م، كالثورة الإيرانية، والغزو السوفيتي لأفغانستان، والحرب العراقية – الإيرانية، التي فتحت الباب واسعاً أمام التدخل الأمريكي المباشر في المنطقة، وكسر استراتيجية التوازن التي حاول الاتحاد السوفيتي فرضها على المستوى الدولي، ونتيجة للتحولات في السياسة الأمريكية – السوفيتية، والتغيير في الأدوات والأساليب في التعامل مع المنطقة، انعكس ذلك على الواقع السياسي والاقتصادي لدول الخليج العربي، إذ أصبحت دول المنطقة مقيّدة بالتطورات والسياسات الدولية، الأمر الذي ساهم في عدم وجود سياسة خليجية مستقلة، ناهيك عن الارتباط بالاقتصاد الغربي من باب التبعية والاستنزاف للموارد والثروات الباطنية.

عالج البحث أهم الأحداث التي شهدتها منطقة الخليج العربي، مثل قيام مجلس التعاون الخليجي ومدى فعاليته في ظل الظروف الإقليمية والدولية التي كانت سائدة في تلك الفترة الحاسمة، إذ ساد بعد الحرب العالمية الثانية، استخدام القوة على المستويين الإقليمي والدولي، لفرض التوازن خلال الفترة بين عامي 1979- 1991م، وتثبيت المصالح الخاصة لكل طرف، ومحاولة ملء الفراغ الحاصل في المنطقة، وخاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعتبر منطقة الخليج العربي من المناطق الحيوية للمصالح الاقتصادية الأمريكية، لذلك عمدت السياسة الأمريكية إلى إعادة ترتيب أوراقها في ظل سياسة الاحتواء للقوى الإقليمية خلال الحرب العراقية - الإيرانية، بما يتناسب مع حماية الموارد النفطية وطرق إمدادها، وصد الخطر السوفيتي الذي بدأ بالتوسع في المنطقة وفق استراتيجية جديدة.

كما تناول البحث الأزمة الكويتية ـ العراقية، وما أحدثته من ردود فعل على كافة المستويات الإقليمية والدولية، في ظل التطورات السياسية العالمية الحاصلة آنذاك، والتي قادت النظام الدولي القائم إلى التحول إلى نظام أحادي القطبية في ظل السياسة السوفيتية الجديدة التي انتهجها ميخائيل غورباتشوف " البيروسترويكا" في المجال الاقتصادي، و "الغلاسنوست" في المجال السياسي والاجتماعي، ومرحلة الوفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ كان للتطورات على المستوى الدولي انعكاساتها على الأزمة الكويتية ـ العراقية، وما ترتب على هذه المرحلة من نتائج خطيرة على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي.

فهرس الموضوعات

الإهداء..... 1

شكر وتقدير..... 2

إقرار..... 3

الملخص باللغة العربية.....4

فهرس الموضوعات.....6

الإطار العام للبحث.....15

المقدمة..... 15

إشكالية البحث.....16

أهمية البحث.....17

أهداف البحث.....18

مبررات اختيار الموضوع.....18

فرضيات البحث.....18

الحدود الزمانية والمكانية للبحث.....19

منهج البحث.....19

الدراسات السابقة.....20

التعريفات والمصطلحات المعتمدة في الدراسة.....22

التعريف بأبرز مصادر البحث ومراجعه.....23

تقسيمات الدراسة.....24

الفصل الأول: أهمية منطقة الخليج العربي في الاستراتيجية الأمريكية ـ السوفيتية بين عامي (1945- 1978). 27

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي.....28

أولاً: الأهمية الجغرافية والتاريخية لمنطقة الخليج العربي.....28

1- الخصائص الجغرافية للخليج العربي.....28

2- الأطماع الاستعمارية في الخليج العربي.....30

آ- الأطماع البرتغالية.....30

ب- الأطماع الهولندية.....30
ج- الأطماع الفرنسية.....31
د- الأطماع البريطانية.....31
ثانياً: الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي.....32
1- خصائص الاقتصاد الخليجي وميزاته 32
2- أهمية الثروة النفطية في الخليج العربي.....33
ثالثاً: الأوضاع السياسية وتطور أنظمة الحكم في الكويت والخليج العربي.....34
1- المجتمع وطبيعة الأنظمة الحاكمة في الخليج العربي.....34
2- الأنظمة الحاكمة في منطقة الخليج العربي حتى الانسحاب البريطاني عام 1971م.....36
- الكويت.....36
- المملكة العربية السعودية.....36
- البحرين.....37
- قطر.....37
- الإمارات العربية المتحدة.....37
- سلطنة عُمان.....37
- العراق.....38
- إيران.....38
المبحث الثاني: الأمن في الكويت والخليج العربي من منظور محلي وإقليمي ودولي.....40
أولاً: مفهوم الأمن في الخليج العربي من منظور محلي.....40
ثانياً: المفهوم الإيراني والعراقي لأمن الخليج العربي.....41
1- المفهوم الإيراني لأمن الخليج.....41
2- المفهوم العراقي لأمن الخليج.....41
ثالثاً: المفهوم الأمريكي- السوفيتي لأمن الخليج العربي.....42
1- المفهوم الأمريكي لأمن الخليج العربي.....42
2- المفهوم السوفيتي لأمن الخليج العربي.....42
رابعاً: الكويت وتداعيات الاستقلال على المستوى العربي والإقليمي والدولي.....44
1- أوضاع الكويت في ظل الحماية البريطانية.....44
2- إعلان استقلال الكويت 1961/6/19م.....45
3- تداعيات استقلال الكويت.....45

آ- التداعيات على الصعيد العربي.....45
ب- التداعيات على الصعيد الدولي.....46
ج - التداعيات على الصعيد الداخلي.....47

المبحث الثالث: الانسحاب البريطاني من المنطقة وأثره في تفعيل السياسة الأمريكية-السوفيتية في الخليج العربي.....48

أولاً: أسباب الانسحاب البريطاني ودوافعه وأثره على الخليج العربي.....48

1- الأسباب السياسية والاقتصادية.....48

2- الأسباب العسكرية.....49
3 - موقف دول الخليج العربي من الانسحاب البريطاني من الخليج العربي.....50
ثانياً: السياسة الأمريكية في الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني.....51

1- الموقف الأمريكي من الانسحاب البريطاني من الخليج العربي.....51
2- تطورات السياسة الأمريكية في الخليج العربي.....52
3- رد الفعل السوفيتي على السياسة الأمريكية بعد الانسحاب البريطاني من الخليج.....53
آ- تطورات السياسة السوفيتية بعد الانسحاب البريطاني من الخليج.....53
ب- أدوات السياسة السوفيتية في الخليج والمنطقة العربية.....53
4- ردود الفعل الإقليمية تجاه السياسة الأمريكية – السوفيتية في الخليج العربي.....54
5- مبدأ نيكسون " استراتيجية الدعامتين".....54

المبحث الرابع: الأزمة النفطية عام 1973 وتداعياتها الإقليمية والدولية.....55

أولاً: الحرب العربية – "الإسرائيلية" (حرب تشرين) عام 1973م وتداعياتها الإقليمية والدولية.....55

1- التداعيات السياسية والاقتصادية للحرب.....55

2- أثر الأزمة على الولايات المتحدة وطريقة التعامل معها.....57
ثانياً: التعامل السوفيتي مع الأزمة النفطية عام 1973م.....59

ثالثاً: تطورات السياسة الأمريكية - السوفيتية في الخليج العربي حتى عام 1978م.....60

الفصل الثاني: التطورات السياسية والاقتصادية الإقليمية بين (1979– 1980) وانعكاسها على الأمن في الخليج العربي في ظل التنافس الأمريكي- السوفيتي.....62

المبحث الأول: الثورة الإيرانية وأثرها في زيادة التنافس الأمريكي- السوفيتي في الخليج العربي.....63

أولاً: أسباب الثورة الإيرانية وعوامل نجاحها.....63

1- الأسباب السياسية.....63

2- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية.....64
3- الأسباب الأمنية والأيديولوجية.....65
ثانياً: موقف دول الخليج والعراق من الثورة الإيرانية.....68
1- الموقف الخليجي من الثورة الإيرانية.....68
2 - الموقف العراقي من الثورة الإيرانية.....71
ثالثاً: أثر الثورة الإيرانية في زيادة التنافس الأمريكي - السوفيتي وتداعياتها السياسية
والاقتصادية على الخليج العربي.....74
1 - السياسة الأمريكية تجاه الثورة الإيرانية وأثرها على الأوضاع السياسية والاقتصادية
في الخليج العربي.....74
2 - الموقف السوفيتي من الثورة الإيرانية وتداعياتها.....78
المبحث الثاني: التحاد السوفيتي وفرض توازن القوى مع الولايات المتحدة الأمريكية وأثره على منطقة
الخليج العربي 80
أولاً: المتغيرات الإقليمية وانعكاسها على التنافس الأمريكي- السوفيتي.....80
1- التطورات السياسية والعسكرية عام 1979م وأثرها على الخليج العربي.....80
2 - مبدأ كارتر والرد الأمريكي على التوسع السوفيتي وانعكاسه على الخليج العربي.....81
3- قوات التدخل السريع في الخليج العربي.....83
4 - تنفيذ السياسة الأمريكية الجديدة في الخليج العربي.....84
آ- البحث عن القواعد والتسهيلات العسكرية..... 84
5- إدارة ريغان وتعاظم الخطر السوفيتي "مبدأ بريجنيف الخليجي".....86
آ- السياسة الأمريكية في عهد رونالد ريغان وانعكاسها على الخليج العربي.....86
ب- مبدأ بريجنيف الخليجي.....88

المبحث الثالث: الحرب العراقية - الإيرانية وأثرها في زيادة التنافس الأمريكي - السوفيتي
وانعكاسها على الكويت والخليج العربي.....92
أولاً: أسباب النزاع العراقي – الإيراني.....92
ثانياً: الموقف الأمريكي - السوفيتي من الحرب العراقية – الإيرانية 95
1-السياسة الأمريكية خلال فترة الحرب وانعكاسها على الصراع الإقليمي.....95
ا- الدور الأمريكي خلال فترة الحرب وأثره في إطالة أمد الصراع.....95
ب- التنسيق الأمريكي- "الإسرائيلي" خلال الحرب العراقية - الإيرانية وانعكاسه على

الخليج العربي.....99
2- الموقف السوفيتي من الحرب وتأثيره على الأطراف المتنازعة.....104
3 -الدور البريطاني الداعم للسياسة الأمريكية في الخليج العربي.....104
ثالثاً: أثر الحرب العراقية - الإيرانية على الكويت والخليج العربي 107
1-الآثار السياسية والعسكرية والاقتصادية للحرب وانعكاسها على الكويت
والخليج العربي.....107
آ- الآثار السياسية والعسكرية للحرب وانعكاسها على الكويت والخليج العربي.....107
ب - الآثار الاقتصادية "حرب الناقلات" وتداعياتها الإقليمية والدولية.....108
3- نتائج الحرب العراقية - الإيرانية على الكويت ودول الخليج العربي.....112

الفصل الثالث: أثر الدور الكويتي في قيام مجلس التعاون الخليجي وتخفيف حدة التنافس الأمريكي-السوفيتي بين عامي (1981- 1988م) 115

المبحث الأول: الظروف السياسية والأمنية التي مهدت لتشكيل مجلس التعاون الخليجي.....116
أولاً: الأوضاع الداخلية والأمنية في الكويت ودول الخليج العربي.....116
1-النظام الإقليمي للخليج العربي. 116
2-الأوضاع السياسية والأمنية في الكويت.....117
3-الأوضاع الاجتماعية والثقافية في الكويت والخليج العربي.....120
آ-العامل القبلي وأثره في مسيرة التطور السياسي والديمقراطي.....120
ب- أثر التركيبة السكانية والعمالة الأجنبية على الكويت ودول الخليج العربي.....121
4- الأوضاع الاقتصادية في الكويت.....123
ثانياً: الأسباب والعوامل التي أدت إلى تشكيل مجلس التعاون الخليجي.....124
1- الأسباب الاقتصادية.....125
2- الأسباب السياسية.....128
3- الأسباب الاستراتيجية والأمنية.....128

المبحث الثاني: الكويت ودورها في تأسيس مجلس التعاون الخليجي.....131
أولاً: السياسة الكويتية تجاه دول الخليج العربي.....131
1- الرؤية الكويتية لأمن الخليج العربي.....131
2- الإعلان عن قيام مجلس التعاون الخليجي وأهدافه.....136
3- الهيكلية التنظيمية لمجلس التعاون الخليجي.....137

آ- المجلس الأعلى.....138
ب - المجلس الوزاري 138
ج - الأمانة العامة.....139
4- هيئة تسويــة المنازعات.....141
5- أهداف مجلس التعاون لدول الخليـج العربية.....142
ثانياً: السياسة الكويتية وموقفها من المشاريـع الأمنية التي طرحت على مجلس التعاون.....143

المبحث الثالث: الموقف العربي والإقليمي والدولي من قيـام مجلس التعاون.....146
أولاً: الموقف العربــي من قيام مجلس التعاون الخليجي.....146
ثانياً: الموقف الإقليمي من قيام مجلس التعاون الخليجي.....149
1- الموقف العراقي.....149
2- الموقف الإيراني.....150
ثالثاً: الموقف الأمريكي - السوفيتي من قيام مجلس التعاون الخليجي.....151
1-الموقف الأمريكي.....151
2-الموقف السوفيتي..... 152
رابعاً: العلاقات الكويتية السوفيتية وأثرها في الموقف السوفيتي من قيام مجلس التعاون.....153
خامساً: موقف الكويت من التدخل الأجنبي وانعكاسه على علاقات الكويت مع دول المجلس.....156
سادساً: تكيّف السياسة الخارجية الكويتية مع المتغيرات السياسية على الساحة الخليجية
والإقليمية والدولية.....159

المبحث الرابع: تقييم أداء مجلس التعاون الخليجي ومدى فعاليته الداخلية والإقليمية والدولية
.....161
أولاً: الأسباب التي أدّت إلى عدم فعالية مجلس التعاون الخليجي.....161
ثانياً: وسائل تفعيل مجلس التعاون الخليجي.....163
ثالثاً: التعاون على المستوى الاقتصادي.....165

الفصل الرابع: الأزمة العراقية الكويتية وأثرها في التنافس الأمريكي- السوفيتي وانعكاسها على أمن الخليج العربي (1989 – 1991م). 168

المبحث الأول: العلاقات العراقية - الكويتية بين عامي (1922- 1960م). 169

أولاً: اتفاقية العقير عام 1922م وبداية ظهور المشاكل الحدودية.....169

1- المحاولات العراقية الأولى لضم الكويت.....170

ثانياً: الأزمة العراقية - الكويتية عام 1961م وانعكاساتها العربية والدولية.....172

ثالثاً: الموقف السوفيتي - الأمريكي من الأزمة العراقية – الكويتية عام 1961م.....174

1-الموقف السوفيتي من الأزمة العراقية- الكويتية.....174

2- رد الفعل الأمريكي على أزمة عام 1961م 174

رابعاً: الأزمة العراقية - الكويتية الثالثة عام 1973م..... 176

المبحث الثاني: العلاقات العراقية - الكويتية في ظل التنافس الأمريكي - السوفيتي

.....178

أولاً: العلاقات العراقية - الكويتية بعد نهاية الحرب عام 1988م.....178

1- الطموحات الكويتية والواقع العراقي..... 178

2-الأوضاع العراقية بعد نهاية الحرب عام 1988م.....178

ثانياً: تصاعد الأزمة العراقية - الكويتية بدءاً من عام 1990م.....179

1- الاتهامات العراقية تجاه الكويت ودورها في تأجيج الأزمة بين الطرفين.....179

2- الموقف الكويتي من الاتهامات العراقية.....182

ثالثاً: الموقف العربي والدولي من الأزمة العراقية - الكويتية عام 1990م..... 183

1- الموقف العربي من الأزمة العراقية - الكويتية.....183

2- مؤتمر جدة 31 تموز 1990 م.....184

المبحث الثالث: الاجتياح العراقي للكويت وانعكاساته العربية والإقليمية والدولية.....185

أولاً: الأسباب التي أدت إلى الاجتياح العراقي للكويت.....185

1- الأسباب الاقتصادية.....185

2-الأسباب السياسية.....186

3- بداية الاجتياح العراقي للكويت 2 آب 1990م..... 187
4- محاور الهجوم العراقي للسيطرة على الكويت.....187
ثانياً: الموقف العربي من الاجتياح العراقي للكويت.....188
1- موقف دول مجلس التعاون الخليجي.....188
2- موقف الدول العربية من الاجتياح العراقي للكويت.....189
3- موقف الدول الإقليمية من الاجتياح العراقي للكويت.....190
أ - الموقف الإيراني.....191
ب - الموقف التركي.....192
ج- الموقف "الإسرائيلي".....193
ثالثاً: المواقف الدولية من الاجتياح العراقي للكويت وانعكاسها على أمن الخليج العربي.....194
1- موقف المجتمع الدولي من الاجتياح العراقي للكويت.....194
2- رد الفعل الأمريكي على الاجتياح العراقي للكويت.....195
آ- الدوافع السياسية للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي.....195
ب- الدوافع الاقتصادية الأمريكية في الخليج العربي وانعكاسها على الأزمة العراقية الكويتية.....200
رابعاً: الموقف السوفيتي من الاجتياح العراقي للكويت وطرق معالجة الأزمة.....203

المبحث الرابع: مرحلة الوفاق الأمريكي- السوفيتي وانعكاسها على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الخليج العربي.....211
أولاً: نهاية مرحلة التنافس الأمريكي - السوفيتي وظهور مرحلة الوفاق الدولي.....211
ثانياً: الاستغلال الأمريكي لمرحلة الوفاق مع الاتحاد السوفيتي واستثمار الغزو العراقي للكويت في الهيمنة الأمريكية.....212
1-المخطط الأمريكي للهيمنة العالمية.....212
2- المخطط الأمريكي في استدراج العراق لاحتلال الكويت عام 1990م.....216
ثالثاً: الآثار العسكرية والسياسية والاقتصادية المترتبة على الاجتياح العراقي للكويت وانعكاساتها الخليجية والإقليمية والدولية.....222
1- الآثار على المستوى العسكري.....222
2- الآثار الناجمة عن الغزو العراقي للكويت على الصعيد الاقتصادي.....223
آ – الآثار الاقتصادية على المستوى العراقي والكويتي.....223
ب - الآثار الاقتصادية على المستوى الإقليمي.....224
ج - الآثار الاقتصادية على المستوى الدولي.....224
رابعاً: الآثار السياسية للغزو العراقي للكويت.....225
1- الآثار على المستوى الكويتي والخليجي والعربي.....225
2- الآثار السياسية على المستوى الدولي.....226

- **الخاتمة**.....228
- **النتائج**.....230
- **الملاحق**.....233
- **الجدوال**.....238
- **قائمة بالمصادر والمراجع**.....241
- **Abstract**..... 258

- الإطار العام للدراسة:

- مقدمة:

تُمثّل منطقة الخليج العربي وحدة متكاملة ومتراصة من الناحية الطبيعية والجغرافية، وتتمتع بموقع فريد متميز، وتتحكم بأهم الممرّات المائية على طرق التجارة الدوليّة (مضيق هرمز)، وقريبة من باب المندب وقناة السويس، أضف إلى ذلك الأهمية الاقتصادية للمنطقة، وخاصة بعد اكتشاف النفط وبكميات اقتصادية هائلة.

أمام هذه الأهميّة الجغرافية والاقتصادية، فقد شهدت المنطقة صراعاً محتدماً للسيطرة عليها، لما كانت تشكّله من أهمية من النواحي الجيو- سياسية والاستراتيجية، وزاد التنافس بعد الحرب العالمية الثانية، بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والتسابق على مناطق النفوذ بينهما، حيث شكّل تغلغل النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج العربي دافعاً قوياً للاتحاد السوفيتي لإعادة ترتيب أوراقه، وتغيير سياسته تجاه المنطقة بما يتناسب مع تطوّر الأحداث الجارية والتفاعل معها، فزادوا من نشاطهم السياسي والعسكري في المحيط الهندي والخليج العربي، وخاصة بعد الخروج البريطاني من المنطقة عام 1971م.

ونتيجة لهذه التطورات والأحداث أصبحت المنطقة مسرحاً للتنافس الدولي، فشهدت أحداثاً كان لها أكبر الأثر في تغيير موازين القوى في المنطقة، وانعكست هذه الأحداث على الأوضاع السياسية والاقتصادية لدول الخليج العربي، وخاصة الكويت التي كانت تحاول الحفاظ على المكتسبات السياسية والديمقراطية التي توجت بالاستقلال عام 1961م، وإقامة نوع من التوازن في علاقاتها الدولية والإقليمية، نتيجة للخطر الذي كان يتهددها من جيرانها – العراق وإيران والسعودية – حيث تقع الكويت في قلب هذا المثلث الممتلئ بألغام السياسة والأيديولوجيا بأشكالها، ولعلّ من أهم الأحداث التي شهدتها المنطقة خلال فترة البحث، تغيير النظام السياسي في العراق عام 1979م، ووصول التيار الديني الشيعي إلى السلطة في طهران إثر قيام الثورة الإيرانية عام 1979م، ضد نظام الشاه المدعوم أمريكياً، والغزو السوفيتي لأفغانستان 1979م، والحرب العراقية الإيرانية (1980- 1988)، ومبدأ كارتر عام 1980م؛ وتشكيل قوات التدخل السريع الأمريكية في الخليج العربي عام 1980م، ومبدأ بريجنيف الخليجي عام 1981م، وتأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981م، والغزو العراقي للكويت 1990م، وانهيار الاتحاد السوفيتي 1991م، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على القرار العالمي.

إنّ المتغيرات والأحداث الإقليمية المتسارعة التي شهدتها المنطقة، والتنافس الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي للحصول على موطئ قدم في منطقة الخليج، أدّت إلى تحولات مهمة وتغييرات سياسية واقتصادية كان لها أثرها في رسم خارطة المنطقة بما يتوافق مع مصالح الدول المتنافسة، وكانت الكويت أكثر الدول تأثراً، إذ مرّت بمنعطفات اقتصادية وعسكرية خطيرة للغاية توّجت بإلغاء كيان

الدولة السياسي بعد الاجتياح العراقي في نهاية مرحلة التنافس، وما أحدثه من انعكاسات على منطقة الخليج العربي على الصعيد السياسي والاقتصادي، والآثار السلبية المترتبة على ذلك.

ونظراً لظروف الكويت التاريخية والجغرافية، ووضعها الداخلي والإقليمي والدولي، فقد دفعها ذلك ومنذ استقلالها عام 1961م إلى اتباع سياسة التوازن في علاقاتها على كافة الأصعدة، والتزام الحياد الإيجابي للحفاظ على أمنها ووجودها كدولة صغيرة، إذ وجدت نفسها محاطة بسياج إقليمي ودولي متشابك ومتصارع سياسياً واقتصادياً، وكان للمؤثرات الخارجية دورٌ كبيرٌ في صياغة الوضع السياسي في الكويت، وانعكس ذلك بدوره على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وعلى التجربة الديمقراطية المبكرة في هذا الكيان الصغير كسابقة في منطقة الخليج العربي.

ونتيجة الصراعات والتطورات الإقليمية والتنافس الدولي؛ فقد تعرّضت الكويت لضغوط كبيرة للخروج من سياسة التوازن والحياد، في محاولة لجذبها إلى هذا الطرف أو ذاك، ممّا دفعها إلى محاولة تمثيل دور الوسيط في النزاعات والخلافات التي تحدث بين الدول، للحفاظ على دورها وأمنها واستقلالها من جانب، وبذل المساعي والجهود لتوحيد دول الخليج العربي في كيان واحد من جانب آخر، وكان للعامل الاقتصادي دوره المؤثر في الحفاظ على كيان الكويت، من خلال الدعم والمساعدات التي كانت تقدمها للدول الأخرى، وهو العامل نفسه الذي كان سبباً في تهديد أمنها ووجودها، ونظراً لوضع الكويت السياسي والاقتصادي، وانعكاسه على أوضاعها الداخلية من جهة، وعلى منطقة الخليج من جهة أخرى، فإنّ البحث سيتخذ من الكويت أنموذجاً لأثر التنافس الأمريكي – السوفيتي، على الرغم من صعوبة الفصل بين دول الخليج العربي نتيجة التشابه الكبير في المسارين السياسي والاقتصادي في أغلب مراحل فترة البحث، وما أحدثه التنافس الدولي في نهايته من متغيرات داخلية في الكويت ومحيطها الخليجي.

- إشكالية البحث:

تُعدّ الفترة الممتدة ما بين عامي (1979- 1991م)، من أهم المراحل التي شهدتها منطقة الخليج العربي وأخطرها، إذ شهدت أحداثاً إقليمية كان لها أكبر الأثر في تغيير الخارطة السياسية والاقتصادية للمنطقة، ودفعت إلى زيادة حدة التنافس الأمريكي- السوفيتي في عصر القطبية الثنائية، والتسابق على مناطق النفوذ في منطقة الخليج العربي، وما ترتّب على هذا التنافس من آثار سلبية على أمن المنطقة واستقرارها، ومع أن هناك العديد من الدراسات الأكاديمية والبحوث المتخصصة، التي تناولت موضوع الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي دوافعه واتجاهاته، وعلى الرغم من أهمية تلك الدراسات، إلا أنها لم تتطرق إلى بعض الجوانب، وخاصة من جانب الآثار التي خلّفتها مرحلة التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الخليج العربي، ناهيك عن عدم التوسع في دراسة الآثار المترتبة على مرحلة التوافق الدولي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وانعكاساها

السلبي على الأمن والاستقرار في الخليج العربي، وعليه، فإن الإشكالية تتلخص في العديد من التساؤلات التالية:

- هل كان التنافس بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي يعبّر عن المعتقدات السياسية والأيديولوجية لكلا الطرفين؟ أو أنه جاء استجابة لأغراض اقتصادية وجغرافية بحتة؟
- هل تمكنت الدبلوماسية الكويتية من الحفاظ على مبدأ التوازن في علاقاتها الإقليمية والدولية؟ أو أنها أجبرت على الخروج عن سياستها التقليدية نتيجة الظروف والتطورات التي شهدتها فترة التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي؟
- هل عزز الخروج البريطاني من منطقة الخليج العربي عام 1971م المصالح المشتركة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على حد سواء؟ أو أنه رجح مصالح أحد الطرفين على حساب الآخر، مما انعكس سلباً على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الخليج العربي؟
- هل انطلقت الأحداث التي شهدتها منطقة الخليج العربي – الثورة الإيرانية والحرب العراقية - الإيرانية من دوافع إقليمية بحتة؟ أو أنها جاءت استجابة لتحقيق أهداف خارجية في نطاق التنافس الدولي؟
- هل تمكنت الكويت خاصة ودول الخليج العربي عموماً من حماية أمنها واستقرارها عبر تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981م؟ أو أن الظروف الدولية والمصالح الأمريكية هي التي عجلت في إيجاد نوع من التعاون بين دول الخليج العربي؟
- هل أسهمت الأزمة العراقية – الكويتية في تسوية الخلافات العربية – العربية وتعزيز الأمن في منطقة الخليج العربي؟ وخاصّة في ظل التوافق الدولي ومؤشرات انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء عصر القطبية الثنائية، أو أنّ الأزمة أدت إلى انهيار النظام الإقليمي العربي، وفصل أمن الخليج عن الأمن العربي والإقليمي في ظل الانفراد الأمريكي بالهيمنة على القرار الدولي؟

- أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال فترة الدراسة بين عامي (1979- 1991م)، وما ترتب عليها من نتائج وتداعيات كان لها دورها في إعادة رسم معالم الخارطة السياسية والاقتصادية للمنطقة، وإدخالها في حلقة من الاضطرابات والنزاعات لا يُرى حلٌّ لها على المدى المنظور، وبالتالي، فإن البحث يحمل في طياته رؤية علمية جديدة من خلال إبراز ظاهرة التنافس الدولي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وانعكاسها على سياسة الكويت الداخلية والخارجية، وعلى المستوى الخليجي والإقليمي والدولي.

- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى إبراز النقاط الآتية:

- تحليل السياسة الخارجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي دوافعها وتطوراتها في الخليج العربي، وانعكاس التنافس بينهما على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الكويت والخليج العربي.
- توضيح أثر السياسة الخارجية الكويتية القائمة على التوازن والحياد على المستوى الخليجي والإقليمي والدولي، وانعكاسها على الأوضاع الداخلية في الكويت وأثرها على الخليج العربي.
- إبراز صور التفاهم والوفاق، بل والتنسيق والتعاون، في نهاية فترة التنافس بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وأثر ذلك على المستوى الكويتي والخليجي والإقليمي والدولي.
- تقديم رؤية علمية جديدة لأثر ظاهرة التنافس الدولي في الخليج العربي، والوصول إلى نتائج موضوعية من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وبالتالي تقديم ما هو نافع وجديد للمكتبة التاريخية وللباحثين في التاريخ الحديث والمعاصر وفروع العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

- مبررات اختيار الموضوع:

المبررات الموضوعية:

انطلاقاً من الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي بين عامي (1979- 1991م)، إذ برزت حدة التنافس الدولي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، باعتبار منطقة الخليج من المناطق الحيوية التي تؤثر في ميزان القوى الدولية، لذلك يُعدّ موضوع التنافس من أهم المواضيع المطروحة للدراسة والتحليل، لما يشكله من تحديات سياسية واقتصادية تواجه الكويت والخليج العربي.

- فرضية البحث:

تنطلق الفرضية الرئيسة للبحث من السؤال الآتي:

ما مدى تأثير التنافس الأمريكي - السوفيتي على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الكويت خاصة، والخليج العربي بشكل عام، خلال الفترة المحددة للبحث بين عامي 1979- 1991م.

- الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

1- الحدود الزمانية:

تتمثل الحدود الزمنية من خلال فترة البحث المحددة بين عامي (1979- 1991م)، إذ يمثل عام 1979م، إعادة تفعيل السياسة السوفيتية - الأمريكية، وذلك عبر التدخل المباشر في شؤون المنطقة نتيجة التطورات السياسية والعسكرية على المستوى الإقليمي. ويمثل عام 1991م الحد الزمني النهائي للدراسة بانهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية، والانفراد الأمريكي بالسيطرة على منطقة الخليج العربي وعلى القرار العالمي.

2- الحدود المكانية:

وتشمل دول الخليج العربي الستّ المؤسسة لمجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى العراق وإيران بحكم أنهما من الدول المطلّة على الخليج العربي من جهة، ولارتباطهما الوثيق بالأحداث السياسية والعسكرية التي شهدتها المنطقة، بل إنهما كانتا المحور الأساسي للتطورات والأحداث خلال فترة البحث.

- منهج البحث: اعتمد الباحث على المناهج الآتية:

- المنهج التاريخي:

وذلك من خلال تتبع الأحداث والتطورات التي شهدتها فترة البحث خلال مرحلة التنافس الدولي وفق تسلسلها الزمني، ورصدها ومعالجتها، وبالتالي معرفة جذورها التاريخية وربطها ببعضها ثم إعادة صياغتها للخروج برؤية علمية موثّقة تساعد في فهم مجرى الأحداث.

- المنهج التحليلي:

كذلك اعتمد الباحث على المنهج التحليلي المتّبع في الدراسات التاريخية السياسية القائم على دراسة الأحداث وتحليلها بالاعتماد على الوثائق والمصادر والمراجع ذات الصلة، وتجزئتها وتحليلها ونقدها وإعادة صياغتها وتركيبها، لإبراز ظاهرة التنافس الأمريكي - السوفيتي وتحليلها من خلال الوسائل والأدوات المتبعة وأثرها في منطقة الخليج العربي من النواحي السياسية والاقتصادية، وبالتالي تقديم دراسة تحليلية موثّقة تضيف نفعاً للمكتبة التاريخية العربية.

- الدراسات السابقة:

1- دراسة حسن، محمد إبراهيم (1996)، كتاب بعنوان "الصراع الدولي في الخليج العربي" (الغزو العراقي للكويت)، تناولت هذه الدراسة جذور الأزمات والخلافات الحدودية والسياسية بين العراق والكويت، والتي آلت في نتائجها إلى الاجتياح العراقي للكويت، وما ترتب عليه من نتائج وردود أفعال عربية وإقليمية ودولية، وصولاً إلى تحرير الكويت، وما نتج عنه من تثبيت الوجود الأمريكي في الخليج العربي، وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج السلبية والمدمرة على المستوى الاقتصادي بالنسبة للعراق والكويت، ناهيك عن المآسي الاجتماعية والإنسانية.

2- دراسة برجاس، حافظ، أطروحة دكتوراه (2000) بعنوان " الصراع الدولي على النفط العربي" تناولت هذه الدراسة أهمية النفط العربي الخليجي من الناحية الاقتصادية العالمية، وانعكاس تلك الأهمية على الأوضاع السياسية للمنطقة، والمخطط الأمريكي للتحكم بهذه المادة الحيوية، وخلصت الدراسة إلى نجاح المخطط الأمريكي في السيطرة الاقتصادية، وتجريد العرب من سلاحهم النفطي، ومنع استخدامه كسلاح سياسي ضد المصالح الأمريكية، وفرض التسوية السلمية في أعقاب حرب الخليج الثانية وفق الرؤية الأمريكية، وبما يخدم مصالح الكيان الصهيوني والحفاظ على أمنه واستقراره في المنطقة العربية.

3- دراسة العجمي، محمد ظافر (2006)، كتاب، بعنوان "أمن الخليج العربي" تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، ركزت هذه الدراسة على الجانب الأمني للخليج العربي منذ الاستعمار الغربي في بداية العصور الحديثة، حتى الاحتلال الأمريكي للعراق، مع التركيز على توازن القوى على المستوى الإقليمي والدولي، وخلصت الدراسة إلى أن الأهمية الجغرافية والاقتصادية لمنطقة الخليج العربي كانت دافعاً للقوى الاستعمارية إلى تبادل الأدوار في السيطرة والتحكم إلى درجة فقدان دول المنطقة قرارها السياسي واستقلالها.

4- دراسة البستكي، نصرة عبدلله، رسالة ماجستير (2003) بعنوان "أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق". هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مشروع الأداء الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي كإطار مشترك يعكس اهتمام دول المنطقة بأمن الخليج العربي ومستقبله، وذلك من خلال تحليل الأسباب الموضوعية والذاتية- الداخلية والخارجية- التي أدت إلى فشل مشروع الأداء الأمني لدول المجلس، وتؤكد الدراسة أن صيغة مجلس التعاون الخليجي وبعد أكثر من عشرين عاماً على طرحها كإطار لتحقيق أمن الخليج، قد أصبحت محل تساؤل ومراجعة، ينبغي على دول المجلس القيام بها بشكل يلبي المتطلبات ويرقى إلى مستوى طموحات شعوب وحكومات وقادة دول المجلس.

5- دراسة السريتي، أمحمد، رسالة ماجستير، (2004) بعنوان: "الأمن القومي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة بين عامي (1990-2002م)،

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار الوضع السائد في منطقة الخليج، ومدى تأثر الأمن القومي الخليجي بالأزمات التي مرت به، كما قدمت الدراسة استعراضاً لمفاهيم الأمن القومي والأمن القومي العربي والأمن القومي الخليجي، مع ذكر مصادر التهديد لكل مفهوم، كما تناولت الدراسة محاولات دول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء منظومة أمنية موحدة من خلال التعاون العسكري الخليجي والإنجازات العسكرية للمجلس والإنفاق العسكري والعقبات الماثلة أمام هذه المحاولات والحلول المقترحة لاجتياز تلك العقبات.

6- دراسة العنزي، ناصر (2008)، أطروحة دكتوراة بعنوان: "مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية العربية". هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي دفعتها منذ عام 1981م إلى التفكير في تكوين إطار للأمن الجماعي والتعاون فيما بينها لسد احتياجات الأمن الناشئة في المنطقة، ولمواجهة التهديدات التي قد تواجهها، وكان مجلس التعاون هو الآلية لتحقيق هذه التطلعات.

7- دراسة صالح، خلف (2010)، رسالة ماجستير بعنوان "أثر الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية – الأمريكية (1988- 2008م)"، تناولت هذه الدراسة أسباب الاجتياح العراقي للكويت من خلال التركيز على الظروف الدولية السائدة آنذاك، وظروف العراق قبل اجتياح الكويت، مع إبراز ردود الأفعال الأمريكية منذ الاجتياح حتى الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان 2003م، وخلصت الدراسة إلى أن الوجود الأمريكي استند في شرعيته إلى حرب الخليج الثانية، التي مهدت للسيطرة الأمريكية وصولاً إلى احتلال العراق وإخراجه من ساحة الصراع العربي والإقليمي خدمة للمصالح الأمريكية.

8- دراسة خليفة، حسين (2012)، كتاب بعنوان: "سياسة المحاور الجيو - بوليتيكية والاتحاد الخليجي في القرن 21". تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها، أن الاتحاد الخليجي هو النواة الحقيقية لبناء محور جيو - بولتيكي قادر على الانطلاق من خلال ثلاثة أطوار زمنية في الاندماج والتحول للوصول إلى أنموذج اتحادي قادر على إدارة الشرق الأوسط الجديد. وترى الدراسة أن فكرة الاتحاد الخليجي هي أسمى درجة من درجات التعاون الذي يكفل تأطير جهود كامل الأعضاء في بوتقة واحدة تجعل من الدول الخليجية الست قوة اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية متضامنة ومتعاونة.

9- هذه الدراسة المعنونة بـ أثر التنافس الأمريكي - السوفيتي على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الخليج العربي "الكويت أنموذجاً" تناولت الأثر المباشر لمرحلة التنافس الأمريكي - السوفيتي خلال فترة حاسمة من تاريخ المنطقة بين عامي (1979- 1991م)، بعيداً عن التعميم في مسار الصراع، أضف إلى ذلك فإن الدراسة ركزت على الآثار الناتجة عن مرحلة الوفاق الدولي على الكويت من حيث أوضاعها الداخلية والأمنية التي شهدتها خلال الفترة المذكورة، وانعكاس هذه المرحلة على المسار السياسي والاقتصادي للكويت، وإسقاط ذلك على منطقة الخليج العربي بحكم واقع العلاقة الجدلية من التأثير والتأثر.

- التعريفات والمصطلحات المعتمدة في البحث:

1- التنافس:

هو حالة تجمع بين طرفين دوليين، يقرران خوض التنافس وفق حسابات مدروسة مركزين جهودهم وإمكانياتهم نحو تحقيق مصالح توفرها بيئة معينة في النظام الدولي.

2- الاتحاد السوفيتي:

دولة اشتراكية شيوعية سابقة شملت حدودها أغلب مساحة منطقة أوراسيا في الفترة الممتدة بين عامي (1922- 1991م)، ويطلق عليها (اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية)، وتتكون من خمس عشرة جمهورية ذات حكم ذاتي، وتعد موسكو عاصمة لها، وهي أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، وكلمة السوفيت تعني المجلس الأعلى في اللغة العربية.

3- الولايات المتحدة الأمريكية:

تقع في أمريكا الشمالية إلى الشمال من المكسيك وإلى الجنوب من كندا، وتتألف من 50 ولاية، تُعدّ رابع دولة من حيث المساحة، وثالث دولة من حيث عدد السكان، وتعد أقوى دولة من الناحية الاقتصادية والعسكرية، وظهرت قوتها بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة تغير الظروف الدولية آنذاك، لتدخل في نطاق الحرب الباردة والتنافس مع الاتحاد السوفيتي حتى انهياره في عام 1991.

4- الشرق الأوسط:

مصطلح جيو سياسي استخدم في أوائل القرن العشرين على نطاق واسع، وتحديداً من قبل ألفريد ماهان عام 1902م، وسبّب هذا المصطلح غموضاً وتشويشاً بسبب تعريفاته المتغيرة، عدّه البعض ذا دلالة عنصرية، ويشير في بعض دلالاته وتعريفاته، إلى بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية والأناضول، ومصر والعراق وإيران، وتركيا وقبرص.

5- الاستراتيجية:

مصطلح يتكرر كثيراً في البحث، ويعني علم التخطيط، وهو مصطلح عسكري بالأساس، ولكنه تطور بعد ذلك ليشمل كافة المجالات، وتعكس الاستراتيجية المتبعة من قبل الدول، الخطط المحددة مسبقاً لتحقيق هدف معين على المدى البعيد في ضوء الإمكانات المتاحة، أو التي يمكن الحصول عليها.

6- مجلس التعاون لدول الخليج العربي:

منظمة إقليمية سياسية واقتصادية وأمنية، مكونة من ست دول عربية تطل على الخليج العربي (الكويت، السعودية، البحرين، قطر، الإمارات، سلطنة عمان).

7- حلف شمال الأطلسي (الناتو):

حلف عسكري بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، تأسس عام 1949م أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، ويضم الحلف 29 دولة، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا من أبرز الدول المؤسسة للحلف، الذي اتخذ من مدينة بروكسل البلجيكية مقراً له، والهدف الأساسي من قيامه هو التعاون المشترك للدفاع عن الدول الأعضاء، ومواجهة الحرب الباردة.

8- حلف وارسو:

حلف عسكري أقامه المعسكر الشرقي (دول أوربا الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي) تأسس عام 1955م، لمواجهة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، يقع مركز الحلف في مدينة وارسو عاصمة بولندا، وقد انهار هذا الحلف بانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م.

-التعريف بأبرز مصادر البحث ومراجعه:

اعتمد البحث على مجموعة من المصادر والمراجع العربية والأجنبية أهمها الآتي:

- مجموعة من الوثائق الأمريكية، ومحاضر اجتماعات البيت الأبيض، بالإضافة إلى مذكرات وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر، التي كان لها دورٌ كبيرٌ في إغناء البحث، وذلك من كونه معاصراً ومشاركاً في الأحداث في فترة التنافس الدولي والغزو العراقي للكويت، ومذكرات نورمان شوارتزكوف قائد قوات التحالف الدولي ضد العراق خلال حرب الخليج الثانية، التي كان لها دور في معرفة الكثير من الحقائق من خلال ربطها بوقائع أخرى. بالإضافة إلى مذكرات مستشار الأمن القومي بريجنسكي،

ومذكرات الرئيس نيكسون، كذلك مذكرات رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر التي كان لها دورٌ في توضيح الموقف البريطاني الفاعل خلال فترة البحث، نقلاً عن كتاب حروب الخليج.

-الوثائق السوفيتية، ومنها محاضر الاجتماعات بخصوص الأحداث في منطقة الخليج، والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وخطابات الرئيس غورباتشوف ومذكراته عن تطورات الأحداث في المنطقة، واللقاءات مع السياسيين في الاتحاد السوفيتي، مثل وزير الخارجية شيفرد نادزه، ونائبه بوغدانوف.

-الوثائق الصادرة عن الحكومتين العراقية والكويتية التي أغنت البحث، وأضيف العديد منها إلى ملاحق البحث لأهميتها وارتباطها بفترة البحث، بالإضافة إلى الخطابات الصادرة عن الرئيس العراقي والمسؤولين العراقيين والكويتيين ومحاضر الاجتماع.

إضافة إلى ذلك وثائق مجلس التعاون الخليجي والنظام الأساسي للمجلس ومحاضر الاجتماع الصادرة.

-الكتب المترجمة إلى اللغة العربية، ولعل من أهمها، كتاب بريماكوف بعنوان "يوميات بريماكوف في حرب الخليج"، الذي يُعدّ مصدّراً مهماً لأحداث الخليج العربي، لكونه كان عضواً في المجلس الرئاسي السوفيتي، ومشاركاً في أهم الأحداث التي شهدها العالم والخليج العربي في تلك الفترة، ومن أنصار الحل السياسي في المنطقة العربية، ومنع التدخل الغربي فيها، بالإضافة إلى كتاب بيار سالنجر بعنوان "المفكرة المخفية لحرب الخليج"، إذ يقدم عرضاً مفصلاً للخلافات العراقية - الكويتية ولوقائع الغزو العراقي من خلال مشاهداته ولقاءاته.

-أضف إلى ذلك العديد من المصادر والمراجع العربية التي أغنت البحث، وأهمها مؤلفات عبدلله بشارة أول أمين عام لمجلس التعاون الخليجي ومنها (عبدلله بشارة بين الملوك والشيوخ والسلاطين)، بالإضافة إلى اللقاءات والبرامج المتلفزة لأشخاص عاصروا الأحداث وشاركوا فيها، ومنها برامج قناة الجزيرة، شاهد على العصر، وبلا حدود، وبرنامج الصندوق الأسود على قناة القبس الكويتية.

- تقسيمات البحث: تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: بعنوان "أهمية منطقة الخليج العربي في الاستراتيجية الأمريكية – السوفيتية بين عامي (1945- 1978م). وتم تقسيمه إلى أربعة مباحث:

- تناول المبحث الأول الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي من النواحي الجغرافية والاقتصادية، وأثر الموقع في تزايد الأطماع الاستعمارية وصولاً إلى التنافس الأمريكي - السوفيتي على المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، في ظل التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها هذه المرحلة، كذلك تناول المبحث أثر العامل الاقتصادي في زيادة التنافس الدولي على المنطقة.

- المبحث الثاني تناول قضية الأمن في الخليج العربي من منظور محلي وإقليمي ودولي، والتطورات السياسية التي شهدتها الكويت وتداعياتها العربية والإقليمية والدولية.

- تطرق المبحث الثالث والرابع إلى أسباب الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام 1971م ودوافعه، والأزمة النفطية خلال الحرب العربية مع الكيان الصهيوني عام 1973م، وما أحدثته من ضائقة اقتصادية.

الفصل الثاني: بعنوان "التنافس الأمريكي - السوفيتي وأثره في التطورات السياسية والاقتصادية الإقليمية بين عامي (1979- 1980م)": تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- تناول المبحث الأول الثورة الإيرانية في عام 1979م، أسبابها وعوامل نجاحها، وردود الأفعال الخليجية والدولية، وانعكاساتها الأمنية على الخليج العربي. في حين تطرق الثاني إلى الغزو السوفيتي لأفغانستان.

- عالج المبحث الثالث الحرب العراقية - الإيرانية (1980- 1988م)، وانعكاساتها على الكويت والخليج العربي، وزيادة حدة التنافس خلال هذه المرحلة، والآثار السياسية والاقتصادية المترتبة على مرحلة الصراع.

الفصل الثالث: بعنوان "أثر الدور الكويتي في قيام مجلس التعاون الخليجي وتخفيف حدة التنافس الأمريكي - السوفيتي بين عامي (1981- 1988م)" تم تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث:

- المبحث الأول تناول الظروف السياسية والأمنية السائدة في الكويت والخليج العربي قبل قيام مجلس التعاون، والدور الكويتي في تبني مشروع التعاون بين دول الخليج وفق رؤية لمستقبل المنطقة.

- تطرق المبحث الثالث إلى المواقف العربية والإقليمية والدولية من قيام مجلس التعاون الخليجي، وأثر السياسة الكويتية في توضيح دور مجلس التعاون على كافة المستويات.

- أما المبحث الرابع فتناول قضية تقييم مجلس التعاون الخليجي ومدى فعاليته وقدرته على مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والعسكرية على المستوى العربي والإقليمي والدولي في ظل ازدياد حدة التنافس الأمريكي – السوفيتي في المنطقة.

الفصل الرابع: بعنوان "الاجتياح العراقي للكويت وأثره في التنافس الأمريكي- السوفيتي وانعكاسه على أمن الخليج العربي (1989- 1991م). وتم تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث:

- تناول المبحث الأول جذور الخلافات السياسية الكويتية – العراقية، من خلال العودة إلى بدايات الخلاف والتأصيل التاريخي لتسلسل الأحداث وصولاً إلى نهاية الحرب العراقية – الإيرانية، وانعكاساتها على الخلافات بين البلدين، والمواقف العربية والإقليمية والدولية من الأزمة الحاصلة وطرق معالجتها.

- المبحث الثاني تطرق إلى الأحداث التي وقعت بعد نهاية الحرب العراقية – الإيرانية، على المستوى العراقي والكويتي، وما آلت إليه الأمور من اتهامات بين الطرفين، وصلت إلى التهديد العراقي باجتياح الكويت، والتفاعل العربي والدولي مع الأزمة.

- أما المبحث الثالث فتناول بداية الاجتياح العراقي للكويت، أسبابه ودوافعه، وما أحدثه من ردة فعل عربية ودولية، والموقف الأمريكي - السوفيتي من الاجتياح، وانعكاسه على مسار الأزمة. وكذلك التطرق إلى مواقف الدول الإقليمية، والنتائج المترتبة على المستوى العراقي والكويتي والخليجي بشكل عام.

- المبحث الرابع عالج مرحلة الوفاق الدولي بعد مرحلة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وخاصة مع وصول غورباتشوف عام 1985م إلى السلطة في الاتحاد السوفيتي، وتبنيه لسياسة البناء والانفتاح على العالم الرأسمالي من خلال سياسة "البيروسترويكا"، والشفافية والمكاشفة "الغلاسنوست"، التي أدّت في النهاية إلى انهيار المعسكر الاشتراكي ونهاية الحرب الباردة بين الطرفين، وانعكاسات المرحلة على الأزمة العراقية - الكويتية، والانفراد الأمريكي بالقرار الدولي بعد انتهاء مرحلة القطبية الثنائية بانهيار الاتحاد السوفيتي.

الفصل الأول

أهمية منطقة الخليج العربي في الاستراتيجية الأمريكية – السوفيتية

بين عامي (1945-1978م)

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي:

أولاً: الأهمية الجغرافية والتاريخية لمنطقة الخليج العربي:

1- الخصائص الجغرافية للخليج العربي:

توجد خصائص وصفات لكل منطقة على سطح الأرض تميزها عن المناطق الأخرى، والمنطقة العربية بشكل عام، ومنطقة الخليج بشكل خاص، هي من المناطق التي تمتلك المقومات الأساسية لتنمية القوة، ويمكن إدراجها ضمن المناطق المحورية (pivotal Regions)، كما يرى علماء الجيو- بوليتكس، أضف إلى ذلك فإن علماء الجيو استراتيجية يضعون المنطقة ضمن إطار استراتيجي ذي أبعاد سياسية، وذلك بسبب أهميتها الجغرافية والاقتصادية [1].

يقع الخليج العربي جنوب قارة آسيا بين إيران شرقاً وشبه الجزيرة العربية غرباً، والعراق شمالاً وخليج عُمان جنوباً، ويقع بين خطي عرض 24 و30 شمال خط الاستواء، وبين خطي طول 42 و57 شرق غرينتش، وتُعدّ مياه الخليج ضحلة نسبياً تمتد من شط العرب في الشمال إلى رأس مسندم في الجنوب، بمسافة تقارب 1300كم، أما اتساعه فيتراوح بين 47 كم في أضيق نقطة عند مضيق هرمز، وحوالي 280 كم في أوسع نقطة فيه، وأعمق نقطة فيه تصل إلى 100كم قرب جزيرة هرمز، أما مساحته الإجمالية فتقدّر ب 3 ملايين كيلو م^2، وأراضي الخليج العربي عبارة عن مناطق صحراوية قليلة السكان تتوزع فيها بعض الواحات والمياه الجوفية [2].

ومن الجدير ذكره، أن تسمية الخليج العربي ترددت في كثير من كتب الرحالة والمؤرخين منذ القديم، حيث ذكر الرحالة الدانماركي كارستن نيبور، الذي زار الخليج العربي عام 1765م، "أنه من الخطأ تسمية الخليج بـ (الخليج الفارسي)، لأن العرب يسيطرون على الخليج بشاطئيه الغربي والشرقي"، وبسبب الأهمية الجغرافية، وما تحتويه المنطقة من ثروات نفطية وموقع استراتيجي جعلها مطمعاً لكل القوى الدولية، وأصبحت محوراً للتنافس ومركزاً للكثير من الأحداث العالمية، فمنطقة الخليج تتميز من الناحية الاستراتيجية بكونها تتوسط العالم القديم، وتمر بها أشهر الطرق التجارية التي تربط أوربا بمنطقة الشرق، وتحتفظ بأكبر احتياطي نفطي في العالم ضمن أراضيها [3].

ويؤكد علماء الجغرافيا السياسية على أهمية بعض الجزر في أوربا وآسيا وإفريقيا، التي اصطلح على تسميتها جزيرة العالم "World island"[4]، والذي يسيطر على هذه الجزر يصبح سيد العالم، وينطبق

1-عبد لله، أمين محمود: أصول الجغرافيا السياسية المعاصرة، القاهرة، مكتبة النهضة، ط1، 1976، ص158.

2 -ياسين، حشوف: منطقة الخليج العربي (المكانة والبعد الجيو استراتيجي)، الجزائر، hlum fs;vmK]كلية الحقوق والعلوم السياسية، دفاتر السياسة والقانون، العدد 19، 2018، ص347.

3- قلمون، صورية: العامل الاقتصادي في استراتيجية الولايات المتحدة في الخليج العربي بين عامي (1973- 1991)، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، 2011، ص23- 24.

4- يعدّ الجغرافي والسياسي البريطاني ما كندر هو من صاغ نظرية جزيرة العالم "World island"، وقصد بها المناطق المحورية في آسيا وأوربا وإفريقيا، ويقع وسطها قلب العالم، وأطلق عليها نظرية قلب العالم "Heart land theory"، وهي نظرية سياسية، وضعها ليفسر للإمبراطورية البريطانية ضرورة معالجة التوسع الروسي باتجاه الخليج العربي، للمزيد: https://arabprf.com

ذلك الوصف على الخليج العربي، وذلك كونه يشكل جسراً طبيعياً بين قارات العالم، ومنطقة ترانزيت حيوية لحركة الملاحة البرية والبحرية والجوية، وبحيرة نفطية هائلة لأمم القرن العشرين، فهو قلب المصالح الدولية، فحسب تعبير الجغرافي الفرنسي بياربان "إن تموجات الخليج الصغيرة قادرة على إحداث عواصف في محيط العلاقات الدولية"، وبغية تحقيق الطلبات الدائمة من النفط والحفاظ على أهم مصادر الطاقة، أصبح الخليج العربي حسب تعبير الجغرافي البريطاني هنري لابروس "منطقة محرّمة"[1].

وللخليج العربي أهمية كبيرة لأنه بحر شبه مغلق، أدى تكوينه الجيولوجي إلى وجود العشرات من الجزر الصغيرة المتناثرة، التي لها أهمية كبيرة من الناحية العسكرية، أضف إلى ذلك فإن وجود مخرج واحد للخليج العربي (مضيق هرمز)، له فائدة استراتيجية عظيمة، إذ زادت هذه البوابة الوحيدة من أهمية الخليج العربي، وجعلت المنطقة المحيطة بالمضيق من أكثر مناطق العالم حيوية[2].وهذا الموقع أعطى لمضيق هرمز أهمية اقتصادية وسياسية عالمية، ويخضع المضيق، الواقع بين إيران وسلطنة عُمان، وفقاً للقانون الدولي لاتفاقية قانون البحار لعام 1982م، هذه الاتفاقية لم توقع عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وغير مصَدق عليها من قبل إيران، مما يفتح المجال لاجتهادات وتفسيرات مختلفة حول النظام القانوني لحرية المرور عبر مضيق هرمز، وذلك من شأنه أن يرفع من درجة التوتر والصدام في منطقة الخليج العربي [3].

ومن ناحية أخرى، وحسب ما يذكر الباحثون، فإن الخليج العربي يشمل معنى أوسع من الخليج العربي من ناحية الجغرافيا الطبيعية، إذ يضم بالمعيار "الجيو سياسي"[4] عدداً من الوحدات السياسية التي ليست لها إطلالة على سواحل الخليج العربي، فيتسع الحديث عنه ليشمل اليمن وباب المندب حتى قناة السويس، وليشمل أيضاً، تركيا وأفغانستان وباكستان والهند، حيث إن هناك تواصلاً حضارياً ودينياً منذ القدم، وهناك ارتباط وثيق بالمحيط الهندي، باعتبار أن هذه المناطق هي مناطق متصلة بالخليج العربي، حيث نجد أن منطقة الخليج في مطلع القرن العشرين امتداداً للهند في دوائر الحكم البريطانية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وهو امتداد لحلف شمال الأطلسي بحكم أن إيران والعراق وباكستان، دول على أطراف الخليج العربي، تمثل حلف بغداد عام 1955م الذي تقف من خلفه بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية [5].

1- متّى، أنطوان: الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية بين عامي (1798- 1978م)، بيروت، دار الجيل، ط1، 1993، ص 16 - 17.
2- العجمي، ظافر محمد: "أمن الخليج العربي" تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006، ص48.
3- ناصر، علي ناصر: مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، بيروت، دار الفارابي، ط1، 2013، ص11-12.
4- مصطلح الجيو سياسية: يعني تأثير الجغرافيا والموقع على النشاط السياسي للدولة، فهو علم دراسة الأرض وثرواتها وموقعها على المستويين الإقليمي والدولي، وانعكاسها على المسعى السياسي، تطور المصطلح بعد ذلك ليشمل معنى أوسع، ليشير إلى الروابط والعلاقات الوثيقة بين السلطة السياسية والحيز الجغرافي، وتأثيره على المستوى الإقليمي والعالمي. للمزيد انظر : https://m.annabaa.org
5- العجمي: نفس المرجع، ص48.

وتُعدّ منطقة الخليج العربي من ناحية "الجيو- بوليتيك" [1] مفصلاً استراتيجياً في علاقات الصراع بين الشرق والغرب، فهي مركز لخمس دوائر متصل بعضها ببعض، وهذه الدوائر، هي: الجزيرة العربية، والشرق العربي، والوطن العربي، والشرق الأوسط، والمحيط الهندي، كما أنها تقع على محور طرق المواصلات البحرية والجوية بين أوربا والشرق الأوسط وغرب آسيا وجنوب شرق آسيا، ولا تبعد في الوقت نفسه كثيراً عن الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي، الذي يفصله الخليج العربي عن الوصول إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي، وبالتالي إمكانية وصوله إلى بحر العرب والقرن الإفريقي. وبناءً على الموقع الاستراتيجي للخليج العربي، ومنذ القديم، وحتى بداية العصور الحديثة، لم توجد دولة حاولت أن تكون لها سيادة عالمية إلا واهتمت بالخليج العربي، وحاولت السيطرة عليه، نظراً لخصوصية الموقع الذي يعتبر كالقلب بالنسبة للشرق الأوسط [2].

2- الأطماع الاستعمارية في الخليج العربي:

إن الأهمية الجغرافية والاقتصادية لمنطقة الخليج عرضتّها لتهديدات القوى الكبرى على مدى التاريخ الحديث والمعاصر، وفيما يلي عرض تاريخي موجز لأطماع القوى الاستعمارية في المنطقة:

1-الأطماع البرتغالية:

تعرضت منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية عموماً للتصدع والتفكك، بسبب ظهور التنافس الاستعماري في المنطقة مع بداية القرن السادس عشر، وذلك عندما شن البرتغاليون في عام 1506م حملة تهدف إلى الهيمنة على الخليج العربي، دامت أكثر من قرن، وكان الهدف احتلال الهند لما تتمتع به من حضارة وثراء، واعتبر الخليج البوابة المؤدية إلى الهند، فأخذوا يحتلون بعض مناطق الجزيرة العربية والخليج العربي، إذ استغل البرتغاليون التفكك السياسي الحاصل بين شيوخ القبائل وأمراء الإمارات، نتيجة للخلافات الداخلية القائمة بينهم [3].

2-الأطماع الهولندية:

ظهر الهولنديون في المحيط الهندي، أوائل القرن السابع عشر، وكان هدفهم الأول التجارة، حيث أقاموا شركات تجارية احتكارية، تكفلت بحماية مصالحهم ورعايتها، حيث كانت الحكومة المركزية تعطي لهذه الشركات حق عقد المعاهدات، وإعلان الحرب، في مناطق نفوذها. فكانت هذه الشركات قلاعاً لخدمة الاستعمار الهولندي، واستمر النفوذ الهولندي في الخليج قرابة قرن من الزمان، حيث انتهى بظهور النفوذ البريطاني في المنطقة في نهاية القرن السابع عشر [4].

1- الجيو بولتيك: مصطلح تم استخدامه من قبل الألمان خلال الحرب العالمية الثانية، ويمتد هذا المفهوم إلى الفترة التي تم فيها توحيد ألمانيا في عهد بسمارك وصولاً إلى الرايخ الثالث لأدولف هتلر، يعد فرع من الاستراتيجية الجغرافية والاقتصادية الألمانية، مشتق من الجغرافيا السياسية، ويُعنى بالبحث عن الاحتياجات التي تتطلبها الدولة للتوسع خارج حدودها، أي فتح المجال أمام الدولة لتنمية القوة وزيادة الهيمنة، وتوقف استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية، لدلالته على الهيمنة والتوسع. انظر: https://arabprf.com

2- العجمي: مرجع السابق، ص49.

3- القرني، علي حسن، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات، الرياض، مكتبة عبيكان، ط1ن 1997، ص26- 27.

4- عبيد، نايف علي، مجلس التعاون لدول الخليج من التعاون إلى التكامل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996، ص45.

3- الأطماع الفرنسية:

ظهرت فرنسا على مسرح الأحداث في القرن الثامن عشر، بعد الانسحاب الهولندي من المنطقة، وتم تأسيس الشركة الفرنسية لجزر الهند الشرقية، ومهدت لإقامة علاقات تجارية وسياسية، إلا أن وجودهم في الخليج العربي كان سياسياً أكثر منه تجارياً، وذلك بتتبع نشاط بريطانيا في المنطقة، حيث قام الأسطول الفرنسي بالهجوم المفاجئ على الوكالتين البريطانية والهولندية، ودمرهما في بندر عباس الواقعة على الساحل الشرقي للخليج العربي في عام 1759م، وتعد الفترة بين عامي 1793- 1809م، من أهم الفترات في الصراع الفرنسي البريطاني في المنطقة، وقد فشلت فرنسا في مساعيها لإقامة امبراطورية على ساحل البحر المتوسط والسيطرة على المنطقة، وذلك بعد فشل حملة نابليون على مصر وسورية 1798م، والامتداد عبرهما إلى الخليج العربي، مما أدى إلى تدهور مكانة فرنسا في المنطقة، وحصول بريطانيا على امتيازات اقتصادية وسياسية [1].

ولا بد من التذكير، بأن الحرب التي نشبت بين بريطانيا وفرنسا، حرب السبع سنوات، بين عامي (1756- 1763م)، لم تقتصر على القارة الأوربية، بل كان النزاع على المستعمرات من أهم صورها، إذ تنازلت فرنسا لبريطانيا ضمن معاهدة باريس عام 1763م عن جميع ممتلكاتها في شبه الجزيرة الهندية، والمحيط الهندي [2].

4- الأطماع البريطانية:

ظهر الاهتمام البريطاني الفعلي بمنطقة الخليج العربي في القرن الثامن عشر الميلادي، ونتيجة اهتمام بريطانيا بالهند وموقعها وثرواتها، سعت من أجل السيطرة على الطرق المؤدية إليها، وفي مقدمتها طريق الخليج العربي، فعمدت إلى إبعاد القوى الاستعمارية المنافسة لها، ونجحت في إعادة الأمن والاستقرار، وأبرمت معاهدات حماية بدءاً من عام 1820، مع أمراء الخليج العربي، ونصت في أغلبها وعلى العموم بتعهد حكام الإمارات والشيوخ بعدم الاتصال بأي دولة أخرى دون موافقة بريطانيا، ومحاربة القرصنة وتجارة الرقيق، زد على ذلك إعطاء بريطانيا تسهيلات عسكرية واقتصادية في المنطقة دون غيرها، ومن جانبها تتعهد بريطانيا بتوفير الحماية للأمراء والشيوخ ضد الأخطار التي تُهددهم [3].

يتضح مما سبق، أن بريطانيا سعت من خلال السياسة التي اتبعتها والدور الذي لعبته في منطقة الخليج العربي، إلى إقامة سور يحيط بالخليج العربي، لمنع التأثيرات الخارجية، والقوى المنافسة لها، بينما

1- العقاد، صلاح: التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، مكتبة الأنجلو- المصرية، ط1، 1983، ص63-65.
2- المرجع نفسه، ص93.
3- القرني: مرجع سابق، ص28.

عمدت في الداخل إلى إيجاد وحدات وكيانات سياسية ضعيفة مفككة، لسهولة السيطرة والتبعية، ولا تزال آثار السياسة البريطانية قائمة، من خلال التجزئة والانقسامات والصراعات التي تشهدها المنطقة، فهي لم ترتقِ إلى مرحلة الوفاق السياسي والاقتصادي فيما بينها للحفاظ على أمنها واستقلالها، ناهيك عن مسألة الاتحاد أو أي صيغة من الصيغ الوحدوية التكاملية، التي تعتبر من المسائل المطروحة للتسويق الإعلامي فيما بين دول المنطقة.

ثانياً: الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي:

1- خصائص الاقتصاد الخليجي وميزاته:

يعدّ الاقتصاد أساس الحياة، إذ لا يمكن أن يقوم أي تقدم على المستوى الاجتماعي والسياسي والعسكري دون التطور الاقتصادي، ولا شك أن موارد الخليج العربي الاقتصادية قبل اكتشاف النفط فيها كانت محدودة تقوم على الصيد والزراعة والرعي، عموماً كانت النشاطات الاقتصادية في الخليج العربي- باستثناء العراق وإيران – متشابهة إلى حد كبير، ومع اكتشاف النفط عام 1932م والثروة الاقتصادية الهائلة، استمرت القاعدة الإنتاجية الزراعية بضعفها، مما أدى إلى استمرار الانكشاف الاقتصادي في دول الخليج العربي، بسبب زيادة الاستيراد من الخارج، وعدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وارتفاع قيمة المستوردات الغذائية [1].

وتعتمد دول الخليج العربي اعتماداً كبيراً، ويكاد أن يكون كلياً، على النفط ومشتقاته، بالإضافة إلى الغاز كمصدر رئيسي للدخل، ويشكل النفط القاعدة الأساسية ومصدرا حيوياً من مصادر الناتج القومي الإجمالي في تلك البلدان، وتشير معظم التقديرات إلى زيادة الطلب العالمي على النفط، كما تؤكد على حصول تراجع في الإنتاج خارج منظمة أوبك، وهذا الأمر سيدفع العالم مرة أخرى إلى الاعتماد على صادرات النفط العربي، نظراً لقدرة الدول الخليجية على زيادة طاقتها الإنتاجية وتلبية الحاجات المستجدة للصناعات الغربية [2].

لقد كان من أولويات بريطانيا في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، المحافظة على تواجدها في منطقة الخليج العربي، لأنه أفضل طريق يوصلها إلى الهند "درة التاج البريطاني"، إلا أن بريطانيا لم تغير من سياستها في الخليج العربي، حتى بعد استقلال الهند[3] عام 1947م، وذلك لدخول عامل هام، أضيف إلى الأهمية السابقة لمنطقة الخليج، وهو تدفق النفط وبكميات تجارية ضخمة، وكانت

1- عبد الواحد، بهاء: مهددات الأمن الاستراتيجي للنظام الخليجي، السودان، جامعة الخرطوم، أطروحة دكتوراة، 2011، ص388.

2- برجاس، حافظ، الصراع الدولي على النفط العربي بيروت، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، 2000، 176- 177.

3- تمكنت بريطانيا من السيطرة على الهند منذ عام 1765م، وذلك عن طريق شركة الهند الشرقية البريطانية، وكانت أغنى المستعمرات البريطانية على مدى قرنين من الزمان، وعرفت طوال تلك الفترة بالهند البريطانية، ودرة التاج البريطاني، لما كانت توفره من مواد أولية للاقتصاد في الإمبراطورية البريطانية حتى عام 1947م، حيث حصلت الهند على استقلالها نتيجة تغير الظروف الدولية وصعود قوى جديدة بعد الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى توسع نطاق الاحتجاجات والثورة ضد المستعمر البريطاني. للمزيد انظر: الاحتلال البريطاني للهند وشركة الهند الشرقية، التلاوي، حسين محمود.

الولايات المتحدة الأمريكية قد جعلت همّها في الخليج العربي، الحصول على مكاسب اقتصادية، بصورة عامة ونفطية بصورة خاصة، وذلك في الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، من خلال استغلال النفط في كل من البحرين والكويت، بينما انفردت شركات أمريكية أخرى باستغلال نفط السعودية، إذ رفعت أمريكا بوجه بريطانيا سياسة الباب المفتوح[1] لدخول الشركات الأمريكية إلى المنطقة [2].

وفي نطاق السياسة الأوربية تجاه منطقة الخليج العربي، قال أحد الاختصاصيين الفرنسيين في عام 1958م، جان جاك بريبي: "إن نصف استهلاكنا من النفط يأتي من الضفة الغربية للخليج الفارسي، والإسلام الذي ولد في الحجاز على ضفاف البحر الأحمر بات أحد العوامل الرئيسة في سياستنا الداخلية والخارجية، والولايات المتحدة بنت جزءاً من استراتيجيتها العالمية على صداقة ملك بدوي، وأن مصيرنا مرتبط بهذه الاستراتيجية، وكل علاقات الغرب الأوربي والأمريكي مع البلدان العربية، وخصوصاً بلدان شبه الجزيرة العربية، تحددها وتوجهها وتؤثر عليها قوى عليا: النفط، صاحب الجلالة، هو مصدر سياسي واستراتيجي أكثر منه اقتصادي ومالي"[3].

إن علاقة النفط بالسياسة هي علاقة قديمة، تعود إلى تاريخ اكتشافه والتنقيب عنه من قبل الشركات المتعددة الجنسية، إلا أن النفط أصبح محوراً في السياسة الدولية بعد أن حل مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة، وقد أعلن رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو أثناء الحرب العالمية الأولى: "إن النفط ضروري كالدم"، وكتب كولير. ج رئيس الولايات المتحدة في عام 1924م، قائلاً: "إن تفوق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك النفط ومنتجاته" [4].

إن هذه التصريحات التي صدرت وتصدر باستمرار عن كبار المسؤولين السياسيين في العالم، هي دلالة واضحة على مدى أهمية النفط ومكانته الاقتصادية وتأثيره في السياسة الدولية، إلى حد بات يشكل عاملاً مؤثراً في صنع القرار السياسي في كل من الدول المنتجة والمستهلكة معاً، لا بل أكثر من ذلك، فمن الممكن استخدامه في بعض الأوقات كقوة لها تأثير سياسي أكثر من القوة العسكرية نفسها للدفاع عن قضايا أمنية ودفاعية.

2- أهمية الثروة النفطية في الخليج العربي:

ترتبط الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية بصناعة النفط التي تتصف بصفات عامة انعكست على الأهمية الجغرافية للمنطقة، وذلك من كونها صناعة عالمية، حيث إن نصف النفط المستخرج في العالم يستهلك خارج حدود البلدان المنتجة، أي أن الاقتصاد العالمي للنفط يخضع إلى جغرافية- سياسية خاصة به، وأن جغرافية الاستهلاك تتداخل في خريطة الإنماء الاقتصادي،

1- أسلوب سياسي يقوم على تعهد الدول الكبرى بعدم الانفراد بالحصول على امتيازات اقتصادية أو سياسية.
2- شاكر، محمود: موسوعة تاريخ الخليج العربي، الأردن، عمان، دار أسامة للنشر، ط1، 2003، ص852.
3- متّى: مرجع سابق، ص16- 17.
4- متى: مرجع سابق، ص 103.

زد على ذلك أن صناعة النفط أصبحت قضية سياسية ينتج عنها العديد من التبعية والارتباط على المستويين الوطني والدولي. بالإضافة إلى ذلك أنها صناعة متعددة المنتوجات (الفيول- البنزين- الغاز الطبيعي)، مما يجعلها مرتبطة بتنويع القاعدة الاقتصادية العالمية، ناهيك عن ارتباط صناعة النفط بالرأسمالية العالمية، فالقطاع النفطي يتطلب رؤوس أموال هائلة، ووسائل تقنية وقدرات بشرية أساسية [1].

ومن المعروف أن توزيع الثروة النفطية على مستوى العالم هو توزيع غير متساو، فهناك بلدان صغيرة، ليست لها قوة سياسية أو عسكرية أو صناعية، تمتلك احتياطياً كبيراً من النفط، في حين أن معظم الدول الصناعية الكبرى- باستثناء الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي- محرومة منه، هذا الواقع جعل من النفط وكيفية الحصول عليه، هدفاً من أهداف التخطيط السياسي والاستراتيجي لدول العالم الصناعي، وأصبحت المناطق الغنية بهذه المادة الحيوية- وخاصة منطقة الخليج العربي- تحتل مركز الصدارة في العلاقات الدولية، وفي الوقت نفسه أصبحت المنطقة تواجه الأطماع الاستعمارية للسيطرة على ثرواتها ومقدراتها. وعلى الرغم من الدور الكبير الذي يلعبه القطاع النفطي كمصدر رئيس للدخل القومي في الخليج العربي، إلا أن هذا القطاع ينطوي على ثلاثة مخاطر، هي:

- ارتباط حجم الدخل بالنفط كسلعة قابلة للنضوب.
- سوء استخدام العائدات النفطية واستثمارها على هيئة أنماط استهلاكية باذخة.
- ارتفاع معدلات الواردات مقابل الصادرات [2].

ثالثاً: الأوضاع السياسية وتطور أنظمة الحكم في الكويت والخليج العربي:

1- المجتمع وطبيعة الأنظمة الحاكمة في الخليج العربي:

تميّزت منطقة الخليج العربي بوجود المجتمع المتجانس قبل ظهور النفط، وعلى الرغم من شظف العيش، وتحديات الظروف المعيشية القاسية، فقد حافظت المجتمعات على البساطة والتكافل الاجتماعي فيما بينها، ومع اكتشاف النفط ظهر التغيير في الكثير من هذه المظاهر السابقة، حيث فقد المجتمع بساطته وتجانسه، وزاد عدد السكان من مواطنين ووافدين، وتغير نمط السكن والمعيشة، فكان لا بد من أن يطرأ بعض التغييرات على النظم السياسية، وأساليب الحكم التي تدار بها البلاد، وخاصة بعد توقيع معاهدة السلام العامة مع بريطانيا، وقد أدت سهولة الهجرات الداخلية بين أهل الخليج العربي إلى سرعة تكوين الوحدات السياسية، فما أن يحل الخصام بين حاكم وإحدى العشائر، إلا وتقوم تلك العشيرة بالنزوح من المنطقة التي تقيم فيها، إلى منطقة أخرى، وتعمل على إقامة كيان سياسي جديد، كما فعل العتوب [3]، عندما تركوا نجداً واستقروا في شبه جزيرة قطر - حسبما تشير المصادر إلى أن جماعة العتوب تتكون

1- برجاس: مرجع سابق، ص90- 91.
2- الخطيب، إبراهيم: التنمية والمشاركة في أقطار الخليج، بيروت، المستقبل العربي، العدد 6، ط1، 1982، ص6.
3- العتوب: حلف قبلي لمجموعة من الأسر العربية في شرق الجزيرة العربية، استطاع فرعان منها إقامة كيانات سياسية منذ القرن الثامن عشر، وهم آل صباح وآل خليفة، أما الجلاهمة الفرع الثالث فلم يكن لهم أي كيان سياسي في المنطقة، للمزيد انظر: https://qabilaa.com

من آل صباح حكام الكويت وآل خليفة حكام البحرين والجلاهمة، وتشير بعض المصادر الأخرى، إلى أن نسب الأسرة السعودية يعود إلى العتوب، التي يرجع أصلها إلى قبيلة عنزة- وكذلك فعل آل مكتوم بعد تركهم أبو ظبي، وقاموا بتأسيس كيان سياسي في دبي [1].

إن نظام الحكم في الخليج العربي لم ينبع في أصوله من اتفاق مجتمعي عام، وذلك باتفاق الغالبية على الزعامة السياسية، وإنما كان الشيخ الحاكم عادة هو زعيم الأسرة الحاكمة، وتُقرر الأمور بمبادرة منه، وكبار رجال العشائر والوجهاء، وحيث يكون الحاكم هو الشخص الذي يتحكم في كل الأمور، تضعف المشاركة والقبول الشعبي، وذلك لعدم وجود مؤسسات يشارك فيها الشعب باتخاذ القرار، أضف إلى ذلك أن أنظمة الحكم في الخليج، هي أنظمة وراثية، يتولى السلطة فيها أفراد من الأسرة الحاكمة، وهي محصورة في هذه الأسر دون غيرها [2].

ومن الناحية الاجتماعية والاقتصادية، يشير النقيب إلى مصطلح الحالة الطبيعية للمجتمع في الخليج والجزيرة العربية بالقول: "إننا نقصد بالحالة الطبيعية المحصلة الدينامية للبنى الاجتماعية ـ الاقتصادية، ولعمل القوى السياسية والخصائص المميزة للعلاقات الاجتماعية السائدة في مجتمع الخليج والجزيرة في فترة محددة من الزمن، هي مطلع القرن السادس عشر. إنها الطريقة التي تصاغ بها النشاطات والعلاقات الاجتماعية في تقسيم عمل على المستوى المجتمعي يتناسب مع درجة التطور والنضج أو تخلف قوى الإنتاج في هذه الفترة" [3].

وهكذا، فإن المحصلة الدينامية للقوى المولدة للحالة الطبيعية لهذا العالم الاقتصادي في مجتمع الخليج والجزيرة العربية، تكشف لنا عن حقيقة مغايرة ومخالفة لكل الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من الكتابات المتداولة عنه، وهي أن التجارة أهم أساليب توليد الفائض الاجتماعي، وأن التجارة تمثل شبكة هائلة عريقة من العلاقات والنشاطات، شبكة متباينة النمو والنضج تسير في اتجاهين: إلى الخارج فتؤدي إلى نمو المدن التجارية الساحلية، وإلى الداخل فتولد التحالفات القبلية الرئيسة حول مدن الداخل وقراه. إن هذه الشبكة ليست وليدة نشاطات اقتصادية بحتة فقط، إنّما هي نتيجة ضغوط سكانية ونشاطات سياسية واسعة النطاق ومستمرة على المدى الطويل، بحيث إننا نجد حتى النشاطات الاقتصادية (التجارية) الخالصة منغرسة أو مطمورة في المؤسسات والبنى الاجتماعية ـ الاقتصادية المحيطة بها، وليست مستقلة عنها ولا تفهم بدونها. وأخذت طبيعة النظام السياسي في الخليج العربي بالتطور تدريجياً، في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وذلك بفعل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة بعد التطور الاقتصادي الذي شهدته المنطقة في أعقاب الاكتشافات النفطية الضخمة، فكان لا بد من حدوث تطورات

1- العجمي: مرجع سابق، ص51.
2- شاكر: مرجع سابق، ص863.
3- النقيب، خلدون حسن: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987، ص 27.

في المجال السياسي والاجتماعي يحاكي نوعاً ما ولو كان طفيفاً الجانب الاقتصادي، وفيما يأتي لمحة عن التطورات التي شهدتها أنظمة الحكم في الكويت والخليج العربي [1].

2- تطور الأنظمة الحاكمة في الخليج العربي حتى الانسحاب البريطاني عام 1971م:

آ- الكويت:

تعود النشأة الحديثة للدولة إلى الشيخ "مبارك الصباح" (1896- 1915م)، واستند نظام الحكم فيها إلى أساس السلطة المطلقة للحاكم من أسرة آل صباح، وكانت العلاقة مع بريطانيا تحكمها اتفاقية عام 1899م، واستمرت هذه الاتفاقية نافذة حتى عام 1961م، حيث تم إلغاؤها وتوقيع اتفاقية جديدة نصت على استقلال الكويت عدا الشؤون الخارجية، إذ ألغيت بما يتناسب مع استقلال البلاد في عام 1968م [2].

وتُعدّ الكويت أكثر إمارات الخليج العربي تطوراً، فلا نكاد نلمح مظهراً للتدخل البريطاني المباشر في شؤونها الداخلية، ولعل ذلك يرجع إلى الجفاء الذي طرأ على العلاقات الكويتية - البريطانية، في عهد الشيخ أحمد الجابر(1921- 1950م)، حينما اتضح له أن البريطانيين أصبحوا غير راغبين في حماية مصالحه، ضد جارتيه القويتين السعودية والعراق، ولكن حينما بدأت الكويت تصدر النفط في عهد الشيخ "عبد لله السالم"(1950- 1965م)، أصبحت بريطانيا أشد تمسكاً عما كانت عليه من قبل في عدم التضحية بمصالح الكويت للسعودية أو العراق، خاصة بعد أن أصبحت الكويت مركز الإسترليني في المنطقة، نتيجة تدفق النقد الأجنبي المكتسب من شركات النفط الذي تستفيد بريطانيا بجزء كبير منه [3].

ب -المملكة العربية السعودية:

في 18/ أيلول 1932م، تم الإعلان عن تأسيس المملكة العربية السعودية نسبة إلى الملك "عبد العزيز بن سعود"، ونظام ملكي مطلق وراثي يحكم من قبل أسرة آل سعود، وصدر نظام الأمراء والمجالس الإدارية في عام 1939م، إذ قُسمت السعودية على أساسه إلى أربع مناطق كبيرة لكل منها أمير حاكم، وثلاثة أقاليم لكل منها أمير، ثم صدر مرسوم ملكي في عام 1953م، يقضي بتأليف مجلس للوزراء، وتم تعديله عام 1958م، حيث حددت واجبات مجلس الوزراء، بتنفيذ جزء من صلاحيات السلطة التنفيذية (أي لا يمارس سلطة رسم سياسة)، في حين مُنح رئيس الوزراء، الذي هو ولي العهد، صلاحيات واسعة في توجيه السياسة العامة للدولة، والبت في القضايا الإدارية[4].

1- النقيب: مرجع سابق، ص29.
2- الجرمان، سرور: دستور النظام الكويتي وعملية صنع القرار السياسي، جامعة بور سعيد، قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير، د. م، د. ن، ص181.
3- قاسم، جمال زكريا: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، م4، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1، 1996، ص24.
4- شاكر: مرجع سابق، ص868- 869.

ت - البحرين:

ترجع بداية تأسيس الإدارة الحكومية في البحرين إلى عام 1919م، ويتولى الحكم أفراد من أسرة آل خليفة وراثياً، حيث تم إنشاء أول مجلس بلدي للعاصمة (المنامة)، ويتم ذلك على أساس التعيين وليس الانتخاب، ففي عام 1926م، تم إنشاء دائرة مستشارية أشرف عليها المستشار البريطاني تشارك بلجريف "Tchark Belgrafe" الذي هيمن على معظم شؤون البحرين منذ عام 1926م، حتى عام 1956م، على أن الفترة التي أعقبت رحيل بلجريف شهدت بعض التغييرات، فقد تم تأسيس مجلس إداري معين مكون من مديري الدوائر في الحكومة [1].

ث - قطر:

تُعد الفترة بين عامي (1871- 1915م)، من أهم الفترات في تاريخ قطر الحديث والمعاصر، فقد تزامنت مع فترة حكم الشيخ "محمد بن ثاني" المؤسس الأول لإمارة قطر، وكذلك فترة حكم الشيخ "قاسم ابن محمد آل ثاني"، وهي فترة التنافس العثماني- البريطاني في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي، ولم تظهر التنظيمات الإدارية بشكل واضح في قطر إلا بعد بدء استخراج النفط عام 1949م، فبعد أن كانت شؤون المشيخة ترتبط بالمقيم البريطاني في البحرين، تم تعيين ضابط سياسي في قطر عام 1950م، وفي عام 1962م، بدأت الحكومة بتنظيم جهازها الإداري، وذلك على أسس إدارية حديثة، وتم إنشاء مجلس شورى يتألف من 15 عضواً، يرأسهم الحاكم أو ابنه [2].

ج - الإمارات العربية المتحدة:

تم اتباع النظام القبلي في حكم إمارات ساحل عُمان السبع (أبو ظبي، دبي، الشارقة، أم القوين، عجمان، الفجيرة، رأس الخيمة)، وفي عام 1952م، تم إنشاء مجلس لحكام الإمارات بتوجيه من بريطانيا، وكان هذا المجلس يعقد اجتماعين كل عام برئاسة الوكيل السياسي البريطاني في دبي، لمناقشة شؤون الإمارات، وبعد تشكيل الاتحاد صدر دستور مؤقت للدولة عام 1972م، وتضمن الدستور 152مادة، وتقرر فيه أن يكون المجلس الأعلى للاتحاد هو السلطة العليا في البلاد، يتألف من حكام الإمارات السبع المكونة للاتحاد [3].

ح - سلطنة عُمان:

اعتمد نظام الحكم في عُمان على المركزية في ظل أسرة البو سعيد الحاكمة، التي تنسب إلى الإمام "أحمد بن سعيد" مؤسس حكم الأسرة بدءاً من عام 1744م، واتسم النظام السياسي بالطابع القبلي القائم على السلطة المطلقة، فالسلطان حاكم مطلق يمارس السلطة التشريعية والتنفيذية، كما يشرف على السلطة

1- شاكر: مرجع سابق، ص866.
2- القحطاني، عبد القادر: دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الدوحة، قسم الدراسات والبحوث، ط1، 2008، ص11.
3- شاكر: مرجع سابق، ص867.

القضائية، أما إدارياً فتسير الأمور وفق التقاليد والأعراف القبلية، حيث لم يكن هناك دستور مكتوب، وترتبط الإدارة المدنية بالشيوخ، فلكل قبيلة شيخ يعين من قبل السلطان، ويعتمد السلطان في إدارة الأمور السياسية والعسكرية على رؤساء الدوائر الحكومية والمستشارين البريطانيين، أما إدارة المدن خارج منطقة مسقط فتدار من قبل الولاة، وتم توحيد السلطنة، وإنهاء النزاعات فيها في عام 1971م، حيث أصبحت عُمان عضواً في الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة في العام نفسه [1].

خ - العراق:

تم إعلان الدستور العراقي في 21آذار 1925م، بعد التفاوض مع بريطانيا، وحُكم العراق خلال هذه الفترة حُكماً عسكرياً وبقوانين عسكرية، والنظام ملكي وراثي، إذ انحصر عرش العراق في "الملك فيصل" وأسرته، وتُسيّر الأمور وفق نظام نيابي، وفي عام 1932م، تم توقيع معاهدة الاستقلال، التي اعترفت بموجبها بريطانيا باستقلال العراق من الناحية الشكلية، وبقيام ثورة تموز 1958م، تم إلغاء النظام الملكي، وإعلان النظام الجمهوري، ومر النظام السياسي في العراق منذ ثورة تموز بعدة مراحل، انتهت بإحكام حزب البعث العراقي قبضته على مقاليد الحكم في العراق في عام 1968م[2].

د - إيران:

تمتلك إيران تاريخاً قديماً على مستوى الدولة والتنظيم السياسي والإداري، وتُحكم من طرف الملوك والشاهات، وفي عام 1925م، انتقل الحكم من الأسرة القاجارية [3] إلى الأسرة البهلوية، بزعامة "رضا خان بهلوي"، الذي يعتبر مؤسس دولة إيران الحديثة، على الرغم من سلطته الاستبدادية، وقد خلفه في الحكم ابنه الشاه "محمد رضا بهلوي"(1941- 1979م)، الذي كانت طموحاته كبيرة في ممارسة الدور الأكبر في منطقة الخليج العربي، واستمر في الحكم حتى أطاحت الثورة الإيرانية بنظامه الملكي، ليبدأ بعد ذلك عهد الجمهورية الإسلامية في إيران، وفق نظام معقد للحكم، يجمع بين الشرعية الدينية والشرعية الثورية، وتتميز هذه التركيبة بقدر عالٍ من التعقيد والتناقض، من خلال الجمع بين الثيوقراطية والديمقراطية، (الجمع بين الأصولية والحداثة)، وأدى هذا الجمع إلى ازدواجية، بحيث إنه من الصعوبة بمكان أن يتم من خلالها فهم النظام السياسي الإيراني القائم وآلية عمله [4].

1- شاكر: مرجع سابق، ص869- 870.

2- حماوي، شمران: النظم السياسية والدستورية في الشرق الأوسط، بغداد، شركة النشر الأهلية، ط1، 1964، ص137- 142.

3- تنحدر هذه الأسرة من قبائل القزلباش التركمانية، تمكنوا من حكم بلاد فارس بقيادة محمد آغا خان منذ عام 1779م، واستمر حكمهم حتى عام 1925م، عندما تمكن رضا بهلوي خان، والد الشاه محمد رضا بهلوي من السيطرة على الحكم وتأسيس الأسرة البهلوية في عام 1925م، للمزيد: https://www.iasj.net.

4- كوفيل، تييري: إيران الثورة الخفية، ترجمة خليل أحمد، بيروت، دار الفارابي، ط1، 2008، ص135.

ومن الجدير بالذكر، أن هناك الكثير من السمات المشتركة بين الأنظمة الحاكمة في المنطقة، ولعل من أبرزها، التباعد بين النصوص الدستورية التي تم إقرارها نظرياً، وبين تطبيقها على أرض الواقع، وعدم رسوخ مفهوم الدولة في بناء المؤسسات الحديثة التي تمارس السلطة وفقاً لقواعد معينة، وغياب التعددية السياسية، والتبعية الاقتصادية، وبالتالي، تقييد الإدارة السياسية وتبعيتها [1].

ولا بد من التنويه، إلى أن من أكبر المشاكل التي تواجه دول الخليج العربي، هي مشكلات الحدود البرية والبحرية بين هذه الدول، ولم تكن الحدود السياسية قبل اكتشاف النفط لها أهمية كبيرة، إلا أنه وبسبب عدم الدقة والإرباك الذي صاحب تخطيط الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي، ومع اكتشاف النفط، وحرص كل إمارة ودولة على الحصول على أكبر مساحة ممكنة لنفسها- على أمل أن تزيد من ثروتها الكامنة- ظهرت المشكلات والخلافات حول الحدود بين جميع دول المنطقة، ولعل من أهمها، مشكلة البريمي بين السعودية وأبوظبي وعُمان، ثم مشكلة خور العديد بين قطر والسعودية وأبو ظبي، ومشكلة الحدود السعودية - الكويتية، ومشكلة الحدود العراقية - الكويتية، أضف إلى ذلك مشكلة تحديد الحدود في المياه الإقليمية بين أغلب دول الخليج العربي، وكذلك الخلاف حول امتلاك بعض الجزر[2].

يتضح مما تقدم، أن النظام الخاص الذي فرضته بريطانيا على أغلب دول المنطقة، من العزلة والانكفاء على الذات، قد تسبب في عرقلة التطور السياسي والاقتصادي، إلا أنه مع ظهور الحركات الوطنية والقومية التي وصلت تأثيراتها إلى المنطقة، وأخذت على عاتقها محاربة الوجود البريطاني في المنطقة، الأمر الذي دفع بريطانيا إلى محاولة التماشي مع التحولات والتطورات الجارية بما يتلاءم مع مصالحها، فحاولت الإسراع في عملية التحول من النظام الإقليمي المغلق إلى الانفتاح ونشر الإصلاحات والتطور السياسي، إلا أن هذه التحولات الاجتماعية والسياسية التي تريدها بريطانيا في المنطقة، تحتاج إلى زمن طويل، وخاصة في ظل أنظمة قائمة على القبلية والأعراف والتقاليد، لذلك نجد أن بريطانيا عندما طالبت زعماء المنطقة بالإصلاح والتغيير بما يتناسب مع المستجدات، تم الرفض من أغلب الدول باستثناء الكويت التي سايرت التطورات نتيجة لوضعها الحساس من الناحية الإقليمية ووقوعها في مثلث الخطر، أما فيما يخص مسألة الحدود البرية والبحرية وعدم الدقة في تخطيطها، فيمكن القول: إن بريطانيا قد تعمدت هذا التخطيط الإشكالي للحدود المرسومة والوهمية للدول، وذلك خدمة لمصالحها، واستخدامها كورقة ضغط على دول المنطقة، وبالتالي فإن بريطانيا قد حققت مرادها وغرضها، وذلك من خلال إيجاد دول ضعيفة ومجزأة، ومتناحرة فيما بينها بشكل لا يمكن معه الوصول إلى حل هذه الخلافات، وبالتالي تبقى هذه الدول رهينة للقوى الكبرى تتحكم بسياستها ومصائرها وثرواتها.

1- أزمة الديموقراطية في الوطن العربي، ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1984، ص364- 368.
2- شاكر: مرجع سابق، ص871.

المبحث الثاني: الأمن في الكويت والخليج العربي من منظور محلي وإقليمي ودولي:

أولاً: مفهوم الأمن في الخليج العربي من منظور محلي:

الأمن هو ما تقوم به الدول حفاظاً على سلامتها ضد الأخطار الداخلية والخارجية، التي قد تؤدي بها من الناحية الداخلية إلى انهيار مفاجئ، أو سيطرة أجنبية على شؤونها، وبحفظ الأمن تتمكن الدول من تحقيق أهدافها الاستراتيجية القومية، ومن أهم عناصر الأمن هو كيان الدولة ومؤسساتها، وسكان الدولة ومواردها الاقتصادية [1].

وتعاني دول الخليج العربي، من مشكلات داخلية متعددة، تشكل بمجموعها تهديداً لأمن دوله واستقرارها، ولعل من أهم المشكلات والتهديدات الأمنية، مشكلة العمالة الوافدة وأثرها في الإخلال بالتركيبة السكانية، فقد أدى الاعتماد الكبير على العمالة الخارجية، ومن جنسيات مختلفة، إلى تشكيل أعباء وضغوط أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية، ومن يلاحظ ضخامة هذه العمالة الوافدة، وارتفاع عددها بالنسبة لعدد السكان في الخليج العربي، يشعر بمدى خطورة انعكاساتها وتأثيراتها السلبية على الاستقرار الاجتماعي، فقد أصبحت هذه العمالة تشكل الغالبية العظمى من قوة العمل، إذ أصبحت تشكل حوالي 75% من إجمالي القوى العاملة في الخليج العربي[2].

وتشير بعض الدراسات إلى خطورة هذه الظاهرة، وأن هناك برنامجاً يُعدّ للاستيلاء على هذه المنطقة الغنية بمصادر الطاقة والثروات الضخمة، ووفقاً لتقارير منظمة العفو الدولية، فإن العمالة في منطقة الخليج تتعرض للاستغلال، عدا عن انتقاداتها الحادة لدول الخليج العربي، بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، والعنف ضد المرأة وتقييد حرية التعبير [3].

ولعل التركيبة الديموغرافية [4] في الخليج العربي لها أثر كبير في خلخلة الوضع الأمني وعدم استقراره، مع تزايد أعداد الوافدين، مقارنة بالسكان المحليين، وهي نسبة كبيرة لها آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع عدم وجود سياسة خليجية في رفع نسبة عدد السكان الأصليين، بما يتناسب مع القوة الاقتصادية في المنطقة، ويبدو أن منظور السياسة الاجتماعية في الخليج العربي، ارتأت عدم الزيادة السكانية لما يسببه من خطر كبير على المنطقة، وخاصة من ناحية تزايد نسبة البطالة والفقر، التي تحد من حصول الفرد في منطقة الخليج على القدر الكافي من الخدمات التي تقدمها الدولة، ويشير الباحثين، إلى أن السبب في ذلك يعود إلى التأثير الغربي على الوعي الثقافي الخليجي، واتخذت هذه القضية بعداً سياسياً، حيث إنه من مصلحة الدول الغربية أن تظل نسبة أعداد مواطني الخليج العربي محدودة ومقننة [5].

1- الكيالي، عبد الوهاب: الموسوعة السياسية، ج1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1990، ص331.
2- الثقفي، سلطان أحمد، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لزيادة العمالة الوافدة، الإدارة العامة، العدد 3، تشرين الأول، 2008، ص541.
3- تقرير منظمة العفو الدولية، حالة حقوق الإنسان في العالم، لندن، 2013، ص43-45.
4- أو علم السكان، ويدرس مجموعة من خصائص السكان ومنها، الكثافة السكانية.
5- الخلاقي، عبد الهادي: التركيبة السكانية لدول الخليج العربي، للمزيد انظر: https://www.ssaid.net

وتعاني منطقة الخليج العربي من مشكلات طائفية ومذهبية، إذ تتواجد أقليات شيعية تثير الفوضى، وتدين بالولاء السياسي والمذهبي لإيران، بحسب السلطات الحاكمة، بينما تشتكي هذه الأقليات من التهميش والتمييز والاضطهاد السياسي، بحسب التصريحات الصادرة عنهم، وتُعد البحرين أكثر الدول الخليجية التي تعاني من هذه المشكلة، أضف إلى ذلك مشاكل التنمية السياسية والاقتصادية التي لها دور كبير في خلخلة الوضع الأمني في الخليج العربي [1].

ثانياً: المفهوم الإيراني والعراقي لأمن الخليج العربي:

1- المفهوم الإيراني لأمن الخليج العربي:

يتلخص مفهوم إيران لأمن منطقة الخليج العربي في محاولة إبعاد دول الخليج العربية عن التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت محاولات الشاه المستمرة في الخليج العربي تأتي في هذا الإطار لفرض السيطرة على المنطقة، إلا أن التعامل مع دول الخليج كمنطقة نفوذ لم يكن ممكناً على أرض الواقع، لذلك كانت مسألة الأمن في الخليج العربي مستعصية على الترتيب وفق الرؤية الإيرانية، ومع قيام الثورة الإيرانية، وتبنيها سياسة تصدير الثورة إلى دول الخليج العربي، وأن الإسلام لا يتطابق مع الأنظمة الملكية السائدة في المنطقة، لذلك بدأت بالمطالبة بالبحرين على أنها جزء من إيران، ودعمت شيعة العراق، وحرّكت الأقليات الشيعية لتهديد دول الخليج العربي، وقد شكّلت هذه التحركات تهديداً لأنظمة الحكم الوراثية، وزعزعةً للاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني في المنطقة [2].

2- المفهوم العراقي لأمن الخليج العربي:

إن المفهوم العراقي لأمن الخليج يتلخص في هدفين، الأول: يتمثل في التصدي للخطر الفارسي في إطار الأمن القومي العربي، والثاني، يأتي في إطار مواجهة الأنظمة العربية المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية حسب وصفه، إذ ربط العراق بين دوره في زعامة عرب الخليج وبين مواجهة طموحات الهيمنة الإيرانية، وذلك بالدعوة للإطاحة بالنظم الرجعية الحاكمة في الخليج العربي حسب ما وصفها، ودعم العناصر الراديكالية المعارضة لتلك النظم، واعتبرت طموحات الزعامة العراقية للهيمنة على الخليج العربي لمواجهة إيران من العوامل التي شكلت خطراً وتهديداً للدول الخليجية وأمنها واستقرارها، لذلك حاولت دول الخليج العربي في سلوكها التوازني، التقارب مع إيران في عهد الشاه، مع أنها تشكل القوة العسكرية الكبرى في المنطقة، وليس مع العراق البعثي، الذي كان يشكل خطراً على شرعية الأنظمة الحاكمة في تلك المرحلة[3].

1- المجموعة الدولية للأزمات العالمية، التحدي الطائفي في البحرين، المنامة، ط1، 2005، ص1.
2- أمن الخليج بين رؤية إيرانية وتصورات عربية وتحالفات دولية، انظر: https://www.swissinfo.co
3- ياسين: مرجع سابق، ص133- 134.

ثالثاً: المفهوم الأمريكي- السوفيتي لأمن الخليج العربي:

1-المفهوم الأمريكي لأمن الخليج العربي:

لقد كان للمتغيرات الدولية والإقليمية، بعد الحرب العالمية الثانية، أثر كبير في الأمن القومي الخليجي، إذ تعرّض أمن المنطقة للخطر بفعل التطورات الحاصلة وعدم قدرة الدول الخليجية من الحفاظ على أمنها، وبالتالي عدم قدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، حيث عملت القوى الخارجية التي دخلت إلى منطقة الخليج العربي إلى نسف أسس الاستقرار الاجتماعي فيه من أجل ضمان هيمنتها على المنطقة وثرواتها، ونظراً للأهمية الاستراتيجية والسياسية للخليج العربي، فقد كان من الطبيعي أن يرافق ذلك انخفاض مشاعر الأمن الاجتماعي وتدنيها إلى حدود الشعور بالخطر [1].

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد صاغت استراتيجيتها الأمنية في الخليج العربي، انطلاقاً من مصالحها الحيوية، المتمثلة في ضمان تدفق النفط، وحفظ طرق الإمداد، وارتكزت السياسة الأمريكية في هذه المرحلة إلى سياسة جديدة، تقوم على دعم الأنظمة المؤيدة لها في المنطقة، وتعزيز قوتها لحفظ الأمن في منطقة الخليج العربي، وبالتالي حماية مصالحها دون اللجوء إلى التدخل المباشر [2].

2- المفهوم السوفيتي لأمن الخليج العربي:

من اللافت للانتباه، أنه مع ظهور الاتحاد السوفيتي كمنافس قوي للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، أصبح مفهوم الأمن في الخليج العربي يحمل معاني جديدة وخطيرة، وأعلن زعماء السوفيت، أن أمن الخليج العربي هو من مسؤولية دول المنطقة، ولن يكون هناك أي فراغ، كما تزعم الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت ترى بدورها، أن أمن الخليج العربي هو أمن منابع النفط وخطوط إمداده، وهو مفهوم متغير بتغيّر التهديدات التي تواجهها المصالح الأمريكية، فهي تتمثل، مرة في الاتحاد السوفيتي بأنه الخطر المحدق بأمن المنطقة، وأخرى بالقومية العربية في مرحلة الستينيات [3]. ولعل الرؤية السوفيتية تجاه منطقة الخليج تحددها عدة مسلّمات، ينطلق منها صانعي القرار في تحديد سياستهم، وهي:

أولاً: إن منطقة الخليج العربي منطقة حيوية للغاية للمصالح الأمريكية والغربية، لهذا السبب لم تعمد السياسة السوفيتية إلى تصعيد الصراع فيها مع الغرب، وإنما جاءت سياستهم ردَّ فعلٍ على السياسة الأمريكية في المنطقة، وامتدت هذه الفترة حتى نهاية السبعينيات، أي إلى بداية التدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان عام1979م، وكان هذا التحول في السياسة السوفيتية امتداداً للتطورات في مسار الصراع الدولي (الأمريكي – السوفيتي).

1- العجمي: مرجع سابق، ص53.
2- ياسين: مرجع سابق، ص182.
3- العجمي: مرجع سابق، ص56- 57.

ثانياً: إن إقليم الخليج العربي منطقة حيوية بالنسبة للاتحاد السوفيتي، فالأجزاء الجنوبية للدولة السوفيتية تلاصق إيران وأفغانستان وتركيا، وبالتالي لا تبعد كثيراً عن منطقة الخليج العربي وفق مفهوم المصالح الجيو- استراتيجية للأمن القومي السوفيتي.

ثالثاً: إن خصائص إقليم الخليج العربي، جعلت أغلب دوله أكثر قابلية للتعاون مع الغرب، وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالمقابل نجده أكثر عدوانية للسياسات السوفيتية- ماعدا العراق – مما جعل السوفيت يتجنبون الصراع المكشوف في المنطقة [1].

ومن الجدير بالذكر، أن الأيديولوجية الشيوعية[2] فشلت كمشروع في المنطقة العربية بشكل عام، وفي الخليج العربي بشكل خاص، ولعل ذلك يعود إلى المقاومة البريطانية والأمريكية لهذا المشروع، وتمثيله بالخطر الداهم، أضف إلى ذلك عدم تقبل المجتمعات العربية لمثل هذه الأفكار الغريبة، المخالفة لمعتقداتهم وعاداتهم، ففي الكويت مثلاً، التي كانت أكثر الدول انفتاحاً على التيارات السياسية في تلك الفترة، لم تحقق الشيوعية أي مكاسب بين المجتمع الكويتي، ولعل ذلك يعود إلى موقف الشعب الكويتي من قضية الإلحاد في الفكر الشيوعي، ناهيك عن الوفرة المادية والرفاهية في الكويت والخليج العربي، لذلك لم تلاقِ الأفكار القائمة على المعاناة والمساواة الاجتماعية في نطاق الاشتراكية أي قبول، أضف إلى ذلك أن أفكار القومية العربية في فترة الخمسينيات والستينيات كانت على أشدها بين الشعوب العربية، وربما كان هناك خلط بين الأفكار الشيوعية، وأفكار القومية العربية، بحكم التقارب المصري في عهد "جمال عبد الناصر" مع المعسكر الاشتراكي، فأصبحت الدعاية البريطانية والأمريكية تطلق على هذه الحركة الناشطة، بأنها ذات توجهات ماركسية شيوعية [3].

يتضح مما تقدم، أن قضية أمن الخليج العربي مسألة جوهرية في الحفاظ على استقلال المنطقة وحماية مصالحها من الأطماع الإقليمية والدولية، وقد شكلت الرؤية الإيرانية والعراقية لأمن الخليج العربي هاجساً ودافعاً مستمراً لدول الخليج العربي في البحث عن سند دولي يؤمن لها الحماية والاستقرار والوقوف في وجه الأطماع الإقليمية، إلا أن مفهوم الأمن لدى القوى الدولية وعلى رأسها بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، هو الدفاع عن مصالحها في المنطقة، مما زاد من صعوبة الحلول السياسية والأمنية والاقتصادية، ناهيك عن إفراز كيانات سياسية قوية على حساب الأطراف الأخرى، وهذا أدى إلى التعقيد في المشهد السياسي، وانعكاسه على الأوضاع الاقتصادية، وذلك من خلال إيجاد بيئة أمنية مضطربة ومفككة ومكشوفة إقليمياً ودولياً في منطقة الخليج، ولو أن دول الخليج العربي مجتمعة استفادت من الهامش

1- ياسين: مرجع سابق، ص175.

2- مصطلح يشير إلى أفكار سياسية واجتماعية مبنية على الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج، تؤدي حسب منظريها- ومنهم كارل ماركس- إلى إنهاء الطبقية الاجتماعية لصالح التساوي بين أفراد المجتمع، ويشير مصطلح الكتلة الشيوعية إلى كتلة جيو – سياسية هيمن عليها الاتحاد السوفيتي، غلب عليها حكم الحزب الواحد (الدكتاتورية أو الشمولية). للمزيد: https://ar.bcnsants.net

3- العجمي: مرجع سابق، ص 290-292.

السياسي الذي وفرته مرحلة التنافس الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وخاصة في فترة السبعينيات، لتمكنت من تحقيق توازن إقليمي، وبالتالي حماية أمنها وكيانها من التدخلات الخارجية.

رابعاً: الكويت وتداعيات الاستقلال العربية والإقليمية والدولية:

1- أوضاع الكويت في ظل الحماية البريطانية:

شهدت الكويت نهضتها الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية، وظهرت العديد من الإصلاحات في المجال الإداري والسياسي والاجتماعي، وكان من أهم الثمرات المتولدة عن النضج الفكري والوعي القومي، هو تأسيس المجلس التشريعي منذ عام 1938م، بواسطة الاقتراع العام، وواجهت بريطانيا خطر نمو القومية العربية والحس الوطني وزحف تيارهما بقوة إلى الكويت والجزيرة العربية، إذ ظهر واضحاً أنه لم يعد في وسع بريطانيا أن تستمر في عزل المنطقة عن المؤثرات الإقليمية العربية، وإن استطاعت أن تنجح سابقاً في عزل المنطقة عن إطارها العربي طيلة القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين، إلا أنها قامت بالمقابل بتشجيع الهجرة غير العربية، لتذويب القومية العربية مع القوميات المجاورة الأخرى، بهدف خلق مشاكل عرقية ومذهبية داخلية فيما بعد، وحتى تستطيع التحكم في المنطقة عن طريق تلك القوميات الوافدة في عزل عرب الخليج عن بقية العرب[1].

وبدورها اعتمدت الكويت، ودول الخليج العربي بشكل عام، ومنذ ظهور النفط بكميات تجارية ضخمة، على استيراد السلع والخدمات والخبرات التقنية الغربية، والأيدي العاملة الآسيوية والعربية بشكل كبير، بسبب توافر ثرواتها النفطية، وقلة الأيدي العاملة المحلية بسبب الندرة السكانية في المنطقة، مما جعلها عرضة للتطورات الداخلية والخارجية بسبب الثقافات الوافدة، وتقلبات الأوضاع الاقتصادية العالمية التي كانت تؤثر فيها بشكل مباشر [2].

ولعل من أهم المؤثرات على الخليج العربي، تنامي التيارات الفكرية، وخاصة حركة القومية العربية، التي وجدت طريقها إلى الكويت خاصة، والخليج العربي عامة، حيث إن الكثير من أبناء الخليج العربي كانوا يسافرون إلى مصر والشام والعراق للتجارة والدراسة، ويعودون بانطباعات جديدة عن التطورات السياسية والفكرية التي كانوا يشاهدونها، أضف إلى ذلك الدور الذي مارسه الوافدون إلى المنطقة للتدريس والعمل، وما حملوه من أفكار وقيم وعادات، مما أدى إلى انتشار الأفكار والرؤى السياسية والقومية، ولم يعد في مقدور بريطانيا وقف هذا المد الذي شمل معظم منطقة الخليج، ويؤكد روبرت هاي: "بأن زيادة في الاضطرابات متوقعة، وأن الخطورة على منطقة الخليج سوف تزداد، نتيجة الحركات الماركسية والتيار الناصري"، ونتيجة لزيادة اهتمام بريطانيا بالكويت، وخاصة بعد تصدير نفطها بكميات كبيرة، توالت

1- العيدروس، محمد حسن: تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، الإمارات، دار الكتاب الحديث، ط1، 2002، ص202- 203.
2- الخطيب: التنمية والمشاركة في أقطار الخليج، مرجع سابق، ص7.

الاجتماعات في لندن لبحث الوسائل الكفيلة بالمحافظة على الكويت وحماية أمنها، ومن جانب آخر رأت بريطانيا وجوب مساندة المطالب الإصلاحية التي بدأت تتعالى أصواتها، واحتواء بوادر المعارضة الهادفة للقضاء على التخلف الإداري والسياسي، مما هيأ الظروف المناسبة لاستقلال الكويت، وحاولت بريطانيا استغلال الحركة الإصلاحية الناشطة، لزيادة نفوذها في الكويت والتدخل في شؤونها الداخلية [1].

2- إعلان استقلال الكويت في 1961/6/19م:

نتيجة للمفاوضات البريطانية - الكويتية الهادفة إلى استقلال الكويت، تم إنهاء العمل بمعاهدة عام1899م، وبداية مرحلة جديدة في تاريخ الكويت، وفي 19/6/ 1961م، تم توقيع معاهدة الاستقلال وفق البنود الآتية:

- تلغى اتفاقية 23 كانون الثاني 1899م، باعتبارها تتعارض مع استقلال الكويت وسيادته.
- تبقى العلاقات بين البلدين تسودها روح الصداقة المتينة.
- عند الحاجة تتشاور الحكومتان معاً حول القضايا التي تهم الطرفين.
- لن يؤثر أي شيء من هذه النتائج على استعداد حكومة صاحبة الجلالة في أن تساعد حكومة الكويت إذا طلبت هذه الحكومة مثل هذه المساعدة [2].

وعقب الاستقلال مباشرة، تم تأليف مجلس للوزراء من أربعة عشر وزيراً، بعضهم من أسرة الصباح، والبعض الآخر من المواطنين الكويتيين ذوي الخبرة، وتحولت بذلك دوائر الحكومة إلى وزارات جديدة لمواجهة المسؤوليات الجديدة، وفي 20/7/ 1961م، تم قبول الكويت عضواً في الجامعة العربية، وفي 2/8/ 1961م، انضمت الكويت إلى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون العربي [3].

3- تداعيات استقلال الكويت على الصعيد العربي والدولي:

آ- التداعيات على الصعيد العربي:

لعل من أخطر الأحداث التي واجهتها الكويت في 25/6/ 1961م، وبعد أسبوع من إعلان الاستقلال، جاء من العراق، إذ عقد عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحفياً في بغداد، أعلن فيه أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، واستند في مطلبه إلى دعاوى الحق التاريخي، ومحاربة الاستعمار، وتوزيع الثروة، وتنفيذاً لقراره بضم الكويت قام بحشد القوات العراقية على الحدود الكويتية، ومن جانبها ردّت الكويت بعدة بيانات فنّدت فيها ادعاءات عبد الكريم قاسم، وانتشرت قطاعات الجيش الكويتي الصغير على الحدود الشمالية، وقد أبرق أمير الكويت إلى الملك سعود في الرياض يخبره بالحشود العراقية، وأعلن الملك سعود بوقوف

1- العيدروس: تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص203- 204.

2- إبراهيم، حسن علي: الكويت "دراسة سياسية"، بيروت، دار النهار، ط1، 1972، ص137.

3- محمود، حمد سليمان: الكويت ماضيها وحاضرها، بغداد، المكتبة الأهلية، ط1، 1968، ص363.

السعودية إلى جانب الكويت، وقام بإرسال رئيس الأركان السعودي لدراسة الوضع، وقام بإرسال قوات سعودية لمساعدة الكويت، وأعلن شاه إيران موقف بلاده الرافض لممارسات العراق ومطالبته بالكويت، وقد أثارت مطالب قاسم في مداها الإقليمي مخاوف حكام الخليج العربي، الذين كانوا يفكرون بالاستقلال عن بريطانيا، كما كان من آثارها تراجع الكويت عن سحب أرصدتها المالية في البنوك البريطانية، مما جعل دول الخليج الأخرى تحذو حذوها، معطية فرصة اقتصادية لبريطانيا كانت في حاجة إليها لاستمرار قوة الجنيه الإسترليني [1]. وربما تكون بريطانيا – المعروفة بسياستها تجاه المنطقة- هي التي دفعت العراق لتهديد الكويت في تلك الفترة، لتعزيز موقفها وحماية مصالحها، خاصة أن بريطانيا كانت تعاني من أزمة اقتصادية في تلك الفترة.

ب- التداعيات على الصعيد الدولي:

من جانبها، رفضت الجامعة العربية محاولات العراق ضم الكويت، وقامت بقبول الكويت عضواً في الجامعة العربية، وسعت الجمهورية العربية المتحدة بزعامة " جمال عبد الناصر" الذي كان يحظى بالنفوذ والقبول في الكويت، إلى ضم الكويت إلى هيئة الأمم المتحدة، إلا أن الاتحاد السوفيتي استخدم حق الفيتو ليحول دون قبول الكويت في الأمم المتحدة، وقد كان العراق السبب الرئيس في عرقلة انضمام الكويت للمنظمة الدولية، وذلك من خلال العلاقات القوية مع الاتحاد السوفيتي الذي تماشى مع المطالب العراقية [2]. وكان التهديد العراقي باجتياح الكويت العامل الذي دفع حكام الكويت إلى إنشاء المجلس التأسيسي لوضع دستور جديد للكويت، وذلك لإيجاد حل معقول ومرضي لجميع الأطراف للخروج من الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد منذ عام 1959م [3].

وبناءً على طلب حاكم الكويت آنذاك الشيخ "عبد لله السالم" [4]، نزلت القوات البريطانية في الكويت، تنفيذاً للبند الرابع من اتفاقية الاستقلال مع بريطانيا، وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية دعمها للإجراء البريطاني، حيث كانت ترى وجود دوافع سوفيتية وراء مغامرة عبد الكريم قاسم، وذهبت صحيفة نيويورك تايمز إلى القول: "إن تخلي بريطانيا عن ملحقاتها وتوابعها في الخليج قد يؤدي إلى انهيار العالم الحر وحلف شمال الأطلسي"، وظل الفيتو السوفيتي قائماً حتى زوال حكم "عبد الكريم قاسم" في عام 1963م، عندما حدث التغيير في القيادة العراقية، حيث حدث انفراج في العلاقات العراقية - الكويتية، وتم قبول الكويت عضواً في هيئة الأمم المتحدة في العام نفسه [5].

1- العجمي: مرجع سابق، ص 296- 297.
2- عبده، إبراهيم: دولة الكويت الحديثة، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، ط1، 1962، ص205- 206.
3- العيدروس: تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص206.
4- عبدلله السالم الصباح (1895- 1965)، الأبن الأكبر لحاكم الكويت التاسع سالم المبارك الصباح، وأمير الكويت الحادي عشر، تولى حكم إمارة الكويت بين عامي (1950- 1965)، ونجحت مساعيه في الاستقلال، إذ حصلت الكويت على استقلالها في عهده، للمزيد انظر: https://midad.org .
5- العجمي: مرجع سابق، ص298- 299.

لقد سعت الكويت ومنذ استقلالها إلى تحقيق التوازن في علاقاتها الإقليمية والدولية، وعدم التورط في النزاعات الداخلية مع دول الخليج العربي، وكان للعامل الجغرافي دور كبير في سياسة الكويت الإقليمية والدولية، واتباع منهج الحياد في علاقاتها، حيث إن أهمية الموقع الجغرافي لدولة صغيرة محاطة بثلاث دول كبرى في المنطقة (العراق، السعودية، إيران) جعل الخيارات المطروحة أمامها محدودة إلى حد كبير، ونفس الصورة في المشهد الإقليمي، تنطبق على الكويت على المستوى الدولي، حيث سعت الكويت بالضرورة إلى إقامة علاقات متوازنة بين قطبي السياسة الدولية – الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي – وأدركت أن انحيازها لأحدهما وبصورة واضحة سوف ينعكس بصورة حتمية بالتبعية لأحد الأطراف الإقليمية، وذلك بحكم التحالفات والمعاهدات المعقودة بين دول الجوار الكويتي، وخاصة العراق وإيران، مع الدول الكبرى، مما يخل بمبدأ التوازن والحياد، وبالتالي فقدانها لأمنها واستقلالها[1].

ج- تداعيات استقلال الكويت على الصعيد الداخلي:

أما من الناحية الداخلية، فإن الأخطار التي تهدد الكويت هي أقل شأناً من الأخطار الخارجية، على أنه لا يجب أن يغرب عن البال، أن الكويت عبارة عن دولة صغيرة تتبع طريقة الحكم التقليدي، وتواجه مشاكل كثيرة في سيرها نحو التطور السياسي، وأن إدخال الأسرة الحاكمة الكويتية لدستور عصري، وفتحها الباب أمام الإسهام الشعبي في سياسة البلاد وإدارتها، سيؤدي إلى خلق نظام سياسي تكون السلطة فيه موزعة بين الملكية والشعب، أي نظام دستوري برلماني له دوره الفاعل في قضايا الدولة ومؤسساتها، ويرى الباحث ج. سوكنغ "أن سلامة الوضع السياسي لأمة في مثل صغر الكويت وغناها، وبكيانها غير الديمقراطي في أساسه، في وسط الكثير من الاضطرابات، مسألة فيها نظر"، وتتوقف عملية التطور السياسي في الكويت على قدرة الكويتيين على التكيف والتلاؤم مع التطورات الداخلية والخارجية [2].

يتضح من العرض السابق، لمرحلة استقلال الكويت عن بريطانيا والظروف والتداعيات التي حدثت في تلك الفترة، أن الكويت استطاعت أن تحافظ على استقلالها، الذي يُعدّ مبكراً بالنسبة لدول الخليج العربي، وذلك عبر السياسة الداخلية والخارجية المتوازنة، ويبدو أن الحركة القومية المتصاعدة في معظم البلدان العربية آنذاك، قد أفادت الكويت كثيراً، إذ كانت الكويت مركزاً لهذه الحركة بالنسبة للخليج العربي، وبحكم روابط القومية العربية، تلقت الكويت دعماً قوياً من الجمهورية العربية المتحدة برئاسة "جمال عبد الناصر"، لذلك نجد أن التأثير العربي كان قوياً في دعم استقلال الكويت، والدفاع عنها عندما أعلن رئيس الوزراء العراقي اللواء "عبد الكريم قاسم"، أن الكويت جزء من العراق، وقام بحشد قواته على الحدود للسيطرة عليها.

1- أبو صليب، فيصل مخيط: تطور العلاقات بين الكويت والاتحاد السوفيتي (1961- 1991)، الكويت، مجلة العلوم السياسية، العدد 59، 2020، ص198- 199.
2- إبراهيم: مرجع سابق، ص160- 161.

المبحث الثالث: الانسحاب البريطاني وأثره في تفعيل السياسة الأمريكية – السوفيتية في الخليج العربي:

أولاً: أسباب الانسحاب البريطاني ودوافعه وأثره على الخليج العربي:

1- الأسباب السياسية والاقتصادية:

لا بد من الإشارة، إلى أن بريطانيا وصلت إلى أقصى توسعها في نهاية الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من احتفاظها بالنصر وجدت نفسها أول الخاسرين، بحيث إنها لم تستطع الاحتفاظ بكل هذه المستعمرات، وكان عليها القيام بتضحيات كبيرة لا يمكن أن يتحملها المواطن البريطاني ولا اقتصادها الذي كان في الحضيض، نظراً للإصابات والخسائر التي مُني بها، ورغم كل الخسائر التي لحقت ببريطانيا ظلت العقلية الاستعمارية لدى ساستها هي المسيطرة، واعتبرت المنطقة العربية سهلت القيادة، لوجود شعب متأخر فيها حسب زعمها، ناهيك عن أهميتها الاقتصادية لغناها بالنفط، إلا أن مقاومة الشعب العربي سواء في مصر أو جنوب اليمن وغيرها من المناطق الأخرى، جعل المخططين العسكريين البريطانيين يضطرون للمرة الأولى للتسليم بالعجز عن المحافظة على النظام الاستعماري القديم في وجه التحديات الجديدة [1].

ومن الجدير ذكره، أن منطقة الخليج العربي كانت من أولى المناطق التي سيطرت عليها بريطانيا في الشرق الأوسط لأهميتها على طريق الهند، ولأسباب سياسية واقتصادية كانت آخر منطقة أعلنت الانسحاب منها في عام 1968م، حيث أعلنت بريطانيا عن سياستها الخاصة بالانسحاب من منطقة الخليج العربي وفق خطة زمنية تنتهي بحلول عام 1971م [2].

لقد تركزت استراتيجية بريطانيا " شرق السويس" على الخليج العربي، خاصة بعد ظهور دول صديقة للاتحاد السوفيتي في منطقة الجنوب العربي (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)، التي أصبحت تدعو الأسطول السوفيتي للتزود بالمؤن، وكان من نتيجة ذلك استخدام بريطانيا الخليج العربي كقاعدة رادعة ضد الحركات القومية، إلى جانب التحول الخطر الذي طرأ على السياسة البريطانية، وهو التغاضي الواضح عن الأهداف الإيرانية في المنطقة، إلا أن بريطانيا في عام 1967م، أعلنت في كتابها الأبيض الذي أصدرته وزارة الدفاع البريطانية عن تخفيض قواتها العسكرية شرق السويس، ويبدو أنها وجدت في السيطرة العسكرية المباشرة أمراً لا جدوى منه، إذ لم تفلح في مقاومة الحركات التحررية في عدن والجنوب العربي، وأنه من الضروري استبدال سياسة القوة والقسر بسياسة التفاهم، وإحلال معاهدات الصداقة بدلاً من السيطرة العسكرية [4].

1- العيدروس: تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 270.

2- آل سعود، فيصل بن سلمان: إيران والسعودية سياسة القوة في مرحلة انتقالية (1968- 1971م)، جريدة الرياض، العدد (13980)، للمزيد انظر: www.alriyadh.com

3- شاكر: مرجع سابق، ص 856.

2-الأسباب العسكرية:

لا بد من التنويه، أن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية كانتا تخشيان من تنامي نفوذ قوى غير مرغوب فيها، وخاصة الاتحاد السوفيتي، ولذلك قبل أن تعلن الحكومة البريطانية سياستها الخاصة بالانسحاب، قامت بالتحرك على مستوى الدول التي يهمها المستقبل السياسي والاقتصادي للخليج العربي، وأُثيرت في هذه الآونة خاصة، العديد من التساؤلات حول مشكلات الأمن الإقليمي والفراغ الاستراتيجي، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من الانسحاب، ومن أجل ذلك قام وزير الدولة للشؤون الخارجية جورني روبرتس "Gurney Roberts" في مهمة استطلاعية لمنطقة الخليج، وكان هدف بريطانيا من هذه المهمة ترتيب قيام منظمة دفاع مشترك، بين إيران والكويت والسعودية، للدفاع عن الخليج العربي عند الانسحاب البريطاني، لذلك حرص "روبرتس" على إقناع دول الخليج بالتعاون، لإقامة سياج من الأمن والصداقة، والعمل على مشروع اتحاد إمارات الخليج العربي، ويبدو أن الأمور كانت مبشرة بنجاح مهمة روبرتس، نتيجة استياء بعض دول المنطقة وخاصة السعودية وإيران، من الزيارات المتكررة التي قامت بها قطع من الأسطول السوفيتي للموانئ العراقية، بالإضافة إلى التخوف من تحركات يسارية غير مرغوب فيها في الخليج العربي، ومع ذلك فإن مباحثات روبرتس في نهاية المطاف لم تلق قبولاً واسعاً لدى دول المنطقة، الأمر الذي أدى إلى فشل هذا المشروع ووضعه طي الكتمان [1].

ولعل من أهم الدوافع التي أدت إلى تخفيض القوات البريطانية ثم الانسحاب من الخليج العربي نهائياً، هو أن بريطانيا وجدت نفسها في موقف ثانوي في إطار الصراع الأمريكي- السوفيتي العسكري، إذ وجدت أن دورها كحارس على نفط الخليج العربي أمر لا داعي له، بعد أن توسعت المصالح النفطية الأمريكية، كما أن قواعدها أصبحت مصدر استياء سكان المنطقة، إضافة إلى انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني في تلك الفترة، أضف إلى ذلك، أن قواتها العسكرية أصبحت لا تشكل شيئاً أمام القوات الأمريكية، التي تعتمد الصواريخ بعيدة المدى المعتمدة على حاملات الطائرات، التي تتمركز في البحر المتوسط (الأسطول السادس)، والمحيط الهندي(الأسطول السابع)، والتي بدأت تعمل ضمن ما استراتيجية خاصة بها، إضافة إلى التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على مجتمعات دول الخليج العربي، حيث ساعدت على تحول كبير في أنظمة الحكم لعدد من دول الخليج العربي [2].

ومن الطبيعي أن تقوم بريطانيا بدراسة شاملة لأوضاع المنطقة قبل الانسحاب، وتحديد أهدافها والأخطار المحيطة بالمنطقة والأعداء المحتملين بعد الانسحاب، ويلخص جيفري هاريسون موقف البريطانيين في تلك الفترة في الخليج العربي على أنه جاء لضمان هدفين، الأول، هو تحقيق التزامات

1- قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج4، مرجع سابق، ص 272- 273.
2- شاكر: مرجع سابق، ص 857.

بريطانيا السياسية والعسكرية تجاه الدول التي لم تستقل بعد، والثاني حماية الكويت التي استقلت منذ عام 1961م"، ويضيف "هاريسون":

"إذا خرج البريطانيون من دون أن يهيئوا خلفهم تنظيمات أمنية معينة، فسوف تحل الفوضى من خلال دخول خطرين إلى دول الخليج، الأول، هو وقوع إمارات الخليج ضحية للتأثير السوفيتي أو التأثير السعودي، والثاني، هو تهديد وصول الإمدادات النفطية إلى الغرب"، ويستمر السير "هاريسون" مفسراً سبب عدّه السعودية خطراً على إمارات الخليج العربي قائلاً: "ليس من مصلحة أحد أن يكون النفط كله في يد دولة واحدة تتحكم في الأسعار- يقصد السعودية- وأن العراق زال خطره بزوال قاسم، كما أن جمال عبد الناصر لن يسمح للعراق باحتلال الكويت، إن لناصر نفوذاً قوياً في الكويت" [1].

1-موقف دول الخليج العربي من الانسحاب البريطاني:

لقد ساد نوع من الخوف والهلع بين دول الخليج العربي من تداعيات الانسحاب البريطاني، وما قد ينتج عنه من فراغ وخلل في التوازن الإقليمي، لمصلحة قوى تسعى للسيطرة والتحكم في المنطقة، وقدم بعض حكام الخليج العربي، وخاصة حكومتي أبو ظبي ودبي، عرضاً لتغطية تكاليف الوجود العسكري البريطاني في المنطقة إذا كان هذا هو الدافع للانسحاب [2].

كما عارض الانسحاب البريطاني، الملك "فيصل بن عبد العزيز" لتخوفه من أن يملأ الفراغ الاستراتيجي العراق البعثي، أو إيران في عهد الشاه وأطماعه التوسعية، لذلك بررت المملكة العربية السعودية موقفها، إذ وجدت أن القرار البريطاني بالانسحاب غير المدروس سيُخل بالتوازن العسكري في المنطقة لصالح إيران، وقد سعت السعودية إلى تولي دور قيادي في المنطقة، من خلال تقاربها مع الكويت وإمارات الخليج العربي لحماية أمن المنطقة من التدخلات الخارجية [3].

إلا أن ظهور النفوذ الأمريكي والسوفيتي، ومصالحهما الاقتصادية في المنطقة، وضغوط حركات التحرر العربي آنذاك بتوجهها القومي، كانت أحد العوامل الرئيسة التي دفعت بريطانيا إلى الانسحاب من الخليج العربي، أضف إلى ذلك فشل بريطانيا في إقامة اتحاد محميات الجنوب العربي عام 1958م، وقيام ثورة أطاحت بنظام الملكية الأمامية في اليمن عام 1962م، وانطلاق ثورة شعبية مسلحة في الجنوب عام 1963م، وتصاعد المقاومة في جنوب الجزيرة العربية، وانطلاق ثورة ظُفار المسلحة في عُمان ضد نظام الحكم القائم، وحدوث انشقاق في العائلة المالكة السعودية، والانقلاب على الملك "سعود بن عبد العزيز"، وتنصيب "فيصل بن عبد العزيز" ملكاً في عام 1964م، لذلك يتضح من خطة الانسحاب البريطاني أنها

1- العجمي: مرجع سابق، ص 335- 336.

2- قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج 4، مرجع سابق، ص 285.

3 -Holden, D: The House of Saud, Holt Rinehart, New York, (1982), P.67.

جاءت لتخفي بدائل استراتيجية أخرى غير الاحتلال المباشر للتعامل مع المنطقة، ويندرج هذا البديل في التحول من منطق الاستعمار التقليدي المباشر وآلياته التي عفا عليها الزمن، ولم تعد تتناسب والتطورات التي حدثت، إلى الهيمنة الإمبريالية الحديثة غير المباشرة، والتي تتخذ طريقاً إلى مؤسسات السلطة في الدولة الوطنية، وتكييف اتجاهات هذه السلطة وقراراتها بما يخدم المصالح والأهداف البريطانية في المنطقة ويضمن استمرارها [1].

ثانياً: السياسة الأمريكية في الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني:

1- الموقف الأمريكي من الانسحاب البريطاني:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية المستفيد الأول من الانسحاب البريطاني، إلا أنها لم تكن على استعداد آنذاك لكي ترث الوجود العسكري البريطاني في المنطقة، فقد حاولت الضغط على الحكومة البريطانية لكي تعدل عن قرارها أو إرجائِه، كما طلبت منها الإبقاء على بعض قواعدها العسكرية تحسباً للفراغ الذي سيعقب انسحابها، وفي هذا الصدد أعد مجلس الأمن القومي الأمريكي- الذي كان يرأسه هنري كيسنجرr" في عهد الرئيس نيكسون "Nixon"- مشروعاً للأمن الخليجي كان يقوم على خيارين: أولهما، أن تقوم الولايات المتحدة بنفس الدور الذي كانت تقوم به بريطانيا في المنطقة، والثاني، هو الاعتماد على قوة أو أكثر من القوى الإقليمية، تكون بمنزلة الوكيل لتأمين المصالح الغربية في المنطقة، واستقر رأي الدوائر الأمريكية على الأخذ بالخيار الثاني، وكانت المؤشرات حينذاك تتجه إلى إيران، باعتبارها الجانب الأقوى عسكرياً في المنطقة، بالإضافة إلى تطلعاتها للهيمنة السياسية [2].

وهذا ما سيؤدي بدوره، إلى زيادة نفوذ إيران في منطقة الخليج العربي، وتوليها دور الشرطي المسؤول عن حماية المصالح الأجنبية والمصالح النفطية بشكل خاص، وسد الفراغ الناتج عن الانسحاب لغلق الطريق أمام محاولات التغلغل السوفيتي ومنعه من استغلال الفراغ، ولذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ترتيب أوراقها، ووضع الخطط لتسليح إيران وتقوية جيشها، والحقيقة أن الدور الذي أُنيطت به إيران ينسجم مع أطماع الشاه التوسعية من جهة، ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الحفاظ على مصالحهما في المنطقة من جهة أخرى [3].

ولابد من التنويه، أنه عندما قام الرئيس الأمريكي نيكسون "Nixon "ومستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر بزيارة طهران في حزيران 1972م، في طريق عودتهما من موسكو بعد الاجتماع مع "بريجنيف" هناك، وجدا نفسيهما يتحدثان مع شخص يفكر تماماً بنفس طريقتهما؛ إذ قدم لهما الشاه "محمد رضا بهلوي"

1- متّى: مرجع سابق، ص98.

2- قاسم، جمال زكريا: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج 5، دار الفكر العربي، مدينة نصر، القاهرة، ط1، 1996، ص 11

3- سلمان، عامر؛ التميمي، جاسم: موقف دول الخليج العربي من الانسحاب البريطاني، العراق، مجلة كلية التربية في الجامعة المستنصرية، العدد 94، ،2016، ص264.

تحليلاً للموقف كما كان يراه، وهو شيء كان يجيد القيام به للغاية، معبراً عن نفسه بوضوح وقوة، وحاول أن يوضح لزائريه نقطتين أساسيتين: الأولى، أن الاتحاد السوفيتي كان لا يزال مستمراً في محاولاته للوصول إلى مياه الخليج العربي، والثانية، أن السوفيت يطمعون في بترول إيران والخليج العربي، فآخر التقييمات حسب تقارير المخابرات المركزية الأمريكية، تبيّن أن الاقتصاد السوفيتي بحلول عام 1985م، سيعتمد على نفط إيران أو أي مصدر آخر في المنطقة [1].

2- تطورات السياسة الأمريكية في الخليج العربي:

من اللافت للانتباه، أن وجهة النظر الأمريكية قد بدت متفقة مع وجهة النظر البريطانية، بأنهما سيعهدان لإيران والسعودية بالمسؤولية السياسية والعسكرية في المنطقة، بعد المشاورات والدراسات التي أجرتها بريطانيا، ومنذ إعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب، ظهر ما عُرف في الخليج العربي "النظريات الخاصة بأمن الخليج"، إذ أخذت إيران في تغيير سياستها السابقة في محاولة لمد جسور جديدة مع أقطار الخليج العربي تمتاز بطابع الود والصداقة، وإيقاف الحملات الإعلامية العدائية ضد تلك الأقطار، وذلك أنها أرادت أن تطرح نفسها باعتبارها القوة الأكبر، والحامية للمنطقة وللمصالح الغربية في آن واحد، بعد الخروج البريطاني منه، وذلك بمباركة من السياسة الأمريكية والبريطانية، لذلك أخذت تُعلن في كل مناسبة عن استعدادها للتعاون مع بقية الدول الخليجية في حفظ أمن المنطقة [2].

بناءً على ما سبق، يتضح من السياسة التي انتهجتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الخليج العربي، وذلك بتفضيلهما الاعتماد على القوة الإيرانية في المنطقة في حال الانسحاب البريطاني، وهي سياسة دأبت الولايات المتحدة الأمريكية على انتهاجها في تفضيل القوى غير العربية عند صياغة تحالفاتها الإقليمية، وهذا يخفي حقائق وأساليب استعمارية غربية، تسعى من خلالها إلى الاستمرار في الهيمنة على المنطقة العربية بوجه عام، ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، وأن تبقى هذه المنطقة ضعيفة من كافة النواحي وخاصة الناحية السياسية والعسكرية، مما يسهل من إمكانية التحكم بها وبمصيرها، وأن الاعتماد على قوة إقليمية في هذه السياسة يثبت ما ذهبنا إليه من مؤامرات السياسة الغربية تجاه الخليج العربي، أضف إلى ذلك الوفاق الكلي بين المصالح الإيرانية والغربية في الخليج العربي، مما أدى إلى تعزيز السياسة الغربية، ودعمها لإيران في حفظ أمن المنطقة، ناهيك عن الدور الذي لعبه الشاه، الذي أظهر التوافق في الرؤى الإقليمية لترتيب أوضاع المنطقة بما يتفق مع المصالح الإيرانية، وحماية المصالح الأمريكية، أضف إلى ذلك، أن إيران أبرزت تخوفها على المستوى الدولي من الظهور السوفيتي في المنطقة، وأنها سوف تقاوم هذا النفوذ بكل ما أوتيت من قوة، مما عزز الرأي لدى صانعي القرار السياسي في الغرب، بحسن اختيارهم الإقليمي في حماية مصالحهم الحيوية وحفظ الأمن في المنطقة.

1- هيكل، محمد حسنين: مدافع آية الله- قصة إيران والثورة، القاهرة، دار الشروق، ط1، 1982، ص 133- 134.
2- شاكر: مرجع سابق، ص 860.

3: رد الفعل السوفيتي على السياسة الأمريكية بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي:

آ- تطورات السياسة السوفيتية بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وأدواتها:

من الجدير بالملاحظة، أن أول ظهور للأسطول السوفيتي في المحيط الهندي كان في ربيع 1968م، وذلك عندما أعلنت بريطانيا عن عزمها الانسحاب من شرق السويس ومنطقة الخليج، حيث اتضحت أهداف الاستراتيجية السوفيتية في إبراز صورة الاتحاد السوفيتي كقوة عالمية كبرى، وتوسيع رقعة النفوذ السوفيتي في المنطقة، بالإضافة إلى مواجهة النفوذ الغربي في منطقة ذات تأثير على المصالح القومية السوفيتية، ناهيك عن ممارسة ضغط على الدول الموجودة خارج المنطقة، التي يرتبط سلامة اقتصادها بالخطوط البحرية التي تمر عبر المحيط الهندي، إذ أتاح الانسحاب البريطاني للبحرية السوفيتية بزيادة قوتها في المحيط الهندي وتعزيز تواجدها في المنطقة، ومن هنا كان العزم السوفيتي المتواصل لتثبيت سيطرتهم في المحيط الهندي والبحر الأحمر، وذلك عبر التحرك باتجاه المحيط الهندي من خلال العراق وإيران، وتحويل البحر الأحمر الذي يتصل بالمحيط الهندي إلى بحر يخضع لسيطرة السوفيت ومفتوح أمام أساطيله وحركة سفنه [1].

ولا شك أن للسوفييت مصالح اقتصادية في المنطقة، إلا أن الموقع الاستراتيجي للمنطقة وما يمثله من أهمية لأمن الاتحاد السوفيتي كان في مقدمة المصالح السوفيتية، لذلك حاول السوفيت تكثيف وجودهم العسكري بعد الانسحاب البريطاني لحماية أمنهم القومي ضد أي تهديد غربي ينطلق من هذه المنطقة [2]

ومن الجدير ذكره في هذا السياق، أن الاتحاد السوفيتي عمل على دعم حركات التحرر الوطني، ومنها، الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي في منطقة ظُفار ذات التوجه الماركسي، وحاولت هذه الجبهة وعلى مدى سنوات مد نفوذها باتجاه إمارات الخليج العربي، وقد حاول السوفيت إدراج الحركات القومية والوطنية في منطقة الخليج العربي، والمنطقة العربية بشكل عام، ضمن مخططاتهم الاستراتيجية، ولكنها لم تنجح كثيراً لعدم وجود دول ذات توجه شيوعي في المنطقة، مما يؤكد على وجود هوة عميقة بين نظام القيم المعمول به في المجتمعات الاشتراكية، والنظم السائدة في أغلب بلدان الخليج العربي - ما عدا العراق الذي أقام علاقات مع المعسكر الاشتراكي ووقع معاهدات تحالف وصداقة عام 1972م،[3] وهذا ما دفع أغلب بلدان الخليج العربي - باستثناء الكويت التي نجحت في إقامة علاقات ثنائية مع كلا القوتين السوفيتية والأمريكية- وخاصة السعودية والإمارات إلى عدم إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد

1- متى: مرجع سابق، ص26-27.

2- زهرة، السيد: استراتيجية القوتين العظميين وقضايا الأمن في الخليج، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت، العدد2، 1982، ص93.

3- هذه الاتفاقية أعطت للسوفيت حق التواجد الدائم في العراق، من خلال المستشارين والعسكريين السوفيت.

السوفيتي، مما انعكس على الواقع الاجتماعي والاقتصادي وواقع النظم السياسية للمنطقة آنذاك، وذلك بانحيازها التام للمعسكر الغربي [1].

4- الرد الإقليمي (الإيراني) تجاه السياسة الأمريكية - السوفيتية في الخليج العربي:

عندما بدأت المناقشات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران حول دورها الفعلي في المنطقة، بصفتها الدرع الواقي الأساسي ضد التوسع السوفيتي في المنطقة، كان شاه إيران قد أوضح للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية السياسة الإيرانية تجاه التطورات في منطقة الخليج العربي، وعبر عن ذلك بالقول: "إن إيران ليست بلداً عربياً، لذا فهي ليست جزءاً من الصراع العربي – "الإسرائيلي" المتشابك، إلا أنها بلد إسلامي ويمكنها أن تمارس دوراً قيادياً بالنسبة للدول الإسلامية الأخرى، ولكن شريطة أن تكون شريكاً لا تابعاً للولايات المتحدة"، ولم يُضع الشاه الوقت في إثبات أنه سيقوم بدوره كشرطي في الخليج العربي، وأنه حل مكان بريطانيا في المنطقة بشكل عملي، وذلك عندما تحركت القوات الإيرانية واحتلت الجزر الإماراتية الثلاث، ذات الموقع الاستراتيجي عند مدخل مضيق هرمز (أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى) عام 1971م، وكذلك مشاركة القوات الإيرانية ودعمها لسلطان عُمان في قمع الثورة ذات الاتجاه الماركسي في ظُفار، والمدعومة من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية [2].

5- مبدأ نيكسون "استراتيجية الدعامتين":

انتهجت الإدارة الأمريكية في بداية السبعينيات، استراتيجية جديدة، تُعدّ التطبيق العملي ل"مبدأ نيكسون" عام 1969م، أو ما يُعرف باستراتيجية الدعامتين "Twin pillars"، ويعتمد هذا المبدأ على إيران بالدرجة الأولى عسكرياً، ثم السعودية سياسياً في حفظ أمن الخليج العربي، والوقوف في وجه الحركات القومية العربية المعادية للسياسات الغربية تجاه المنطقة، والمتمثلة بالدعم المصري والعراقي لها، ومحاولات التوسع السوفيتي في المنطقة، ولضمان تدفق نفط الخليج إلى الغرب، و مثلت إيران في عهد الشاه الثقل العسكري في استراتيجية الدعامتين الأمريكية في المنطقة [3].

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية استبعدت العراق من المشاركة في استراتيجية الدعامتين، وربما يعود إلى الأيديولوجية الراديكالية لحزب البعث العراقي، الذي دعم (ثورة ظُفار) ضد نظام الحكم في عُمان، وكان العراق في نظر السياسة الأمريكية والإيرانية والخليجية، يروّج للقومية والراديكالية في المنطقة، لذلك وجد العراق نفسه معزولاً، فأبرم اتفاقية صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي في

1- متى: مرجع سابق، ص 98.
2- هيكل: مدافع آية الله، مرجع سابق، ص 134-135.
3- إدريس، محمد: النظام الإقليمي للخليج العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006، ص 399.

نيسان/1972م، وتدهورت العلاقات العراقية - الإيرانية بسبب الخلاف على شط العرب، وقامت إيران بدعم أكراد العراق بزعامة الملا مصطفى البرزاني ضد الحكومة المركزية في بغداد، بموافقة الاستخبارات الأمريكية، وأوضح الشاه للرئيس الأمريكي "نيكسون" ومستشاره للأمن القومي " هنري كيسنجر"[1] لدى زيارتهم المذكورة أعلاه إلى إيران، أنه يريد تحييد العراق ليتفرغ لاحتواء النفوذ التوسعي للاتحاد السوفيتي في المنطقة ومقاومته، وفي عام 1974م، حاول العراق إعاقة فك الاشتباك الذي كانت الولايات المتحدة تحاول ترتيبه، بين مصر وسورية من جهة، و"إسرائيل" من جهة أخرى في أعقاب الحرب العربية – "الإسرائيلية"، وقد أكد هنري كيسنجر للمصريين ألا يقلقوا من اعتراض العراق، فالشاه سيتولى الأمر [2].

يبدو أن المشاورات البريطانية السابقة، والأمريكية اللاحقة، قد استثنت العراق من إطار مباحثاتها وتحركاتها الدبلوماسية الهادفة إلى إقامة حلف إقليمي من دول منطقة الخليج العربي، للحفاظ على الأمن والاستقرار، وبالتالي حفظ المصالح البريطانية والأمريكية في الخليج العربي، وربما يعود سبب هذا الاستثناء إلى أن العراق كان يغرد خارج السرب الغربي في هذه المرحلة، أضف إلى ذلك العلاقات السوفيتية - العراقية التي كانت مصدر قلق إقليمي ودولي، ناهيك عن الخلافات العراقية مع دول المنطقة، ،وخاصة مع إيران والسعودية والكويت، مما دفع بريطانيا إلى محاولة تشكيل حلف إقليمي من الدول الحليفة في المنطقة، لمقاومة المشروع السوفيتي، والحفاظ على المصالح البريطانية والغربية بشكل في الخليج العربي.

المبحث الرابع - الأزمة النفطية عام 1973م وتداعياتها الإقليمية والدولية:

أولاً: الحرب العربية – "الإسرائيلية" (حرب تشرين) عام 1973م وتداعياتها:

1- التداعيات السياسية والاقتصادية للحرب:

أدت أسباب عديدة إلى دخول العرب لحرب جديدة ضد الكيان الصهيوني في 6/تشرين الأول/1973م، وكان الهدف المعلن من شن الحرب ضد الكيان الصهيوني، هو استعادة الأراضي العربية التي خسرها العرب في حرب حزيران 1967م، وقبل بداية الحرب اجتمع الرئيس المصري "أنور السادات" مع الملك "فيصل بن عبد العزيز" سراً في الرياض، في محاولة للتفاهم والتشاور مع الملك فيصل لاستعمال البترول العربي كسلاح سياسي وعامل ضغط في المعركة ضد الكيان الصهيوني، وبعد مفاوضات بين الطرفين، تم التوصل إلى إمكانية توظيف النفط كسلاح بشرط أن تكون قبله معركة جدّية تستغرق وقتاً كافياً لتنفيذ

1- لاجئ يهودي من أصول ألمانية، ولد ام 1923م، حصل على الجنسية الأمريكية، وحصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة هارفارد، لعب دوراً بارزاً في السياسة الخارجية الأمريكية ما بين عامي (1969- 1977)، وشغل منصب وزير الخارجية الأمريكية، ومستشار الأمن القومي في ظل حكومة الرؤساء ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد، له العديد من المؤلفات والكتب، أهمها كتاب الدبلوماسية، ويعد كيسنجر من أنصار الفريق الذين ينادون بالسيطرة على النفط العربي بعد حرب عام 1973م من قبل الولايات المتحدة، لمنع استخدامه كسلاح سياسي في وجه السياسة الأمريكية في المنطقة، والداعمة للكيان الصهيوني. https://ar.m aiquote.org

2 - McDowall, D: A modern History of The Kurds, London. (2005) P. 8.

وقف البترول في المعركة [1]. وبعد بداية الأعمال العسكرية، وتأزم الموقف العربي، نتيجة الدعم الأمريكي والغربي "لإسرائيل"، قرر وزراء الدول العربية المنتجة للنفط، بعد الاجتماع الذي انعقد في الكويت في تشرين الأول 1973م فرض حظر للصادرات النفطية على الدول المساندة "لإسرائيل"، وخفض الإنتاج بنسبة ٥٪ شهرياً، حتى تنسحب "إسرائيل" إلى ما قبل الخامس من حزيران عام 1967م [2].

بدورها شكّلت تفاعلات حرب عام 1973م، وما رافقها من أحداث متتالية، إلى ظهور أبعاد جديدة للنفط العربي الخليجي، فشكل ذلك تحدياً صارماً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تحولت إلى أسيرة لواردات النفط الأجنبية، مما سبب آثاراً تدريجية هددت بتقويض الاقتصاد الأمريكي وخلخلته، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تدرك مدى الخطر الذي من الممكن أن تشكله المجموعة العربية، وفي مقدمتها دول الخليج العربي التي تتربع على احتياطيات ضخمة من البترول [3].

أضف إلى ذلك، فإن الأزمة النفطية قد أدت إلى تغيير في خارطة التحالفات الدولية في منطقة الخليج العربي، وبالتالي فقد عززت الولايات المتحدة الأمريكية من علاقاتها الوثيقة مع إيران بوصفها حليفاً استراتيجياً في المنطقة، وحامياً لـ 60٪ من احتياطي النفط في العالم، على العكس من المملكة العربية السعودية، إذ دخلت معها الولايات المتحدة في معركة إعلامية ودبلوماسية [4].

وقد أشار الرئيس الأمريكي نيكسون "Nixon " في مذكراته، إلى التحالفات الجديدة في المنطقة بعد الأزمة النفطية بقوله: " كان الشاه قد رفض الحظر النفطي، وواصل اعترافه بـ "إسرائيل"، ودعم أسطولنا في البحر المتوسط، ومنع العراق من القيام بدور هام في حرب عام 1973م، وذلك بتحريك قواته إلى الحدود العراقية- الإيرانية، وبتقديمه تغطية للقوات الكردية المتمردة" [5]. وليس من المبالغة القول، إن أحداث حظر النفط مجتمعة، من تخفيض الإنتاج وارتفاع في الأسعار قد أدت إلى صدمة كبيرة للدول الصناعية المستهلكة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ويشير الكاتب الأمريكي دانيال يركن إلى خطورة الأزمة النفطية على الاقتصاد الغربي بالقول: "إن الأزمة النفطية لعام 1973م، شكلت صدمة للدول المستهلكة، لأنها كانت متعلقة بالنفط الذي أصبح يمثل لديها شريان الحياة، في الوقت الذي كانت فيه العلاقات بين البلدان المنتجة وشركات النفط العالمية تواصل انهيارها"[6].

1- هيكل، محمد حسنين: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات، ط1، 1992، ص 79.

2- الجمل، شوقي؛ إبراهيم، عبدالله: تاريخ مصر المعاصر، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 1997، ص 107.

3- الزيادي، شيماء: النفط العربي الخليجي في سياسة الولايات المتحدة 1973- 1980. العراق. جامعة الكوفة، رسالة ماجستير، 2013، ص 79-80.

4- الجنابي، حازم: العلاقات العربية- دراسة في الأبعاد الاستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، العراق، جامعة النهرين، رسالة ماجستير، 2006، ص 28.

5- نيكسون، ريتشارد: مذكرات. ت: سهيل زكار، دمشق، دار حسان للطباعة والنشر، ط1، 1983، ص 77.

6-yargin, Daniel: The prize, The Opek Quest for oil, money and Power, New York. (1991), P.235.

2- أثر الأزمة النفطية على الولايات المتحدة الأمريكية وطريقة التعامل معها:

لا بد من الإشارة، إلى أن الأزمة النفطية قد بدت واضحة على الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من غيرها من دول العالم، مما دفعها إلى إدراج أزمة الطاقة الناتجة عن الحظر النفطي من قبل الدول العربية ضمن التسلسل الأول في قائمة القضايا الأكثر أهمية، لذلك دعا الرئيس الأمريكي نيكسون"Nixon" إلى منحه سلطات واسعة للحد من استهلاك البترول، وطلب من شعبه الاستعداد لتقديم التضحيات [1].

و أدى الحظر النفطي العربي في عام 1973م، إلى نشوء حركة إعلامية غربية مضادة ومناوئة، وذلك بتحريض من اللوبي الصهيوني - الأمريكي المؤيد لـ"إسرائيل"، فقد صدرت مقالة نشرتها مجلة New leader ل والترغودمان "Wolter Goudman"، صرح فيها بالقول: " إن الإدارة الأمريكية سوف تحقق انتصاراً داخلياً، إذا تدخلت في المنطقة عسكرياً وصادرت آبار النفط"، كما أن الكاتب جاك أندرسون "Jack Anderson" ذكر في مقالة نشرتها "Washington post": "إن احتلال آبار النفط في السعودية والخليج لا يتطلب سوى وحدات قليلة من قوات المارينز"، وفي مقالة تحت عنوان Thinking The Thinking التفكير في غير المتوقع، نشرتها مجلة News Week، دعت فيها إلى شن حرب أعصاب لإثارة الخصم العربي، والقيام بأعمال سرية لإرهاب الشيوخ العرب، والتدخل العسكري عن طريق عملية إنزال بالمظلات بدعم "إسرائيلي" للسيطرة على آبار النفط العربية، وفي مقابلة أجرتها مجلة Business Week مع وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر rذكر فيها: "إننا نسمع أمراً واحداً من رجال الأعمال، وهو أنه على المدى البعيد الجواب الوحيد لاحتلال النفط هو نوع من العمل العسكري"[2].

ومن جانبها عرضت "إسرائيل" على الولايات المتحدة الأمريكية خطة عسكرية بعنوان Oil files is (military targets)، آبار النفط كأهداف عسكرية لاحتلال شريط النفط الخليجي من الكويت إلى مسقط في عام 1975م، وذلك بتنفيذ من الجيش "الإسرائيلي" وبمظلة أمريكية، وهذه الخطة موجودة في مكتبة الكونغرس الأمريكي إلى الآن، إذ نوقشت في اللجنة المختصة في وزارة الدفاع، وتحفظ الأمريكان على هذه الخطة، خشية أن تحدث فوضى في المنطقة [3].

يتضح من المقولات المنشورة في الصحافة ووسائل الإعلام الأمريكية والغربية، التي تعاملت مع الأزمة النفطية بجدية، أنه كان هناك شبه اتفاق في الدوائر الحكومية الرسمية والإعلامية، في إيجاد نوع من التحكم والسيطرة على منابع النفط الخليجي، وذلك خشية أن يتكرر استخدام البترول كسلاح ضد المصالح الغربية، فتصبح مصائر البلدان الصناعية في قبضة البلدان المنتجة، وهذا يدل بوضوح على أن النفط تجاوز مفهومه الاقتصادي ليصبح سلعة سياسية واستراتيجية، يمكن من خلالها التحكم في القرار

1- الزيادي: مرجع سابق، ص 89- 90.
2- الشراري، فلاح: العلاقات السعودية الأمريكية وأثر النفط فيها 1974- 2011، الأردن، جامعة مؤتة، رسالة ماجستير، 2011، ص33.
3- النفيسي، عبدلله: الخطة الإسرائيلية لاحتلال منابع النفط في الخليج العربي، برنامج بلا حدود، ت: أحمد منصور، (2010) تم الاطلاع بتاريخ 2022/4/17. على الرابط التالي: https://www.youtube.com /channel/cumyl.

السياسي للكثير من الدول، وهذا ما فهمته الولايات المتحدة الأمريكية جيداً، وعملت على تشديد قبضتها على منابع النفط، والتحكم بأسعاره وإنتاجه. إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على منابع النفط، ومنع تكرار استخدامه كسلاح ضد المصالح الغربية؟

إن الإجابة عن هذا السؤال، تكمن في أن الولايات المتحدة الأمريكية رأت بأنه لا داعي لاحتلال شريط النفط مادامت دول الخليج العربي تعطيها ما تريد ومتى تريد، ولكن نجد الإجابة الأكثر إقناعاً، والأقرب إلى الواقع، عند وزير النفط السعودي في تلك الفترة أحمد زكي يماني [1]، فعند لقائه مع وسائل الإعلام الأمريكية، بعد الأزمة النفطية مباشرة، عبّر يماني عن حق دول الخليج العربي في الدفاع عن نفسها واستخدام مُقدّراتها لحفظ أمنها، وعندما تمت الإشارة إلى احتمالية قيام الولايات المتحدة باحتلال المملكة العربية السعودية والسيطرة على منابع النفط في الخليج العربي!! أجاب بدون تردد: سنقوم بتفجير آبار النفط، ولن تحصل الدول الغربية واليابان على نفط المنطقة لسنوات عديدة، مما سيؤدي إلى انهيار اقتصادها، ولدى سؤاله عن نتائج خفض كمية الإنتاج، مما يشكل ضغطاً على الاقتصاد الخليجي، أجاب: إن خفض الإنتاج سيؤدي إلى زيادة سعر البرميل من 4$ إلى 20$، ما يؤدي إلى ارتفاع الأرباح بنسبة 20٪ لصالح دول الخليج العربي [2].

ولا بد من الإشارة، إلى أن جوزيف سيسكو (أحد الدبلوماسيين الأمريكيين البارزين في وزارة الخارجية الأمريكية)، أعلن في وقت سابق، عن المبادئ التي شكلت المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية في فترة السبعينيات، وذلك بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتشجيع التعاون الإقليمي من أجل السلام والتقدم، ومؤازرة الدول الصديقة في سعيها لتأكيد أمنها الذاتي، لذلك شكلت هذه المبادئ الركائز الأساسية التي انطلقت منها الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج آنذاك، أي تحقيق الاستقرار في المنطقة دون تدخل عسكري أمريكي مباشر، والاعتماد على القوى الحليفة لتحقيق الأهداف الأمريكية [3].

ويمكن إجمال مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، بحماية النفط وضمان وصول الإمدادات النفطية إلى الغرب، نظراً لما يشكله النفط من مصلحة أساسية للولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى، وحماية أمن "إسرائيل" وضمان تفوقه مادياً ومعنوياً على الدول العربية مجتمعة، ناهيك عن حماية الأنظمة الموالية لها في المنطقة، وذلك خشية أن يؤدي تغيير الأنظمة الحاكمة إلى وصول قوى معادية للمصالح الأمريكية [4].

1- وزير البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية بين عامي (1962- 1986)، يعد من المساهمين في إنشاء منظمة الأوبك النفطية، ومارس دوراً بارزاً في سياسة السعودية إبان الحظر النفطي على الدول الغربية عام 1973م.

2- يماني، أحمد زكي: أثر قطع النفط العربي عن الدول الغربية. قناة AP الأمريكية: لقاء مع وزير النفط السعودي (1973)، تم الاطلاع بتاريخ 2022/6/23. على الرابط التالي: https://www.AParchive.com /How we work.

3- بسيوني، درية شفيق: الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي بين الثوابت والمتغيرات، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، القاهرة، العدد 41، 2007، ص 3.

4- علي، سليم: التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي، مجلة دراسات دولية، د م، العدد 54، د.ت، ص 138- 140.

ثانياً: التعامل السوفيتي مع الأزمة النفطية عام 1973م:

حاول السوفيت استغلال أخطاء السياسية الأمريكية تجاه الدول العربية، وذلك بانحيازها الدائم لـ "إسرائيل" في إطار الصراع العربي - "الإسرائيلي"، فعملت على التقارب مع بعض الدول العربية وإيران، وذلك عن طريق تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية بغية الحصول على مواقع في تلك المنطقة. وفي إطار التصدي للولايات المتحدة وشركات النفط الغربية، قام السوفيت بمحاولة إغراق السوق العالمية بالنفط في الستينيات، بغية تخفيض الأسعار وزعزعة موقع الاحتكار الغربي للنفط في أسواق الاستهلاك، وقد ساعده وضعه النفطي في تلك الفترة على تحقيق بعض النجاح، فاكتسب أسواقاً جديدة في العديد من دول أوروبا الغربية واليابان، أضف إلى ذلك استخدام السوفيت لأسلوب المقايضة في بيع النفط للدول النامية، بدلاً من البيع نقداً وبالعملات الصعبة [1].

ومن الجدير بالذكر، أن الاتحاد السوفيتي وجد في النفط أداة اقتصادية يستعملها كسلاح سياسي في صراعه الأيديولوجي والسياسي مع الغرب، لذلك أيدت موسكو فكرة استخدام النفط العربي كسلاح قبل حرب تشرين 1973م، وبعدها، وأكدت على ضرورة وقف تدفق النفط إلى الغرب أثناء الحرب، وأشارت، بأن الظروف أصبحت مهيأة حالياً لاستخدام العرب للنفط كسلاح اقتصادي وسياسي ضد الدول الرأسمالية التي تدعم العدوان "الإسرائيلي" [2].

وفيما يتعلق باهتمام السوفيت بالنفط العربي لحاجتهم إليه، كما أشارت المصادر الأمريكية، فقد أثارت هذه المسألة جدلاً واسعاً حول ما إذا كان السوفيت فعلاً بحاجة لهذا النفط في تلك المرحلة أم لا، وكانت دول الغرب وخاصة الولايات المتحدة تتهم الاتحاد السوفيتي بأنه يحاول السيطرة على منابع النفط، نظراً لحاجته الملحة إلى هذه المادة [3].

ويشير الرئيس الأمريكي جونسون في مذكراته، إلى الخطر السوفيتي على المصالح الأمريكية بالقول: "إذا سيطر السوفيت على البحار والنفط، وعلى المجال الجوي للقوس الممتد من المغرب إلى إيران، فإنهم يهددون بذلك موقفنا في أوربا، وإن كل الجهود المبذولة منذ الرئيس ترومان لتحقيق الاستقرار والتوازن في السياسة الدولية سوف تتعرض للخطر" [4].

ولا بد من التنويه، أن الاتحاد السوفيتي كان يعتبر النفط كعامل محوري، للتأثير على المسار السياسي في علاقاته مع الدول الغربية، ومصدر اقتصادي واستراتيجي كونه مادة حيوية بالنسبة لأعدائه، وكان للسوفييت دور كبير في عمليات تحرير النفط من قيود الشركات الأجنبية، عندما استفادت بعض الدول المنتجة على مستوى العالم من تجربته في إنشاء شركات وطنية، مما مكن هذه الدول من كسر الاستغلال

1- برجاس: مرجع سابق، ص 232.
2- متى: مرجع سابق، ص 101.
3- مجلة البترول، القاهرة، عدد كانون الثاني، 1988، ص 232.
4- Johnson. B: The vantage point, New York, (1971), P. 288.

والاحتكار الغربي لتجارة النفط عبر الشركات النفطية الكبرى، التي شكّلت قواعد اقتصادية تهيمن على تجارة النفط من حيث الاستخراج والتكرير والتصدير [1].

ثانياً: تطورات السياسة الأمريكية - السوفيتية في الخليج العربي حتى عام 1978م:

سعت السياسة السوفيتية خلال هذه الفترة إلى وضع حد للنفوذ الأمريكي في منطقة الخليج العربي، ومنع الولايات المتحدة الأمريكية من التأثير على المصالح الحيوية للاتحاد السوفيتي في المنطقة، بدورها تميزت نظرة الدول الخليجية تجاه الاتحاد السوفيتي خلال فترة السبعينيات على أنه مصدر تهديد لأمنها، باستثناء الموقف الكويتي، حيث أقامت الكويت منذ استقلالها علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في إطار سياسة التوازن الإقليمي والدولي بين القوى الكبرى، وهو ما مثل سياسة شبه ثابتة للكويت في علاقاتها الخارجية منذ الاستقلال [2].

ولا بد من ذكر، أن الولايات المتحدة خلال فترة السبعينيات كانت تنظر إلى الأمن في الخليج العربي من زاوية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، خاصة وأن الأسطول السوفيتي بدأ بالتحرك باتجاه بعض موانئ الخليج العربي، والجزء الغربي من المحيط الهندي، إلا أنه وعلى الرغم من الأهمية والمكانة التي كان يكتسبها الاتحاد السوفيتي في النظام العالمي فقد تعذر عليه، بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، كسر احتكار نفوذ الدول الغربية التي كانت تربطها علاقات وطيدة مع معظم دول المنطقة، لذلك تركزت السياسة الخارجية السوفيتية على تأييد حركات التحرر في المنطقة، وتشجيع الحركات المعادية للاستعمار، وحاول السوفيت إظهار حسن النوايا اتجاه دول الخليج العربي، والتأكيد المستمر على عدم وجود أطماع سوفيتية في المنطقة، وإنما مقاومة التوسع الأمريكي الذي يهدد أمنها واستقرارها [3].

وبناءً على ما سبق، فقد أوضح التنافس الأمريكي - السوفيتي في منطقة الخليج العربي في هذه المرحلة، أن الدوافع الاقتصادية كانت المحرك الأساسي في زيادة حدة التنافس، وخاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها التي سعت للسيطرة على موارد النفط وطرق إمدادها، بينما جاءت سياسة الاتحاد السوفيتي في المنطقة بشكل عام اتجاه التوسع الغربي، في محاولة لحرمانه من موارد الطاقة التي تشكل عصب الحياة بالنسبة للدول الصناعية، وقد انعكس هذا التنافس على الأوضاع الاقتصادية في المنطقة، وذلك من خلال المحاولات الدائمة من قبل الولايات المتحدة لربط اقتصاد المنطقة بالمصالح الدولية التي تخدم أهدافها وتوجهاتها، مما جعل الاقتصاد الخليجي، على الرغم من الموارد المالية الطائلة، يعاني من الانكشاف والتبعية للدول الغربية، وبالتالي عدم القدرة على إيجاد اقتصاد متنوع يساهم في التنمية والتطور لدول المنطقة.

1- متى: مرجع سابق، ص 101.

2- العدوي، محمد: حرب الخليج وأمن الخليج، القاهرة، مركز المحروسة للطباعة والنشر، ط1، 1998، ص 167- 168.

3- قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج 5، مرجع سابق، ص 61.

يتضح مما تقدم، أن منطقة الخليج العربي بما تتمتع به من أهمية جغرافية واقتصادية واستراتيجية وثروات نفطية ضخمة، مثّلت دائرة مهمة من دوائر الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة، حيث سعت كل دولة إلى إيجاد مكانة استراتيجية لها في المنطقة سعياً لتحقيق أهدافها، ولكن بطريقة غير مباشرة عن طريق دعم الأنظمة الموالية والحليفة لها في المنطقة حتى نهاية السبعينيات.

تبيّن من خلال السياسة التي انتهجها الاتحاد السوفيتي في منافسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج، أنها سياسة قائمة على رد الفعل على التوسع الغربي وتهديد أمن الاتحاد السوفيتي، وعلى الرغم من محدودية النفوذ السوفيتي في الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، إلا أنهم حاولوا التواجد دائماً للتعبير عن مصالحهم، التي تتعلق في حقيقتها بمسائل أمنية أكثر منها اقتصادية كما زعمت الولايات المتحدة الأمريكية.

كما تبيّن أن السياسة الأمريكية في الخليج العربي خلال الفترة المذكورة، قد ركزت على حماية المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة في المنطقة، وفقاً لمبدأ نيكسون" العمودين المتساندين"، وذلك بدعم القوى الإقليمية الحليفة وخاصة إيران والسعودية، للحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها، وشكلت الظروف السائدة آنذاك فرصة سانحة لدول الخليج العربي، لو تم استغلالها في تحقيق أمنها بعيداً عن المصالح الاستعمارية، وذلك في ظل توازن القوى الدولية، مما شكل هامشاً يمكن من خلاله المناورة وتحقيق نوع من الشراكة الاقتصادية، بدلاً من التبعية للدول الغربية.

إن الكويت ومنذ استقلالها عام 1961م، وتجربتها السياسية في منطقة الخليج العربي، والسياسة الخارجية التي انتهجتها في سعيها لتحقيق التوازن في علاقاتها الإقليمية والدولية، واتباع سياسة الحياد وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، ومحاولة القيام بدور الوسيط في النزاعات العربية والإقليمية والدولية، أثبتت أنها سياسة ناجعة لدولة صغيرة مثل الكويت، ساعدتها في أغلب المراحل الصعبة على الخروج بأقل الخسائر، ولو أن دول الخليج العربي مجتمعة تمكنت من انتهاج السياسة الكويتية في تحقيق التوازن والحياد، كسياسة جماعية منسقة، وخاصة في فترة الستينات والسبعينات، وهي فترة تنافس وتوازن للقوى الدولية، لتمكنت من الاستفادة من الهامش السياسي الذي وفرته مرحلة التنافس الدولي في الفترة المذكورة، وبالتالي تدعيم جبهتها الداخلية من كافة النواحي، وإيجاد صيغة إن لم تكن تكاملية فعلى الأقل توافقية، وخاصة من الناحية السياسية والاقتصادية، مما يتيح لدول الخليج العربي أن تفرض لنفسها مكانة على المستوى الإقليمي في تحقيق التوازن في المنطقة، وشراكة قائمة على تبادل المصالح بعيداً عن الارتباط في علاقاتها مع القوى الدولية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية.

الفصل الثاني:

التطـــورات السياســـية والاقتصـــادية الإقليميـــة بـــين عـــامي (1979– 1980م) وانعكاسها على الأمن في الخليج العربي في ظل التنافس الأمريكي – السوفيتي.

المبحث الأول: الثورة الإيرانية وأثرها في التنافس الأمريكي- السوفيتي في الخليج العربي:

أولاً: أسباب الثورة الإيرانية وعوامل نجاحها:

1-الأسباب السياسية:

لم تحظ القوى السياسية في ظل حكم محمد رضا بهلوي(الشاه) بالقبول الاجتماعي أو بالقاعدة الشعبية، حيث تعتبر الفترة الأولى لحكمه (1941-1955م)، من أكثر الفترات توتراً في حياة إيران السياسية، إذ وقعت تحت احتلال قوات الحلفاء، وكان الشاه يدين بالولاء لهم لمساندته إياه بالوصول إلى سدة الحكم. وفي هذه الفترة ظهرت في إيران العديد من الأحزاب السياسية، ولكي يُحكم الشاه قبضته عليها، قام بتشكيل أحزاب شبه عسكرية وبث عناصرها داخل الجيش والمجتمع، وفي عام 1960م، وحد الشاه الأحزاب في حزب واحد عُرف ب " رستاخيز" أي النهضة، وقد أعلن الشاه أنّ على شعبه الانضمام للحزب، ومن يعارض عليه الخروج من إيران [1].

ولا بد من التنويه، إلى أنه على الرغم من السياسة القمعية التي انتهجها الشاه ضد معارضيه، غير أن الحركة الوطنية بزعامة محمد مصدق[2] استطاعت أن تكتسب قاعدة شعبية عريضة مكنتها من تأمين الاستقلال الاقتصادي لإيران عبر الإعلان عن تأميم النفط الإيراني، إلا أن التآمر الخارجي على هذه الثورة أدى إلى فشلها، وأسفرت عن قيام الديكتاتورية البهلوية الثانية، التي استمرت حتى عام 1978م، مما مهد الطريق لقيام الثورة الإيرانية ونجاحها في إسقاط حكم الشاه نهائياً، الأمر الذي فتح الطريق واسعاً لقيام سلطة دينية ثورية تحمل أفكاراً أيديولوجية تهدف لتصديرها في محيطها الخليجي والإقليمي والدولي، ومن الجدير ذكره أن قيام الثورة الإيرانية كان فاتحة عهد من الفوضى والاضطراب لم يسبق له مثيل، بحيث يمكن اعتبارها ثلاث ثورات متعاقبة ومستمرة لا ثورة واحدة، الأولى، أطاحت بالشاه، والثانية، استغلت الكراهية المتطرفة لأمريكا عبر شعارات لإقامة نظام ، وأحالت الثالثة الجمهورية إلى نظام ثيوقراطي[3] أصولي ذي توجه واحد [4].

---

1 -عوض، داليا مؤنس: أسباب الثورة الإسلامية في إيران 1979م، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 40، 2016، ص214.

2 -محمد مصدق: رئيس الوزراء الإيراني في عهد الشاه محمد رضا بهلوي في فترة الخمسينيات من القرن الماضي، ويعتبر من الشخصيات السياسية والاقتصادية البارزة في إيران، حظي بدعم شعبي واسع مكنه من الانقلاب على سلطة النظام الملكي والمصالح الأمريكية في إيران (1951-1953)، وتمكن من تأميم النفط في بلاده، في خطوة هي الأولى من نوعها على مستوى العالم. إلا أن التآمر على حركته الإصلاحية، أدت إلى فشلها ونهايتها.: https://www.aljazeera.net.

3 - نظام حكم يستمد الحاكم فيه سلطته مباشرة من الإله، وبالتالي تكون الطبقة الحاكمة من رجال الدين الذين يعتبروا أنفسهم موجهين من قبل الإله، أو يمتثلون لتعاليم سماوية:.https://www.aljazeera.net

4 -ذبيح، سبهر: قصة الثورة الإيرانية "سرد محايد ليوميات الثورة الإيرانية"، ت: عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2004، ص11.

2- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

لقد فشلت خطط الشاه في تحقيق ثورة بيضاء تستند إلى احتياطي النفط ومساندة الغرب، ولم تأخذ بعين الاعتبار قوة المعارضة الإيرانية لإصلاحاته، و لعبت الظروف الاقتصادية الصعبة، التي سببتها المشاريع الصناعية والاستهلاكية المكلفة، والتضخم المتسارع دوراً في تأجيج الشارع الإيراني ضده، وبحلول نهاية السبعينيات كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية منذرة بانفجار وثورة على الأوضاع البائسة، أضف إلى ذلك الهالة العظيمة التي أحاط الشاه نفسه بها، فقد عمل على تغيير الوعي الثقافي لشعبه من خلال التفخيم في شخصه، وأنه منقذ إيران من حالة التشرذم التي كانت تعيشها قبل حكمه للبلاد، وبذلك تمكن الشاه من أن يوجد نظاماً قادراً فقط على أن يحمي نفسه، ولكنه عاجز عن إرضاء شعبه، وكانت هذه نقطة الضعف الأكبر في تاريخه، التي أدت في النهاية إلى إسقاط حكمه [1].

ويؤكد معظم الباحثين في التاريخ الإيراني أن معظم عائدات الاقتصاد، وخاصة النفط كانت تنفق على صفقات الأسلحة التي كانت تعقدها إيران في عهد الشاه مع الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن إغراق الأسواق الإيرانية بالبضائع الاستهلاكية من شتى بلدان العالم، الأمر الذي أدى إلى استنزاف ثروات البلاد وبداية الانهيار الاقتصادي، ونقص النقد النادر لديها، فتدنت مستويات المعيشة لفئات واسعة من الشعب الإيراني بسبب التضخم النقدي والارتفاع الهائل للأسعار [2].

ولا بد من التنويه، إلى أهمية دور العامل النفطي في انهيار نظام الشاه وسقوطه، وأدّى انهيار قمة الدوحة عام 1976م، بسبب القرار السعودي بزيادة إنتاجها من النفط في محاولة لإغراق السوق وضرب سعر النفط الإيراني عبر خفض الأسعار، مما أدى إلى تأثر الاقتصاد الإيراني، ويشير وزير البلاط الإيراني "أسد الله علم" في يومياته إلى ذلك بالقول: "لقد أهدرنا كل شيء كسبناه لتهزمنا السعودية، وتقول لنا كش ملك بحركة شطرنج ماهرة واحدة". لقد وقع بالتأكيد فشل استخباراتي أمريكي مذهل في عهد إدارة الرئيس فورد "Ford"، التي قامت بدراسات كثيرة لقياس ضرر زيادة وانخفاض سعر النفط على الاقتصاد الأمريكي، ولكنها لم تحاول على ما يبدو قياس تأثير عدم زيادة السعر على الاقتصاد الإيراني، وبالتالي احتمال سقوط الشاه وصعود نظام إيراني راديكالي مناهض للولايات المتحدة ولدول الخليج النفطية، و شكلت المواجهة الاقتصادية خلال قمة الدوحة بين السعودية وإيران، نقطة تحول في علاقات أمريكا المعقدة مع الممالك المحافظة، ونهاية استراتيجية نيكسون- كيسنجر "العمودين

1- عوض: مرجع السابق، ص220-219.
2- مجذوب، طلال: من الثورة الدستورية حتى الثورة الإيرانية (1906-1978)، دار ابن رشد للطباعة والنشر، بيروت، د ت، ص393.

المتساندين"، للدفاع عن الخليج العربي، وبخصوص المصالح الأمريكية والحفاظ عليها في المنطقة، فقد بدأ التوجه الأمريكي نحو استبدال السعودية بإيران الأكثر تعاوناً، وظهرت العديد من المقالات في الصحف الأمريكية بعنوان "عملاق نفطي اسمه السعودية"، كما وصفت النيويورك تايمز الشيخ زكي يماني، وزير النفط السعودي، ب "تاليران النفط" [1]، وأضافت الصحيفة "بأن قوة جديدة بزغت في الشرق الأوسط"، وأعلن دبلوماسي أمريكي في السعودية أن المملكة هي أفضل حليف حصلنا عليه في الشرق الأوسط [2].

3-الأسباب الأمنية والأيديولوجية:

لعل من أهم الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة الإيرانية ونجاحها، السياسة الأمنية القمعية التي كانت متبعة في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، المتمثلة بجهاز الأمن والاستخبارات "السافاك" [3]، الذي يعد من أشهر أجهزة القمع على المستوى العالمي، بل يتميز عن الأجهزة الأمنية العالمية، بأنه كان يعمل على المكشوف، في حين تراعي أغلب هذه الأجهزة في عملها السرية التامة، أضف إلى ذلك، فإن مهام هذا الجهاز متنوعة ومتعددة، إذ كان يتدخل في كل صغيرة وكبيرة، ناهيك عن مهامه الخارجية في المراقبة وعمليات الاغتيال لشخصيات معارضة أو منددّة بسياسة الحكم في إيران، وإذا ما أضفنا إلى ذلك كله علاقة هذا الجهاز بوكالة الاستخبارات الأمريكية والموساد "الإسرائيلي"، تتضح الصورة في أن عمل السافاك ومهامه لا تنحصر في تتبع الوضع الأمني داخل البلاد وعمليات الاعتقال والتعذيب، بل كان نطاق عمله يتعدى الحدود في القيام بمهام لصالح الولايات المتحدة الأمريكية والموساد[4].

ولم تكن الثورة في إيران هي التي أوجدت، أو صنعت مصطلح الإسلام السياسي بصفته قوة سياسية كبيرة، أو سبباً في ظهوره، إذ إن حركة الإخوان المسلمين التي تأسست في بلاد العرب (مصر)، والحركة الوهابية في الجزيرة العربية كانتا أقدم من الثورة الإيرانية بكثير في تبني هذا المفهوم، ويمكن القياس على ذلك أن الحركات الإسلامية في أفغانستان، وفي الجزائر ومصر والسودان وفلسطين قد تطورت بشكل لافت للنظر دون الثورة الإيرانية، إلا أن هذه الثورة كان لها تأثير كبير، فحظيت بقدر من الاهتمام ولقيت شيئاً من حسن الاستقبال في أغلب

1- شارل موريس تاليران (1754- 1838)، سياسي ودبلوماسي وقائد عسكري فرنسي ذائع الصيت، وخاصة في الفترة التي قامت فيها الثورة الفرنسية، وعاصر حكم لويس السادس عشر، ونابليون الأول، للمزيد انظر: https://arab-ency.com.sy

2- كوبر، أندرو سكوت: قبل سقوط الشاه بقليل "اتفاق النفط السري الذي أطاح بشاه إيران"، ت: حمد العيسى، دار مدراك للنشر، دبي، ط1، 2014، ص105-102.

3- السافاك: منظمة المخابرات والأمن القومي في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، تم تأسيس هذا الجهاز بمساعدة وكالة المخابرات الأمريكية، والموساد الإسرائيلي في عام 1957م، وهو جهاز لقمع المعارضين، للمزيد انظر: https://lite.agmasryalyoum.com

4- شتا، إبراهيم الدسوقي: الثورة الإيرانية "الصراع الملحمة النصر"، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط1، 1986، ص38-37.

دول العالم، بعد أن اجتذبت تعاطف المثقفين والأدباء والسياسيين، لأنها ترمز قبل كل شيء إلى صراع كان بين أبناء شعب يقوده رجال دين، وبين ملك أو إمبراطور طاغية، لكن توجهات هذه الثورة سرعان ما جعلت إيران تتحول إلى طرف مرعب ومنفر، لأنها بدت وكأنها تؤسس للعودة إلى نظام أشد قسوة واستبداداً من السابق[1].

وقد تمكنت الثورة الإيرانية عام 1979م من إسقاط نظام الشاه، الذي كان يؤدي دوراً يصب في مصلحة الدوائر الغربية، وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية، إذ كان هذا النظام يقوم بدور الشرطي في منع أي تطورات لا تخدم التوجهات الغربية، إلا أن الثورة بعد نجاحها احتوت على اتجاهين فيما يخص نشر أفكارها خارج حدودها، وهما: اتجاه يتميز **ببناء الدولة النموذج**، من خلال محاولة الوصول بالبناء إلى مرحلة الكمال من وجهة نظر أيديولوجية الثورة، بما يجلب تأييد شعوب أو قوى محيطة تكون متشاركة في خصائص معينة مع الشعب الإيراني الذي قامت الثورة في صفوفه. واتجاه يتميز **بتصدير الثورة**، وهو اتجاه يناصر فكرة أداء دور خارجي فاعل للنظام الإيراني الثوري في مساندة قوى تتبنى أفكاره نفسها، وإحدى حجج هذا الاتجاه أن أفضل وسائل الدفاع هي الهجوم، فعندئذ يعد الدور الخارجي الفعال والمتدخل في شؤون دول أخرى إجراءً وقائياً، يخدم كمقدمة لاحتواء أي هجوم على الثورة من القوى الإقليمية أو الدولية التي تعدّها هذه الثورة معادية لها [2].

ولابد من الإشارة، إلى أنه ومنذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979م، وفكرة تصدير الثورة إلى الخارج كان هاجس صانعي القرار في إيران، فقد عمدوا إلى تصدير الثورة لدول الخليج العربي والمنطقة المحيطة، معتمدين في ذلك على قنوات الدعم السياسي والمادي عبر أداة القوة الناعمة والخفية، وبناءً على النهج المتبع، والرؤية التي وضعها قائد الثورة الخميني، برزت العديد من الدعوات والتصريحات عن رجال الدين والسياسيين، تمت من خلالها الدعوة لضرورة تحرّر الدول والشعوب من الظلم الاجتماعي والتأثير الغربي الواقع عليها، ويمكن فهم العقيدة الإيرانية في تصدير الثورة بالرجوع إلى خطب "الخميني"، التي جاء فيها:

"إننا سنصدر ثورتنا إلى كل العالم حتى يعلم الجميع لماذا قمنا بالثورة، لقد كان هدفنا الاستقلال، أي التحرر من القيود والتبعية للشرق والغرب، والحرية، التي تعني التحرر من أغلال استبداد إمبراطورية الشاه، فالنظام الجديد الذي أصبح يطلق عليه الجمهورية الإسلامية، أي أن يحقق الإيرانيون حلمهم بإقامة حكومة

1- كوفيل: مرجع سابق، ص72.

2- جمال، وليد محمود: إيران دراسة عن الثورة والدولة، دار الشروق، القاهرة، ط١، 1997، ص 70.

على أساس الإسلام، والديمقراطية، أي أن ثورتنا يجب أن تصّدر إلى كل أنحاء العالم، لا يفهم من ذلك أننا نريد فتح البلدان، فمعنى تصدير الثورة هو أن تستيقظ كل الشعوب والحكومات"[1].

ولعل التجسيد الأكثر وضوحاً للإطار الفلسفي للحكومة الإسلامية القائمة على فكرة الحاكمية، يعبّر عنه ما يسمى "بولاية الفقيه"، التي هي أهم مصادر السياسة الخارجية الإيرانية، بمعنى أن مفهوم السلطة حسب مضامين هذه المفاهيم لا يتقيد بقيود دستورية أو قانونية، بل يتبع لسلطة الولي الفقيه التي لا حدود لها، ولا يحدد الدستور صلاحيته، بل يذهب معظم الفقهاء المقربين من النظام، إلى أن الدستور ما هو إلا تفويض من الولي الفقيه للسلطات الثلاثة لمزاولة بعض صلاحياته [2].

ومن الجدير بالذكر، أن النمط السائد في السياسة الخارجية الإيرانية هو النمط التوسعي أو الحركي النشط، وتتلخص سماته في المشاركة الخارجية الواسعة، والتمدد الإقليمي، والتوسع والهيمنة، لذلك نشهد سمات متناقضة في هذه السياسة، وربما يُعزى ذلك إلى التعقيد في المشهد السياسي الداخلي في إيران، إذ ارتكز الأداء السياسي الخارجي على ركيزتين هما: المصلحة القومية، والأيديولوجية والاعتبارات الإسلامية، ونجد أن هناك غموضاً، بين ما هو مصلحة قومية، وما هو اعتبارات إسلامية [3].

ولا بد من التنويه، إلى أن الاستراتيجية الإيرانية، المعروفة بأم القرى التي وضعها "محمد جواد لاريجاني" ،توضح كثيراً من توجهات السياسة الإيرانية المعلنة في علاقاتها الخارجية، وهي محاولة لبناء نظرية مذهبية وفق رؤية شيعية، تسهم في صياغة العلاقات المتبادلة بين إيران والعالم الخارجي، وتفترض هذه الاستراتيجية، أن أيران مركز العالم الإسلامي سياسياً ومذهبياً، وقد استوفى هذا المركز كافة الشروط اللازمة ليكون القلب المذهبي للعالم الإسلامي وفق المذهب الشيعي، إذ يملك هذا المركز حق القيادة والوصاية على العالم الإسلامي، وأطّر لاريجاني نظريته لتكون القاعدة التي يوفر لها المذهب الشيعي غطاءً دينياً وشرعياً، مما يجعل منها النظرية الموجهة لإيران وسلوكها الخارجي في العالم الإسلامي المحيط بها، على اعتبار أن دول العالم العربي ستصبح كمقاطعات تابعة للمركز في مدينة قم الإيرانية، التي ستكون البديل عن مكة في توجه المسلمين، وستدين هذه المقاطعات التابعة بالسمع والطاعة "للولي الفقيه" ولي أمر المسلمين [6].

من الواضح أن الفكرة لاقت رواجاً كبيراً، واتضح ذك من خطابات رجال الدين والسياسة خلال فترة الثمانينيات، عندما بدأت إيران تصرح بتصدير الثورة الإيرانية خارج حدودها.

1- عبد الجليل، رضوى أحمد: الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية "دراسة حالة العراق لبنان"، المركز الديمقراطي العربي، بيروت، ط1، 2016، ص2-1.
2- مكاوي، نجلاء وآخرون: الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، الفخر للدراسات والأبحاث، د م، ط1، 2015، ص66.
3- المرجع نفسه، ص68.
4- لاريجاني، محمد جواد: مقولات في الاستراتيجية الوطنية (شرح نظرية أم القرى الشيعية)، ت: نبيل علي العتوم، لندن، مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، 2013، ص 13- 14.

ثانياً: موقف دول الخليج والعراق من الثورة الإيرانية:

1-الموقف الخليجي من الثورة الإيرانية:

شهدت فترة الستينيات والسبعينيات ترديا في العلاقات الكويتية - العراقية، إذ وقف نظام الشاه مؤيداً للكويت في أزمتها، وخاصة عندما طالب "عبد الكريم قاسم" بضم الكويت إلى العراق باعتبارها جزءاً من الأراضي العراقية في عام 1961م، مما أدى إلى حدوث تقارب في العلاقات الودية بين الطرفين، إلا أن اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979م ونجاحها في إسقاط نظام الشاه، كان له أثره في توجس الكويت وأخذ الحيطة والحذر من النظام الجديد الذي تبنى الطابع الثوري والعدائي، ويُفهم من التصريحات التي أدلى بها قادة الثورة مدى التناقض الكبير بين النظام الإيراني الجديد، وبين الأنظمة الحاكمة في منطقة الخليج العربي، التي وصفها آية الله "الخميني"، بأنها تمارس الإسلام على الطريقة الأمريكية، زد على ذلك أن "الخميني" كان يكن عداءً شخصياً لحكام الخليج، وخاصة حكام الكويت الذين رفضوا استقباله في الكويت بعد طرده من العراق في تشرين الأول عام 1979م[2].

وعلى الرغم من التصريحات الصادرة عن النظام الإيراني ورموزه، إلا أن الكويت ومراعاة لسياسة التوازن بين القوى الإقليمية، والنأي بالنفس والحياد، فقد حرصت على المحافظة على العلاقات الودية مع النظام الجديد في إيران، والتنسيق معه لحماية الأمن في المنطقة، وبصدد ذلك كان الشيخ "صباح الأحمد الصباح" وزير الخارجية الكويتي أول مسؤول في منطقة الخليج يزور العاصمة الإيرانية طهران في أعقاب نجاح الثورة الإيرانية، وعلى الرغم من أن تلك الزيارة لم تحقق أي نجاح يذكر، إلا أن الكويت استمرت في التعبير عن حيادها وحسن نواياها، وذلك بمعارضتها، عندما كانت عضواً في مجلس الأمن الدولي فرض العقوبات الاقتصادية على إيران إبان أزمة الرهائن الأمريكية، إلا أن تتابع الأحداث السياسية والتصعيد الإيراني اتجاه دول المنطقة وحكامها، أدى إلى توتر العلاقات بينهما، وربما يعود ذلك إلى التصريحات المستمرة والتركيز الإيراني على مبدأ تصدير الثورة، وتحريك الشارع الخليجي عبر العناصر الشيعية المتواجدة في الكويت والخليج العربي [3].

ولعل ما يُفسر النزعة الثورية لدى الإيرانيين، علاوة على الشعور القومي، ورغبتهم الجامحة في تعميمها وجعلها منطلقاً لقاعدة يمكن توسيعها على نطاق عالمي واسع، هو ذلك الإحساس القائم على مبدأ المظلومية وفقاً للمعتقد الشيعي، ووفقاً لذلك تم رسم ملامح الدولة

1- قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مجلد5، مرجع سابق، ص333.
2- المرجع نفسه، ص334.

الثيوقراطية الإسلامية وفقاً للمذهب الإمامي الإثنا عشري، كمذهب سياسي للدولة تحكم باسمه وتتحرك نصرة له وتخوض الحروب لأجله [1].

ولعل النظام الحاكم في إيران بعد تثبيت أركان حكمه في الداخل، قام بتحديد مستويات الصراع والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وخاصة دول الخليج العربي، وذلك وفقاً لطبيعة توجه الطرف المتغلب على السلطة التنفيذية في إيران، فقد اتضح وجود تيارين: أحدهما راديكالي محافظ، والآخر إصلاحي معتدل، وقد استندت رؤية الاتجاه المحافظ، وهو المسيطر، إلى الإيمان بالتفوق الطائفي والإقليمي، والتمسك بمبدأ الهيمنة على الخليج العربي، وحمل لواء الدفاع عن الشيعة، وتصدير الثورة، ورفض التقوقع داخل حدود إيران، وهو ما يتعارض مع أهداف الجمهورية الإسلامية وفلسفتها الجديدة، أما التوجه الإصلاحي المعتدل، فقد تمسك برؤيته البراغماتية (النفعية)، التي تقتضي تغليب المصلحة حسب معطيات الوضعين الإقليمي والدولي، والانفتاح على خيارات عدة تجنب إيران أزمات سياسية مع دول الخليج العربي، لذلك فإن العلاقات الخليجية - الإيرانية وطبيعتها كانت مرتبطة بتوجه الطرف المسيطر على السلطة في إيران [2].

ولمواجهة التأثيرات المتوقعة على أمن الخليج العربي، نتيجة السياسة الخارجية الإيرانية الجديدة القائمة على مبدأ التصدير وإحداث الخلل، فقد آثرت دول المنطقة إلى ضرورة التنسيق والتعاون فيما بينها، ذلك أن خطر الشاه خلال فترة الستينيات والسبعينيات لم يكن يتجاوز التهديد العسكري أحياناً، إلا أن نظام الثورة الجديد كان يحمل إضافة إلى نفس التهديد السابق، بعداً عقائدياً تتمثل خطورته في النزعة الخطيرة لإحياء الدولة الإسلامية وفقاً للمذهب الشيعي (الإمامي الإثنا عشري)،[3] واستهداف التجمعات ذات الأغلبية الشيعية وفق خطة محكمة في معظم دول الخليج العربي [4].

يتضح مما تقدم، أن الموقف الكويتي خاصة، والموقف الخليجي عامة، اتسم بمهادنة النظام الجديد في إيران، في محاولة لإقامة علاقات جوار وتعاون على المستوى الإقليمي، وخاصة بعد الشعارات الإسلامية التي تم طرحها في بداية نجاح الثورة الإيرانية، إلا أن الموقف قد تغير بعد التصريحات الإيرانية ضد الدول الملكية في الخليج العربي، حيث اعتبرت إيران أن هذه الأنظمة لا تتوافق والتوجه الإسلامي.

1- مكاوي: مرجع سابق، ص15-14.
2- المرجع نفسه، ص68-69.
3- هو المذهب الأكبر بين طوائف الشيعة، ويعتقدون أن الأئمة وعددهم اثنا عشر إماماً، هم خلفاء الرسول الكريم، وآخرهم الأمام الغائب أو المهدي المنتظر محمد بن الحسن العسكري، ومن هنا جاء ما عُرف بولاية الفقيه (نائب الأمام الغائب) للمزيد انظر:
https://www.aljazeera.net
4- شفيق، عبير وفيق: دراسة في نشأة مجلس التعاون وموقفه من القضايا الإقليمية، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، 2020، ص6.

ومن الملاحظ أن الشعارات الدينية التي تم طرحها من قبل النظام الحاكم الجديد في إيران قد آتت أُكلها، إذ شهدت أغلب دول المنطقة حراكاً شيعياً استجابة لتلك الدعوات المستمرة لتغيير الظروف والقضاء على الأنظمة الملكية الحاكمة المرتبطة بالغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والتحرر من الظلم والاستبداد، واعتبر "الخميني" في تقييمه الأيديولوجي للقوى الكبرى، أن الولايات المتحدة هي الشيطان الأكبر، وأن الاتحاد السوفيتي هو الشيطان الأصغر، وينسحب ذلك على الأصدقاء والحلفاء في الخليج العربي، لذلك يجب تنقية هذه الدول، ولن يتم ذلك إلا بثورة الشعوب على حكامها، لأن الإسلام وفق وجهة الفلسفة الجديدة لا يتفق مع الأنظمة الملكية الحاكمة [1].

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى التحركات التي شهدتها البحرين والكويت والسعودية، التي انسجمت مع الدعوات الجديدة للثورة على الأوضاع القائمة، إلا أن الحراك الأكثر خطورة، المتزامن مع التحرك الشيعي في المنطقة، جاء من السعودية، حيث شهدت تحركاً خطيراً وغير مسبوق، فقد قامت جماعة أصولية ولأسباب دينية، بزعامة "جهيمان العتيبي"[2] باحتلال الحرم المكي عام 1979م بقوة السلاح، كان من أهدافها إسقاط النظام الملكي الحاكم، وظل الحرم المكي مغلقاً لمدة أسبوعين، إلى أن تمكنت القوات السعودية من اقتحام الحرم المكي بمساعدة قوات أجنبية، وتحريره بعد مقتل زعيم الجماعة وأغلب رفاقه، وقد ربط كثير من المراقبين والمحللين بين قيام الثورة الإيرانية وحركة جهيمان العتيبي عام 1979م، التي أرادت إحداث ثورة دينية وتغييرات جذرية في الخليج العربي، وعلى الرغم من إمكانية الربط بين الحدثين وصحته، إلا أن الأحداث والوثائق ذات الصلة، لم تشر صراحة إلى أي صلة بين حركة جهيمان العتيبي والثورة الإيرانية، ونتيجة لخطورة الأحداث التي شهدتها منطقة الخليج العربي، فقد دفع ذلك حكام الخليج العربي إلى تناسي خلافاتهم والتركيز على الخطر الذي بدأ يهدد أمنهم واستقرارهم [3].

ولعل النظام السياسي الحاكم في الكويت، كان يدرك أكثر من غيره مدى خطورة الأحداث التي تشهدها المنطقة، وضرورة انعكاسها على أمن الداخل الكويتي واستقراره، الذي يحتوي على أقلية شيعية نشطة، ورغم إدراك السلطات في الكويت إمكانية احتواء الطائفة الشيعية التي لم يكن لها تأثير في صنع القرار السياسي، إلا أن ذلك سيتعذر في حال التمدد الإيراني وتوسعه في المنطقة، وخاصة مع ظهور الخلاف العراقي - الإيراني وعلى عدة

1- العجمي: مرجع سابق، ص388-387.
2- شكّلت حركة جهيمان العتيبي خطراً كبيراً، إذ قام العتيبي بعد السيطرة على الحرم المكي بمبايعة صهره محمد القحطاني على أنه المهدي المنتظر، متهماً الحكام بالخروج عن النهج الإسلامي. للمزيد: جهيمان.. الرواية الأخرى www.youtube.com@aljazeeraa
3- المسفر: العلاقات الخليجية - الخليجية، مرجع سابق، ص68-62.

مستويات، زد على ذلك ما كانت تشكله الأحزاب القومية والأصولية من تأثير في المجتمع الكويتي والخليجي، مما يشكل خطراً على السياسة الكويتية القائمة على عدم التدخل والحفاظ على التوازن الداخلي والإقليمي، لذلك تعالت الأصوات الكويتية الداعية إلى ضرورة وجود تنسيق خليجي جماعي وسياسة موحدة لمواجهة التحديات الخطيرة [1].

2: الموقف العراقي من الثورة الإيرانية:

كان العراق في مقدمة الدول التي سارعت إلى تأييد النظام الإيراني الجديد، والقضاء على نظام الشاه وإسقاطه، لذلك أرسل العراق برقية تهنئة بمناسبة نجاح الثورة الإيرانية بعد إجراء الاستفتاء، ثم أصدرت الحكومة العراقية بياناً وضحت فيه دعمها للثورة الإيرانية الشعبية بعد إعلانها الوقوف إلى جانب القضية الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني، كما وقف العراق موقفاً واضحاً وإيجابياً من قبول إيران عضواً في حركة عدم الانحياز، وذلك في مؤتمر القمة السادس الذي انعقد في هافانا في شهر أيلول عام 1979م، بعد أن أعلنت إيران خروجها من حلف السنتو[2]،غير أن النظام الجديد في إيران أظهر مواقف غير إيجابية تجاه العراق والأمة العربية، فقد صرح "آية الله الخميني" بقوله: "يجب أن نبذل قصارى جهدنا لتصدير ثورتنا إلى الأجزاء الأخرى من العالم ونترك فكرة بقاء الثورة ضمن حدودنا" كما صرح وزير الخارجية الإيراني "قطب زاده" بالقول: "إن عدن وبغداد تابعتان لنا، وإن حكومتنا قد قررت الإطاحة بالحكومة العراقية"[3].

استخلاصاً لما سبق، يتضح أن القيادة الإيرانية الجديدة، وبعد نجاح ثورتها ضد النظام الملكي في إيران، كانت تطمح إلى إحداث ثورات مماثلة في العراق ودول الخليج العربي، من خلال تأجيج الشارع العربي ضد الأنظمة القائمة، وإحداث اضطرابات تستلهم من التجربة الإيرانية طريقها للنجاح، وربما كان للعداء الشخصي بين "الخميني" وصدام حسين دورٌ كبيرٌ في إثارة هذه النزعة التوسعية ومحاولة إسقاط النظام الحاكم في العراق، الذي قام بطرد الخميني من أراضيه في تشرين الأول 1978م، بعد إقامة استمرت حوالي خمسة عشر عاماً، استجابة لطلب الشاه، بحسب الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عام 1975م، بعدم دعم المعارضين من كلا الطرفين، وفي نفس الوقت رفضت دول الخليج العربي استقبال الخميني، وخاصة الكويت التي منعته من دخول أراضيها تجنباً للتهديدات الإيرانية في ذلك الوقت.

1- قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مجلد5، مرجع سابق، ص357.

2- وهو ما عرف تاريخياً بحلف بغداد، ظهر للوجود في عام1955، ضم إلى جانب بريطانيا، كلاً من العراق وتركيا وإيران وباكستان، وتركزت أهدافه في مقاومة النفوذ الشيوعي ومنع انتشاره، واكتفت الولايات المتحدة بدور الداعم والمراقب للحلف. للمزيد انظر: انسحاب العراق من حلف بغداد: https://www.aljazeera.net

3- العبيدي، عبد الرحمن: العلاقات العراقية - الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، بغداد، 2011، ص39- 40.

ويذكر السفير العراقي في طهران الدكتور "عبد الستار الراوي"[1] في شهادته على الأحداث التي وقعت قبل الحرب العراقية - الإيرانية، وكانت سبباً في تأجيج الأزمات بين الطرفين، أنه في الأسبوع الأول من الثورة الإيرانية حدث الآتي:

"بدأت إذاعة طهران تبث نداءات للشعب العراقي للقيام بالثورة ضد النظام السياسي القائم في العراق، وقامت بتكرار خطاب الخميني الذي يحرض على الثورة، إلا أن العراق حاول تجاهل هذه التصريحات الإعلامية في البداية، كما رحب العرب والمسلمون بالثورة الإسلامية في إيران في بداياتها، لكن المشروع الإيراني تخطى الدائرة الوطنية إلى الدائرة الأخرى، فلا قيمة لولاية الفقيه مالم ترتبط بالضرورة بالتوسع وتقفز إلى الدول الأخرى، ويشير الراوي، إلا أن النظام الإيراني مع نجاح الثورة صمم خريطة للتوسع الإيراني في مناطق العالم، ووفقاً لهذه الخريطة فإن العالم مقسم إلى ثلاثة أقسام: المنطقة الخضراء، وتمثّل الحلم الإسلامي حسب مبادئ الثورة الإيرانية، وتمتد من إندونيسيا إلى الدار البيضاء، ومركزها إيران، والقسم الثاني المنطقة الحمراء، وتشمل الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية، والقسم الثالث المنطقة السوداء، وتشمل الولايات المتحدة والدول الغربية[2]، وبدورها شكلت هذه الوقائع والمقدمات الأسباب الرئيسة للحرب العراقية - الإيرانية، ونتيجة لتأزم الأوضاع بين العراق وإيران أرسل الرئيس العراقي موفداً إلى إيران، وهو موسى الموسوي، وحمّله كتاباً إلى القيادة في طهران، يتساءل فيه عن سبب التصعيد الإيراني ضد العراق، والهجوم الإعلامي المستمر والانتهاكات على الحدود، وغيرها من الاستفزازات، وطبقاً لكلام الموسوي الذي نشره فيما بعد، أنه حاول أن يقنع الخميني أن ما تقدمون عليه هو الحرب بعينها، لماذا تثيرون العراق وتعتدون عليه؟ إلا أنه لم يجد أذناً صاغية، وحسب قوله عن الخميني أنه رأى رجلاً متعالياً، ومعتقداً أن الثورة قادمة، وأن الثوار سيصلون إلى بغداد ماهي إلا مسألة وقت، وحاول العراق تجنب التصعيد وأن يتفادى كل المشاكل الطارئة، إذ أرسل الرئيس العراقي صدام حسين رسالة عبر السفير الإيراني في بغداد يحث فيها الطرف الإيراني على تسوية المشاكل وتطبيع العلاقات بين البلدين [3].

1- باحث وأكاديمي ومؤرخ عراقي معروف، ولد في بغداد عام 1941، سفير العراق السابق في إيران مع بداية الثورة الإيرانية، له العديد من المؤلفات في التاريخ والفلسفة والفكر السياسي، ومناهج البحث المتبعة في العلوم الطبيعية، للمزيد انظر: https://middle.east.online.com

2- يشير بعض الباحثين، ومنهم الدكتور عبدالله النفيسي الباحث والأكاديمي الكويتي: أن النظام الإيراني قام بنشر هذه الخارطة بعد انتصار الثورة الإيرانية في عام 1979م، والتي مثلت مناطق النفوذ للقوى العالمية من وجهة النظر الإيرانية، إلا أنه سرعان ما تم حذف هذه الخارطة بعد نشرها بوقت قصير.

3- الراوي، عبد الستار: ملابسات اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية، برنامج رحلة في الذاكرة، ت: خالد الرشد، قناة روسيا اليوم، للمزيد: https://arabic.rt.com

لقد أوجدت الثورة الإيرانية خللاً في توازن القوى الإقليمية، بين إيران والعراق، بسبب ما أحدثته من اضطراب داخلي وصراع سياسي امتد إلى الجيش الإيراني وقياداته، وقد أغرى هذا الوضع القيادة العراقية، فقررت استغلاله، وشن حرب سريعة ضد إيران تحقق من خلالها عدداً من المكاسب المحددة، أبرزها فرض المطالب العراقية في شط العرب، حيث اضطر الرئيس العراقي إلى أن يتنازل عنها مرحلياً في اتفاقية الجزائر عام 1975م، لذلك بادر في 17 أيلول 1980م، أمام جلسة استثنائية للبرلمان العراقي، بإعلان إلغاء هذه الاتفاقية المجحفة بحق العراق والتنديد بها، كما أحدثت الثورة الإيرانية نتيجتين على المستوى الإقليمي: الأولى، هي إحداث اختلال في بنية القوة لصالح قوة التداعيات الداخلية في ايران، والثانية، أنها بدعوتها لتصدير الثورة إلى دول الخليج العربي قد شكلت تهديدات حقيقية لهذه الدول، فقد استهدفت الثورة الإيرانية بشعاراتها التي رفعتها جميع دول النظام الإقليمي الخليجي، وخاصة العراق، الذي كان أكثر هذه الدول استهدافاً من الثورة الإيرانية، فقد طرحت الثورة هدف تغيير النظام العلماني الحاكم في بغداد كأحد أبرز شعاراتها، وحرصت منظمات المعارضة الشيعية العراقية للعمل من أجل تحقيقه[1].

ومن الجدير بالملاحظة، أن أول لقاء بين العراق وإيران بعد الثورة الإيرانية، وعلى أعلى المستويات، تمثل في لقاء الرئيس "صدام حسين"، بوزير خارجية إيران "ابراهيم يزدي"[2]، في قمة عدم الانحياز في كوبا، أيلول 1979م، ويذكر المندوب العراقي في الأمم المتحدة، إلى أنه بعد نهاية الاجتماع دار نقاش، على انفراد بيني وبين صدام حسين، وسألني عن رأيي في الاجتماع، فأجبت: لقد كان ودّياً، لقد أبدى الوزير الإيراني نوايا طيبة، ويمكن البناء عليه لتحسين العلاقات وإنهاء الخلافات القائمة بين الطرفين [3].

يتضح من التواصل العراقي - الإيراني، إلى أنه كان هناك مبادرات من الطرفين، وخاصة بعد وصول صدام حسين إلى السلطة في العراق في تموز 1979م، لحل النزاعات بين الطرفين بالطرق السلمية، إلا أن التوجهات الإيرانية ضد العراق بعد ذلك، التي أصبحت تشكل تهديداً مباشراً لاستقرار العراق وأمنه، أضف إلى ذلك شعور الرئيس العراقي بالمرارة من الاتفاقيات السابقة في عهد الشاه، وخاصة اتفاقية عام 1975م، بين الطرفين في الجزائر، التي كانت مجحفة بحق العراق، وخاصة ما يتعلق بترسيم الحدود النهرية في منطقة شط

1- ياسين: مرجع سابق، ص136.

2- سياسي ودبلوماسي إيراني، تولى وزارة الخارجية في عام 1979م، واستقال في العام نفسه على خلفية أزمة الرهائن في إيران، ويُعدّ من معسكر الإصلاحيين، له اعترافات مهمة بخصوص الاستفزازات الإيرانية للعراق قبل الحرب، للمزيد: https://m.youtube.com

3- العلي، صلاح عمر: صدام يستولي على السلطة ويعد للحرب مع إيران، قناة الجزيرة، برنامج شاهد على العصر، ت: أحمد منصور، لقاء مع مندوب العراق الدائم لدى الأمم المتحدة 1979- 1982م للمزيد: https://www.com.youtube.com/channel/ucmyl

العرب، وربما تكون هذه الأسباب هي التي دفعت إلى تأزم العلاقات مع إيران، ومن الجدير بالذكر، أن النظام الإيراني الجديد بتركيبته الأيديولوجية، وشعاراته التوسعية قد شكل خطراً كبيراً على أمن الخليج العربي، ومما لا شك فيه أن إيران في عهد الشاه كانت تشكل خطراً على دول المنطقة، ولكنه كان محدوداً، ولطالما تم حل الخلافات القائمة والوصول إلى تفاهمات مشتركة مع دول الجوار، وبذلك شكل الانتقال إلى نظام جديد في إيران لا يعترف بالأنظمة القائمة وفق أيديولوجيته الجديدة، التي اعتبرها غير إسلامية وتتبع لقوى الشر العالمية ومحاوره ، فكان لا بد من إزالتها والانقلاب عليها، عبر تصدير الثورة بكل مفاهيمها وأفكارها لتشكيل كيان موحد يمكن من خلاله مواجهة التحديات الخارجية، وبناءً على ذلك فقد أقلقت هذه التوجهات الإيرانية العراق ودول الخليج العربي، وحارت في كيفية التعامل معها، خاصة أمام نوع جديد من التهديدات التي لم تكن مألوفة من قبل .

ثالثاً - أثر الثورة الإيرانية في زيادة التنافس الأمريكي - السوفيتي وتداعياتها السياسية والاقتصادية على الخليج العربي:

1-السياسة الأمريكية تجاه الثورة الإيرانية وأثرها على الخليج العربي:

إن الأسباب التي أدت إلى الانهيار التام للملكية في إيران وخيبة آمال الشاه، تعود إلى السياسة الأمريكية التي كانت السبب الرئيس فيما لحق بالشاه من هزيمة منكرة، فإنها وإن لم تقصد في بادئ الأمر تغيير الشاه كما تدل الشواهد والآثار التي ظهرت إبان الثورة الإيرانية وبعدها، إلا أنها كانت تسعى إلى تعديل السياسة القمعية التي كان يمارسها الشاه كدليل ساطع لالتزام الرئيس الأمريكي الجديد جيمي كارتر بوعوده أمام شعبه والعالم، وعلى الرغم من ذلك، فإن الشاه كان عاملاً مهماً من عوامل نجاح السياسة الأمريكية في المنطقة، وكما يذكر الشاه في مذكراته، أن الأمريكان لم يعملوا شيئاً لإنقاذه عن طريق مستشاريهم، خاصة بعد أن علموا بإصابته بالسرطان، وأن ولي عهده علي رضا بهلوي لم يبلغ سن الرشد بعد[1]، فكان لا بد من البحث عن نظام قوي وصديق للولايات المتحدة، وقد أدّى "الخميني" و أنصاره دوراً مؤثراً وموحياً للأمريكان، بأن السياسة التي سيتبعونها في حال نجاحهم ستكون متوافقة مع السياسة الأمريكية في المنطقة، آخذين بعين الاعتبار أن اهتمام الولايات المتحدة كان ينصب بالمقام الأول، إلى عدم انتصار الشيوعية وتمددها في الشرق الأوسط، ولا سيما في إيران التي تحظى بموقع استراتيجي مهم [2].

1- يتضح أن الأسباب الحقيقية التي دفعت الولايات المتحدة للتخلي عن الشاه لم يتم الإعلان عنها، وحسب اعتقاد الباحث، فإن الأسباب كانت اقتصادية حسب مذكرات الشاه، تمثلت في محاولته ربط أسعار النفط بالمواد الصناعية الغربية، والنهوض الاقتصادي وفق مبدأ الشراكة.

2- الموسوي، موسى: الثورة البائسة، د. م، د.ت، د.ن،ص19.

وهناك العديد من التصريحات المتبادلة بين الطرف الأمريكي والإيراني، تُشير إلى مدى التنسيق بين الطرفين، ويمكن القول بأن العلاقات الثنائية بين النظام الإيراني الجديد وأمريكا، تقسم إلى مرحلتين: الأولى، ما قبل أزمة الرهائن الأمريكيين الذين تم احتجازهم في السفارة الأمريكية في طهران في كانون الثاني 1979م، حيث كانت العلاقات حسنة ووثيقة ولا يستوجب من الأمريكان التفريط بها لحماية الشاه الذي فقد كل قواعده الشعبية، ولم يعد قادراً على تأمين المصالح الأمريكية، وما بعد انتهاء أزمة الرهائن والإفراج عنهم، فقد أخذت السياسة الأمريكية منحىً جديداً يتوافق مع متطلبات حماية أمن الخليج العربي من وجهة النظر الأمريكية ومصالحها في المنطقة [1].

لقد كان الموقف الأمريكي من الأحداث الإيرانية قبل سقوط النظام الملكي يسوده التردد والغموض، حيث لم تصدر أي تصريحات من الولايات المتحدة بهذا الصدد، وفي هذا الصدد صرح الشاه "محمد رضا بهلوي" فيما يخص الأوضاع القائمة في تلك الفترة قائلاً: " أستطيع القول اليوم بأن ما حدث في إيران كان مرسوماً، وأن اللعبة كانت تدور في البلاد منذ أسابيع عدة، ونجحت واصطادت زبائنها وبدأت باستغلالهم وسرقتهم"، ولأجل تحقيق هذا السيناريو الأمريكي على الساحة الإيرانية، تم إرسال الجنرال الأمريكي روبرت هايزر " Robert Hayzer" [2] إلى إيران بالرغم من معارضة رئيسه المباشر للزيارة، الجنرال الكسندر هيغ وبالفعل التقى هايزر بقادة المؤسسة العسكرية الإيرانية ووجههم إلى ضرورة عدم التدخل فيما تشهده البلاد من أحداث عاصفة، والوقوف على الحياد وترك الشاه يواجه محنته وحده، كما أنه لم يلتق بالشاه ولم يبد أي اهتمام له، لذلك كان من الطبيعي أن تذهب توجيهات الشاه لجنرالاته سدى، بالرغم من تسجيلها على أشرطة كاسيت ونشرها، إذ أكد فيها الشاه، بحسب ما تم نقله من تصريحات صادرة، على ضرورة حرق البلاد ودفعها إلى حرب أهلية طويلة المدى، وذلك من أجل إتاحة الفرصة له للبقاء في الحكم أطول فترة ممكنة [3].

وأفصح المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي كارتر، روبرت هايزر عن مهمته في طهران قائلاً: "عندما وصلت إلى إيران، فوجئت بأن القادة الكبار يريدون مغادرة إيران وكان

---

1 – الموسوي: مصدر السابق، ص22.

2 – ضابط عسكري في سلاح الجو الأمريكي، شغل العديد من المناصب، ومنها القائد الأعلى لقيادة الجسر الجوي العسكري في الولايات المتحدة، له كتاب " مهمة سرية في إيران"، شرح فيه تفاصيل رحلته إلى إيران بتكليف من الرئيس كارتر، في محاولة للحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة، بعد اندلاع الثورة الإيرانية ضد نظام الشاه الحليف التقليدي للولايات المتحدة، للمزيد انظر:
https://m.irdc.ir

3-العلاقات الإيرانية الأمريكية قبل وبعد الثورة الإيرانية عام 1979م، 2020، للمزيد انظر: https://www.Politics-dz.Com تاريخ الاطلاع في2022/7/23

من الصعب إبقاؤهم فيها، وقد كنت أنا والجنرال "هيغ" نرى أن حظ النظام في البقاء واحد من عشرة آلاف"، ويصف "شاپور بختيار"[1] الموقف الأمريكي تجاه الأحداث قائلاً: "كان الشاه يتلقى في كل يوم خميس مخابرات هاتفية من البيت الأبيض تحمل خمسة آراء متناقضة من الرئيس الأمريكي كارتر. وفي السياق ذاته يعلق الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون (Nixon) على موقف بلاده من الأحداث الإيرانية، وما آلت إليه من نتائج كان آخرها سقوط النظام الملكي بزعامة الشاه الحليف الاستراتيجي للغرب وبخاصة للولايات المتحدة قائلاً: " لقد فقدت الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بشكل عام، صديقاً من أقوى أصدقائها في منطقة الخليج، ولحساسية الموقف نحتاج فيها إلى أصدقاء جدد يكونون بمنزلة عناصر استمرار قوية فيها"[2].

وعلى ضوء الأقوال والتصريحات الآنفة الذكر، حول الموقف الأمريكي، والدور الذي مارسته الإدارة الأمريكية في أحداث الثورة الإيرانية من خلال البعثات الدبلوماسية والعسكرية إلى إيران، والتواصل مع قيادة الجيش الإيراني، والسياسيين الذين كان لهم دور في الأحداث الجارية، وبالتالي يمكن أن نستدل على أن عملية تغيير النظام الملكي القائم كان خطط لها وبدقة بسبب التغيرات التي طرأت على الساحة الإيرانية، وهذا ما أكدته مهمة روبرت هايزر السرية التي تركت حكومة رئيس الوزراء "شاپور بختيار" وحدها في ساحة المواجهة مع الغضب الجماهيري العاصف بالنظام الملكي.

وعلّق الشاه على زيارة المبعوث الأمريكي روبرت هايزر "Robert Hayzer"[3] قائلاً: "إنه شخص غير عادي، سبق وأن زار إيران لمرات عدة وبشكل معلن، أما في هذه الظروف فقد كانت زيارته غامضة، إنه جاء ليطبخ ويدير انقلاباً عسكرياً أو مؤامرة أمريكية جديدة، لأنه استمر في إيران بضعة أيام بعد رحيلي من طهران"، ودخلت مهمة البعثة العسكرية الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية التي أعدّت وكراً للتآمر في إيران، بعيداً عن أي عمل دبلوماسي، فضلاً عن بعض الشخصيات الأمريكية التي أسهمت في إسقاط نظام

1- آخر رئيس وزراء في إيران تحت حكم الشاه محمد رضا بهلوي، وبعد قيام الثورة الإيرانية هاجر إلى باريس، وهناك شكل جبهة العمل الوطني المعارضة للنظام الإيراني، واستمر في العمل في باريس حتى اغتياله من قبل حرس الثورة الإيراني 1991، للمزيد: https://www.aljazeera.net

2- عطية، جمال صبحي: الظاهرة الخمينية والصراع على السلطة، مركز دراسات الخليج العربي، سلسلة إيران والخليج العربي، عدد 17، البصرة، ط1، 1983م، ص23-22.

3- روبرت هايزر (1924- 1997)، كلفه الرئيس الأمريكي كارتر (1977- 1981م)، بمهمة سرية خاصة إلى إيران إبان قيام الثورة الإيرانية على نظام الشاه، وذلك في محاولة أمريكية لإنقاذ نظام الشاه، أو البحث عن نظام جديد موال للولايات المتحدة والغرب، ودون هايزر رحلته بكتاب تحت عنوان "مهمة سرية في إيران" .https;//www.legacy.com

الشـاه مثـل، بريجنسـكي "Brzezinsky" مستشـار الأمـن القـومي الأمريكـي، وسـايروس فـانس "cyros Fance" وزيـر الخارجيـة الأمريكـي، وجـورج بـال "George pal" المنـدوب الخـاص فـي إيـران، ووليـم سـوليفان "William Sullivan" السـفير الأمريكـي فـي طهـران، وألكسـندر هيـغ "Alexander Haig"، وروبـرت هـايزر "Robert Hayzer" مـن قيـادة حلـف شـمال الأطلسي [1].

ومـن الجـدير بالـذكر، أن أزمـة الرهـائن مثّلـت نقطـة تحـول فـي تـاريخ الثـورة الإيرانيـة، إذ شـكلت انحرافـاً فـي مسـار العلاقـات الثنائيـة الوديـة بـين الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وإيـران، حيـث قامـت مجموعـة إيرانيـة يتقـدمها عـدد مـن الطلبـة بمهاجمـة السـفارة الأمريكيـة فـي طهـران فـي 4/كـانون الأول/1979م، والسـيطرة عليهـا واعتقـال المـوظفين الدبلوماسـيين الموجـودين فيهـا، وتمـت هـذه العمليـة بعـد مطالبـة الخمينـي بتسـليم الشـاه الموجـود فـي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ، ورد جميـع الأمـوال الإيرانيـة، وشـكّل هـذا التحـول مؤشـراً علـى انتصـار الأصـوليين وتنحـي القـوميين، حيـث أجـرت الإدارة الأمريكيـة فـي عهـد الـرئيس كـارتر محـاولات عـدة للتفـاوض مـن أجـل إطـلاق سـراح الرهـائن فبـاءت بالفشـل، ولـم تحـل الأزمـة إلا مـع بدايـة عهـد الـرئيس رونالـد ريغان في بداية عام 1981م[2] .

أدت التطـورات الجاريـة إلـى دفـع الثـورة نحـو الراديكاليـة وسـهلت تحويـل القـوميين- الـذين اسـتمدوا تأييـدهم مـن الطبقـة المتوسـطة الحديثـة- إلـى الأصـوليين الـذين اسـتمدوا تأييـدهم مـن علمـاء الـدين والطبقـات الـدنيا والطبقـة المتوسـطة التقليديـة، ومـع أن الأصـوليين الـذين كانـت تعـوزهم المهـارات اللازمـة لإدارة العلاقـات الدوليـة للـبلاد، فشـلوا فـي وضـع سياسـة متماسـكة تتسـم بوضـوح أهـدافها واسـتراتيجياتها، إلا أنهـم نجحـوا فـي تغييـر اتجـاه العلاقـات الخارجيـة للدولـة، ومـن الناحيـة النظريـة أصـبح مبـدأ عـدم الانحيـاز "لا للشـرق ولا للغـرب" هـو حجـر الأسـاس الـذي بنيـت عليـه سياسـتهم فـي رفـض رأي القـوى الدوليـة وعلـى رأسـها الولايـات المتحـدة الأمريكيـة زعيمـة المعسـكر الغربـي، والاتحـاد السـوفيتي زعـيم المعسـكر الاشـتراكي، والتشـديد علـى انتهـاج سياسـة خارجيـة مسـتقلة، ومـع ابتعـاد إيـران عـن المعسـكر الغربـي، أصـبحت أكثـر تورطاً في قضايا العالم العربي والإسلامي[3].

1- العلاقات الإيرانية الأمريكية قبل وبعد ثورة عام1979، مرجع سابق، https://www.Politics-dz.Com. تاريخ الاطلاع 25 /8/ 2022

2- المسفر: العلاقات الخليجية- الخليجية، مرجع سابق، ص86،

3- يرى الباحث أن مبدأ "لا للشرق ولا للغرب" هي السياسة التي طرحها الخميني بعد انتصار الثورة الإيرانية، والنهج الذي سوف تسير عليه إيران، بعيداً عن التورط في مع إحدى الدول الكبرى، ربما ذلك في إشارة إلى دول الخليج وارتباطها بالعالم الغربي، وبالمقابل العراق وعلاقاته مع الاتحاد السوفيتي.

4- المركز العربي للبحوث والدراسات: الطائفية والأيديولوجية "حالة إيران والعراق"، استراتيجية إيران الأيديولوجية، للمزيد: https://www.acrseg.org.

2- الموقف السوفيتي من الثورة الإيرانية وتداعياته:

بخصوص الموقف السوفيتي من الثورة الإيرانية، فقد أدى الاضطراب النسبي في العلاقات الإيرانية – الأمريكية، إلى تطور في العلاقات الإيرانية - السوفيتية لاسيما في المجال الاقتصادي، إلا أن هذه العلاقات لم تستمر، ففي عام 1982م، وبسبب إدانة إيران المستمرة للتدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان، فضلاً عن إدراك الساسة السوفيت لسياسة الثورة الإيرانية، مستندين في إدراكهم إلى الآراء الشيوعية حول العامل الديني، وخلصوا إلى نتيجة مفادها، أن معاداة الحكومة الإيرانية للغرب أمر مرحلي، ولا يعني بالضرورة أنه لصالح الاتحاد السوفيتي، والأهم من ذلك هو سيطرة العناصر الدينية المحافظة على مراكز صنع القرار في إيران، وهذه العناصر لها مواقف سلبية من الاتحاد السوفيتي وحزب (توده الشيوعي)[1] الإيراني، خاصة وأنهم يعلمون أن السوفيت ولأسباب متعددة لا يحبذون إقامة نظام إسلامي بالقرب من حدودهم ويهدد مصالحهم، إلا أن السوفيت لم يكن باستطاعتهم التدخل المباشر في الشؤون الإيرانية، إذ لم يكن لهم تأييد من قبل القوى السياسية، وبالمقابل لم يكن السوفيت ليسمحوا للولايات المتحدة بالتدخل عسكرياً في إيران، وأشار وزير الدفاع الإيراني "مصطفى شمران" إلى ذلك بالقول: "إن عجز الولايات المتحدة عن التدخل العسكري في ذروة أزمة الرهائن الأمريكيين، يرجع إلى هذا القيد الأمريكي - السوفيتي التبادلي"، وشكل الغزو السوفيتي لأفغانستان في نهاية عام 1979م، أول اختبار حرج لصحة مفهوم التهديد الأمريكي الجديد لإيران[2].

ولعل الاتحاد السوفيتي كان حذراً في التعامل مع النظام في طهران، على الرغم من التصريحات الإيرانية بعدائها للولايات المتحدة الأمريكية، أضف إلى ذلك أن الثورة الإيرانية أسقطت النظام الملكي (نظام الشاه) الذي كان منحازاً للغرب، إلا أن الحذر السوفيتي كان بسبب الخشية من امتداد أفكار الثورة الإيرانية إلى الجمهوريات السوفيتية القريبة من حدودها، خاصة وأنهم يعلمون أن انتشار مثل هذه الأفكار يشكل خطراً على الأمن القومي للاتحاد السوفيتي، وعلى الشيوعية التي ستواجه أيديولوجية من نوع جديد قائمة على الإسلام وفق المذهب الشيعي [3].

1- تأسس في إيران عام 1941م، وفي عام 1945م، تمكن أعضاءه من إعلان جمهورية أذربيجان 1945م بمساعدة السوفيت، تمكنت إيران من القضاء عليها بعد عام، واستمر الحزب يعمل في إيران لكن بشكل سري، للمزيد: https://www.okaz.com.sa

2- ذبيح: مرجع سابق، ص223 -222.

3- حقائق جديدة عن الثورة الإيرانية وعلاقاتها، للمزيد: https://sputnikarabic.ae

استخلاصاً لما سبق يتضح، أن هناك العديد من الأسباب والعوامل المجتمعة قد أسهمت في تحقيق التحول الكلي من النظام الملكي المطلق في إيران إلى النظام الراديكالي الجديد، إلا إن هذا التحول لم يكن ليُحقق هذا النجاح لولا التنسيق والدعم الأمريكي، وهذا ما أشارت إليه تصريحات المسؤولين الأمريكيين والإيرانيين ومذكراتهم، ويبدو أن صانعي القرار الأمريكي قد أدركوا حتمية التغيير أمام عجز الشاه عن السيطرة على الوضع الداخلي ومسايرة المتغيرات الخارجية، ناهيك عن التحول الذي حدث في السياسة الخارجية الأمريكية ورؤيتها لأمن منطقة الخليج العربي وضرورة التواجد الأمريكي المباشر بدل الاعتماد على القوى الإقليمية في حماية المصالح الأمريكية في المنطقة، وخاصة بعد التطورات التي حدثت على المستوى الدولي، وعليه فإن ضرورات التغيير أصبحت حتمية لدفع الدول النفطية الخليجية نحو الارتباط الكامل بالولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن الخطر السوفيتي الداهم وما كان يشكله من عامل في توازن القوى والمصالح، مما سمح بهامش من التحرك لدول المنطقة وفقاً لمصالها، ومن الواضح أن النظام الجديد في إيران كان يعي مسألة المصالح والتوازن بين القوى الدولية، مما هيأ له أن يعمل على تشكيل نظام وفق تصوره، مع إمكانية التوسع والهيمنة طالما أن الظروف الدولية تسمح بذلك. ويمكن القول إن التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم، على المستويين الإقليمي والدولي بدءاً من عام 1979م، شكلت منعطفاً خطيراً هدد النظام الإقليمي لمنطقة الخليج العربي، مما انعكس على زيادة التنافس الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وتكمن الخطورة في ذلك بالانتقال من سياسة دعم القوى الإقليمية الحليفة لكلا الطرفين المتصارعين، إلى سياسة التدخل العسكري المباشر لحماية المصالح الدولية، مما فتح الباب واسعاً أمام الوجود الأمريكي والسوفيتي، مما قيد الحركة السياسية والاقتصادية لدول المنطقة لتأمين مستلزمات هذا الحضور، ولعل من أخطر النتائج المترتبة على ذلك، أن دول المنطقة انشغلت بقضايا التسلح ورصد العائدات المالية الضخمة لعسكرة الخليج، وبالتالي إهمال الجوانب الأخرى من إدارية وتنموية وتوسيع القاعدة الاقتصادية، لذلك فقدت هذه الدول أمنها واستقرارها، وأصبحت مرتبطة وتابعة للمصالح الغربية.

المبحث الثاني: الاتحاد السوفيتي وفرض توازن القوى مع الولايات المتحدة الأمريكية وأثره على منطقة الخليج العربي:

أولاً: المتغيرات الإقليمية وانعكاسها على التنافس الأمريكي- السوفيتي:

1- التطورات السياسية والعسكرية عام 1979م وأثرها على الخليج العربي:

لم تسر الأمور كما تشتهي الولايات المتحدة الأمريكية، فبعد سقوط الشاه ونجاح الثورة الإيرانية، تفاجأ الأمريكان بالتحرك السوفيتي في المنطقة، ويذكر بريجنسكي مستشار الرئيس الأمريكي كارتر لشؤون الأمن القومي في تقرير له: "أنه في حال نجح السوفيت في أفغانستان، فإن حلم موسكو في الوصول إلى المحيط الهندي سيتحقق، وبالتالي سهولة الوصول إلى مياه الخليج"[1].

لقد شكل التدخل السوفيتي في أفغانستان كارثة مدمرة للأمن الإقليمي والدولي من وجهة النظر الأمريكية، وبدأ الإعلام الغربي يحذر دول المنطقة من الخطر الداهم الذي تمثله الشيوعية على بلدانهم، وخاصة الخليج العربي، فلابد من التنسيق والتعاون وتقديم التسهيلات للولايات المتحدة لمواجهة التحديات الجديدة، ومنع السوفيت من اختراق المنطقة والسيطرة عليها [2]، والسؤال الذي يمكن إثارته، ما الذي شجع السوفيت على غزو أفغانستان؟ وما الذي منع الولايات المتحدة الأمريكية من أن تتدخل مباشرة لوقف هذا التوسع الشيوعي؟

من الواضح أن السوفيت كان لهم وجود في أفغانستان عبر المستشارين العسكريين والمدنيين، منذ حدوث الانقلاب العسكري عام 1973م، بقيادة "محمد داود خان"، ويرى المتخصصون في السياسة الخارجية السوفيتية، أن افغانستان أصبحت أكثر أهمية من وجهة النظر الاستراتيجية للروس بعد انقلاب "محمد مصدق" في إيران عام 1953م، الذي أمم عدداً كبيراً من شركات النفط البريطانية في بلاده، ونجح إلى حد ما في خلع الشاه عندما كان رئيساً للوزراء في الفترة (1951- 1953م)، وبرر السوفيت تدخلهم في أفغانستان، إنه جاء بطلب من الحكومة الأفغانية لمساعدتهم في حرب المجاهدين، ويمكن قراءة الاستراتيجية السوفيتية على أنها محاولة لفك طوق الولايات المتحدة الأمريكية في جنوب آسيا[3].

ولكن لا بد من عدم تجاهل الاضطرابات التي شهدتها أفغانستان والتطورات الجيوسياسية والاستراتيجية التي حدثت في المنطقة عند تقييمنا لهذه المرحلة، ربما كان السوفيت يريدون أخذ زمام المبادرة في اللعبة الكبيرة، واتخاذ خطوات وقائية في هذا الصدد،

1- العجمي: مرجع سابق، ص391.
2- علي، محمود محمد: التدخل الأمريكي في الخليج العربي، الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2018، ص15.
3- العجمي: مرجع سابق، ص392-391.

فقد حاول النظام الشيوعي الذي جاء إلى السلطة في أفغانستان بعد الانقلاب ضد "محمد داود خان" في 27/ نيسان 1978م، الذي عُرف باسم ثورة الشعب، أن يدخل تغييراً جذرياً على الفسيفساء الدينية والتقاليد الراسخة للشعب الأفغاني. إن تلك المحاولة ووجهت بمقاومة صلبة من قبل الشعب في أفغانستان، فبدأت الثورات في جميع أنحاء البلاد، وفي هذه الأثناء بدأت الحكومة الشيوعية بتصفية كوادرها على خلفية النزاعات الداخلية التي عصفت بها، حيث أقدم حفيظ الله أمين على اغتيال الرئيس الأفغاني "تاراكاي"، ثم قام السوفيت بعدها بتصفية أمين لعدم ثقتهم به، عبر دعم انقلاب عسكري آخر ضده، وتنصيب "بابراك كرمال" رئيساً للبلاد عام 1979م، إذ بعد ثورة الأفغان إثر إقصاء نظام "محمد تاراكي"، رأى السوفييت أن المكاسب التي حققوها في أفغانستان بدأت تذوب وتذهب في مهب الريح، وربما يكون ذلك من الأسباب التي دفعت السوفييت لغزو أفغانستان عام 1979م [1].

ويضيف وزير الدفاع السوفيتي المارشال أوستينوف سببا آخر إلى جملة الأسباب التي دفعت صانعي القرار السوفيتي لغزو أفغانستان، ويقول:" إن الخوف من أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالتغلغل في أفغانستان بعد أن خسرت إيران، لكي تحافظ على وجودها العسكري على حدود الاتحاد السوفيتي الجنوبية"، لذلك كان ضمان الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي، وخشية انتشار المد الإسلامي إلى دول آسيا الوسطى بعد قيام الثورة الإيرانية، إضافة إلى الخشية من التوسع الأمريكي في المنطقة، من أهم الأسباب التي دفعت السوفيت لاحتلال أفغانستان، منتهزين فرصة الأحداث في إيران، وانشغال الولايات المتحدة الأمريكية بأزمة الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران، [2].

2- مبدأ كارتر عام 1980م والرد على التوسع السوفيتي في المنطقة وانعكاسه على الخليج العربي:

لقد جاء التدخل السوفيتي العسكري في أفغانستان لمصلحة الجناح الموالي للسوفييت ليزيد من قلق الولايات المتحدة ومخاوفها، ورأى الأمريكيون في التدخل السوفيتي أهدافاً خليجية تستهدف الاقتراب من مناطق إنتاج النفط تمهيداً للسيطرة عليها، أو اقتسام مواردها مع الغرب، وكان التفسير الأمريكي لهذا التدخل نابعاً من اقتناعهم بحاجة السوفيت إلى النفط العربي بسبب العجز المتوقع في إنتاجهم المحلي في منتصف الثمانينيات وفقاً للتقارير الصادرة

1- أوزتوك، محمد: احتلال أفغانستان والذكرى الثامنة والثلاثون للخطأ القاتل، مقال تحليلي للمزيد: https://www.alaqsa.com تاريخ الاطلاع في 7/21/ 2022

2- الحلو، ميادة: الاحتلال السوفيتي لأفغانستان، المجلة العلمية لكلية الآداب. للمزيد: انظر: https://artdau.gournals.org تاريخ الاطلاع في 5/23/ 2022

بهذا الخصوص، وكذلك الاقتراب من المياه الدافئة (حلم الروس القديم) في المحيط الهندي، وبالوجود السوفيتي العسكري في أفغانستان لم يعد يفصل السوفيت عن تلك المياه سوى الحدود الباكستانية، ونظراً للتطورات الإقليمية والدولية الخطيرة التي شهدها العالم بدءاً من عام 1979م، ولتقييم السياسة الأمريكية الخارجية، تم استدعاء خبراء الاستراتيجية في إدارة كارتر "Carter Administration" لوضع الخطوط الرئيسة لاستراتيجية جديدة تتناسب مع التطورات في منطقة حيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية، ويمكن اعتبار صدور "مبدأ كارتر" عام 1980م مرحلة جديدة في السياسة الأمريكية تختلف عن سياستها خلال الحقبة التي أعقبت الحرب الفيتنامية، وبمعنى آخر، إن إعلان "مبدأ كارتر" كان يعني سقوط "مبدأ نيكسون"، الذي كان يقوم على تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن التدخل المباشر[1].

وعلى ضوء تلك الاعتبارات أكد الرئيس " كارتر" صراحة ارتباط الأمن الخليجي بالأمن القومي الأمريكي، وكان ذلك في رسالته الشهيرة التي ألقاها في الكونغرس في 21 / كانون الثاني /1980م، أي بعد شهر واحد من التدخل السوفيتي في أفغانستان، التي تضمنت مجموعة من المبادئ التي تتيح للولايات المتحدة الأمريكية التحرك السريع لمواجهة الاتحاد السوفيتي في معركة التنافس القائمة بين الدولتين، وحدد الرئيس الأمريكي في رسالته هذه اتجاهاً جديداً في السياسة الأمريكية فيما يتعلق بمنطقة الخليج العربي صار يُعرف بمبدأ كارتر(Carter Doctrine)، الذي جاء واضحاً وصريحاً من حيث نصه على: "إن المنطقة التي تهددها القوات السوفيتية الآن في أفغانستان ذات أهمية استراتيجية كبيرة، وتحتوي على أكثر من ثلثي النفط في العالم للتصدير، وعلى مقربة من مضيق هرمز وهو المضيق المائي الذي يتدفق معظم النفط في العالم من خلاله، إن الاتحاد السوفيتي يحاول أن يقوي من سيطرته الاستراتيجية الآن وعلى هذا فإن تحركه الأخير يشكل تهديداً خطيراً لحركة النفط في الشرق الأوسط. هذا الموقف يتطلب تفكيراً متأنياً وثابت الأعصاب، وإجراءات حازمة، ليس فقط لهذا العام ولكن لسنوات عديدة قادمة، ويتطلب جهود الجميع لمواجهة هذا التهديد الجديد للأمن في الخليج العربي وجنوب غرب آسيا، ويتطلب مشاركة جميع أولئك الذين يعتمدون على النفط من الشرق الأوسط، والذين يشعرون بالقلق حول السلام والاستقرار العالميين، مما يتطلب التشاور والتعاون الوثيق مع الدول في المنطقة التي قد تكون مهددة، ومواجهة هذا التحدي يتطلب إرادة وطنية، وحكمة سياسية ودبلوماسية وتضحية اقتصادية، وبطبيعة الحال، القدرة العسكرية، فيجب أن نعمل بأقصى جهدنا ونظهر أفضل ما عندنا للحفاظ على أمن هذه المنطقة

1- علي: التدخل الأمريكي في الخليج العربي، مرجع سابق، ص16-17.

غايــة الأهميــة. يجــب أن يكــون موقفنــا واضــحاً تمامــاً، إن أي محاولــة مــن جانــب قــوة خارجيــة للسـيطرة علـى منطقـة الخلـيج العربـي سـوف يعتبـر بأنـه اعتـداء علـى المصـالح الحيويـة للولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وسـيتم صـد مثـل هـذا الهجـوم بـأي وسـيلة ضـرورية، بمـا فـي ذلـك اسـتخدام القوة العسكرية" [1].

يتضـح مـن نـص خطـاب الـرئيس " كـارتر"، أن السياسـة الأمريكيـة الجديـدة قـد أعلنـت انتهـاء مرحلــة الاعتمــاد علــى القــوى الإقليميــة لحمايــة المصــالح الأمريكيــة فــي المنطقــة، وأنهــا بصــدد مرحلــة التــدخل المباشــر للمحافظــة علــى نفوذهــا، بعــد أن أوشــك هــذا النفــوذ علــى الانهيــار إزاء التطـورات السـريعة، وأصـبح التركيـز واضـحاً علـى مسـألة أمـن الخلـيج العربـي، الـذي أصـبح يعنـي للولايــات المتحــدة الأمريكيــة الحفــاظ علــى أمنهــا، وحمايــة مصــالحها الاقتصــادية ضــد القــوى الخارجيـة وخاصـة الاتحـاد السـوفيتي، وفـي صـدد التطبيـق العملـي لمبـدأ كـارتر، قامـت الولايـات المتحـدة بسلسـلة مـن التحركـات العسـكرية، كانـت تهـدف لـيس إلـى تحـذير الاتحـاد السـوفيتي مـن مغبـة اقترابـه مـن الخلـيج العربـي، وإنمـا التأكيـد بـأن لهـا القـوة الكافيـة لمنعـه مـن ذلـك، حيـث لـم تكـد تمضـي بضـعة أسـابيع علـى صـدور "مبـدأ كـارتر"، وتحديـداً فـي آذار عـام 1980م، حتـى أعلنـت الولايـات المتحـدة عـن تشـكيل قـوة الانتشـار السـريع[2]، التـي تكونـت مـن 110,000 مقاتـل، لـم يلبـث أن ازداد عـددها فـي فتـرة قصـيرة إلـى 200,000مقاتـل، وقـد وضـعت تلـك القـوة تحـت القيـادة المركزيـة "CENTCOM" وحـددت مهامهـا، التـي تقتضـي التـدخل العسـكري فـي منطقـة الخلـيج أو في المناطق المجاورة له في حالة الضرورة [3].

إن الاسـتراتيجية الأمريكيـة الجديـدة التـي وضـع أسسـها مبـدأ كـارتر، تـنص علـى حـق الولايـات المتحـدة بالتـدخل عسـكرياً فـي أي مكـان تتهـدد فيـه مصـالحها ومصـالح العـالم الغربـي الحيويـة، ولمـا كـان الخلـيج العربـي بثروتـه النفطيـة يشـكل مصـلحة حيويـة بالنسـبة للمصـالح الغربيـة، فـإن الـدفاع عـن هـذه المصـالح يحتـاج إلـى آليـة للتنفيـذ، وفـي هـذا الإطـار بـرزت فكـرة "قـوات التـدخل السـريع"، والحصـول علـى قواعـد عسـكرية فـي المنطقـة تحـت ستـار التسهيلات العسكرية في المنطقة.

1 – خطاب الرئيس كارتر في23/كانون الأول/1980م أمام الكونغرس الأمريكي، الذي عرف بعقيدة أو مبدأ كارتر، للمزيد انظر: https://www.alaqsaa.com

2-لا ينبغي الخلط بين قوات التدخل السريع (قوات الانتشار السريع)، وهي تشكيل عسكري قادر على الانتشار في أي مكان من العالم، التي تم انشاؤها عام1980 في عهد الرئيس كارتر، وقوات الرد السريع التي تنحصر مهامها غالباً في النطاق المحلي والإقليمي.

3- قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج5، مرجع سابق، ص88-89.

3- قوات التدخل السريع في الخليج العربي:

تعود فكرة إنشاء قوات التدخل السريع، إلى أوائل الستينيات عندما كان روبرت ماكمار" Robert McMar" وزيراً للدفاع الأمريكي، إذ اقترح تعديلات على نظرية "الرد الشامل" النووي التي كانت سائدة في عهد أيزنهاور "Eisenhower" واستبدالها بنظرية "الرد المرن" التي تتيح ممارسة العمل العسكري بشكل لا يؤدي بالضرورة إلى مواجهة نووية مع السوفيت، إذ اقترح في هذا الشأن إنشاء قوات ضاربة متحركة يمكنها التدخل في المناطق النائية بسرعة وفاعلية لكن هذا الاقتراح رفضه الكونغرس الأمريكي [1].

وتبلور مفهوم قوات التدخل السريع بعد أزمة الطاقة العالمية عام 1973م، واستخدام النفط كسلاح استراتيجي من قبل الدول العربية المنتجة، الأمر الذي دفع بالدوائر العسكرية الأمريكية إلى طرح فكرة احتلال منابع النفط بالقوة، لكنها بقيت في حدود الضغط والتهويل، ولم تخرج هذه الفكرة إلى حيز التطبيق إلا بعد انتصار الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه، واحتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين في السفارة الأمريكية في طهران، وفشل محاولة إنقاذ الرهائن، مما دفع بوزارة الدفاع الأمريكية إلى تشكيل قوة مؤلفة من 110آلاف مقاتل للتدخل في الأزمات، وقد ارتفع عدد هذه القوات خلال فترة وجيزة، مع تكثيف الوحدات العسكرية في منطقة الخليج والمحيط الهندي، خاصة بعد العملية السوفيتية في أفغانستان، وفي بداية عام 1980م، أصدر كارتر "Karter" الأمر الرئاسي رقم18، القاضي بتشكيل فرقة عسكرية للعمل في مناطق التوتر الإقليمي، ولاحقاً تبين أن الخليج العربي سيكون اختصاصها المباشر، للأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لتلك المنطقة، وأشارت الدلائل إلى تعاظم الاهتمام بتعزيز الوجود الأمريكي في المحيط الهندي وبحر العرب والخليج العربي، وفي آذار 1980م، أعلنت الولايات المتحدة عن تشكيل القيادة المشتركة لقوات الانتشار السريع وعين الجنرال جون كيلي "John Kelly" قائدا لهذه القوات[2].

4-تنفيذ السياسة الأمريكية الجديدة في الخليج العربي:

آ- البحث عن القواعد والتسهيلات العسكرية:

من الجدير بالذكر، أن قوات التدخل السريع شكلت الأداة التنفيذية التي يرتكز عليها مبدأ كارتر، وبالتالي فإن القواعد والتسهيلات العسكرية الأمريكية في دول المنطقة تشكل البنية التحتية لعمل هذه القوات في تحركاتها لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها مصالحها الحيوية

1- علي: التدخل الأمريكي في الخليج العربي، مرجع سابق، ص18.
2- برجاس: مرجع سابق، ص278.

فـي الخلـيج العربـي وبحـر العـرب، لـذلك سـعت الإدارة الأمريكيـة منـذ عـام 1980م، للحصـول علـى قواعـد فـي منطقـة الخلـيج العربـي والمحـيط الهنـدي تتمركـز فيهـا هـذه القـوات وتسـتخدمها لمواجهـة الأزمـات الطارئـة والأخطـار التـي تهـدد الـنفط فـي الخلـيج العربـي، وبالفعـل اسـتطاعت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة عقـد العديـد مـن الاتفاقيـات مـع كـل مـن عُمـان، والصـومال، وكينيـا تسـمح للقـوات الأمريكيـة باسـتخدام القواعـد العسـكرية الوطنيـة لهـذه البلـدان وبنـاء المنشـآت والمسـتودعات الضـخمة لتخـزين المعـدات الحربيـة مـن أجـل تسـهيل عمـل هـذه القـوات فـي المنطقـة . كمـا عـززت الولايـات المتحـدة وجودهـا العسـكري فـي قاعـدة "الجفيـر" بـالبحرين، وقاعـدة مصـيرة التابعـة لسـلطنة عُمـان، وفـي قاعـدة دييغـو غارسـيا "Diego Garcia" [1] التـي تُعتبـر أكبـر قاعـدة عسـكرية رئيسـية للبنتـاغون فـي المحـيط الهنـدي، بالإضـافة إلـى ذلـك، تمكنـت الولايـات المتحـدة مـن الحصـول علـى تسـهيلات عسـكرية فـي بعـض المـوانئ والمطـارات التابعـة لأقطـار ترتبط بعلاقات وطيدة مع الحكومة الأمريكية، مثل مصر، و"إسرائيل"، والسعودية [2].

ويُلاحـظ أن القواعـد والتسـهيلات العسـكرية التـي حصـلت عليهـا الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، تهـدف إلـى تحقيـق أمـرين، الأول، إقامـة سـياج عسـكري بـالقرب مـن منـابع الـنفط، والثـاني، تقـديم التسـهيلات العسـكرية اللوجسـتية اللازمـة لقـوات الانتشـار السـريع الأمريكيـة فـي المنطقـة، وإذا كـان تعزيـز الوجـود العسـكري الأمريكـي فـي الخلـيج العربـي يشـكل البعـد العسـكري للاسـتراتيجية الأمريكيـة الجديـدة، فـإن البعـد السياسـي لهـذه الاسـتراتيجية يهـدف إلـى ضـمان اسـتقرار الأنظمـة الحليفـة، وإلـى تحقيـق السـلام الأمريكـي فـي المنطقـة، وتحويـل الصـراع فـي الشـرق الأوسـط مـن صـراع بـين العـرب و"إسـرائيل" إلـى صـراع بـين العـرب المـوالين للولايـات المتحدة والعرب الموالين للاتحاد السوفيتي في تلك الفترة [3].

يتضـح ممـا تقـدم، أن الأخطـار التـي بـدأت تهـدد نفـط الخلـيج العربـي وطـرق نقلـه بعـد قيـام الثـورة الإيرانيـة والتـدخل العسـكري السـوفيتي فـي أفغانسـتان، وانـدلاع الحـرب العراقيـة - الإيرانيـة، دفعـت بـالقوات الأمريكيـة وأسـاطيلها إلـى الحضـور المباشـر فـي منطقـة الخلـيج لحمايـة مصـالح الغـرب الحيويـة المتمثلـة بـالنفط بشـكل رئـيس، ولـيس دفاعـاً عـن دول المنطقـة وثرواتهـا، بـل إحكـام السـيطرة علـى مقـدراتها الاقتصـادية والـتحكم بـالقرار السياسـي، وعبّـر مبـدأ كـارتر عـن

1- Diego Garcia دييغو غارسيا: قاعدة عسكرية أمريكية، وهي عبارة عن جزيرة في المحيط الهندي، تقع في مثلث وسط الهند وإندونيسيا ومدغشقر، ولا يمكن الوصول إليها إلا بالوسائل العسكرية، أدت القاعدة دوراً في الكثير من الحروب والعمليات العسكرية التي شنتها الولايات المتحدة منذ الحرب الباردة، وإلى يومنا هذا.

2- تـاريخ الحضـور العسـكري الأمريكـي فـي منطقـة الخلـيج العربـي، أضـواء للبحـوث والدراسـات، للمزيـد انظـر: https://adhwaa.net

تم الاطلاع بتاريخ 16/8/2022

3- برجاس: مرجع سابق، ص279-278.

هذا التوجه الجديد المبني على اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على قواتها الذاتية بدلاً من اعتمادها على الحلفاء، وذلك عبر التدخل المباشر في المناطق التي أصبحت تُعدّ ضمن نطاق الأمن القومي الأمريكي، وما يهمّنا في هذا السياق، أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية عبر "مبدأ كارتر" كانت تسعى لتحقيق هدفين أساسيين هما: حماية المصالح النفطية لأمريكا وحلفائها، من أي تدخل سواء أكان عربياً أو إقليمياً أو دولياً، وتجنب تكرار استخدام النفط كسلاح سياسي من قبل دول المنطقة. أما الهدف الثاني، فيتمثل في منع السوفيت من الاقتراب من منطقة المصالح الأمريكية، وتصويره بالخطر الذي يهدد الأمن في الخليج العربي.

5- إدارة رونالد ريغان وتعاظم الخطر السوفيتي "مبدأ بريجنيف الخليجي":

آ- السياسة الأمريكية في عهد رونالد ريغان (1981- 1989) وانعكاسها على الخليج العربي:

مع وصول الرئيس رونالد ريغان "Ronald Reagan" إلى السلطة بداية عام 1981م، لم تتغير أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وذلك في الحصول على النفط وحماية طرق إمداداته إلى الولايات المتحدة وكل من أوروبا الغربية واليابان، وهي الاستراتيجية الأمريكية نفسها لم تتبدل منذ الخمسينيات حتى اليوم، وجميع الإدارات الأمريكية ، بدءاً من ترومان "Truman" حتى جورج بوش "Gorge Bush"، أولت هذه الأهداف الأهمية في توجهاتها السياسية، وإن اختلفت الطرق والوسائل لتحقيقها، إلا أن الرئيس ريغان انتقد السياسة التي اتبعها سلفه كارتر إزاء الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، وخاصة منطقة الخليج، ووصفها بسياسة التردد والارتباك أمام أزمات تتطلب الحزم، وبينما كان "كارتر" يرى في تلك الأحداث نتيجة لعوامل إقليمية، اعتقد "ريغان" أنها من فعل الاتحاد السوفيتي وتدخلاته في نزاعات المنطقة للسيطرة عليها وعلى ثرواتها؛ ففي مقابلة له في 9/ 3/ 1981م، قال: "دعونا لا نخدع أنفسنا، الاتحاد السوفياتي هو سبب كل اضطراب، ولو لم يكن الروس متورطين في لعبة الدومينو هذه، لما كانت هناك نقاط ساخنة في العالم"[1].

أما الجانب الآخر من سياسة "ريغان" فقد تمحور حول إنشاء تحالف يجمع الدول الصديقة لمواجهة المد السوفيتي، أو ما عُرف بالإجماع الاستراتيجي "Global strategy"[2]، وفي إطار هذا المبدأ، عمدت إدارة "ريغان" إلى إعادة تسليح الدول الصديقة للأمريكان في المنطقة

1- برجاس: مرجع سابق، ص280.

2- الإجماع الاستراتيجي، أو ما عرف بعقيدة ريغان، لمواجهة ما عرف بالتغلغل السوفيتي في شرق المتوسط والمحيط الهندي، ومهمة هذا التحالف كسر التوازن الاستراتيجي في المنطقة الذي أعلنه السوفيت، للمزيد: https://katehon.aluka.net

ودعمها، وفي مقدمتها "إسرائيل" ومصر والسعودية، ومن أجل هذه الغاية كانت زيارة ألكسندر هيغ وزير الخارجية الأمريكي في شهر نيسان 1981م، إلى كل من مصر والسعودية والأردن و"إسرائيل"، والدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وكان الهدف الأساسي لهذا المسعى يتمثل في ربط دول المنطقة عبر تحالفات داخلية على غرار اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م بين مصر والكيان الصهيوني، والحلف الاستراتيجي الأمريكي-"الإسرائيلي"، والتعاون الأمريكي - الخليجي، ثم ربط هذه التحالفات خارجياً بحلف شمال الأطلسي، وذلك في محاولة لمواجهة الخطر الشيوعي، وتطويق الاتحاد السوفيتي، ومنعه من الاقتراب من منطقة المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية [1].

وبالعودة إلى التصريحات التي أدلى بها الجنرال "ألكسندر هيغ" خلال جولته في تلك البلدان، نجد أن جميعها تمحورت حول الخطر السوفيتي على أمن الخليج العربي وضرورة مواجهته بخلق تحالف استراتيجي مع الدول الصديقة، إلى جانب دعم "إسرائيل" والإشادة بدورها في المحافظة على مصالح أمريكا الاستراتيجية، ثم محاولاته تحييد النفط، أو فصله عن المسألة الفلسطينية أو عن كل القضايا السياسية في المنطقة، وهذا يعني عملياً إغلاق ملف الصراع العربي – "الإسرائيلي" وإعطاء الأولوية للدفاع عن المنطقة ضد الخطر السوفيتي المتمثل في الوجود العسكري في أفغانستان، وفي الدول المؤيدة للسوفييت في المنطقة [2].

وباختصار، فقد سعت إدارة ريغان "Regan Administration" إلى جمع معظم الدول العربية المعتدلة - وفق الرؤية الأمريكية للاعتدال الذي يخدم مصالحها وأهدافها - تحت مظلة أمنية أمريكية واحدة، وأمّلت في أن يؤدي تخويف هذه الدول من الخطر السوفيتي على أمن الخليج العربي ونفطه إلى انحيازها للولايات المتحدة، وتشكيل تحالف سياسي - عسكري واسع النطاق تشرف عليه واشنطن من خلال الدعم السياسي والعسكري، وهذه السياسة هي نتاج مباحثات وزير الخارجية الأمريكي "ألكسندر هيغ" في عموم المنطقة، وأصبحت تعرف فيما بعد بسياسة الإجماع الاستراتيجي، ولعل تشكيل مجلس التعاون الخليجي في نفس الفترة جاء تحت الرغبة الأمريكية وسياستها الجديدة في المنطقة، وفي نفس الوقت كان هناك تقاطع في مصالح دول الخليج العربي مع المصالح الأمريكية، كونها السوق الأكبر للولايات المتحدة، وخاصة سوق السلاح الأمريكي؛ مع التوافق في وجهات النظر بين بعض الدول العربية وخاصة الخليجية منها والولايات المتحدة الأمريكية على أهمية مقاومة الخطر السوفيتي، إلا

1- المصري، أحمد: الاستراتيجية الأمريكية والشرق الأوسط" المنطق النظري والتطبيقات العملية"، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، الألوكة الثقافية، للمزيد انظر: https://www.alukah.net تم الاطلاع بتاريخ 16/8/2022

2-برجاس: مرجع سابق، ص282.

أن بعض هذه الدول أصرت على أولوية التهديدات "الإسرائيلية" والعمل على تطوير عملية السلام المتمثلة آنذاك باتفاقات كامب ديفيد، بما يخدم القضايا العربية.

بدوره أعلن وزير الخارجية الأمريكي "ألكسندر هيغ" في تصريح جديد له [1]: "أنه على الرغم من تحذيرات إدارة الرئيس "رونالد ريغان" من التهديد السوفيتي، فإن المملكة العربية السعودية تعتبر "إسرائيل" السبب الرئيس لعدم الاستقرار وعدم الأمن في المنطقة، وأن الاتحاد السوفيتي يشكل أيضاً تهديداً للأمن الإقليمي والدولي عبر أعمال مثل تدخله في أفغانستان، وذلك في تصريح أدلى به الأمير "سعود الفيصل" وزير الخارجية السعودي، أما وزير الخارجية الكويتي "صباح الأحمد الصباح"، فقد شكك بوجود خطر سوفيتي على منطقة الخليج وأعلن: "أنّ أمن الخليج العربي هو من مسؤولية أهله، ولا مبرر لغزو سوفيتي للمنطقة إذا لم تتدخل أمريكا في شؤونها، وإذا كانت غاية أي طرف الحصول على موارد النفط، فإنه لم يتقرر وقفه؛ ولم تتخذ أي إجراءات في هذا الصدد"[2].

ب- مبدأ بريجنيف الخليجي عام 1981م وانعكاسه على الخليج العربي:

من الطبيعي أن يهتم السوفيت بما يدور في الخليج العربي بحكم القرب الجغرافي، مع تجنب الدخول في اشتباك مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية أو الغرب، وطالب السوفيت بتحييد المنطقة وإبعادها عن الصراعات الإقليمية والدولية وفقا لمبدأ بريجنيف "Doctrine Brezhnev " الذي طُرح مقابل المبدأ الأمريكي حول "الأمن الجماعي متعدد الأطراف" ومحاولة مستشار الأمن القومي الأمريكي وقتها بريجنسكي الربط بين باكستان والصين لدعم المجاهدين الأفغان ضد الاتحاد السوفيتي، وذلك أثناء زيارته لباكستان في نيسان 1980م، حيث التقى المجاهدين في مدينة بيشاور الباكستانية الحدودية مع أفغانستان، ثم حمل بارودة صينية واختبر فاعليتها أمام المجاهدين؛ كانت تلك إشارة واضحة إلى ضرورة أن تلتقي باكستان مع المجاهدين الأفغان والصين ضمن حلف يحقق جزءاً من استراتيجية الأمن الجماعي متعدد الأطراف في مواجهة المشروع السوفيتي الذي بات يهدد السلام العالمي، خصوصاً أن مثل هذا الاستراتيجية تعتبر اختباراً أمريكياً لنوايا الصين وباكستان، ومدى خضوعهما لما يقرره الأمريكان من استراتيجيات المحاكمة الدولية[3].

1- ألكسندر هيغ (1932-2010)، سياسي وعسكري أمريكي، كان معاوناً عسكرياً لهنري كيسنجر عندما كان مستشاراً للأمن القومي الأمريكي في عهد نيكسون، شغل منصب القائد العام لقوات حلف شمال الأطلسي بين عامي (1973-1979)، ثم أصبح وزيراً للخارجية الأمريكية بين عامي (1981-1982) في عهد الرئيس ريغان، ويعتبر هيغ المنظر الأساسي لاستراتيجية الإجماع الشامل
للمزيد:https://www.calendarz.com

2- برجاس: مرجع سابق، ص282.

3- المسفر: مرجع سابق، ص106-105

ولا بد من التنويه، أن تلك الحسابات الأمريكية لم تكن غائبة عن صانعي قرار السياسة السوفيتية حين اجتاحت قواتهم أراضي أفغانستان، حيث اجتمعت العديد من الأسباب التي دفعت القيادة السوفيتية لوضع قضية الأمن في الخليج العربي في سلم أولوياتها وعلى جدول أعمالها، وخاصة بعد صدور "مبدأ كارتر"، عقب الاحتلال السوفيتي لأفغانستان في نهاية عام 1979م، فالاجتياح لم يكن لمواجهة قوة المقاومة الإسلامية في أفغانستان، التي لم تكن فعّالة بعد، بقدر ما كان تحركاً عسكرياً إلى منطقة خطرة وحساسة بهدف الوصول إلى تسوية أمنية استراتيجية شاملة للمنطقة [1].

وحاول السوفيت مراراً ومنذ عام 1971م، التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية، للحد من الوجود العسكري الأمريكي والسوفيتي معاً في المحيط الهندي، إلا أن المحادثات توقفت ولم تصل إلى النتائج المرجوة، ثم تأزم الوضع بعد زيادة حدة التنافس بين الدولتين العظميين في أعقاب الخلاف حول الموقف السوفيتي من أنغولا، وخلال عام 1977م توصلت المباحثات إلى نتائج إيجابية، ولكنها لم تثمر في النهاية بسبب تفاقم الأزمة في القرن الإفريقي والدعم السوفيتي لإثيوبيا، لذلك جاءت "مبادرة بريجنيف" [2] كمحاولة لطرح إمكانية تحقيق الوفاق الدولي ضمن استراتيجية توازن القوى، ولكن بشكل موسع يضم الصين واليابان وجميع الدول الأخرى المهتمة بقضية الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، وعندما لم تحقق المشاريع النظرية العديدة التي قدمت في المجال المذكور استجابة من الأطراف المعنية، رأى السوفيت ضرورة اختراق مجال الحركة الإقليمية عسكرياً، لتعزيز الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها الجديدة في المنطقة، وذلك في سبيل تحقيق السلام الشامل، وقد حدد الرئيس السوفيتي بريجنيف [3] برنامج خطته في النقاط الآتية:

- عدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية في منطقة الخليج أو الجزر المتاخمة لها.
- منع تركيز القوات النووية لأي دولة في المنطقة.
- الامتناع عن التهديد باستعمال القوة العسكرية ضد دول المنطقة.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربي.
- احترام مبدأ عدم الانحياز الذي اختارته دول المنطقة [4].
- الامتناع عن توريط الدول في الأحلاف العسكرية التي تشترك فيها دول نووية كبرى.

1- العجمي: مرجع سابق، ص408.

2- مبادرة الرئيس السوفيتي ليونيد بريجنيف، أو ما عرف بمشروع بريجنيف الخليجي، الذي جاء رداً على السياسة الأمريكية الجديدة في الخليج العربي، أراد منه السوفيت إيجاد نوع من الوفاق الدولي في منطقة الخليج العربي ومنع انفراد الولايات المتحدة بالسيطرة والتحكم في هذه المنطقة الحساسة من العالم. للمزيد انظر: https://upwikiar.top

3- سياسي سوفيتي سابق، وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، ورئيساً للاتحاد السوفيتي بين عامي (1964 – 1982).

4- المدني، عبدالله: الخليج العربي والمحيط الآسيوي الفرص والتحديات، دار قرطاس للنشر، الكويت، ط1، 2002، ص20.

-احترام سيادة دول المنطقة على مواردها الطبيعية وعدم التعرض أو وضع العقبات أمام المبادلات التجارية واستعمال الممرات المائية بين المنطقة والعالم الخارجي [1].

ومن الجدير بالذكر، أن الطرح السوفيتي لتحييد دول عدم الانحياز، ومنها دول الخليج العربي، وعدم إدخال هذه الدول في الأحلاف السياسية والعسكرية الغربية، يشير إلى الشك والريبة من قبل السوفيت، ونظرتهم لقيام مجلس التعاون الخليجي باعتباره امتداداً للمصالح الأمريكية ولحلف شمال الأطلسي في المنطقة، وربما كانت هذه الرؤية أحد الأسباب القوية لطرح مشروع بريجنيف الخليجي.

يتضح من سياق المبادرة التي طرحها "بريجنيف"، أنه قد أعطى الاهتمام لحماية الممرات والمضائق المائية حتى يحول بين الولايات المتحدة، وخطط الوجود في عُمان والبحرين، والسيطرة على حركة مرور السفن عبر الخليج العربي، وكان رد الأمريكيين على المقترحات السوفيتية سلبياً، حتى إن الإدارة الأمريكية لم تعلق عليها ورفضتها رفضاً قاطعاً كالعادة، كما أعلنت دول الخليج العربي رفضها لهذه المبادرة، باستثناء الكويت، التي رأت في المبادرة مؤشرات إيجابية تتضمن تحييد منطقة الخليج والحفاظ على ثرواتها في حال أوضح السوفيت حسن النوايا بتطبيق عملي لهذه الخطة [2]. وقد ذكر وكيل وزارة الخارجية الكويتية: "أن مبادرة بريجنيف كانت كشفاً واضحاً لنوايا السوفيت، التي تتضمن فحواها حق المشاركة في ثروات الخليج العربي، وتقاسم النفوذ الاقتصادي والسياسي على قدم المساواة مع الغرب"، وأعلنت الكويت في 22 / كانون الأول/ 1980م، أنه يتوجب على الاتحاد السوفيتي، إذا أراد أن يرى مبادرة بريجنيف قابلة للتطبيق، القيام بسحب المستشارين السوفيت والشرقيين من اليمن الجنوبي، كما عليه أن يفك الحصار عن المنطقة من خلال الانسحاب من أفغانستان، وتفكيك قواعده في إثيوبيا، عندئذ سوف تضغط دول الخليج على عُمان والبحرين لإلغاء التسهيلات الممنوحة للولايات المتحدة الأمريكية[3].

ويبدو أن السوفيت قد تعاملوا مع الردود الخليجية السلبية بمنتهى الدبلوماسية، فقد كانوا بحاجة إلى فتح أكثر من نافذة على المنطقة المغلقة في وجوههم، إلا من قبل حكومة الكويت. وأعرب السفير السوفيتي في الكويت نيكولاي سيكاشيف "Nikolai Sikaschev"، عن استعداد بلاده لمناقشة عرض بريجنيف لأمن الخليج العربي، والانسحاب من أفغانستان، وتفكيك القواعد الأجنبية، وإبعاد الأسلحة النووية عن المنطقة؛ ثم قام السفير بعرض أفكاره في

1- المسفر: العلاقات الخليجية – الخليجية، مرجع سابق، ص107-106.
2- المدني: مرجع سابق، ص70.
3- العجمي: مرجع سابق، ص409.

لقاء صحفي لتأكيد ما قاله، ولإعطاء مجال أوسع للمناقشة، أو ربما لإحراج دول المنطقة مع الدول العربية الأخرى المطالبة بخروج الأمريكان من الخليج العربي، وكانت الكويت أكثر دول المنطقة تضرراً من التطورات العسكرية والأمنية الجارية، وخاصة الحرب العراقية ـ الإيرانية، وكانت مبادرة بريجنيف مدخلاً لها كي تحث هذه الدولة العظمى على التدخل لوقف هذه الحرب، وفي عام 1981م، وتأكيداً للموقف الكويتي الداعي لإقامة علاقات خليجية مع الاتحاد السوفيتي، زار أمير الكويت خلال 12 يوماً الكتلة الشرقية، وشملت زيارته رومانيا وبلغاريا والمجر ويوغسلافيا؛ وعاد يحث دول الخليج العربي لتقيم علاقات دبلوماسية مع الكتلة الشرقية، حتى يكون هناك توازن في العلاقات الخليجية مع الشرق والغرب، إلا أن عدم وجود مبادرات سوفيتية في الشؤون العالمية، أدى إلى عدم وجود النفوذ الفعال لتطبيق استراتيجية توازن القوى، وجعل الخليجيين يحجمون عن إقامة علاقات مع موسكو، كما يذكر عبد الله بشارة أمين مجلس التعاون الخليجي، هذا فضلاً عن تدخل موسكو في ثورة ظفار[1]، وقرب النظم السياسية والاقتصادية من الغرب أكثر من قربها من المعسكر الشرقي، ومع ذلك، كان هناك تقدم كبير على رغم صغر حجم الخطوة، فقد وصل وزير خارجية السعودية الأمير "سعود الفيصل" [2] إلى موسكو عام 1982م، أثناء الاجتماعات التي رافقت أزمة لبنان، وترتيب انسحاب الفلسطينيين من هناك، والتي بدت مؤشراً إيجابياً لبناء الثقة، وإعادة العلاقات السوفيتية – الخليجية كعامل مهم في تحقيق التوازن الدولي والإقليمي[3].

يتضح مما سبق، أن "مشروع بريجنيف" في عام 1981م، تم طرحه لاختبار النوايا على المستوى الخليجي والعربي، ومعرفة مواقف الدول من السياسة السوفيتية، وفي نفس الوقت كان المشروع رداً على "مبدأ كارتر" والتدخل الأمريكي في المنطقة، من خلال تشكيل قوات التدخل السريع، والبحث عن التسهيلات والقواعد العسكرية، مما حدا بدول الخليج العربي إلى إعادة النظر في سياستها اتجاه الاتحاد السوفيتي، ويبدو أن الكويت قد نجحت في مسعاها في إقناع الدول الخليجية في إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية مع الجانب السوفيتي.

1- ثورة ظفار: قامت في إقليم ظفار التابع لسلطنة عُمان بين عامي (1962- 1975)، ضد حكم السلطان سعيد بن تيمور، وكان من عوامل نجاحها، الانسحاب البريطاني من عدن في الجنوب اليمني، والدعم الذي حصلت عليه من الاتحاد السوفيتي والصين، ورفعها مقاومة النفوذ الأجنبي، وخاصة البريطاني في منطقة الخليج العربي، وإقامة دولة مستقلة، إلا أن الدعم البريطاني لسلطان عمان الجديد قابوس بن سعيد، والتدخل الإيراني في عهد الشاه لدعم سلطنة عمان، تمكن من إنهاء هذه الحركة في عام 1975م، للمزيد انظر: https://www.aljazeera.net

2- سعود الفيصل: سعود بن فيصل بن عبد العزيز آل سعود (1940- 2015)، سياسي ودبلوماسي سعودي، تقلد العديد من المناصب في وزارة الطاقة بحكم تخصصه، وصدر مرسوم ملكي بتعيينه وزيراً للخارجية بعد وفاة والده الملك فيصل عام 1975م، واستمر في منصبه حتى وفاته عام 2015م، وتعد فترة تسلمه لوزارة الخارجية أطول فترة في تاريخ هذا المنصب على المستوى العالمي، يتمتع بالحنكة والدهاء، وبمواقفه المشرفة، ويجيد التحدث بسبع لغات، إلى جانب العربية، يتحدث الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية والإسبانية والعبرية. https://www.aljazeera.net

3- العجمي: مرجع سابق، ص410 -409.

المبحث الثالث: الحرب العراقية – الإيرانية (1980- 1988م) وأثرها في زيادة التنافس الأمريكي - السوفيتي وانعكاسها على الكويت والخليج العربي:

أولاً: أسباب النزاع العراقي – الإيراني:

في أيلول/ 1979م، عُقدت في كوبا قمة عدم الانحياز التي حضرها الرئيس العراقي صدام حسين ممثلاً عن العراق، وذلك عقب وصوله إلى السلطة في تموز من العام نفسه، وحضرها صلاح عمر العلي الذي روى في شهادته على العصر تفاصيل لقاء صدام حسين بوزير خارجية إيران ابراهم يزدي كما أسلفنا، حيث قال: "عندما عقد هذا الاجتماع كانت هناك مشاكل كثيرة بين العراق وإيران، حيث بدأت عمليات تفجير واستفزاز على الحدود بين الطرفين، وخطف بعض عناصر المخافر الحدودية، وأعرب المندوب الإيراني في الأمم المتحدة عن رغبة وزير الخارجية الإيراني باللقاء مع الرئيس صدام حسين، فقمت بطرح الموضوع على الرئيس صدام مباشرة، الذي وافق بعد تردد وتفكير على هذا اللقاء، وبعد نهاية اللقاء، بين الطرفين، أعرب الرئيس صدام حسين عن موقفه بالقول: "إن هؤلاء الإيرانيين لا يمكن أن نثق بهم، لقد اعتدوا علينا كثيراً، إنهم يسيطرون على الأحواز العربية، ويحاربونا على مياه شط العرب، ويريدون تصدير ثورتهم الجديدة إلينا، إن الفرصة مواتية الآن لضربهم، واستعادة الحقوق، إنهم مفككون وجيشهم مبعثر"[1].

لقد شكل قيام الثورة الإيرانية تبدلاً في موازين القوى في المنطقة، وقلقاً لدى القوى الدولية من سيطرة إيران بعد الثورة على منطقة الخليج العربي، وتخوفت دول الخليج من التوجه الجديد، وخاصة أن إيران امتلكت مختلف أنواع الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حصلت عليها أثناء حكم الشاه الذي كان الحليف القوي لأمريكا و"إسرائيل"، ولذلك، عملت القوى الدولية وزعامتها الأمريكية على إشعال الصراع بين دول الخليج ممثلة بالعراق والنظام الإيراني بعد الثورة، لتندلع حرب بين الطرفين لمدة ثماني سنوات (1980- 1988م)، وتعددت أسباب النزاع ودوافعه، ومن الملاحظ، أن أسباب الحرب بين الطرفين لم تكن وليدة اللحظة، فالخلافات الحدودية والسياسية بينهما كانت من أسباب التوتر الدائم، وليس بعيداً أن تكون الإدارة الأمريكية هي من دفعت العراق للحرب مع إيران بعد التطورات الجديدة، ولزيادة تواجدها العسكري في الخليج العربي[2].

1- قناة الجزيرة: برنامج شاهد على العصر، ت: أحمد منصور، عنوان الحلقة: صدام يستولي على السلطة ويعد للحرب مع إيران، لقاء مع صلاح عمر العلي مندوب العراق الدائم لدى الأمم المتحدة (1979 - 1982)، وعضو مجلس قيادة الثورة العراقية سابقاً للمزيد:
https://youtube.com/channel/cumyl...

2- أبو غزالة، عبد الحليم: الحرب العراقية- الإيرانية (1980- 1988)، د م، د ن، ط1، 1993، ص62-61.

وكانت علاقة إيران مع دول الخليج العربي منذ قيام الثورة تتميز بخوف هذه الدول من السيطرة الإيرانية، ومن انتشار روح الثورة في عموم المنطقة، وخاصة العراق الذي بدأ حرباً مفتوحة ضد الخطر الذي أصبح يهدده ككيان سياسي واقتصادي، لذلك ووفق استنتاجات القيادة العراقية التي ارتأت توسيع نطاق الحرب لتشمل الجانب الاقتصادي في الخليج العربي، وبغض النظر عن الأمور الحربية وكيف سارت لأنها لا تدخل في نطاق البحث، وما يهم من ذلك هو ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، وخاصة العامل النفطي، إذ تكمن الخطورة في نقل العمليات الحربية إلى مياه الخليج العربي، حيث طرق إمدادات النفط التي تُعدّ العصب الرئيس للصناعة الغربية، ومدى تأثير هذا التحول الخطير على الحرب بين الطرفين، وانعكاساته على سياسات القوى الدولية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، إذ حاولتا ألا تخرج أي دولة منهما منتصرة من هذا الصراع الدامي، ذلك لأن خروج أي منهما منتصرة سيؤدي إلى سيطرتها على منطقة الخليج العربي؛ هذه المنطقة التي كانت تمتلك حينها أكثر من 50% من احتياطي النفط العالمي، وبدورها أثارت تصريحات وزير الطاقة الأمريكي شليسنجر "Schlesinger" مخاوف دول حلف الأطلسي من عدم القدرة على حفظ أمن مصادر الطاقة في ضوء التطورات الجارية في منطقة الخليج، في وقت أشارت فيه معظم البحوث والدراسات الجيولوجية بأن العالم الغربي والاتحاد السوفيتي قد دخل في مرحلة النفاد النفطي، مما يشكل تحدياً خطيراً لاقتصاديات هذه الدول الصناعية الكبرى، وكان لا بد من مخرج، خاصة وأن البديل للنفط في الخطط الاقتصادية المستقبلية لم يتوفر بعد [1].

عموماً، كان نشوب الحرب العراقية - الإيرانية نتيجة لمجموعة من الظروف السياسية التي جعلت إيران تبدو ضعيفة عسكرياً وتشكل خطراً إيديولوجياً على الاستقرار الداخلي للدول الخليجية المجاورة بخاصة العراق، وتهديداً للمصالح الأمريكية وتشجيعاً للسوفييت على منافسة أمريكا في الخليج العربي، وهذه الظروف يمكن إرجاعها مباشرة للثورة الإيرانية نفسها، لكن من الصعب تجاهل العامل الشخصي والنفسي للقيادات السياسية في البلدين وتراكم الخبرة الصراعية بينهما والتباين في العقائد السياسية، وكان التشدد الإيراني دافعاً قوياً للعراق كي يوسع من نطاق الحرب ، وأن يلجأ إلى حرب المدن وتدمير المنشآت النفطية الإيرانية، وأن يشجع دول خليجية، خاصة السعودية والكويت ودولاً عربية وبخاصة مصر، وكذلك أطرافاً دولية لدعم القوة العسكرية العراقية، للحيلولة دون سقوط نظام الحكم في العراق، أو

1- شعيب، علي: تحولات صراع الغرب على الخليج العربي،مركز الدراسات الفلسطينية، د. م، ط1، 2013م، ص13.

للحيلولة دون انتصار الثورة الإيرانية، بعد أن اقتربت العمليات العسكرية الإيرانية من السعودية والكويت أكثر من اللازم، ولم تتوقف الحرب إلا في عام 1988م، وذلك بعد تغيير الظروف على جبهات القتال بالنسبة للطرفين [1].

ويذكر العلي في شهادته عن الحرب العراقية - الإيرانية، أنه من المفارقات التاريخية النادرة، وبعد استلام صدام حسين السلطة واندلاع الحرب، كان هناك سباق محموم بين المعسكرين، الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة، والشرقي وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي على كسب صداقته ودعمه خلال الحرب، فاستطاع بذلك أن يوحد بين المعسكرين في التسابق لتأمين الاحتياجات العراقية، بينما كانوا يدعمون إيران لأغراض تكتيكية، وذلك لحرصهم على استمرار الحرب بين الطرفين لأطول فترة ممكنة [2].

ويرى الفريق ركن "رعد الحمداني"[3] قائد الفيلق الثالث في الحرس الجمهوري العراقي الذي شارك في الحرب ووضع خططها، أن التناقض ما بين التوجه القومي في العراق والتوجه الديني المتشدد في إيران بعد الثورة، كان من الأسباب التي أدت إلى قيام الحرب، ويذكر الحمداني، أن التصور الأساسي الذي تم وضعه مسبقاً للحرب، هو أن تقوم القوات العراقية بالانتشار على طول الحدود العراقية - الإيرانية، والتوغل بعمق من 10- 20 كم، مما سيدفع القوات الإيرانية بشكل كبير إلى التوجه نحو الحدود لمقاومة القوات العراقية، الأمر الذي يمهد لتأمين البيئة المناسبة لقيام انقلاب داخلي من قبل تنظيمات معتدلة، مثل تنظيم إيران الحرة لمهدي بازرگان، لإحكام السيطرة على العاصمة طهران، والسيطرة على مقاليد السلطة، وهذه كانت فلسفة الحرب في وقتها، إذ كان من المقرر لها ألا تطول أكثر من 4 - 6 أسابيع، وكانت الحرب وفق التصور العراقي، هي حربٌ وقائية [4].

1- ياسين: مرجع سابق، ص138-137.

2- العلي، صلاح عمر: صدام يستولي على السلطة ويعد للحرب مع إيران، قناة الجزيرة، برنامج شاهد على العصر، ت: أحمد منصور، لقاء مع صلاح عمر العلي، مصدر سابق، للمزيد:...channel/cumyl/ https://youtube.com

3- رعد الحمداني: من مواليد العراق عام 1951م، تدرج في الرتب والمناصب العسكرية حتى أصبح برتبة فريق ركن أول، شارك في معظم معارك الحرب العراقية - الإيرانية ضمن سلسلة القيادة والأركان، وبرز دوره في الغزو العراقي للكويت كقائد للفيلق الثالث في الحرس الجمهوري الذي أسندت إليه مهمة الهجوم المفاجئ على الكويت، وفق خطة سرية تم إنجازها بوقت قصير، وأثناء الغزو الأمريكي استمر بالمقاومة حتى سقوط بغداد، حيث سلم نفسه للجيش الأمريكي، له مؤلفات، منها قبل أن يغادرنا التاريخ، تكلم فيه عن الحروب والمعارك التي شارك فيها، وشهادته على تلك الفترة، وكتاب معارك الجيش العراقي الكبرى بين عامي (1973-2003). https://alraae.org

4- قناة روسيا اليوم، برنامج رحلة في الذاكرة، ت: خالد الرشد، عنوان الحلقة: خفايا الحرب الإيرانية - العراقية، لقاء مع الفريق رعد الحمداني، في 22/نيسان/2021. https://www.Rt.youtube.com

ثانيـاً: الموقـف الأمريكـي - السـوفيتي مـن الحـرب العراقيـة – الإيرانيـة (1980-1988م):

1- السياسة الأمريكية خلال فترة الحرب العراقية- الإيرانية وانعكاساتها الإقليمية:

أ- الدور الأمريكي خلال فترة الحرب العراقية- الإيرانية وأثره في إطالة أمد الصراع:

استاءت الولايات المتحدة الأمريكية من نجاح الثورة الإيرانية، واعتبرت ذلك تهديداً لمصالحها في المنطقة، حيث إن إيران تشكل سوقاً تجارية ضخمة للبضائع الأمريكية، كما أن إيران مستورد كبير للأسلحة الأمريكية، ومصدّر للنفط، ورأت أنها من الممكن أن تفقد بعض مصالحها في منطقة الخليج العربي بسبب نجاح الثورة الإيرانية، خاصة أنها تشترك مع عُمان في السيطرة على مضيق هرمز، لذلك انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة جديدة، تقوم على الاحتواء المزدوج لطرفي الصراع في الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988م) وذلك بدعم العراق بما يحتاجه من الأسلحة والمعدات علناً، مقابل الدعم السري لإيران لإطالة أمد الحرب أطول فترة ممكنة، بما يحقق الأهداف والمصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي [1].

وبناءً على التطورات السياسية والعسكرية، رأت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة تفعيل سياستها الخارجية في منطقة الخليج تبعاً للمستجدات الإقليمية والدولية، فوضعت تصوراً جديداً لاستراتيجيتها المقبلة في منطقة الخليج العربي، كما ذكرنا سابقاً، عُرف باسم مبدأ كارتر(Carter Doctrine)، الذي جاء كرد فعل على الغزو السوفيتي لأفغانستان، وأنشأت الولايات المتحدة قوات التدخل السريع لمواجهة أي عدوان سوفيتي مباشر ضد أية دولة منتجة للنفط أو ضد المنشآت النفطية أو طرق النقل، ولمواجهة أي عدوان من أية قوة إقليمية حليفة للاتحاد السوفيتي، وأية عمليات تؤثر على المصالح الأمريكية ومصالح الدول الحليفة، وخاصة الدول الخليجية المنتجة للنفط، أضف إلى ذلك، أن السياسة الأمريكية في عهد الإدارة الجديدة لرونالد ريغان أكدت أن سياسة القوة والتشدد هي سياستها في التعامل مع السوفيت؛ وفي ضوء المصالح الأمريكية الحيوية في منطقة الخليج، تشكّل الموقف الأمريكي عبر أربعة مراحل خلال سنوات الحرب العراقية - الإيرانية، وهي: المرحلة الأولى من الحرب، وكان فيها الموقف الأمريكي محايداً بصورة نسبية وذلك حين كانت الكفة لمصلحة العراق، وتمثلت

1- العيدروس، محمد حسن: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث، الكويت، جامعة الكويت، ط2، 1988، ص-300 301.

المرحلة الثانية، في إعادة العلاقات الدبلوماسية مع بغداد وتقديم الدعم التكنولوجي، وفي المرحلة الثالثة، قدمت الولايات المتحدة دعماً للعمليات العسكرية العراقية ومعلومات استخباراتية مهمة، وفي المرحلة الرابعة، وقبل انتهاء الحرب، قامت الولايات المتحدة بمهاجمة أهداف عسكرية واقتصادية إيرانية بما في ذلك إسقاط طائرة مدنية وضرب الناقلات والمنشآت النفطية [1].

يقول نيكسون "Nixon"[2] في مذكراته عن الحرب العراقية - الإيرانية: " لقد انتقد العديد من المراقبين السياسة الأمريكية نحو الحرب الإيرانية - العراقية، وعبّروا عن صدمتهم، لأننا ساعدنا بالتناوب فريقاً من المتحاربين على الآخر، ثم ساعدنا الفريق الآخر، معتمدين على سير المعارك. هم على حق جزئياً، فقد اقتضت مصالحنا ألا يحرز النصر أي فريق في هذه الحرب، تصرفت إدارة ريغان تصرفاً سليماً في اللعب على الطرفين بالسماح ببيع الأسلحة للعراق، كانت الغلطة في زيادة كميات الأسلحة حتى تمنع قدرات إيران الهجومية، وليس بمساعدة صدام حسين ليصبح تهديداً عسكرياً بعد الحرب"[3].

يتضح من المذكرات التي كتبها الرئيس الأمريكي السابق " نيكسون"، السياسة الأمريكية وطريقتها في التعامل مع الحروب وإدارتها عبر استراتيجية الاحتواء المزدوج للأطراف المتصارعة، بما يتناسب مع المصالح الحيوية الأمريكية في مناطق العالم المختلفة، إذ نرى نيكسون في مذكراته، يؤيد الرؤية الرامية إلى إطالة أمد الحرب العراقية الإيرانية، لتدمير البنى التحتية للبلدين المتحاربين، واستنفاد قدراتهما الاقتصادية، وإنهاك قواهما العسكرية، باعتبارهما عدوين للولايات المتحدة الأمريكية، ضارباً بعرض الحائط كل الشعارات والقوانين الدولية الهادفة إلى حل النزاعات بالطرق السلمية، وتجنيب العالم الكوارث التي تؤدي إلى الدمار والتدهور، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، إلا أن المصالح الأمريكية وحمايتها تعلو وتتقدم على جميع هذه الشعارات الزائفة التي تستخدم للتسويق والإعلام. ويمكن القول: إن أهداف الوجود الأمريكي في المنطقة خلال فترة الحرب العراقية - الإيرانية انحصرت بما يلي: الحفاظ على المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأمريكية بما

1- المسفر: العلاقات الخليجية- الخليجية، مرجع سابق، ص103-102.

2- ريتشارد نيكسون (1913-1997)، محامٍ وسياسي أمريكي، تقلد العديد من المناصب قبل وصوله إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة بين عامي (1968- 1972)، قامت سياسته في الشرق الأوسط، وفي منطقة الخليج على مبدأ الاستراتيجية الجديدة التي عُرفت ب"العمودين المتساندين"، وذلك بدعم القوى الإقليمية للحفاظ على المصالح الأمريكية، نجح في فترة رئاسية ثانية بين عامي (1972- 1976)، وكانت له سياسته الخاصة في فترة الحظر النفطي عام 1973، إلا أنه استقال من منصبه قبل نهاية ولايته بسبب فضيحة ووتر غيت المتعلقة بالتجسس على مقرات الحزب الديمقراطي، وسوء استخدام السلطة.https://www.aljazeera.net

3- محافظة، علي: حروب الخليج: مذكرات نيكسون عن الحرب العراقية- الإيرانية، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2012، ص21-20.

يعزز من قوتها ومكانتها، وإطالة أمد الحرب العراقية- الإيرانية لإضعاف الطرفين، وبالتالي تحقيق السلام في المنطقة، وتحقيق الأمن والاستقرار لشعوبها وفقاً للمفهوم الأمريكي ورؤيته للسلام العالمي، وضمان أمن "إسرائيل" القاعدة الأساسية في تنفيذ المخطط الأمريكي.

لقد كان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية واضحاً عندما اندلعت الحرب بين العراق وإيران، على الرغم من إعلان الولايات المتحدة حيادها في بداية النزاع، بينما عمدت من جانب آخر إلى دعم الأنظمة الحاكمة الخليجية، بإرسالها أربع طائرات للإنذار المبكر (آواكس) إلى المملكة العربية السعودية، لحماية أجوائها، وأرسلت أسطولها الحربي لحصر القتال في المنطقة الشمالية من الخليج العربي، وعدم السماح باتساع العمليات في عموم الخليج العربي، ووجّهت إدارة الرئيس كارتر الدعوة إلى ست دول يهمها أمن المنطقة واستقرارها، وهي (بريطانيا، وفرنسا، وكندا، واليابان، وألمانيا، وإيرلندا)، لبحث ضمان السيطرة على مضيق هرمز، والتقليل من الآثار الاقتصادية للنزاع على الملاحة الدولية وأسواق النفط العالمية، وترأس كارتر اجتماعاً لمجلس الأمن القومي، أعلن على إثره أن الإمدادات النفطية يجب أن تبقى مفتوحة، وإن أي توقف في إمدادات النفط عبر مضيق هرمز سيشكل تهديداً جدّياً للوضع الاقتصادي العالمي بشكل عام [1].

ومن الجدير بالذكر، أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها دور كبير في تحريك ذلك النزاع، من خلال الاستخبارات الأمريكية و"الإسرائيلية" التي نشطت، لتعميق الشكوك المتبادلة بين العراق وإيران، مستغلة حادثة طرد العراق للخميني من أراضيها في تشرين الأول عام 1978م [2]. كما أدت دور المحرض للعراق لإعلان الحرب، بتزويدها العراق بمعلومات زائفة، أو على الأقل مبالغ فيها عن نقاط الضعف في القوات الإيرانية المسلحة، وإمكانية انهيار سريع لنظام الخميني عام 1980م، ونجحت في ذلك، بعد تسريب المخابرات الأمريكية تلك المعلومات عن طريق السعودية، فقد كانت الطائرات الأمريكية للإنذار والمراقبة، المرابطة في السعودية للغرض المزعوم من حق الدفاع عن النفس لذلك البلد، تزود العراق بالمعلومات السرية التي تجمعها عن القوات الإيرانية [3].

1- برجاس: مرجع سابق، ص294.

2- قام العراق بطرد الخميني من أراضيه في تشرين الأول عام 1978م، والسبب في ذلك يعود إلى استغلال الخميني للعراق في التحريض على توسيع نطاق الثورة ضد النظام الإيراني في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، ونصح الرئيس العراقي في رسالة إلى شاه إيران، يعلمه بإخراج الخميني من العراق، وبضرورة التفاوض معه لأنه أصبح يشكل قوة في الداخل الإيراني، وربما يعود سبب طرد الخميني، إلى الاتفاق بين الطرفين الموقع في الجزائر في عام 1975م، بعدم استقبال أي طرف للمعارضة المناوئة للطرف الآخر، وتعهد الرئيس العراقي بإخراج الخميني من بلاده، مقابل وقف الشاه للدعم المفتوح المقدم للقوات الكردية في شمال العراق، التي كانت في حالة حرب وصراع مع السلطة في بغداد، وعدم دعم عناصر المعارضة ضد النظام العراقي القائم وذلك من خلال اتفاقية عام 1975م ، للمزيد انظر رسالة صدام حسين إلى شاه إيران على الموقع: https://m.youtube.com

3- علي: التدخل الأمريكي في الخليج العربي، مرجع سابق، ص25.

لـذلك رأت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، أن فـي اسـتمرار الحـرب مصـلحة لهـا ولحلفائهـا، شـرط ألا تمتـد إلـى منـاطق أخـرى، وألا تهـدد الـنفط وممراتـه، حيـث كـان هـدفهم الـرئيس، الحفـاظ علـى لعبـة تـوازن القـوى بـين إيـران والعـراق، القائمـة علـى السـماح لبنـاء قـوة إحـداهما، لموازنـة القـوة الأخـرى، واسـتناداً إلـى مـا صـرح بـه وزيـر الخارجيـة الأمريكـي السـابق هنـري كيسـنجر "Henry Kissinger" حـين قـال: "هـذه أول حـرب فـي التـاريخ نتمنـى ألا يخـرج فيهـا منتصـر، وإنمـا أن يخـرج الطرفـان كلاهمـا مهـزومين، وفـي موقـف آخـر صـرح: أنـه مـن المؤسـف أن الحرب قد تنتهي بخسارة أحد الطرفين فقط" [1].

كمـا أشـارت كافـة التقـارير الصـادرة عـن البيـت الأبـيض، إلـى أن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لا تريـد خـروج إيـران منتصـرة مـن الحـرب؛ لأن النتيجـة الأولـى سـتكون تصـدير الثـورة الإيرانيـة إلـى الـدول الخليجيـة، ممـا يـؤدي إلـى تهديـد أنظمـة الحكـم القائمـة فـي تلـك الـدول، ومـن ثـم سـيقطع الحكـام الجـدد للخلـيج العربـي الـنفط عـن الـدول الغربيـة، وإذا حاولـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة التـدخل عسـكرياً لمنـع الوصـاية الإيرانيـة علـى دول الخلـيج العربـي، فـإن ذلـك سـيتطلب نقـل قـوات وإمـدادات عسـكرية كبيـرة للمنطقـة. لـذلك كـان مـن أهـداف الحـرب العراقيـة - الإيرانيـة، إسـقاط الثـورة الإيرانيـة، وخلـق ذريعـة للتـدخل العسـكري المباشـر فـي منطقـة الخلـيج، إلا أن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لا تريـد بـروز العـراق كقـوة مهمـة، إذ كـان هنـاك معارضـة لقيـام أي دولـة قويـة فـي منطقـة الخلـيج يمكنهـا أن تهـدد الـدول الأخـرى المنتجـة للـنفط، وتفـرض إرادتهـا علـى المنطقـة، أوضـح ذلـك رئـيس قسـم الشـرق الأوسـط فـي مجلـس الأمـن القـومي بقولـه: "نحـن لا نريـد للعـراق أن يكسـب الحـرب، كمـا أننـا لا نريـد للعـراق أن يخسـر، فـنحن فـي الحقيقـة لسـنا سـذجاً، فقـد كنـا نعرف صدام حسين، إلا أنه يخصنا" [2].

لـذلك بينمـا كانـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة تميـل علنـاً إلـى جانـب العـراق خشـية انتصـار إيرانـي، شـحن مجلـس الأمـن القومـي الأمريكـي الأسـلحة سـراً لإيـران، وزود الإيـرانيين بمعلومـات مخابراتيـة سـرية، ويرجـع سـبب ذلـك إلـى أنّ الولايـات المتحـدة بنـت موقفهـا فـي البدايـة علـى حسـابات مختلفـة، حيـث وجـدت فـي الحـرب فرصـة لإنقـاذ اقتصـادها المنهـار، وكـذلك قـدّرت أن القـوات العراقيـة ستسـحق القـوات الإيرانيـة بسـهولة، ولكـن بعـد أن تطـورت الأمـور بشـكل مغـاير، أدركـت إدارة الـرئيس الأمريكـي "رونالـد ريغـان"، بأنهـا قـد تركـت السـاحة الإيرانيـة لغيرهـا، وكـان السـوفيت فـي طليعـة المسـتفيدين مـن غيـابهم، يلـيهم أصـدقاء الولايـات المتحـدة

1- هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مرجع سابق، ص23.
2- علي: التدخل الأمريكي في الخليج العربي، مرجع سابق، ص33.

الأمريكية الذين سربوا الأسلحة وقطع الغيار إلى إيران، مثل "إسرائيل"، وكوريا الجنوبية خاصة، فلا بد من مراقبة عمليات التسريب؛ لجعل الخطر فعالاً، وبدأ التفاوض فعلاً بإيحاء من مجلس الأمن القومي الأمريكي، بواسطة عملاء يهود، وبناءً على ذلك، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد إيران بالأسلحة عن طريق "إسرائيل" منذ 1981م، من خلال اليهود مزدوجي الجنسية، وتجار السلاح الإيرانيين، فكانت الأسلحة ترسل من "إسرائيل" إلى إحدى الدول الأوربية أو الإفريقية، ثم يتم تغيير الأوراق وتشحن بعد ذلك إلى إيران [1].

ب- التنسيق الأمريكي - "الإسرائيلي" خلال الحرب العراقية – الإيرانية والرد السوفيتي:

من الجدير بالذكر، أن التنسيق الأمريكي - "الإسرائيلي" خلال فترة الحرب العراقية - الإيرانية كان واضحاً من خلال الدور الذي قامت به "إسرائيل" في مواجهة أي تحديات قد تنعكس عليها بالضرر، أو تنامي قوة أحد الفريقين المتصارعين، فقد شعرت "إسرائيل" بالتهديد، وخاصة من العراق الذي وقف ضد الاتفاقيات العربية مع الكيان الصهيوني، ودائماً ما كان يحرك الشارع العربي في ضرورة الاستعداد للحرب واستعادة الأراضي المحتلة، لذلك كانت "إسرائيل" صاحبة المصلحة الكبرى في قيام الحرب بين العراق وإيران، إذ تمثّل مصلحة أمنية "إسرائيلية" عليا [2].

وعندما اندلعت الحرب العراقية - الإيرانية، أعلنت الاستخبارات "الإسرائيلية" على لسان المتحدث باسمها الجنرال "ساغي"، أن الحرب كانت مفاجأة وعلينا الآن أن نتدخل حتى لا تقع مفاجآت في تطوراتها تكون ضد مصالحنا [3]، ومنذ ذلك الحين بدأ توريد السلاح إلى إيران عن طريق "إسرائيل" بما فيها معدات عسكرية وذخائر وقطع تبديل، ويذكر جاك سترو "Gacke Straw"[4] وزير الخارجية البريطاني أن الدعم "الإسرائيلي" لإيران استمر طيلة الحرب، بل أكثر من ذلك فقد كان هناك تنسيق على أعلى المستويات وصل إلى درجة التعاون المفتوح بين الطرفين، فقد قامت "إسرائيل" بتزويد إيران بصور عن بعض المواقع العراقية التي استهدفتها القوات الإيرانية، وفي المقابل قام الطرف الإيراني بتزويد "إسرائيل" بمعلومات عن موقع المفاعل النووي العراقي الذي استهدفته الطائرات الإسرائيلية وقامت

1- الشراري: مرجع سابق، ص53.
2- التعاون الأمريكي – "الإسرائيلي" خلال الحرب على العراق، للمزيد انظر: قناة العربي، لقاء مع وزير الخارجية البريطاني جاك سترو تاريخ الاطلاع في 18/ 7/ 2022
3- البزاز، سعد: "الحرب السرية" خفايا الدور "الإسرائيلي" في حرب الخليج، بغداد، المكتبة العالمية، ط1، 1985، ص12.
4- جاك سترو: وزير الخارجية البريطاني بين عامي (2001-2006)، سياسي وحقوقي بريطاني، له مؤلفات ومقالات مثيرة، تحدث في لقاءاته عن معلومات خاصة وخطيرة عن التعاون الإيراني - "الإسرائيلي" العسكري والاستخباراتي لتدمير العراق، قاد الدبلوماسية البريطانية خلال فترة الغزو الأمريكي للعراق، ومن مقولاته المثيرة للاستغراب قوله (كنت قادراً على منع الحرب ضد العراق، ولكني لم أفعل، ولست نادماً)، للمزيد: https://m.youtube.com

بتدميره عام 1981م، أضف إلى ذلك، أن إيران سمحت لليهود الإيرانيين بالهجرة إلى "إسرائيل" مقابل الحصول على الأسلحة، واستفاد "الموساد" من خبرة هؤلاء اليهود الذين كانوا يتكلمون الفارسية في معرفة الكثير عما يجري في إيران، وفي معرض حديثه عن التعاون الإيراني - "الإسرائيلي"، أشار " جاك سترو" إلى سابقة تاريخية باعتبارها رابطاً يجمع بين اليهود والفرس، وذلك بالعودة إلى التاريخ القديم، تحديداً إلى زمن الملك الفارسي "قورش الأكبر" الذي سيطر على بلاد الرافدين، وسمح لليهود بالعودة إلى القدس وإعادة بناء معابدهم[1]. وبالعودة إلى تصريحات الاستخبارات "الإسرائيلية"، فقد شرح "شارون"[2] الإطار السياسي لتصريحات الجنرال "ساغي" بالقول: "إن أمامنا ثلاثة خطوط للعمل، أما الأول، فيتمثل في دول المواجهة وفلسطين، ويمثل الثاني، العراق والسعودية ودول الخليج العربي، ويمتد الثالث، إلى آسيا وصولاً إلى المحيط الهندي"، وعبّر "شارون" عن خطورة الخط الثاني بالقول: "إن علينا أن نتابع بدقة ما يقع في العراق والخليج، حتى لا تجري الأمور من وراء ظهرنا". وكانت "إسرائيل" حتى بداية الثمانينات تعيش في نقص حاد في المعلومات عند معالجة الموضوعات الخليجية، إلا أن الأمر اختلف مع بدء الحرب، إذ وضعت خططاً جديدة ليكون لها موطأ قدم وشبكة اتصالات في منطقة كانت شبه مغلقة أمامها [3].

وبرأينا، من المفارقات الغريبة، أن العداء في وسائل الإعلام المتبادلة بين إيران والكيان الصهيوني، لا يوحي سوى بأن الحرب ستقع بين الطرفين في أي وقت، ثم تأتي التصريحات الصادرة عن كبار المسؤولين، والوثائق والدلائل بعد ذلك، لتشير إلى تنسيق وثيق وصل إلى مرحلة التعاون طيلة فترة الحرب بين العراق وإيران، وتبادل المعلومات السرية بين الطرفين، وأن مصالح حيوية كانت تدفع الطرفين لهذا التعاون، إلا أن السؤال الذي يجب طرحه، أين الاستخبارات العربية من هذه العلاقات المدمرة ليس لجانب عربي واحد، بل للأمة العربية جمعاء؟ بل أين آلة الرصد الإعلامية العربية مما يجري من تآمر على المصالح العربية، وعلى المستوى الإقليمي والدولي؟ فنجد التنسيق الإيراني مع الكيان الصهيوني، والتنسيق الأمريكي مع كل من إيران والكيان الصهيوني، لقد كانت أمام الدول العربية مجتمعة فرصة التنسيق والتعاون مع أطراف أخرى، وخاصة مع دول شرق آسيا كالصين واليابان، وبعض

1- قناة العربي: برنامج وفي رواية أخرى: لقاء مع وزير الخارجية البريطاني جاك سترو (2001 - 2006)، عنوان الحلقة: التعاون "الإسرائيلي"- الإيراني خلال الحرب العراقية - الإيرانية، للمزيد انظر: https://m.youtube.com تاريخ الاطلاع في 12/ 8 / 2022

2- من اليهود الأشكناز هاجر من بولندا، تولى رئاسة وزراء "إسرائيل" بين عامي (2001- 2006م)، للمزيد: https://m.keneset.gov

3-البزاز: الحرب السرية، مرجع سابق، ص12.

الدول الأوربية وتركيا، والاتحاد السوفيتي على وجه الخصوص، لإيجاد نوع من التوازن على المستوى الإقليمي والدولي، حيث كان السوفيت القوة المنافسة للولايات المتحدة وحلفائها.

ولا بد من التنويه، أنه في عام 1979م، بدأ صدام ببناء المفاعل النووي العراقي، وفي نيسان من العام نفسه، كانت هناك سفينة تحمل أجزاء من مفاعل ذري عراقي تم تدميرها قبل أن تغادر ميناء طولون الفرنسي، وفي عام 1980م، اغتال الموساد عالم الذرة المصري "يحيى المشد" [1]، ثم قامت "إسرائيل" في مطلع عام 1981م، بقصف المفاعل النووي العراق أوزيراك في صحراء الأنبار، وربما كانت ظروف الحرب العراقية - الإيرانية هي التي حالت دون الرد العراقي على الاستفزازات "الإسرائيلية"، ويرجح العلي أن الحرب مع إيران قامت بالتنسيق العراقي مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي ضغطت على العراق لعدم الرد على الضربة "الإسرائيلية" مقابل الدعم العسكري في الحرب مع إيران [2].

ومن الجدير بالملاحظة، أن جاري سيك "Gary Sick" مسؤول الملف الإيراني في عهد إدارة كارتر، أصدر كتاباً أثار ضجة في الأوساط السياسية الأمريكية عام 1991م، بعنوان مفاجأة تشرين أول " October Surprise" "الرهائن الأمريكيون في إيران وفوز ريغان في الانتخابات" ، وحسب رواية "سيك" فإن مدير إدارة حملة ريغان آنذاك وليم كيسي "William Casey"، الذي أصبح فيما بعد مديراً لجهاز المخابرات المركزية الأمريكية (CIA)، قد التقى مع حكومة الثورة الإيرانية في مدريد سراً، وتمت الصفقة في باريس على عدم إطلاق الرهائن إلا بعد الانتخابات الرئاسية، وبالفعل حدث ذلك، وفاز ريغان في الانتخابات، وفيما بعد – وحسب الصفقة السرية آنذاك - تزود حكومة "ريغان" في حال فوزها، إيران بالأسلحة عبر "إسرائيل"، وهذا ما تم كشفه فيما سمي بفضيحة "إيران - غيت"، عام 1986م، وزودت إيران بالأسلحة المطلوبة [3].

1-عالم ذرة مصري وأستاذ جامعي (1932- 1980)، درس في كلية الهندسة في جامعة الإسكندرية، ثم تابع دراسته في العراق في الجامعة التكنولوجية قسم الهندسة الكهربائية، قاد برنامج العراق النووي خلال فترة السبعينيات بالتنسيق مع فرنسا، تم اغتياله في باريس عام 1980م، في عملية خاصة للموساد "الإسرائيلي"، للمزيد: https://www.aljazeera.net

2-العلي، صلاح عمر: صدام يستولي على السلطة ويعد للحرب مع إيران، برنامج شاهد على العصر، مصدر سابق

3- فضيحة إيران - غيت أو ما تعرف بإيران - كونترا، التي تم من خلالها قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد إيران بالأسلحة عن طريق "إسرائيل"، مقابل إفراج الإيرانيين عن الرهائن الأمريكيين لديها، وذلك عن طريق اتفاقية سرية تم عقدها بين جورج بوش الأب، نائب الرئيس ريغان، والحسن بني صدر رئيس الوزراء الإيراني، بحضور مندوب عن الموساد "الإسرائيلي،" وتم الاتفاق على تحويل ثمن الأسلحة لتمويل حركات الكونترا (المحتجين) في نيكاراغوا المناوئة للنظام الشيوعي هناك. https://www.aljazeera.net

وشكل دور "إسرائيل" البديل، والدرع للولايات المتحدة في تلك العملية، وحسب اعتراف الرئيس الأمريكي رونالد ريغان فقد استخدم اليهود مرة أخرى، للتقليل من الخطر السياسي المحيط به، فقد كان أمد الحسابات الإيرانية، مرهوناً بالدعم الأمريكي المباشر أو بالواسطة، وعليه أقر مجلس الشوري الإيراني في جلسته، التي عقدها في كانون الثاني عام 1981م، بشراء أسلحة متطورة من "إسرائيل" بقيمة 200 مليون دولار، وهنا وجدت إيران في "إسرائيل" خير عميل، لا سيما بعد أن تلاقت مصلحة الطرفين، وذلك بحصول إيران على الأسلحة، وبالمقابل، فالنزاع بين إيران والعراق يعني نزاعاً في المحصلة بين طرفين كليهما عدو "لإسرائيل"، إضافة إلى أن بيع السلاح ينشط الاقتصاد "الإسرائيلي"، والتعاون مع "الخميني" يؤمن رعاية للجالية اليهودية المتواجدة في إيران[1].

وفي هذا السياق تجدر الإشارة، إلى أن التنسيق والتعاون الأمريكي - "الإسرائيلي"، استمر طيلة الحرب العراقية - الإيرانية، من خلال الدعم "الإسرائيلي" لإيران خلال فترة الحرب، أضف إلى ذلك، النوايا الإسرائيلية للتدخل في منطقة الخليج، ففي حزيران 1984م، أدلى "إسحاق شامير" بتصريح تحدث فيه عن النوايا "الإسرائيلية" للتدخل في منطقة الخليج، إذا تعرضت مصالحها للخطر، والسؤال الذي يطرح نفسه، ما هي مصالح الكيان الصهيوني في منطقة الخليج العربي إلى الحد الذي تخشى معه من تعرضها للمخاطر؟ وكيف ربطت أمنها الذاتي بأحداث منطقة لا تعتبر جزءاً من الجبهة التي نازعتها في حروب بدءاً من عام 1948م؟ [2].

لقد فُسّر الرد السوفيتي الحاد ضد تصريحات "إسحاق شامير"، بوجود معلومات سرية قد بدأت تتسرب منذ بداية عام 1984م، حول النوايا "الإسرائيلية" في شرق البحر المتوسط بعد أن انتقل التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" إلى مستوى جديد، وذلك في الاتفاق على صيغة عمل سياسي وعسكري مشترك في المناطق الساخنة، وتبادل التسهيلات العسكرية إذا قرر أحد الطرفين التدخل في منطقة الخليج العربي، والخطورة في هذا الكلام، هو أن الاتفاق تمت صياغته والمصادقة عليه قبل أن تتصاعد حرب الناقلات في الخليج العربي ويشتد الحصار العراقي على جزيرة خرج [3]، وبالتالي تهديد خطوط الإمدادات النفطية، وهو ما يفسر جانباً من حملات التخويف الغربية ضد دول الخليج العربي، إذ بدأت

1- علي: التدخل الأمريكي في الخليج العربي، مرجع سابق، ص35-34.
2- البزاز: الحرب السرية، مرجع سابق، ص7.
3- جزيرة خرج: جزيرة إيرانية تقع في الجزء الشمالي الشرقي من الخليج العربي، تُعدّ أهم منافذ تصدير النفط الإيراني، وتتواجد في الجزيرة خزانات النفط وموانئ شحن النفط، وتحتوي على مرفأ ومطار وقاعدة عسكرية، تعرضت الجزيرة خلال الحرب العراقية - الإيرانية للقصف المستمر من سلاح الجو العراقي، حتى تمكن العراق من محاصرة الجزيرة ومنع تصدير النفط الإيراني، فيما عرف بحرب الناقلات في الخليج العربي، للمزيد: https://areq.net.

مهمة المبعوث الأمريكي رامسفيلد [1] إلى الخليج العربي ملوحاً بالخطر، ومطالباً بتسهيلات للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة [2]. وحصل "وولف ليبرز" الصحفي "الإسرائيلي" على معلومات عن الاتفاق الأمريكي - "الإسرائيلي"، حيث تسربت إليه المعلومات من أجهزة الاستخبارات السرية "الإسرائيلية"، وقام "وولف" بتحويلها إلى تقرير تم نشره في صحيفة الواشنطن بوست، وجاء فيه ما يلي:

- تضع "إسرائيل" إمكاناتها تحت الإدارة الأمريكية.
- اعتبار "إسرائيل" قاعدة انطلاق لأية عملية أمريكية للتواجد في الخليج العربي.
- تبادل المعلومات السرية على المستوى العسكري والاستخباراتي.
- فتح الباب أمام توغل "إسرائيلي" مباشر في المنطقة.

إن أي من الاحتمالات السابقة، هي مقدمة لإخضاع العرب في الخليج سياسياً واقتصادياً وعسكرياً للإدارة الأمريكية و"الإسرائيلية"، وتحقيق أهدافها حول النفط، وكذلك تحديد مستقبل القوى العسكرية العربية التي تعاظمت، وخاصة في العراق والسعودية وصلتها بالصراع العربي - "الإسرائيلي" [3].

ولابد من التنويه، أنه في أيلول/ 1985م، تفاقم الموقف على جبهات الحرب بشدة، وبدأ مسار الأحداث يميل لمصلحة إيران، وتدهورت الأوضاع القتالية للقوات العراقية، فطلبت العراق مساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية، فأصدر الرئيس "ريغان" قراراً عبر توجيه لمجلس الأمن القومي، بأن الولايات المتحدة ستسعى جاهدة لمنح المساعدة للعراق وعدم خسارتها للحرب، حيث أرسل سنة 1986م،رسالة سرية "لصدام حسين" يخبره فيها، أنه على العراقيين رفع مستوى الحرب وتكثيف غاراتهم الجوية ضد إيران، وبذلك استعادت العراق علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت مقطوعة منذ حرب 1967م، ونتيجة للعلاقات الجديدة، وتبادل المعلومات، أخذت الأسلحة الأمريكية المتطورة تتدفق على العراق، بالإضافة إلى الدعم المالي من دول الخليج العربي، مما زاد من قدرته القتالية والصمود، وبالمقابل، دخلت إيران مرحلة من الضعف والتقهقر[4].

1- رامسفيلد: دونالد هنري رامسفيلد (1932-2021)، سياسي ورجل وعسكري امريكي، تقلد العديد من المناصب، أهمها وزارة الدفاع الأمريكية عل فترتين، الأولى بين عامي (1975- 1977م)، والثانية بين عامي (2001-2006). للمزيد: https://www.bbc.com

2- البزاز: الحرب السرية، مرجع سابق، ص8.

3- المرجع نفسه، ص9.

4- علي: التدخل الأمريكي في الخليج العربي، مرجع سابق، ص35.انظر https://www.aljazeera. net الوثيقة السرية الأمريكية بشأن الحرب العراقية - الإيرانية، التي كشفت عن قلق أمريكي حيال موقف العراق في حربه مع إيران.

2- الموقف السوفيتي من الحرب وتأثيره على الأطراف المتنازعة:

يمكن القول، أن الاتحاد السوفيتي كانت علاقته متطورة ووثيقة بالعراق استناداً إلى معاهدة الصداقة والتعاون الموقعة بين الجانبين منذ عام 1972م، إلا أن السوفيت اتخذوا موقفاً ودياً من الثورة الإسلامية في إيران، لذلك اعترف الاتحاد السوفيتي بالخميني، وبنظامه الجديد، وحاول السوفيت كسب الطرفين لصالحهم، لذلك تميز الموقف السوفيتي بالحياد الصارم في المرحلة الأولى من الحرب، والاستفادة اقتصادياً من خلال بيع الأسلحة للطرفين، وكان الاتحاد السوفيتي متفائلاً بتحقيق مكاسب مهمة في إيران، وفي منطقة الخليج العربي بشكل عام، على حساب المصالح والنفوذ الأمريكي، لكن الخميني رأى أن الاتحاد السوفيتي عدو له؛ لأنه أصدر أوامره في نهاية عام 1979م، للجيش السوفيتي لغزو أفغانستان البلد الإسلامي الذي أوشك أن يتحول إلى جمهورية إسلامية، وقامت مظاهرات في إيران في كانون الثاني/ 1980م، معادية للسوفييت بسبب غزوه لأفغانستان[1]، أدت إلى توتر العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وإيران، لذلك قامت إيران بإبعاد ثمانية عشر دبلوماسياً سوفيتياً، كما قامت باعتقال زعماء حزب "توده الشيوعي" الإيراني، كذلك أقدم الإيرانيون على مهاجمة السفارة السوفيتية في طهران، إضافة إلى أن دعم الخميني للمجاهدين الأفغان شكل عقبة أمام تحقيق الطموحات السوفيتية، مما دفع السوفيت إلى زيادة الدعم العسكري للعراق في المرحلة الأخيرة من الحرب، وكان لها أثرها في استعادة التوازن، ومن ثم رجحان ميزان القوة لصالح العراق، مما أسهم في توفير البيئة المناسبة لقبول إيران قرار مجلس الأمن رقم 598 القاضي بوقف العمليات العسكرية، وبداية التفاوض بين الطرفين [2].

3- الدور البريطاني الداعم للسياسة الأمريكية في الخليج العربي:

لقد كانت الحرب فرصة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي لتكثيف وجودهما العسكري في منطقة الخليج بطريقة تقبلها الدول الخليجية، وبذلك ظهر التنافس بين القوتين في الخليج العربي مستغلين انشغال المنطقة بالحرب لتحقيق المصالح الاقتصادية العليا لكل فريق منهم، ولم تكن القوى الحليفة للولايات المتحدة بعيدة عن المشهد السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج العربي، فقد حاولت بريطانيا الحليف الأول للولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية أن يكون لها حضور سياسي

1-رسول، فاضل: العراق- إيران "أسباب وأبعاد النزاع"، المعهد النمساوي للسياسة الدولية، د م، د ط، د. ت، ص55.
2-التورط السوفيتي في الحرب العراقية - الإيرانية، عن موقع https://stringfixer.com تاريخ الاطلاع في 8/5 /2022

واقتصادي في مجرى الأحداث الدائرة، والحفاظ على المصالح التقليدية لبريطانيا في الخليج العربي، لذلك أشارت مارغريت تاتشر "Margret Thatcher"[1] رئيسة الوزراء البريطانية ()في مذكراتها عن الحرب العراقية- الإيرانية، وموقف بريطانيا منها، وأهمية منطقة الخليج في السياسة البريطانية، وكتبت بعد الزيارة التي قامت بها للمنطقة في هذا الصدد قائلة: "في عام 1980م هاجم العراق إيران، ووجدنا أنفسنا مرة أخرى في مخاض أزمة جديدة، لها مضاعفات سياسية واقتصادية خطرة على المصالح الغربية، لقد قرر صدام حسين أن الفوضى القائمة في إيران تقدم له فرصة لا تعوض، لإلغاء اتفاق الجزائر لسنة 1975م، الذي سوّى النزاع بين البلدين حول شط العرب، والاستيلاء عليه بالقوة، لقد كنت معنياً بصورة رئيسة بالحيلولة دون انتشار النزاع إلى إمارات الخليج، وعدم تورط دول الخليج الغنية بالنفط والهشة الكيان، التي لها علاقات تقليدية وثيقة مع بريطانيا، لقد صرحت، بأنني لا أشاطر الرأي الشائع أن الإيرانيين سيُهزمون بسرعة، إنهم محاربون أشداء ولديهم سلاح قوي وفعال يستطيعون الهجوم على المنشآت النفطية العراقية، لقد كنت على حق، ففي نهاية السنة، وبعد عدة هجمات ناجحة، أصبح العراقيون عاجزين عن التقدم، وغدت الحرب تهدد استقرار الخليج والملاحة الغربية في المنطقة" [2].

ومما يثبت التورط البريطاني في الحرب العراقية - الإيرانية، ما ذهب إليه جاك سترو"Jack Satrw"، وزير الخارجية البريطاني في حكومة طوني بلير(1997- 2007)، في كتاباته ومقالاته، من أن الحكومة البريطانية كانت تدعم العراق، وفي نفس الوقت تبيع السلاح لإيران، ووصف هذا العمل بالمشين بالنسبة لدولة كبرى مثل بريطانيا، حيث انتهجت مسارين في تعاملها مع هذه الحرب، الأول دبلوماسي، وذلك بالإمساك بإدارة الأزمة لمعرفة ما ستؤول إليه الأمور، والثاني اقتصادي، عبر بيع الأسلحة للطرفين المتحاربين، بالإضافة إلى دول المنطقة [3].

في نيسان 1981م، قامت مارغريت تاتشر بزيارة إلى دول الخليج العربي، والتقت بحكام المنطقة، وأشارت إلى العلاقات البريطانية - الخليجية الوثيقة، وأعربت عن أسفها للانسحاب البريطاني من المنطقة عام 1971م، وألقت باللائمة على حكومة إدوارد هيث " Edward Heath" (1970- 1974م)، وعبّرت بقولها: "لقد أثبتت الأحداث مراراً أن الغرب لا

1- محافظة: مرجع سابق، ص24.

2- مارغريت تاتشر أو المرأة الحديدية، سياسية بريطانية من حزب المحافظين، أصبحت رئيسة الوزراء بين عامي (1979 – 1990)، كانت تكن العداء للنظام العراقي، وعلى الرغم من ذلك فقد دعمت حكومتها العراق خلال الحرب العراقية - الإيرانية، للمزيد: https://www.alanba.com.ku

3- سترو، جاك: قناة العربي، برنامج وفي رواية أخرى، تقديم بدر الدين صائغ، لقاء مع وزير الخارجية البريطاني جاك سترو (2006 -2001)، عنوان الحلقة: التعاون "الإسرائيلي" - الإيراني خلال الحرب العراقية - الإيرانية، للمزيد: https://m.youtube.com

يستطيع انتهاج سياسة التخلي عن هذه المنطقة الاستراتيجية الحيوية من العالم"، وفي معرض جولتها الخليجية، زارت "مارغريت تاتشر" مسقط والتقت السلطان "قابوس بن سعيد"، وبحثت حاجات عُمان من الأسلحة والتجهيزات العسكرية، وتناولت الوضع في منطقة الخليج والحرب العراقية - الإيرانية، ووصفت السلطان، بأنه كان دوماً مصدراً قيّماً للمعلومات عن إيران وما يجري حولها، وعلّقت على موقفها من الحرب الجارية بالقول : "كنا حريصين على أن تبقى الحرب محصورة بين الدولتين المتصارعتين، وألا تتجاوز الطرف الشمالي من منطقة الخليج، وقد وضعت حكومتنا ثلاث بوارج حربية للخدمة والحراسة في الخليج العربي سنة 1980م، للإبقاء على الممرات البحرية مفتوحة، وذلك لما أصبحت الحرب تهدد طرق الملاحة الدولية في منطقة الخليج"[1].

واغتنمت "مارغريت تاتشر" فرصة زيارتها إلى الخليج العربي، للتسويق لصفقات تجارية وأمنية وعسكرية بالقول:" وفي هذا المجال عززت صلاتنا الدفاعية القديمة مصالحنا التجارية، وبعض الطائرات الحربية والدبابات البريطانية تناسب هذه المنطقة"، وفي إطار حديثها عن تشكيل قوات التدخل السريع في الخليج العربي، فقد عملت "مارغريت تاتشر" على طمأنة قادة دول المنطقة الذين كانوا يخشون من أن يكون هذا التواجد عهداً لتدخل عسكري غربي في المنطقة، وتذكر في مذكراتها "كان النزاع العراقي - الإيراني مستمراً ولا يعرف أحد ما سيكون عليه من الخطورة في تهديد الأصولية الإسلامية. إن حضوراً غربياً قوياً قد يخلق مبرراً لاستمراره، لكن حضوراً قليلاً قد يعطيه فرجة أكثر"[2].

يتضح مما تقدم، أن الدور البريطاني لم يكن ثانوياً خلال الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، وخاصة منطقة الخليج العربي، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت القوة المهيمنة في المنطقة، إلا أن الحضور البريطاني كان له دوره وأهميته، بحكم المعرفة التاريخية والجغرافية والسياسية لبريطانيا وإرثها الاستعماري القديم في المنطقة، مما يثبت التنسيق والتعاون البريطاني- الأمريكي في المنطقة، والدعم البريطاني للمشاريع الأمريكية في المنطقة التي تصب في مصلحة السياسة البريطانية، التي تبدو وكأنها سياسة الخفاء وعدم الظهور العلني على مسرح الأحداث العالمية، وهذا كان دأب السياسة البريطانية، ، وعليه، فإن السياسة البريطانية تجاه منطقة الخليج العربي، لا سيما بعد صعود "مارغريت تاتشر" واستلامها رئاسة الوزارة البريطانية (1979-1990م)، بحاجة إلى توضيح حقيقة

1- محافظة: مرجع سابق، ص26.
2- نفس المرجع، ص25.

الدور البريطاني في الحروب التي شهدتها المنطقة العربية وخفاياه، مثلاً، حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية - الإيرانية)، وحرب الخليج الثانية (الغزو العراقي للكويت).

ثالثاً: أثر الحرب العراقية - الإيرانية على الكويت والخليج العربي:

1-الآثار السياسية والعسكرية والاقتصادية وانعكاسها على الكويت والخليج العربي:

آ- الآثار السياسية والعسكرية للحرب وانعكاسها على الكويت والخليج العربي:

إن موقف الكويت من الحرب العراقية - الإيرانية مبنيّ على رأي مفاده، أن هزيمة العراق في الحرب وانتصار إيران، يعني خطر السيطرة الإيرانية على المنطقة؛ لذلك وقفت الكويت اقتصادياً وإعلامياً مع العراق، ولكن دون أن تضع في حسبانها أن الأمر نفسه سيحدث لو انتصر العراق، أضف إلى ذلك أن الحرب شغلت العراق عن المطالبة بالحقوق التاريخية حسب الزعم العراقي ومشاكل الجزر والمنفذ البحري على الخليج العربي، فطيلة فترة الحرب لم تحدث أي مشاكل بين العراق والكويت، وذلك لأن العراق كان بحاجة إلى الدعم المالي من الكويت ودول الخليج العربي الأخرى [1].

والواقع أنه منذ بداية الحرب أصبحت الكويت ميداناً من ميادين القتال، ومع أنه كان ميداناً جانبياً إلا أن التأثير عليه كان كبيراً، فالكويت لا تبعد عن ميناء عبدان سوى 60 كيلومتراً، ولا تبعد عن ميناء البصرة بأكثر من 40 كيلومتراً، وكلا الميناءين بقيام الحرب تحول لشعلة من النار، حيث بدأ الطرفان المتحاربان- العراق وإيران- كل منهما بضربة أولى موجهة للمنشآت البترولية للطرف الآخر، وكان التركيز بالدرجة الأولى على الموانئ والمصافي وخطوط الأنابيب، وتصادمت قطع من البحرية في مياه الخليج، وزرعت تحت سطح هذه الأمواج حقول ألغام مسّ تأثيرها كل السفن العابرة دون تمييز، ثم استقر في ظن الإيرانيين أن الكويت تقف في صف العراق، وإلى حد كبير فإن هذا الظن كان له ما يبرره. واقتربت يد التهديد أكثر من الكويت، فقد حدثت عملية تخريب واسعة النطاق في ميناء عبد الله السالم، ثم انفجر مصنع لتسييل الغاز في منطقة الشعيبة، ثم زادت على ذلك بعمليات قصف صاروخي مباشر بالطائرات على موانئ شحن البترول، وعلى مركز تجمع الأنابيب [2].

وفي نطاق الحديث عن أثر الحرب، لابد من الإشارة إلى أن الآثار التي تركها النفط في العلاقات الإقليمية والدولية، وفي تحديد السياسات الخاصة بكل دولة كثيرة، كما أن أوضاع سياسية محددة قد أثرت في السياسة النفطية العربية في تعاملها مع الغرب، وبالتحديد ما يخص

1- التميمي، عبد المالك: الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية) العلاقات الكويتية – العراقية 1921 -1990، سلسلة عالم المعرفة، ع195، الكويت، ط1، 1995، ص58.

2- هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مرجع سابق، ص151.

القضية الفلسطينية والصراع الدائر في المنطقة، بل إن وجود "إسرائيل" نفسها هي قضية ربما لا تنفصل كثيراً عن وجود كميات احتياطية هائلة من النفط في المنطقة العربية، ولا أدل على ذلك من أن وجود "إسرائيل" قد قيد استخدام كثير من الموارد العربية، وخاصة الخليجية في خطط التنمية والتطوير لصالح هذه الشعوب، مما دفع هذه الدول إلى هدر مبالغ مالية طائلة على شراء السلاح واستقدام التكنلوجيا بأسعار باهظة، ناهيك عن سياسة الإيداع في السندات الحكومية الغربية، أضف إلى ذلك إعلان "إسرائيل" أكثر من مرة استعدادها لاحتلال منابع النفط العربي، وقيامها بضرب المفاعل النووي العراقي عام 1981م [1].

ومن جانبه، فقد هاجم الاتحاد السوفيتي السياسة التصعيدية التي انتهجتها الإدارة الأمريكية ضده، واعتبرها سياسة ذرائعية لتعزيز الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج والسيطرة على ثرواتها، وبدوره، فقد نسب الإعلام الغربي إلى الاتحاد السوفيتي سعيه الدؤوب لضرب المصالح الاقتصادية الغربية، وأنه يتبنى سياسة الوثب على المناطق النفطية، وآخرها التي تقول، إن السوفيت يشجعون الأقطار المصدرة للنفط على إضعاف النظام الاقتصادي الغربي، ولعل ذلك ما شجع "إسرائيل" على طرح المشاريع التي تهدف إلى السيطرة على الشريط النفطي الخليجي، وضرب مواقع القوة العربية الصاعدة لتحقيق أمنها وتأمين المصالح الأمريكية على المدى البعيد [2].

ومع بدء الحرب العراقية - الإيرانية، بدأت تلوح في الأفق أزمة جديدة عُرفت "بالصدمة النفطية الثالثة"، سببت ذعراً في الأوساط الدولية نتيجة لنقص النفط في الأسواق العالمية، الذي وصل لحوالي 4 ملايين برميل؛ هذا النقص كان سببه نتيجة لما عرف "بحرب الناقلات" في الخليج العربي، التي أثّرت على تصدير النفط، وانعكست سلباً على دول الخليج العربي، وعلى القوى الدولية المستوردة للنفط، وأدت إلى خلق موقف متوتر في المنطقة [3].

ب- الآثار الاقتصادية "حرب الناقلات (1984- 1987م)" وتداعياتها الإقليمية والدولية:

لعل ما عُرف "بحرب الناقلات" بدأت عندما قام العراق بمهاجمة ناقلات النفط الخارجة من إيران، فقامت إيران بضرب ناقلات النفط في منطقة الخليج العربي، وكانت إيران قد قامت سابقاً بتدمير ميناء البكر العراقي والمرافق النفطية التابعة له، وحرمت العراق من تصدير النفط عبر الخليج العربي، إلا أن العراق تمكن من تصدير نفطه عبر خط الأنابيب العراقي - السعودي إلى البحر الأحمر، وكذلك خط الأنابيب العراقي- التركي عبر ميناء

1- الرميحي: النفط والعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص175.
2- برجاس: مرجع سابق، ص286.
3- المسفر: العلاقات الخليجية- الخليجية، مرجع سابق، ص 103.

جيهان التركي على البحر المتوسط، وتمكن العراق فيما بعد من إيقاف صادرات النفط الإيرانية بتدمير منافذها النفطية على الخليج العربي، لتبدأ بعدها حرب الناقلات في الخليج العربي، حيث تعرضت ناقلات النفط من مختلف الجنسيات للهجمات الإيرانية والعراقية على السواء، كما حذرت إيران جميع الدول من نقل نفطها عبر مضيق هرمز كرد على الهجمات الجوية العراقية، وكانت الناقلات الكويتية الأكثر تضرراً [1].

وفي 11/ تموز عام 1984م، وبعد مبادرة للأمم المتحدة لإيقاف حرب الناقلات، وخضوع العراق لضغط دول الخليج العربي التي تسانده مالياً، أوقف العراق حرب الناقلات للحيلولة دون تصعيد أكبر في منطقة الخليج، وخفت حدة التوتر فيه، وهذا ما لم يدفع القوى الكبرى للتدخل في الحرب، ولتبدأ حرب استنزاف برية طويلة بين الطرفين، إلا أن حرب الناقلات عادت من جديد، وخلقت مزيداً من التوتر في المنطقة، ودمرت منشآت النفط وموانئ التصدير، وهذا ما أثّر على الصادرات النفطية المعدة للخارج، حيث أدى النزاع على المناطق النفطية وممر شط العرب المؤدي للخليج العربي إلى خفض الصادرات العراقية بنحو 3 ملايين برميل يومياً، والصادرات الإيرانية بنحو 1 مليون برميل، ومن جانب آخر ذكرت عدة مصادر، أن العراق سعى إلى زج بقية الدول العربية الخليجية في حرب الناقلات من أجل استدراج القوات الأمريكية والأطلسية والسوفيتية إلى المنطقة بحجة حماية ناقلات النفط التي ترفع أعلام تلك الدول، واستثمرت واشنطن هذه الحرب بدءاً من عام 1987م إلى أبعد الحدود، وأكدت الأوساط القريبة من البيت الأبيض أن المسؤولين يعتقدون أن الظروف الحالية مواتية لتعميق النفوذ الأمريكي وتواجده الدائم في المنطقة[2].

إن الأضرار التي تعرضت لها ناقلات النفط الكويتية [3] خلال الحرب العراقية – الإيرانية، دفعت الكويت في مطلع عام 1987م، لطلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية وأعضاء مجلس الأمن الدولي الدائمين، للسماح لها برفع أعلام إحدى الدول الكبرى فوق ناقلات النفط الكويتية لحمايتها من الهجمات الإيرانية التي ازدادت حدة في مياه الخليج العربي، إلا أن الولايات المتحدة لم ترد على طلب المساعدة الكويتية، فتوجهت الكويت نحو القوة الدولية الثانية، أي الاتحاد السوفيتي، وتقدمت بطلب رسمي لحماية ناقلاتها، واستجاب

1- برجاس: مرجع سابق، ص299-298.

2- عصام، وائل: شبح حرب الناقلات في الخليج، بيروت، القدس العربي، العدد 9، 2019، للمزيد: https://www.alqus.co.uk

3- حرب الناقلات: التي ذاع صيتها خلال الحرب العراقية- الإيرانية، وذلك بقيام كلا الطرفين بتدمير ناقلات النفط التابعة للدولة الأخرى، أو لأحد حلفائها، وباعتبار الكويت حليفاً وداعماً للعراق، اشتدت الهجمات الإيرانية على المصالح الاقتصادية الكويتية في مياه الخليج، واندلعت هذه الحرب على فترتين: الأولى عام 1984، والثانية عام 1987م، عُرفت كذلك بحرب البترول أو الحرب الاقتصادية، للمزيد :

https://www.aljazeera.net

السوفيت فوراً بتقديم ثلاث ناقلات سوفييتية بدلاً من رفع العلم السوفيتي على الناقلات الكويتية بحسب المقترح الكويتي، فتحركت الولايات المتحدة الأمريكية ووافقت على تسجيل 11ناقلة كويتية ترفع العلم الأمريكي[1]. في حين أن برجاس يذكر، أن حكومة الكويت طلبت من الولايات المتحدة الأمريكية تأجيرها ناقلات أمريكية لشحن النفط الكويتي وحمايته من التهديدات الإيرانية، لكن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت في البداية الطلب، بحجة أن هذا العرض قد يؤدي إلى صدام مسلح مع السوفيت، ويعطيهم المبرر لتكثيف وجودهم العسكري في الخليج العربي، حينذاك اتجهت الكويت إلى الاتحاد السوفيتي الذي وافق على العرض الكويتي بتأجير ثلاث ناقلات نفط سوفيتية ترفع العلم السوفيتي في مياه الخليج، عندها تحركت الولايات المتحدة الأمريكية ووافقت على تسجيل ناقلات النفط الكويتية التي ترفع العلم الأمريكي ويرافقها عدد هائل من القطع البحرية الأمريكية [2].

من جانب آخر، ذكرت بعض المصادر، أن الكويت طلبت من الولايات المتحدة الأمريكية تزويدها بصواريخ ستنغر المضادة للطائرات، وطائرة مقاتلة من طراز إف 16، غير أن الإدارة الأمريكية رفضت ذلك على أمل أن تطلب الكويت منها حماية سفنها في الخليج العربي، لكن الحكومة الكويتية توجهت لشراء السلاح من الاتحاد السوفيتي، ووقعت معه على صفقة في آب عام 1984م، لشراء صواريخ أرض جو وأسلحة أخرى، تسلمتها الكويت خلال فترة وجيزة، وسمحت للمستشارين العسكريين السوفيت بالعمل على الأراضي الكويتية، فسارعت الإدارة الأمريكية للنظر في سياستها تجاه الكويت، ووافق الرئيس "ريغان" على إمدادها بالسلاح، وبموجب الاتفاق الموقع بين الطرفين في حزيران 1987م، حصلت الكويت على صفقة من السلاح الأمريكي بقيمة 1.5 مليار دولار[3]. ورغم تعدد الروايات حول الموضوع، فالمهم أن النتيجة كانت واحدة في النهاية، فقد أعلنت الكويت رسمياً عن رفع العلم الأمريكي والسوفيتي على ناقلاتها وشراء الحماية في مياه الخليج العربي، مما عزز من الوجود العسكري الغربي في منطقة الخليج وهذا ما كانت تطمح إليه القوى الدولية.

وفي اليوم الذي تم فيه توقيع الاتفاقية، بين الكويت والولايات المتحدة، أشار الرئيس "ريغان" في خطاب وجهه إلى الشعب الأمريكي في حزيران 1987م، أن المصالح الحيوية للولايات المتحدة تتعرض للخطر في مياه الخليج العربي، وعلى الشعب الأمريكي ألا ينسى الأزمات الاقتصادية الخانقة التي تعرض لها، وقد تتكرر هذه الأزمة لو تمكنت إيران أو

1- هيكل: حرب الخليج، مرجع سابق، ص153-152.
2- برجاس: مرجع سابق، ص300.
3- صالح، محمد حبيب؛ ويوفا، محمد: قضايا عالمية معاصرة، إصدار جامعة دمشق، ط1، 1999، ص275.

الاتحاد السوفيتي من ممارسة هيمنتها على الدول العربية الصديقة في منطقة الخليج، وختم خطابه بالقول: "إني مصمم على أن الاقتصاد الأمريكي لن يصبح مرة أخرى رهينة لتلك الأوضاع، سجلوا جيداً هذه النقطة".

ومن الجدير بالذكر، إن الحكومة الفرنسية كانت غاضبة من الانفراد الأمريكي والتدخل الواسع في الخليج العربي، فقد صرح السفير الفرنسي في الكويت، يوم إعلان الاتفاق الأمريكي - الكويتي بالقول: "إن هذا الاتفاق من أوله إلى آخره نوع من مسرح اللامعقول"، ثم غادر الكويت عائداً إلى باريس للمشاورة مع حكومته، ورغم الموقف الفرنسي من تطور الأحداث، إلا أن صانعي القرار الفرنسي لم يكونوا مؤهلين لمجابهة الولايات المتحدة الأمريكية، وربما كانت فرنسا وكعادتها، تحب أن يكون لها رأي مستقل في المسائل الدولية، حتى وإن لم يكن لها تأثير فعلي في مسار الأحداث[1].

أما الجانب الإيراني، فقد كان موقفه من التطورات الجارية في الخليج العربي متشدداً، لا سيما مع قيام الولايات المتحدة برفع أعلامها على ناقلات السفن الكويتية في عام 1987م - حرب الناقلات الثانية- إذ عمد الإيرانيون إلى تلغيم المجرى الملاحي للخليج العربي، حيث اصطدمت ناقة النفط الكويتية "بريد جتون" التي ترفع العلم الأمريكي، وهي أول سفينة كويتية ترافقها البحرية الأمريكية، لحراستها عبر الخليج العربي، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة تواجدها العسكري في منطقة الخليج، وكانت واشنطن تريد أن تردع إيران لمنعها من القيام بمزيد من عمليات التلغيم البحري للسفن والناقلات، ولتبرهن للمجتمع الدولي، بأن إيران هي المسؤولة عن تهديد الملاحة في الخليج العربي، على الرغم من نفي وسائل الإعلام الإيرانية لذلك باستمرار، إلا أن الولايات المتحدة تمكنت عبر الطائرات العمودية من رصد السفينة التي كانت تزرع الألغام، فقامت الطائرات بمهاجمتها والسيطرة عليها، وردّت إيران على هذه الحادثة بتدمير عدد من ناقلات النفط، ومنها ناقلة النفط الكويتي (سي آيل سيتي)، التي كانت ترفع العلم الأمريكي، وردّت الإدارة الأمريكية على ذلك، وأصدرت توجيهاتها بتدمير منصات النفط الإيرانية كعملية انتقامية [2].

يتضح من سياق الأحداث، أن الكويت اتبعت سياسة المناورة مع القوى الدولية، ونجحت في تأمين الحماية لناقلاتها النفطية، وعدم تعرضها لأخطار الحرب، كما استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من تعزيز وجودها في مياه الخليج، وضمان حماية مصالحها، وهذا ما

1-هيكل: مصدر سابق، ص154-153.
2-التدخل الأمريكي في الخليج وانتهاء الحرب العراقية - الإيرانية، حرب الناقلات.

أوحى به الرئيس "ريغان" في خطابه، بأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الأمريكي لن تنهار بعد اليوم، مما يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تنتظر هذه الفرصة للدخول في قلب الخليج العربي، وفي الكويت تحديداً، حيث أظهرت الأحداث مدى الاهتمام الأمريكي بهذا الموقع من الخليج العربي الذي يمثل مركزاً مهماً في المنطقة، وبالتالي فإن الحسابات السياسية والاقتصادية الأمريكية كانت في الاتجاه الصحيح.

2- نتائج الحرب العراقية - الإيرانية على الكويت والخليج العربي:

ابتداءً لا بد من القول: إنه لم تكن هناك رؤية خليجية موحدة في تفسير الحرب والموقف منها والتعامل معها، فقد كان لدول الخليج العربي طرق متباينة في تلافي تبعات الحرب، فقد ألقت الكويت والسعودية بثقلهما إلى جانب العراق، وتحملتا الهجمات الإيرانية أكثر من سواهما، ولما رفعت الكويت أعلام الدول الكبرى على سفنها، زادت السعودية من اعتمادها على التكنولوجيا الأمريكية في رصد الخطر قبل وصوله، ورده في عرض البحر، أما عُمان، فقد التزمت الحياد بين الطرفين، وقبلت الوجود الأمريكي في أرضها، وساعدها الأمريكيون في استمرار جعل مضيق هرمز صالحا للملاحة، أما دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد كانت ضحية للضغوط الإيرانية والعراقية على حد سواء، وكان موقعها وانكشاف مجالها العسكري يضطرها إلى تقديم الأموال سراً لكلا الطرفين [1].

وبدورها، انعكست الحرب على العلاقات بين دول الخليج العربي وإيران، وخاصة السياسية منها، وأدت بسبب المواقف المتعارضة إلى اتخاذ إيران مواقف عدائية من بعض دول الخليج العربي في المؤتمرات الإقليمية والدولية وصلت إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية، كما جرى مع المملكة العربية السعودية، أما الآثار الاقتصادية، فقد ضعف الاقتصاد العراقي بسبب حرمانه من تصدير نفطه، لكنه تلافى ذلك بالتصدير من خلال أنابيب تمر من خلال السعودية وتركيا، وإن كانت لم تنجز إلا بعد مرور وقت طويل من زمن الحرب، كما تدهور الإنتاج الزراعي والصناعي، بسبب تسخير الاقتصاد للمجهود الحربي، وأدى إلى دفن بذور أزمة اقتصادية ظهرت بعد الحرب، بالإضافة إلى الآثار العسكرية، فقد أدت الحرب إلى تضخم القدرات العسكرية لإيران والعراق، ودخلت دول المنطقة الأخرى في برامج تسلح كبيرة، بناء على الاقتناعات التي أفرزتها الحرب، وانعكست الحرب على وسائل الإعلام الخليجية التي أولت الجانب العراقي تعاطفاً كبيراً، مما أدى إلى تفسير تطور الحرب من جانب واحد، كما ولد ذلك انتعاشاً للإحساسات القومية والمذهبية في المنطقة[2].

1- العجمي: مرجع سابق، ص418.
2 - المرجع نفسه، ص421.

يتضح من خلال العرض السابق للأحداث، والتطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال الفترة المذكورة، منذ قيام الثورة الإيرانية، والتطورات السياسية التي شهدتها المنطقة، وصولاً إلى الحرب بين العراق وإيران، النتائج لهذه التطورات وانعكاساتها الخليجية والإقليمية والدولية، ولعل من أبرزها:

إن ما شهدته الكويت ودول الخليج العربي من تغيّرات سياسية وأمنية وعسكرية، ترتب عليها إعادة رسم الخارطة السياسية للمنطقة لأمد غير منظور، مما انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية للمنطقة، وبداية التدخل الخارجي المباشر في شؤون المنطقة بشكل لم يسبق له مثيل، ولعل من أخطر هذه الأحداث وأكثرها عمقاً وتأثيراً على الخليج العربي خاصة، والمنطقة العربية بشكل عام، ما حدث على الضفة الشرقية للخليج العربي، ونجاح الثورة الإيرانية في اسقاط نظام الشاه والوصول إلى سدة الحكم، ممثلة بالنظام الديني الذي تزعمه الخميني، وما شكله من تهديد مباشر على الأمن والاستقرار لدول المنطقة.

لقد شكّل التدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان عام 1979م، إعادة صياغة جديدة للسياستين السوفيتية والأمريكية في منطقة الخليج العربي، والتي قامت على التخلي عن السياسات السابقة في دعم القوى الإقليمية، والتوجه نحو سياسة التدخل العسكري المباشر، ومحاولة طرفي التنافس فرض استراتيجيته عبر أوراق الضغط التي يمتلكها ضد الطرف الآخر، لذلك، وحسب اعتقادنا، فإن الغزو السوفيتي لأفغانستان يأتي في نطاق الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية، والتفاوض على القضايا العالقة بين الطرفين من مبدأ توازن القوى في المناطق الحيوية على المستوى العالمي.

تُعدّ الحرب العراقية - الإيرانية، مرحلة استعراض للقوى الدولية المتنافسة في الخليج العربي، الأمر الذي فتح الباب واسعاً لدخول القوى العظمى وتنفيذ أجندتها السياسية والعسكرية والاقتصادية، إلا أن هذه الحرب الطويلة، التي مرت بمراحل متعددة قد تنوعت فيها درجة الخطر من جزء إلى جزء آخر في الخليج العربي، وكانت وتيرة الخطر متذبذبة خلال مراحل الحرب، وبعد أن ظهر واضحاً تداعي القوتين الإيرانية والعراقية، عملت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة ترتيب أوراقها بما يتناسب مع المرحلة القادمة، خاصة بعد أن تعزز نفوذها في مياه الخليج العربي، وشكلت هذه الحرب مرحلة جديدة في تاريخ الكويت، إذ انحازت مجبرة عن سياستها القائمة على التوازن والحياد، إلى دعم العراق لتحقيق أهدافها في الاستقرار والأمن، وعلى الرغم من الآثار السلبية التي عانت منها دول الخليج العربي طيلة فترة الحرب، إلا أن هناك آثاراً إيجابية بدأت تظهر معالمها في وضع دول الخليج في لعبة الأمن في المنطقة، فقد أصبح لهذه الدول على الرغم من صغر حجمها وقلة عدد

سكانها، نفوذ سياسي غلب النفوذين الإيراني والعراقي، بسبب دخول إيران والعراق عزلة دولية فرضت عليهما بسبب الحرب، أضف إلى ذلك الآثار الاقتصادية العميقة التي تعرض لها الاقتصاد الإيراني والعراقي، مما كان له أكبر الأثر في ضعف السياسة الاقتصادية الإقليمية لكلا الطرفين، ناهيك عن الأوضاع الداخلية والاجتماعية، والتي كانت تنذر بانفجار هائل مالم تتم المعالجة السريعة والعميقة لآثار الحرب المدمرة.

لقد شكلت التطورات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة، دافعاً قوياً للكويت لتكون سباقة إلى طرح فكرة التجمع والتنسيق والتعاون لتأسيس كيان موحد من دول الخليج العربي لمواجهة التحديات الأمنية التي بدأت تواجهها، وعليه فلا بد من التعرض لأسباب وظروف تأسيس مجلس التعاون الخليجي، والسعي الكويتي المبكر لتوحيد الجهود الخليجية، تلبية للمتطلبات الداخلية والخارجية في تلك الفترة، أضف إلى ذلك ضرورة توضيح الجهود الخليجية مجتمعة في حفظ التوازن الإقليمي، والمساهمة الفاعلة في تحقيق الأمن في المنطقة، وخاصة في ظل التنافس الأمريكي - السوفيتي لتوسيع مناطق النفوذ، وتقييم فعالية مجلس التعاون الخليجي، وكيف تعاملت السياسة الكويتية والخليجية مع الملفات الإقليمية والدولية، وانعكاس تلك السياسة على واقع دول الخليج العربي.

الفصل الثالث:

أثر الدور الكويتي في قيام مجلس التعاون الخليجي وتخفيف حدة التنافس الأمريكي – السوفيتي بين عامي (1981 – 1988م)

المبحث الأول: الظروف السياسية والأمنية التي مهدت لتشكيل مجلس التعاون الخليجي:

أولاً: الأوضاع الداخلية والأمنية في الكويت ودول الخليج العربي:

1-النظام الإقليمي للخليج العربي:

من الجدير بالذكر، أن دول الخليج العربي ومكوناتها السياسية تشكّل نظاماً إقليمياً، له خصائصه وميزاته في إطار المنطقة العربية، إلا أن هذه الدول، تعاني ولكن بدرجات متفاوتة، من ضعف في التماسك بين المجتمع والدولة، فكل دولة ترى أن لها امتدادات جغرافية في أراضي دول أو دولة أخرى، وهذا معناه عدم تطابق الدولة بحدودها الجغرافية مع ما تمثله من أمة ومن شعب، وأن الآثار السلبية لهذه الحالة لا تقتصر فقط على غلبة الصراعات الحدودية على التفاعلات والعلاقات داخل النظام، بل تمتد إلى الولاء السياسي، فهناك علاقة بين مدى الولاء لكيان سياسي معين، ومدى تطابق هذا الكيان مع متطلبات المجتمع، أو على الأقل مع تطلعات الفئات المؤثرة سياسياً فيه لشكل هذا الكيان وحدوده [1].

ومن المعروف، أن الأهمية السياسية لدولة مـا أو لنظام إقليمي معين تنبع من مخرجات التفاعلات بين المعطيات السياسية والاقتصادية والجغرافية والديموغرافية، التي تتشكل في إطارها هذه الدولة أو هذا النظام الإقليمي، وبذلك فإن الأهمية السياسية لإقليم منطقة الخليج العربي، هي تفاعل بين إفرازات هذه المعطيات المختلفة، وارتباطها على صعيد العلاقات الإقليمية والدولية في العالم المعاصر، وتنبع هذه الأهمية أساساً من الناحية الاقتصادية، وخاصة الثروة النفطية التي تحتويها المنطقة، أما من الناحية السياسية، فإن أنظمة الحكم السائدة في الخليج العربي، متجانسة ومتقاربة سياسياً من خلال التشابه الكبير في أنظمتها السياسية، بين النظام الملكي أو الأميري الذي يعني تركّز الحكم الوراثي في عائلة واحدة، ويكون انتقالياً من الأب إلى الابن أو الأخ الأكبر، ويلمح التقارب في عدة جوانب أخرى، مثل الجانب الاجتماعي والثقافي، مما أتاح الفرصة لمزيد من التشاور والتنسيق بين دول الخليج العربي [2].

وليس من المبالغة القول، إن ظهور ملامح التاريخ الحديث للنظام الإقليمي الخليجي، بدأ بالانسحاب البريطاني من المنطقة عام 1971م، إذ ظهر واضحاً انخراط دول الخليج العربي بالنزاع المركزي العربي – "الإسرائيلي"، فالدور الكويتي والسعودي بدأ بالظهور بقوة في عقد السبعينيات وخاصة خلال الحرب العربية – "الإسرائيلية" عام 1973م، إلى درجة دفعت الباحثين للحديث عن انتقال مركز الصراع إلى الخليج العربي في قيادة النظام العربي، فظهرت الحاجة الملحّة إلى التعاون والتنسيق بين دوله [3].

1- سلامة، غسان: المجتمع والدولة في المشرق العربي "مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987، ص27.

2- بو سلطان، محمد: مبادرة القانون الدولي العام، دار الغرب للنشر، ج2، الجزائر، 2002، ص133.

3 –Pearson: Interaction in an International Political subsystem, The middle East,1964, PP. 94 – 96.

2- الحركات والتنظيمات السياسية الكويت:

شهدت الكويت منذ فترة مبكرة ظهور الحركات والتنظيمات السياسية والتي تعود إلى بداية الخمسينيات من القرن العشرين، وكانت اهتماماتها الأساسية قومية بشكل عام، ففي الخمسينيات والستينيات انحصرت هذه التنظيمات بحركة القوميين العرب، مع تجمعات أخرى صغيرة، وكانت هذه الفترة من أخصب فترات التاريخ السياسي المعاصر للمجتمع الكويتي، باعتبار ما تمثله الكويت من امتداد للروح القومية العربية؛ فمعظم التنظيمات السياسية قامت بدور تنمية الوعي السياسي وتحريك الشارع الكويتي، سواء ضد المستعمر البريطاني أو ضد الصهيونية، أو المطالبة بالاستقلال والدستور وتحرير الثروة النفطية، وبالتالي، فإن جميع التيارات تنتمي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى المنظومة الفكرية القومية والتيار القومي السياسي الذي كانت تقوده مصر بزعامة "جمال عبد الناصر" في تلك الفترة، وتأتي حركة القوميين العرب على رأس تلك التنظيمات السياسية [1].

وتُعدّ الكويت بحجمها وظروف نشأتها مثالاً لدولة صغيرة ليس فقط في العالم العربي أو منطقة الخليج العربي، ولكن في النظام العالمي بصفة عامة، إلا أنه على الرغم من صغر مساحتها لكنها قامت بدورٍ إيجابي في السياسة الخليجية بصفة خاصة، وفي السياستين الإقليمية والعربية بصفة عامة، وباعتبار الكويت من الدول الخليجية العربية التي نالت استقلالها في فترة سابقة عن دول الخليج العربية الأخرى المجاورة لها فقد أصبحت مثالاً تحتذيه تلك الدول بعد استقلالها، إلا أن الكويت واجهت بعد استقلالها عام 1961م، العديد من التحديات الداخلية والخارجية، التي كان من أبرزها استمرار تأزم العلاقات بينها وبين العراق، فضلاً عن محاولاتها الدائبة للوصول عبر تكاملها الوطني إلى قدر يساعدها في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية [2].

ومن الجدير ذكره، أن عملية تكوين المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الكويت، والدور الذي تقوم به، وطبيعة علاقتها بالدولة تحتاج تحليلاً ونقداً، وبهذا الصدد يمكن الإشارة إلى أن الدولة في الكويت – حسبما يذكر الباحثون- مثل حال معظم الدول العربية، ما زالت مجرد مشروع دولة، فنتيجة حداثة تجربتها ما زالت دون الكثير من التقاليد السياسية والاقتصادية والإدارية المتطورة، وتعتمد كثيراً على القبلية والولاءات الصغرى لتسيير شؤونها، أما المجتمع فهو الآخر ما زال دون الاكتمال، وما زال يميل الى التشرذم والتفكك بلا جامع موحد لقيّمه وأهدافه وشؤونه وتعدده، فهو متعدد الولاءات منقسم على نفسه وعلى مستقبله، ويعيش مأزق التنمية، ومعارضته ما زالت هشة وغير قادرة على ممارسة الصراع

1- التيارات السياسية في الكويت: حركة القوميين العرب، الكويت، مكتب الإعداد والتثقيف، ص11، للمزيد انظر: https://taqadomi.com
2- قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج5، مرجع سابق، ص315.

ووجهه المفيد، أضف إلى ذلك، أن بعض أعضاء المجتمع ينتمون للقرن السابع الميلادي (لم يغادروه)، وبعضهم يشعر بالتهميش وينتمي لقطاعات حديثة، فكانت النتيجة أن التوتر الحاصل بين الدولة والمجتمع أدى باستمرار إلى حالة من الخوف في علاقة الدولة بالمجتمع، فأصبح الانقسام في الكويت سيد الموقف، إذ تحولت الدولة وقطاعها العام للصراع الاجتماعي للاستفادة منه لصالحها دون التفات للصالح العام [1].

تلك كانت مرحلة الخمسينيات والستينيات حتى هزيمة 1967م، بعدها جاءت مرحلة أخرى انهزم فيها التيار القومي [2]، وفتح المجال أمام التيار الديني لينمو ويكون القوة السياسية الأساسية في الكويت وفي البلاد العربية بصورة عامة، وتعددت الجماعات السياسية في هذه المرحلة، وكان الكويتيون يتعاملون مع هذه الجماعات بشكل يغلب عليه طابع العمومية مثل جماعة الطليعة، وجماعة غرفة التجار والصناعة وجماعة الإخوان المسلمين، وجماعة السلف، وجماعة الجمعية الثقافية التي تضم أقلية شيعية كويتية، وبسبب انعدام تصور واضح للعمل السياسي الحزبي على المستويين الشعبي والرسمي، سعت هذه التجمعات لتوفير واجهات سياسية تعمل من خلالها، واتخذت من المقار الرسمية لجمعيات النفع العام منابر سياسية وثقافية تطرح من خلالها أفكارها، في محاولة لتوسيع دائرة الضغط على السلطة السياسية [3].

وفي المقابل، قد يكون من المفيد، أن نؤكد في هذا السياق أن الكويت تمثل نموذجاً جيداً للمجتمع المدني مقارنة بالظروف السائدة في العالم العربي في تاريخه المعاصر، فمنذ أربعة عقود تشكلت في الكويت مؤسسات توزعت على مجالات مختلفة سياسية ومهنية وثقافية واجتماعية واقتصادية، وتملك رؤىً وأهدافاً ليست بالضرورة تنسجم مع رؤى وأهداف الدولة الرسمية، ولكنها لا تتناقض معها، وهي في غالبها في إطار الدستور والقوانين في البلاد ما عدا الأحزاب والتجمعات السياسية التي لم ينص الدستور على السماح بها، رغم عدم النص على منع قيامها، وليس لها قانون في الكويت ولكنها موجودة، إلا أنها غير معلنة رسمياً، ولعل أبرز الإنجازات في مجال التحول الديمقراطي في الكويت، المكاسب التي حصدها مجلس الأمة، إذ شكّل المجلس عامل ضغط على الحكومة، ويعد مجلس النواب الكويتي المعروف بمجلس الأمة مثالاً ناجحاً للتجربة الديمقراطية على مستوى الخليج والوطن العربي، على الرغم من المحاولات الدائمة لتقييد صلاحياته ومهامه [4].

1- الغبرا، شفيق: الكويت "دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع"، د ن، القاهرة، ط1، 1995، ص221-222.

2- تأسست حركة القوميين العرب مطلع الخمسينيات في بيروت، بعد نكبة فلسطين، كان من مؤسسيها جورج حبش ووديع حداد من فلسطين وأحمد الخطيب من الكويت، وكان لهذه الحركة نشاطٌ واسعٌ في الكويت، حيث أسس الخطيب فرعاً للحركة فيها، واستمرت في نشاطها القوي حتى نكسة حزيران عام 1967م، إذ تراجع النشاط القومي لصالح تصاعد التيار الإسلامي منذ بداية السبعينيات. انظر التيارات السياسية في الكويت: https://taqadomi.com

3- بدر الدين، عبد الحميد: خريطة التجمعات السياسية في الكويت، للمزيد: https://www.aljazeera.net

4- التميمي: أبحاث في تاريخ الكويت، مرجع سابق، ص120.

ولا بد من ذكر الإنجازات التي حققها مجلس الأمة الكويتي[1]، خلال مسيرته التي استمرت أكثر من ثلاثة عقود لصالح المجتمع المدني الكويتي، فكثير من التشريعات قد تم إقرارها لتعزيز المؤسسات الشعبية، وأهمها القوانين الخاصة بتلك المؤسسات استناداً إلى مواد جاءت في الدستور، ويمكننا القول، إن هذه التجربة، المتمثلة بمجلس الأمة الكويتي لم تكن تخلو من السلبيات، وإذا كنا نثير سلبيات الممارسة الديمقراطية من خلال مجلس الأمة، فالهدف يتمثل في الارتقاء بهذه التجربة لمزيد من التقدم والتطور، وهذا لا يعني بأي حال، أن التجربة لم تحقق شيئاً، بل قد تحققت إنجازات يعتز بها على المستوى المؤسسي الشعبي، ويمكننا أن نتصور دور المؤسسات الشعبية في غياب مجلس الأمة لندرك أهمية وجود عمل المجلس واستمراره، إذ حدث تراجع ملحوظ في نشاط مؤسسات المجتمع المدني في فترات حل مجلس الأمة الكويتي وتعليق بعض مواد الدستور؛ ذلك أن الإصلاح السياسي يتطلب أن يبادر المجلس إلى تقييم التجربة ومواجهة سلبياتها ابتداءً من قانون الانتخاب وانتهاءً بأداء المجلس، لكن العبء في النهاية لا يقع كله على المجلس، إنما هذه مهمة ينبغي أن تضطلع بها المؤسسات الشعبية والصحافة والمثقفون كذلك [2].

ولا بد في هذا السياق، أن نذكر التيارات السياسية والفكرية التي سادت في المنطقة، وما ترتب عليها من استمرار المطالبة بتحديث الأنظمة السياسية، وتوسيع المشاركة الشعبية في الحكم، ويمكن القول: إن المجتمعات العربية الخليجية شهدت نمواً واضحاً في التيار القومي العربي، الذي ظهر أثره في الكويت وفي البحرين بصفة خاصة، وكان لحركة القوميين العرب التي تزعمها "أحمد الخطيب" دور ملموس في المعارضة التي ظهرت في مجلس الأمة الكويتي حول بعض القضايا الداخلية والخارجية، غير أن التيار القومي لم يلبث أن انحسر عقب هزيمة حزيران 1967م، وإن ظلت منطقة الخليج حتى منتصف السبعينيات تتعرض لتيارات بعثية قادمة من العراق، إضافة إلى نمو التيارات اليسارية التي تزعمتها بعض الجبهات الشعبية، التي وجدت لها مساندة ودعماً من جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، وظهر ذلك واضحاً في سلطنة عُمان حين تأسست جبهة تحرير ظفار وتبعتها الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي. إلا أن هذه التيارات لم تلبث أن تعرضت بدورها للانحسار في الوقت الذي أخذ فيه فكر الإسلام السياسي بالانتشار في الكويت والخليج العربي، وقاد هذا الفكر في البداية جماعة من الإخوان المسلمين الذين لجؤوا إلى منطقة الخليج العربي فراراً من الحكم الناصري، أو من الأنظمة البعثية التي ظهرت في كل من سوريا والعراق، ونما هذا التيار بصفة خاصة على أثر قيام الثورة في إيران عام 1979م، التي دعت في شعاراتها إلى إقامة دولة إسلامية على نمط جديد، وإعادة الإسلام إلى مجده الأول [3].

1- كان للمجلس دور في تشريع العديد من القوانين التي تصب في مصلحة المجتمع الكويتي.
2- النقيب، خلدون: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، د ن، بيروت، ط1، 1987، ص176
3- التميمي: أبحاث في تاريخ الكويت، مرجع سابق، ص122.123.

3- الأوضاع الاجتماعية والثقافية في الكويت والخليج العربي:

آ- العامل القبلي وأثره في مسيرة التطور السياسي والديمقراطي:

لا يزال العامل القبلي بالنسبة للخليج العربي يؤثر في مسيرة التطور والتحديث الديمقراطي، ويظهر أثر ذلك العامل واضحاً في تجمع القبائل الكبيرة والمعروفة في الكويت مثل العوازم والمطران والعجمان والرشايدة وعنزة وعتيبة وشمر في مناطق محددة، مما يجعل هذه المناطق دوائر انتخابية مغلقة في وجه العناصر الأخرى، ولاسيما العناصر المثقفة، وترتبط العملية الانتخابية في المناطق القبلية بظاهرة الانتخابات الفرعيـة وبموجبها تجتمع القبيلة في يوم محدد لتجري تصفية بين مرشحيها الذين يزيدون عن العدد المحدد لكل دائرة بموجب قانون الانتخاب، وتلتزم القبيلة بطرح أسماء من سيفوزون في الانتخابات الفرعية دون غيرهم، كما يلتزم باقي المرشحين بنتيجة التصويت ضماناً لوحدة القبيلة وتأكيداً لوصول أبنائها لمقاعد مجلس الأمة، حتى ولو كان من ينافسهم في الانتخابات العامة أكثر كفاءة أو مقدرة، يضاف إلى ذلك أن العامل القبلي قد شكّل خطورة على عملية التطور السياسي، إذ كثيراً ما يتم اختيار أشخاص من مستويات غير مؤهلة لمجرد أن القبيلة قد اختارتهم دون غيرهم، مع وجود عدد من المثقفين ذوي القـدرة ممن ينتمون إلى نفس القبيلة لم يتم الاتفاق على ترشحـيـهـم، وبالتالي، فقد ضمنت الولاءات القبلية لبعض الأعضاء فوزاً مستمراً في انتخابات مجلس الأمة، وما يؤكد على ذلك أن المجلس شهد استمرار عضوية بعض الأفراد، ومع أن العضوية الطويلة تمنح صاحبها خبرة لا يستهان بها في أعمال المجلس ومناقشاته، إلا أنه من الملاحظ أن هؤلاء أقل الأعضاء خبرة ومساهمة في النقاش[1].

وعلى الرغم من أن الحكومة استطاعت التعامل مع هذا التأثير القبلي، وبالتالي السيطرة على الأوضاع في الكويت، مستفيدة من حل مجلس الأمة وقمع المعارضة وتقييد حرية الصحافة، إلا أن تطور الأحـداث في منطقة الخليج كان عاملاً من عوامل عودة الاضطرابات في الساحة الداخلية، وخاصة على أثر نشوب الثورة الإيرانية، إذ أخذت السلطات تركز مرة أخـرى على الأوضاع الأمنية، وعلى الوجود الفلسطيني[2] وبعض العناصر الشيعيـة التي بدأت تتحرك في الداخل الكويتي، وبصدد ذلك اتجهت الحكومة إلى تشديد سيطرتها على الأمن، كما عملت على التقليل من العناصر الشيعية التي تشغل مراكز حساسة في الدولة، وخاصة في الجيش ودوائر الأمن، وكان من الطبيعي أن يترتب على تلك الإجراءات حدوث اضطرابات داخلية، أكدت التـحـقـيـقـات فيما بعد، أنها كانت نتيجة للتحريضات الإيرانية [3].

1- قاسم: مرجع سابق، ص 318.

2- الفلسطينيون في الكويت، لهم تواجد كبير بسبب لجوء الكثير منهم إلى الخليج العربي، وخاصة إلى الكويت، بعد الاحتلال الصهيوني لفلسطين، ويقدر عددهم بحوالي 400000 فلسطيني، وكان لهم نفوذ كبير في الكويت، إلا أن أعدادهم تناقصت بشكل كبير بعد الاجتياح العراقي للكويت، بسبب تأييد منظمة التحرير الفلسطينية للموقف العراقي خلال تلك الفترة.

3- قاسم: مرجع سابق، ص329.

ب- أثر التركيبة السكانية والعمالة الأجنبية على الكويت ودول الخليج العربي:

في هذا السياق، يجدر بنا التطرق إلى ظاهرة خطيرة تتعلق بالعمالة الأجنبية وتأثيرها على دول الخليج العربي من الناحية الديموغرافية، وانعكاساتها السلبية على كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، و بدأت ظاهرة استقطاب العمالة الوافدة بشكل منظم مع حقبة التواجد البريطاني في المنطقة في القرن التاسع عشر، وكانت هذه الظاهرة محدودة النطاق والأهداف، وتركزت في تعزيز عناصر قوات الأمن، بالإضافة إلى كوادر الطبقة الإدارية، ليتغير منحى الأمور بشكل كلي مع اكتشاف النفط بالمنطقة، وتحوّل الخليج العربي إلى حلقة رئيسية في الاقتصاد العالمي، مما جعل المنطقة تشهد تدفقاً للعمالة الوافدة خصوصاً بعد الطفرة النفطية إبان حرب 1973م، بين العرب و"إسرائيل"، وكان معظم الوافدين في البداية من الدول العربية، غير أنه بعد ذلك تقلص عددهم لتصبح الغالبية الساحقة للعمال الوافدين من الآسيويين من غير العرب، ونتيجة لذلك أصبحت دول الخليج العربي تتميز بتباين شديد في هيكلية السكان، حيث توجد ثلاث دول هي الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر، تزيد فيها نسبة السكان الأجانب عن السكان الأصليين، حيث تقدر نسبتهم ب 81 %، 51.5 %، 75 % على الترتيب، في حين أن الدول الثلاث الأخرى، وهي السعودية والبحرين وسلطنة عُمان تتميز بتواجد سكاني محلي أكبر[1].

وكان لتلك العمالة الأجنبية تأثيرات عديدة، إلى جانب أثرها المباشر على مسألة التشغيل والبطالة لدى أبناء دول الخليج العربي أنفسهم، فعلى المستوى السياسي، أصبحت هناك إمكانية لتدويل قضايا العمالة في الخليج العربي، بل وتسييسها، في إطار اتفاقيات العمل الدولية التي تتجه نحو توطين العمالة الأجنبية الوافدة، ومساواتها مع العمالة الوطنية في كافة الحقوق، الأمر الذي يحمل معه تحول مواطني هذه الدول إلى أقليات في غضون عقدين من الزمن في حال تصديق حكوماتها على اتفاقيات العمل الدولية [2].

والأخطر من ذلك، هو أن تتحول تلك العمالة إلى قوى سياسية ضاغطة في المستقبل، وبدأ كثير من المراقبين الخليجيين يحذرون مما سموه "تهنيد الخليج" خلال العقود المقبلة، ومن أن شبه القارة الهندية باتت قادرة على أن تضغط على صانع القرار السياسي الخليجي لصالح الجالية الهندية الكبيرة، أضف إلى ذلك، أنه على مستوى السياسات الاقتصادية، أدى وجود الأقليات إلى استنزاف الموارد الاقتصادية عبر التحويلات المالية الكبيرة إلى خارج البلاد، كما تأثرت الأوضاع الاجتماعية بالعمالة الوافدة، فلا يمكن إغفال أثر المدارس الأجنبية التي امتد خطرها إلى أبناء الخليج الأصليين، وبدأت تؤثر في هويتهم العربية، وفي إطار التعددية الثقافية، عبر مدارس ونواد وجرائد وبرامج تلفزيونية خاصة لتلك العمالة الأجنبية،

1- الشهابي، عمر هشام: اقتلاع الجذور "المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، ج1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 2121، ص 57 - 58.
2- إسماعيل، محمد صادق: مجلس التعاون الخليجي في الميزان، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص26.

وهذا أدى إلى ازدياد الخطر على مستقبل اللغة العربية، وعلى الانسجام التعليمي والثقافي بين أبناء المنطقة الخليجية، ويتوقع في المستقبل القريب أن تفرز هذه المدارس الخاصة أجيالاً من أبناء المنطقة نفسها لا ينتمون إلى النسيج الثقافي والتعليمي واللغوي لها [1].

وفي نطاق الحديث عن الخلل في التركيبة السكانية لغالبية دول مجلس التعاون الخليجي، نجد أن هذه الظاهرة أصبحت تشكّل حالة غير إيجابية نحو مزيد من التحول المدني والديمقراطي، نتيجة وجود أعداد هائلة من العمالة الوافدة خاصة الآسيوية داخل تلك المجتمعات، وهو الأمر الذي أفرز جوانب سلبية على الصعيد الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وشكّل حالة من الخوف لدى الأنظمة الخليجية من التوجه نحو مزيد من الانفتاح السياسي والثقافي، أضف إلى ذلك الاعتبارات القبلية، التي أدّت دورها في تشكيل عناصر الوعي السياسي والثقافي عموماً، ومثل تلك الاعتبارات تمثل قيداً وربما معوقاً عن التوجه نحو مزيد من الانفتاح والتطور السياسي، وقد أبرزت تجربة الشورى العُمانية هذا الأمر بشكل واضح بخصوص ترشيح المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية في البلاد، وهو الأمر الذي أكدته كذلك تجربة المرأة الخليجية في انتخابات المجالس البلدية أيضاً، فرغم إفساح المجال أمام مشاركة المرأة في الترشح والانتخاب، إلا أن مشاركتها لم تحظ بالنجاح المأمول، نتيجة إعلاء شان الروابط القبلية على الشأن العام، بل إن الأمر تعدى ذلك لاعتبارات دينية، كما هو الحال في التجربة الكويتية إذ بالرغم من ترسخها اجتماعياً وسياسياً وتاريخياً، إلا أنّ قضية المشاركة السياسية للمرأة [2] أصبحت من أبرز الإشكاليات فيها [3].

وعلى الرغم من كل هذه المعطيات السلبية، إلا أن هناك مؤشرات إيجابية بدأت بالظهور في الكويت والخليج العربي بصفة عامة، وتمثلت في:

-ارتفاع معدلات التعليم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وانخفاض نسبة الأمية، كما أن مؤشرات التنمية البشرية كانت تشير إلى ارتفاع معدلات التنمية في دول مجلس التعاون الست، إلى جانب المستوى الاقتصادي المرتفع الذي تشهده غالبية دول الخليج العربي، وكل هذه العوامل تصب في النهاية في مصلحة تنامي الوعي السياسي والثقافي.

- تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج العربي، ودعم الدولة لها لتوسيع هذه التنظيمات، مما ساعد في إثراء الممارسة السياسية في المنطقة، وفي ظل تراجع دور الدولة في الحياة المدنية، وخاصة

1- إسماعيل: مرجع سابق، ص26-27.
2- لا تزال قضية مشاركة المرأة في الحياة السياسية، رغم التقدم في هذا المجال، من الإشكاليات في الكويت ومنطقة الخليج العربي بشكل عام، ويعود ذلك لأسباب دينية، وأعراف قبلية.
3- الشهابي: مرجع سابق، ص77.

بعد ما شهدته ميزانيات دول الخليج العربي من عجز في أعقاب حرب الخليج الثانية، وهو ما صب في النهاية في خانة تقليص سلطات الدولة ومركزيتها، والإفساح لدور أكبر لمؤسسات المجتمع المدني [1].

4- الأوضاع الاقتصادية في الكويت:

إن تزايد حركة المعارضة، والمشاكل الداخلية السياسية والأمنية في الكويت أدت إلى حدوث خلل في أوضاعها الاقتصادية، فعلى الرغم مما حققته الكويت من عوائد مالية ضخمة نتيجة الزيادة التي طرأت على أسعار النفط خلال أزمة الطاقة العالمية، إلا أن تلك العوائد تعرضت لاستنزاف حاد من قبل المؤسسات الرأسمالية الأجنبية التي اعتمدت على الاحتكارات الوطنية، وأصبح معروفاً أن ما يصل إلى 90% من حجم الاستثمارات الكويتية الخارجية كانت تعود إلى ثماني عشرة أسرة كويتية فقط [2].

وعلى الرغم من الانتعاش الاقتصادي والمالي الذي تحقق في الكويت، الذي ظهر واضحاً في تأسيس المصارف والشركات الاستثمارية، إلا أن الحكومة تباطأت في وضع القواعد المنظمة لحركة رؤوس الأموال، وخاصة فيما يتعلق بأسواق الأوراق المالية مما عرّض الكويت لأزمة مالية طاحنة، وهي أزمة سوق الأسهم التي عرفت "بأزمة المناخ" [3]، التي من خلالها تدنّى التداول وانهارت أسعار الأسهم نتيجة استخدام شيكات البيع المؤجل، التي كانت تمتد إلى عام كامل وبفوائد باهظة باعتبارها مصدراً رئيساً للائتمان غير المصرفي، ونظاماً قائماً بذاته للتمويل داخل سوق الأوراق المالية التي لم تلتزم بقواعد محددة للتعامل، ولم تستطع الحكومة إيقاف العمل في سوق المناخ نظراً لما حازه من شهرة واسعة، فضلاً عن انغماس كثيرين من كافة شرائح المجتمع، بما في ذلك أعضاء من الأسرة الحاكمة في أنشطته، واضطرت الحكومة في كثير من الأزمات التي كان يتعرض لها السوق إلى شراء الأسهم المطروحة أو تقديم تعويضات مالية للمتضررين، لكن الأزمة التي واجهها السوق في بداية حقبة الثمانينيات كانت أكبر من قدرة المتعاملين أو الحكومة على تجاوزها، مما شكل خلخلة للاقتصاد الكويتي، وبصدد حديثنا عن الأوضاع الاقتصادية في الكويت، تجدر الإشارة إلى أن العراق شكل عاملاً من عوامل الضغط الاقتصادي، إذ كانت الكويت مضطرة لوقف الانتهاكات العراقية على حدودها- بسبب المطالب العراقية بضم الكويت على أنها جزء من العراق- إلى تقديم العديد من القروض والمساعدات التي كانت تمنحها باستمرار [4].

1- وكالة الأنباء الكويتية كونا: منظمات المجتمع المدني في الكويت، مركز الثقافة والفنون والآداب، للمزيد انظر:
https://www.kuna.net.ku تاريخ الاطلاع 2022/9/7

2- قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج5، مرجع سابق، ص323.

3- أزمة سوق المناخ: مكان كانت تنوخ فيه الإبل سابقاً، وأصبح فيما بعد سوق الكويت للأوراق المالية الذي هيمن على الاقتصاد الكويتي بين عامي (1979- 1982م)، وذلك نتيجة الطفرة النفطية التي شهدتها الكويت، وفي ظل محدودية الاستثمار في الداخل الكويتي، لجأ أصحاب رؤوس الأموال إلى إنشاء شركات في دول الخليج العربي، وأصبح تداول أسهم تلك الشركات في سوق المناخ، ولعدم الرقابة الحكومية على هذا السوق، وتوسع نشاطاته على مستوى كبير، ولبيع الأسهم بطريقة البيع الآجل بأضعاف عن سعره الحقيقي، مما أدى إلى انفجار أزمة كبيرة، وعدم قدرة المستثمرين على سداد الديون الآجلة نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار الأسهم، مما أدى إلى دخول البلاد في فترة ركود اقتصادي، للمزيد انظر:
https://aleqt.com

4- قاسم: مرجع سابق، ص340- 341.

ثانياً -الأسباب والعوامل التي أدت إلى تشكيل مجلس التعاون الخليجي:

يشير "عبدالله بشارة"[1]، إلى العوامل الداخلية والخارجية التي دفعت دول الخليج العربي إلى تأسيس مجلس التعاون الخليجي، وذلك بهدف التنسيق والتعاون والتكامل بين هذه الدول وصولاً إلى الوحدة المنشودة، إذ شكل العامل الأمني الدافع الأساسي لتشكيل هذا الكيان، وذلك للحد من المخاطر الخارجية المتمثلة في قيام الثورة الإيرانية، واندلاع الحرب العراقية - الإيرانية، ويؤكد بشارة، على أهمية الأحداث التي وقعت في العالم العربي، وخاصة الانقسام العربي الذي حصل بعد توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد، ومعاهدة السلام المصرية - "الإسرائيلية" عام 1979م، وخروج مصر من ساحة الصراع العربي - الصهيوني، ومقاطعة أغلب الدول العربية لها، فكان لا بد من موقف خليجي موحد ضد الأخطار والتحديات التي بدأت تهدد أمن المنطقة واستقرارها، كما أكد بشارة، على الجهود والمساعي الكويتية في تأسيس مجلس التعاون الخليجي، ويأتي ذلك في نطاق الرؤية الكويتية لأمن المنطقة، وضرورة مواجهة التحديات الداخلية والإقليمية والدولية ككيان موحد يستطيع فرض التعامل مع المتغيرات الجديدة، وفرض نوع من التوازن السياسي والاقتصادي والعسكري للحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها عبر سياسة الحياد وعدم التدخل، وقد تبنت دول الخليج العربي المشروع الكويتي ورؤيته لأمن منطقة الخليج، أضف إلى ذلك أن النظام الأساسي لمجلس التعاون كان من وضع الكويت والذي تبنته دول المجلس بالإجماع [2].

أما الدكتور عبدلله النفيسي، فيذهب إلى القول: "بأن الظروف التي أحاطت بقيام مجلس التعاون الخليجي في عام 1981م، أوّحت بأن قيامه جاء لتحقيق هدفين: أولهما، الرد التاريخي على الثورة الإيرانية وما تمثله من اتجاه عقائدي راديكالي معاد للأنظمة الوراثية التقليدية وما تمثله من محافظة سياسية ثابتة، وثانيهما، للتنسيق بين الأعضاء الستة في المجلس إزاء الحرب التي كانت قائمة بين العراق وإيران وحماية الضفة العربية من تداعياتها، وربما تكون فكرة قيام المجلس وردت لأول مرة إثر مقتل الملك "فيصل بن عبدالعزيز" في آذار 1975م، إذ بمقتله انهار مبدأ نيكسون "العمودين المتساندين"، وهناك من يرى أن فكرة قيام المجلس بدأت ترى النور عشية إعلان المملكة العربية السعودية في تشرين الأول 1973م، عن حظر النفط عن الولايات المتحدة مساندة لموقف مصر وسوريا في حربهما مع الصهاينة، وزيارة "كيسنجر" الكئيبة إلى الرياض في محاولة لثني السعودية عن موقفها، وتصريحات كيسنجر التي أعقبت الزيارة، التي أكدت ضرورة توفير آلية عملية لحماية المصالح الأمريكية

1- عبدلله يعقوب بشارة: دبلوماسي وسياسي كويتي من مواليد 1936، كان مندوب الكويت في الأمم المتحدة، وأول أمين عام لمجلس التعاون الخليجي بعد تأسيسه، تولى المنصب بين عامي (1981-1993)، وله العديد من الكتب والمؤلفات التي وضح فيها الكثير من القضايا حول المجلس للمزيد: https://manhom.com

2- بشارة، عبدلله يعقوب: فكرة تأسيس مجلس التعاون الخليجي، الإخبارية السعودية لقاء مع عبدلله يعقوب بشارة، أمين عام مجلس التعاون الخليجي بتاريخ 2021/12/5، للمزيد: ekhbariahtv@sbc.sa تاريخ الاطلاع 2022/9/3

في الخليج والجزيرة العربية، وعندما قامت الثورة الإسلامية في إيران عام1979م، كانت مع العوامل الرئيسة التي دفعت الأمريكان ـ دفعاً سريعاً ـ للتفكير بمظلة سياسية لمشروع عسكري في منطقة الخليج العربي، فكان مجلس التعاون الخليجي هو هذه المظلة السياسية المرادة[1]. وأما عن الأسباب المعلنة التي دفعت دول الخليج العربي إلى إنشاء مجلس التعاون الخليجي، فيمكننا أن نحددها بالأسباب الآتية:

1-الأسباب الاقتصادية:

يشير الخبراء في الشؤون الاقتصادية الخليجية، إلى أن أحد الأسباب التي أدت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي، هو التغيرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية العالمية التي نتجت عن انتقال السيطرة من الشركات ودول الاستهلاك الكبرى في العالم إلى الدول المنتجة، والتي اكتملت في السبعينيات من القرن الماضي من خلال عمليات التأميم، إذ جاء النظام السياسي والاقتصادي الجديد تعبيراً عن هذه التغيرات، وهو النظام الذي يرتب العلاقات ويجعلها متشابكة ومتكاملة، بدلاً من كونها معتمدة على حساب طرف بعينه، وكان من نتائج هذه التغيرات بروز الخليج العربي كمنطقة تنتج ما يحتاجه الآخرون، وقد طالب هؤلاء المستهلكون من دول المنطقة أن تأخذ في الحُسبان حاجتهم، وهذا ما يفسر الضغوط التي عانت منها دول المنطقة، ولم تؤد إلى استنزاف نفطها وحسب، وإنما عوائد هذا النفط وجهدها السياسي والاقتصادي، وهذه التغيرات كلها أدت إلى ترابط عضوي بين دول الخليج العربي الست، وجعلها تتجه لإنشاء مجلس يجمعها معاً، إلى جانب ذلك كانت الرغبة في مواجهة مشكلات التنمية، والقوى العاملة، والهجرة الأجنبية، وتماثل الاقتصاد، والتركيب السياسي والاجتماعي سبباً آخر في نشأة مجلس التعاون الخليجي، حيث كانت هذه الدول تعمل على التقليل من اعتمادها على النفط وتنويع مصادر الدخل، والرغبة في إيجاد قاعدة صناعية زراعية كبيرة ومتنوعة تؤمن بعض حاجات المنطقة [2].

ومن الجدير بالذكر، أن دول مجلس التعاون الخليجي تمثل بعداً استراتيجياً هاماً على الخارطة الدولية، بحكم موقعها وما لديها من مخزون احتياطي هائل للنفط، وما تمر به هذه الدول نتيجة امتلاكها لهذه الثروة من أزمات سياسية وعسكرية بين فترة وأخرى، خاصة أن معظم هذه الدول الأعضاء تعد بمقياس الدول على المستوى العالمي، كيانات جغرافية صغيرة في عالم ينشد الاندماج والتكتل، لهذا أصبح من الواضح لدول الخليج العربي ضرورة التنسيق والتعاون فيما بينها، بهدف الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها واستثمار ثرواتها [3].

1- النفيسي، عبدالله فهد: إيران والخليج ديالكتيك الدمج والنبذ، د.ت، د. م، ص20-21.

2- بشارة، عبدالله يعقوب: تجربة مجلس التعاون الخليجي "خطوة أم عقبة في طريق الوحدة العربية"، عمان، منتدى الفكر العربي، ط1، 1985، ص31.

3- المسلماني، عبدالله عبد اللطيف: قانون مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة مقارنة. دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2010، ص11.

من جانب آخر، عزز وجود النفط في منطقة الخليج العربي، إذ تُعدّ أكبر منتج له على المستوى العالمي، من إمكانية تنويع الاقتصاد الخليجي، نتيجة الموارد المالية الضخمة، حيث أقيمت العديد من المشاريع لتوسيع القاعدة الاقتصادية، حيث قامت صناعات غذائية تعتمد على الأسماك ومنتجات الألبان، وتطورت التجارة تطوراً كبيراً حتى غدت بعض المناطق مراكز للتجارة والمتسوقين من دول العالم كافة، كما تطورت الزراعة حيثما تسمح الظروف المناخية كما هو الحال في عُمان والسعودية، لكن المورد الاقتصادي الرئيس للخليج العربي استمر يتمثل في عوائد البترول، حيث إن دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك أكبر احتياطي من النفط في العالم، والذي يقدر بنحو 400 مليار برميل، أي ما يعادل 14% من إجمالي الاحتياطي العالمي، ويقارب إنتاجها اليومي من النفط حوالي 17.1 مليون برميل يومياً، كما تمتلك ما نسبته 21 % من احتياطي الغاز العالمي، وتأتي بالمرتبة الثانية عالمياً بعد روسيا باحتياطي من الغاز قدره 42.2 مليار متر مكعب، و170 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال، وهذا ما يؤكد على أن الاقتصاد الخليجي أحادي يقوم على سلعة واحدة هي النفط كمصدر لدخله، وعلى اعتبار أن مصادر الطاقة المتوفرة حالياً قابلة للنفاد، مما يحتم على دول الخليج العربي التفكير بالبدائل، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تنمية شاملة ومستدامة من خلال عملية تكاملية عن طريق التنسيق والتعاون الجماعي [1].

كما يمكن القول، إن ثروات تلك المنطقة رغم ما حققته من رفاهية لشعوبها وحكوماتها، إلا أنها كانت وبالاً عليها، لما سببته من مطامع لدى الدول الكبرى في تلك الثروات النفطية الهائلة، والتي وصل الناتج المحلي الإجمالي فيها إلى أرقام مالية ضخمة، وعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي شهدت قيام العديد من الصناعات التي تعتمد على النفط مثل الصناعات البتروكيماوية والكيماويات وغيرها، لكن الواضح أنه ليس هناك تقدم صناعي كبير مثلما هو الحال في الدول الصناعية الكبرى، ويعود ذلك إلى أن تلك الصناعات تحتاج إلى قدرات أخرى لدعمها مثل توافر العمالة الماهرة، ووجود التكنولوجيا الصناعية المتطورة، ولذلك فإن من أهم أهداف الاستراتيجية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي تحقيق الشراكة الاقتصادية التكاملية، وتأمين المدى الكافي للاحتياجات التنموية، وبناء القدرات العلمية والتكنولوجية [2].

لذلك فإن أهمية العامل الاقتصادي في دول الخليج العربي، فرض عليها السعي نحو مزيد من التقارب والتنسيق في إطار تنظيمي يؤكد أهميتها الاقتصادية وحساسيتها للجميع، خاصة وأن الأحداث أثبتت أن من يمتلك شيئاً نادراً يحتاج إليه الجميع كالنفط، لا يمكنه المحافظة عليه باتباع وسائل تقليدية لا تتوافق ومتطلبات العصر، لكن يجب عليه في مثل هذه الحالة أن يترابط مع غيره ممن يشاركونه امتلاك هذا الشيء النادر،

1- دول مجلس التعاون الخليجي: لمحة إحصائية، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قطاع شؤون المعلومات، الرياض، إدارة الإحصاء، 2012، ص.12.
2- المرجع نفسه: ص11.

فالمعركة واحدة، والمخاوف واحدة، والمصالح مشتركة، والانفراد يعني التعرض للمزيد من الضغوط من الكيانات الدولية والمؤسسات الاقتصادية الكبرى[1].

وتُعدّ فترة السبعينيات، عصراً مزدهراً لمنطقة الخليج العربي، حيث أدت الطفرة النفطية الهائلة خلال تلك الفترة إلى إضفاء قوة سياسية واقتصادية مؤثرة لدول المنطقة، التي شهدت في أواخر السبعينيات أسرع التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم في تاريخه، أضف إلى ذلك بروز الحاجة الملحة إلى تكثيف الاقتصاديات الخليجية وتنويعها، وفق مرحلة تتسم بنمو طبيعي وتنمية مستمرة، والحاجة إلى الاستخدام الاقتصادي الفعال للموارد المتاحة، فبدلاً من الازدواجية في صناعات مكلفة في إطار كل دولة على حدة، يتم قيام هذه الصناعات في إطار السوق الخليجي ككل، وضمن توزيع مناسب للأدوار والاختصاصات والأعباء المالية [2].

لذلك لا معنى لأن تقوم صناعة أسمدة مكلفة في دولة الكويت، وصناعة أسمدة أخرى مكلفة في دولة قطر، ولا معنى لأن تقوم صناعة ألمنيوم في دولة البحرين، في نفس الوقت الذي يُفكّر فيه أن تقام مثل هذه الصناعة في دولة الإمارات، فمعنى ذلك تنمية جائرة وغير اقتصادية لا يستفاد منها، في الوقت الذي تعاني فيه كل دولة من الدول الست من ضيق السوق المحلي لكل منها على حدة، ومحدودية أعداد المستهلكين، مما يؤثر على مستقبل الصناعات وحجم الأنشطة التجارية والاستثمارية داخل المنطقة [3].

يتضح مما سبق، ضرورة التعاون والتنسيق بين دول الخليج العربي، للخروج من دائرة العمل المنفرد إلى دائرة العمل الجماعي في إطار تنظيمي وتفاعلي، وذلك من خلال سياسة اقتصادية تدريجية من أجل مواجهة الضغوط الإقليمية والدولية التي ترتبت على تعاظم أهمية دول المجلس من الناحية الاقتصادية، والتفكير بشكل جدي وسليم في خلق قاعدة اقتصادية متنوعة، وتفعيل السوق الخليجية المشتركة، وذلك على غرار السوق الأوربية المشتركة، والإعداد لمرحلة ما بعد النفط وحقوق الأجيال القادمة بالتقليل من الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل القومي، وذلك بتنويع مصادر الدخل، حيث إن النفط ثروة ناضبة وفق التقارير والدراسات المتعلقة بالأعمار الافتراضية لمصادر الطاقة، وخاصة النفط، وبالمقابل فإن النظام الاقتصادي العالمي يتجه إلى تشكيل التكتلات السياسية والاندماج الاقتصادي، ولا يعتد إلا بكيانات اقتصادية كبرى فاعلة ومؤثرة.

1- العتيبي، منصور: السياسة الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979- 2000، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه، 2004، ص.70.

2- رجب، يحيى حليمي. أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1999، ص.445

3- آل سعود، نواف: مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي الإقليمي، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة ماجستير، 1988، ص101.

2- الأسباب السياسية:

تبلورت الأسباب السياسية التي دفعت دول الخليج العربي إلى التنسيق على المستوى الإقليمي في أمرين رئيسين، الأول خاص بإيران، والثاني يتعلق بالعراق، فقد خلقت الثورة الإيرانية في طهران نظاماً طموحاً توسعياً مصدّراً لأيدلوجية خطرة على حفز الشعور الثوري، وبصورة عنصرية تسبب الخلخلة في التوازن والتعايش، كما ساهمت الثورة الإيرانية في زيادة الشعور والحاجة لدى دول الخليج العربية للتعاون فيما بينها ، وذلك بما أحدثته من تهديد وتوتر وعدم استقرار لجيرانها، فمنذ وصول التيار الإيراني بزعامة "آية الله الخميني" في شباط عام 1979م، وسياسات منطقة الخليج باتت مضطربة، حيث ارتكزت السياسة الإيرانية تجاه هذه المنطقة على مبدأ تصدير الثورة من أجل تغيير الأنظمة الحاكمة فيها ، كما حملت إيران على التشكيك في استقلال دول المنطقة، وأعلن وزير الخارجية الإيراني في 20 شباط 1980م، أن أراضي دول الخليج العربي تاريخياً هي جزء من الأراضي الإيرانية، وتلا ذلك تصريح آخر من مسؤول إيراني يطالب فيه بدولة البحرين، وتبع تلك التصريحات قيام بعض الجهات التابعة لإيران ببعض الأعمال التخريبية في دول الخليج الست، فضلاً عن مساندة الجمهورية الإيرانية الجديدة لبعض الحركات في منطقة الخليج العربي [1].

وإلى جانب الثورة الإيرانية، كانت الحرب العراقية - الإيرانية سبباً آخر في قيام مجلس التعاون الخليجي، لا سيما أن دول الخليج الست قد انتابها شعور بالخوف من امتداد الحرب إلى أراضيها، فضلاً عن أن تلك الحرب كما يرى البعض - كانت حرباً لتغيير الوضع السائد سياسياً وجغرافياً واجتماعياً، وهو الأمر الذي لم يكن للمنطقة أن تقبله، خاصة أن التركيبة السياسية والجغرافية القائمة آنذاك قد أثبتت منطقها وجدواها، وكان من شأن تغيير الوضع القائم الإخلال بأمن المنطقة واستقرارها، إذ كانت الرسالة الواضحة القادمة من الحرب العراقية - الإيرانية، هي أن على دول الخليج العربية أن تفكر وتتصرف بطريقة جادة وغير تقليدية، إذا أرادت أن تواجه عملية تغيير الوضع القائم، فكان مجلس التعاون الخليجي هو تلك الصورة غير التقليدية [2].

3- الأسباب الأمنية:

لم ينص النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على التعاون في المجال العسكري بين الدول الأعضاء، ويرجع ذلك لرغبة هذه الدول في عدم وصف مجلس التعاون بأنه تحالف عسكري موجه ضد دول الجوار، وخاصة إيران، التي اعترضت على المجلس واعتبرته تكتلاً استراتيجياً – أمنياً يهدف

1- ساعاتي، أمين: مجلس التعاون الخليجي ومستقبله، دار الفكر العربي النشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1997، ص35.
2- بشارة: تجربة مجلس التعاون الخليجي، مصدر سابق، ص32.

إلى عزلها عن المنطقة[1]، أضف إلى ذلك، أن الهاجس الأمني هو السبب الرئيس الذي دفع بدول الخليج العربي إلى محاولات تشكيل تنظيم إقليمي، إمعاناً منها بضرورة اتباع سياسة أمنية مشتركة تحقق الأمن الجماعي لهذه الدول، وعليه فإن النشاط الأساسي يشمل الميدان الأمني، بما في ذلك الحفاظ على أمن الخليج العربي، الذي يساهم بدوره في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين[2].

ولا بد من التنويه، إلى أن دول الخليج العربي عملت على تحقيق مبدأين أساسيين في نطاق الأمن الجماعي، الأول، ويؤكد على أن العدوان على أي دولة يعتبر عدواناً عليها جميعاً، إذ يلتزم جميع الدول الأعضاء بالتضامن مع الدولة المعتدى عليها، ويقوم المبدأ الثاني، على تحقيق الأمن الذاتي الجماعي، ويعني ذلك أن مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن في الخليج العربي تقع على عاتق الدول الأعضاء دون غيرها، ورفض التعاون العسكري مع الدول الأجنبية، وعدم منحها أي قواعد أو تسهيلات عسكرية في نطاق دول المجلس [3]. ومن وجهة نظر أخرى، فقد أجمل الأستاذ عبد الله بشارة أول أمين عام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية العوامل التي دفعت إلى ضرورة قيام المجلس في عدة نقاط، من أبرزها:

أولاً: التغيرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية العالمية وتزايد الضغوط على دول الخليج العربية.

ثانياً: التداعي والتآكل العربي وسعي تلك الدول لتشكيل ذراع جماعي يكون عامل استقرار في المنطقة.

ثالثاً: الحرب العراقية - الإيرانية، وما تمثله من مخاطر وتهديدات أمنية بالنسبة لدول الخليج العربية.

رابعاً: مشاكل التنمية والهجرة الأجنبية والعمالة الوافدة، وهي مشاكل تبدو مشتركة نتيجة تماثل التركيبة الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن اتجاه تلك الدول إلى التقليل من الاعتماد على النفط والعمل على تنويع مصادر الدخل وما يتطلبه ذلك من ضرورات التعاون والتنسيق فيما بينها، وخاصة في الوقت الذي ازدادت فيه أهمية المنطقة سياسياً واقتصادياً ودولياً [4].

ورغم أهمية العوامل الإقليمية في دفع دول الخليج العربي لتشكيل مجلس التعاون الخليجي، خوفاً من أطماع العراق بالسيطرة على المنطقة، ومد قوته للهيمنة على المستوى العربي، والإحساس بالخطر الإيراني بعد الثورة الإسلامية التي أخذت بعداً مذهبياً، إلى جانب البعد السياسي والاستراتيجي في السيطرة والهيمنة على دول المنطقة، إلا أن الدور الكبير في الدفع باتجاه تشكيل المجلس يرجع إلى العوامل الدولية المتمثلة بالخطر السوفيتي الذي اقترب من منطقة الخليج العربي، والتنافس الحاصل مع الولايات المتحدة

1- تُشير الصحفية والسياسية وزيرة الإعلام البحريني السابقة سميرة رجب، أن مجلس التعاون الخليجي عند قيامه كان موجهاً ضد العراق، وأن الدعم الذي حصل عليه العراق كان لإطالة أمد الحرب مع إيران، للمزيد انظر: الصندوق الأسود https://www.youtube.com

2- رجب، يحيى حليمي: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، "دراسة سياسية - اقتصادية"، دار العروبة، النشر والتوزيع، الكويت، ط2، 1988، ص.55.

3- المرجع نفسه، ص252.

4- بشارة، عبدلله يعقوب: تجربة مجلس التعاون الخليجي، مصدر سابق، ص.262

الأمريكية على مقدرات المنطقة وثرواتها، وبالتحديد الطاقة النفطية، حيث شكلت هذه العوامل، بالإضافة إلى ما ذكر سابقاً، أبرز العوامل التي دفعت الدول الخليجية لإقامة مجلس التعاون على الصعيدين الاستراتيجي والأمني، وهو ما رأى فيه بعض المحللين رؤية سليمة وصحيّة من قبل دول الخليج العربي لمعادلة التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي، حيث حاولت دول مجلس التعاون الخليجي إعادة ترتيب توازن القوى في المنطقة، إلى جانب العراق وإيران خلال فترة الحرب العراقية - الإيرانية، ولكنها لم تكن بمستوى الدول التي تحقق التوازن الثلاثي على الصعيد الإقليمي، مما أبقى الوضع على ما هو عليه من توازن ثنائي بسيط بين إيران والعراق، نظراً لتفوق كلا الدولتين على الأطراف الأخرى بالمنطقة [1].

يتبين مما تقدم، أن من عوامل استمرار حالة عدم الاستقرار، واختلال توازن القوى الذي لا يقتصر على الجانب العسكري في الخليج العربي، المتمثل في التأثير الخارجي، وعدم وجود توافق دولي، خاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على شكل التوازن في الخليج العربي وطبيعته، لذلك فإن عدم حصول الدول الإقليمية في الخليج العربي، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي على التوافق الدولي لدعم تحقيق التوازن الإقليمي، أدخل المنطقة في حروب وصراعات مستمرة، كان لها أكبر الأثر في انهيار النظام الإقليمي العربي، وفق سلسلة من الأحداث والتطورات المتتابعة بدءاً من الحرب العراقية - الإيرانية، التي شكلت نهاية النظام الاقتصادي على المستوى الإقليمي، ولعل من أبرز النتائج السلبية لهذه الفترة الحاسمة، هو ازدياد نفوذ القوى الإقليمية المحيطة بالوطن العربي، وبالخليج العربي خاصة -إيران، "إسرائيل"- واستخدامها للمجال الحيوي العربي كساحة لزيادة قوتها ونفوذها وحماية أمنها، أضف إلى ذلك، أنه مع تزايد الضغوط الداخلية والإقليمية، خاصة على الكويت، أخذت السياسات الخليجية بُعداً جديداً، وشعرت الكويت بأنها واقعة بين فكي الطرفين المتنافسين، العراق وإيران، وبعدم قدرتها منفردة على حماية نفسها من التهديدات الخارجية، ويبدو أن سياسة الحياد والتوازن خلال فترة الحرب العراقية - الإيرانية لم تعد مجدية، ناهيك عن التخريب الداخلي الناجم عن المؤثرات الإقليمية، ولمّا وجدت الكويت نفسها في مأزق سياسي داخلي وإقليمي، مع غياب رؤية خليجية مشتركة لتعزيز التعاون بينها وبين دول الخليج العربي في المجالات الدفاعية والأمنية، لجأت الكويت إلى سياسة جديدة تقوم على الاستناد إلى التوازن على المستوى الدولي، وتعميق علاقاتها الدولية لتحقيق أمنها واستقرارها، فكانت الدولة الوحيدة في الخليج العربي التي أقامت منذ فترة مبكرة، علاقات متوازنة مع الدول الكبرى، وخاصة مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال مرحلة التنافس على الخليج العربي، للتخفيف من الضغوط الإقليمية.

1- البستكي، نصرة عبدالله: أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت، د. ت، ص81-82.

المبحث الثاني: الكويت ودورها في تأسيس مجلس التعاون الخليجي:

أولاً: السياسة الكويتية تجاه دول الخليج العربي:

1- الجهود الكويتية لتحقيق التعاون الخليجي المشترك:

لا بد من التنويه إلى أن الكويت، كانت من أوائل دول الخليج العربي إدراكاً لأهمية العمل الخليجي المشترك، فعلى الرغم من توجهاتها السياسية القائمة على الحياد ومخاوفها الأمنية التي كانت ترددها دائماً على المستوى الخليجي، بأنه لن يكون هناك فراغ في الخليج العربي، وأن أمن المنطقة من مسؤولية دولها وشعوبها، والحقيقة، أن الكويت كانت تدرك أكثر من غيرها حدوث ذلك الفراغ وما سينجم عنه من تأثير على أمن المنطقة واستقرارها، لذلك كانت مساعيها المكثفة بالتعاون مع المملكة العربية السعودية، لتحقيق نوع من التنسيق بما يحقق مصلحة دول الخليج العربي، مما شكل دافعاً قوياً بعد ذلك من أجل العمل على نطاق واسع لتحقيق الأمن الخليجي المشترك [1].

وفي منتصف السبعينيات، حاول أمير الكويت "جابر الأحمد الصباح"[2] - ولي العهد ورئيس الوزراء آنذاك- إقامة قناة مشتركة للعمل الخليجي مع باقي دول المنطقة، وإيجاد نوع من الوحدة أو الاتحاد القائم على أسس سليمة ومتينة لمصلحة شعوب المنطقة واستقرارها، وفي نيسان 1976م، دعا لوحدة الخليج العربي بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية، وأصبح التصريح الكويتي- فيما بعد- موجهاً رئيساً للتحركات السياسية والدبلوماسية اللاحقة تجاه التعاون فيما بين دول الخليج العربي [3].

وقبل بداية عقد الثمانينيات، كرّست الكويت جهودها من أجل التعاون بين دول الخليج العربية بغية تحقيق استقرارها وبما يماشي مصلحة شعوبها، ففي عام 1978م، قام الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت بزيارات متعددة إلى تلك الدول، حيث أطلع رؤساءها على أبعاد التصور الكويتي لإقامة استراتيجية للتعاون في جميع المجالات الهادفة إلى توحيد المسار الخليجي، وأعقب تلك الزيارات صدور العديد من البيانات المؤكدة على حرص دول الخليج العربي في الإبقاء على المنطقة بعيدة عن الصراعات الدولية إلى جانب تنسيق العمل المشترك فيما بينها في جميع المجالات [4].

1- Asiri, Abdul Roda: Kuwait Foreign Policy, City State in world Politics, Westview - Special Studies on the Middle East, San Francisco,1990, p76.

2- جابر الأحمد الجابر الصباح (1926- 2006)، الابن الثالث للشيخ احمد الجابر، تولى حكم الكويت بين عامي (1977- 2006)، وهو الأمير الثالث عشر لدولة الكويت، والثالث بعد الاستقلال عن بريطانيا عام 1961م، للمزيد انظر: https://sites.com

3- الدويهيس، أحمد محمود: سياسة الكويت الخارجية 1961- 1991، الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير، 1992، ص145.

4- Nakhleh. Emile: The Gulf Cooperation Council, Policies. Problems and Prospects, New York, 1986, P3 .

واتساقاً مع تلك المحاولات، وحين تيقنت الكويت أن دعوتها لقيت تجاوباً، بادرت بإعداد مشروع للتعاون الخليجي تم عرضه على رؤساء دول الخليج العربي على هامش اجتماع مؤتمر القمة الإسلامي في مدينة الطائف في تشرين الأول 1979م، وتمت مناقشة مسائل الاستقرار السياسي والدفاع المشترك، نتيجة لما أصبحت تتعرض له دول الخليج العربي من تهديد لأمنها واستقرارها السياسي، ومع تداعيات الأحداث في المنطقة، وخاصة بعد نشوب الحرب العراقية -الإيرانية، تم توجيه الدعوة إلى وزراء خارجية دول الخليج العربي للاجتماع في الرياض في شباط 1981م للنظر في مشروعات التعاون التي تقدمت بها كل من الكويت والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، وبينما كان المشروع السعودي يركز على التعاون الأمني عن طريق اتفاقيات ثنائية، اكتفى المشروع العُماني بالتركيز على حماية مضيق هرمز، على حين تجنب المشروع الكويتي الخوض في الجوانب الأمنية المعلنة، والاكتفاء بإقامة دائرة أوسع للمجالات الاقتصادية والثقافية، وعدم إضفاء طابع أمني أو عسكري على ذلك التعاون خشية أن يفسر بأنه محاولة لإقامة حلف إقليمي، ومن ثم كان الاتفاق بين وزراء خارجية دول الخليج العربي على استخدام صيغة التعاون، وذلك باعتبارها من الصيغ المعتدلة البعيدة عن صيغة التحالف أو الوحدة أو الاتحاد.

وفي هذا السياق، لا بد من التأكيد على الدور الذي لعبه كلٌّ من حاكم الإمارات الشيخ "زايد بن سلطان"، وأمير الكويت "جابر الأحمد الصباح"، في تشكيل النواة الأولى لمجلس التعاون الخليجي، ولعل الشيخ جابر الأحمد الصباح الذي كانت فكرة قيام المجلس في فكره منذ أن كان وزيراً لمالية الكويت في مطلع الستينيات، إذ كان يرى أن استقرار المنطقة وأمنها لن يتما إلا من خلال إنشاء وحدة خليجية تحقق التعاون في المجالات كافة، بل إنه راح في أكثر من مناسبة يحث الحكومة البريطانية من خلال سفيرها في الكويت، حتى تهيئ الظروف المناسبة لإقناع شيوخ الإمارات الخليجية الصغيرة بأن الوحدة بينهم هي الطريق الوحيدة للعيش بأمان في عالم متلاطم بالأحداث، ومما يلفت النظر ما لاحظه بعض الباحثين، أن الكويت كانت منذ إعلان بريطانيا انسحابها تحاول كما أسلفنا سابقاً، في سبيل دحض الرأي المنادي بوجود فراغ أمني في الخليج العربي من جراء ذلك الانسحاب، لكن الواقع كان يشير إلى وجود الفراغ الأمني، والدليل هو تحرك الكويت والمملكة العربية السعودية إلى دفع إمارات الخليج للاتحاد، ثم العمل على تأسيس مجلس التعاون في مرحلة أخرى عندما ظهر فراغ القوة الثاني في إيران بعد سقوط نظام الشاه [1].

وفي سعي الكويت لتوحيد الجهود الخليجية، زار ولي العهد الكويتي الشيخ "سعد العبد الله الصباح" في كانون الأول عام 1978م، سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة، ودعت البيانات المشتركة التي صدرت عن محادثاته المشتركة في هذه الدول إلى تحرك سريع لتنسيق جهود دول المنطقة للوصول إلى وحدة دولهم العربية التي تحكمها الروابط الدينية والقومية، وذلك

1- قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج5، مرجع سابق، ص112.

لتحقيق المزيد من التقدم والوقوف في وجه الدول الكبرى التي تتسارع إلى بسط نفوذها على منطقة الخليج العربي، وأشار البيان الكويتي البحريني الصادر في 9 كانون الأول 1978م، "إلى الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة، ودعا إلى سرعة العمل من أجل الهدف المنشود وهو الوصول إلى وحدة دول الخليج العربي، الأمر الذي تحتمه العلاقات التاريخية وطبيعة الأمور بينها، وتلبية الأماني لشعوبها وتحقيق مزيد من التقدم والرخاء"، وجاء في البيان الكويتي - القطري المشترك الصادر بتاريخ 12 تشرين الثاني 1978م، "اتفق الجانبان على أن دقة الأوضاع التي تحيط بالخليج العربي تتطلب تكاتف الجهود وسرعة العمل من أجل الوصول إلى وحدة دولها العربية تلك الوحدة تحتمها المرحلة التاريخية الحاسمة وطبيعة الأمور بين دول المنطقة"، وأشار البيان المشترك بين دولتي الكويت والامارات الصادر في 16 تشرين الثاني 1978م "إلى حساسية الأوضاع الخليجية، ودعا إلى تحرك سريع تتضافر فيه جهود دول الخليج العربي، على الرغم من العقبات والصعوبات التي تعترض المشروع، والتباين في الرؤى والتوجهات في تحديد مصادر الخطر والتهديد لأمن المنطقة"[1].

وبالإضافة إلى الدوافع الدولية والإقليمية التي كان لها أثر في دفع مسيرة التعاون الخليجي، شكلت الدوافع المحلية بدورها عوامل رئيسة في تأسيس مجلس التعاون الخليجي، وارتبطت تلك الدوافع بالإدراك المتزايد لدى دول الخليج العربي بما يتعرض له العمل المنفرد في أي مجال من المجالات من مواجهة العديد من الصعوبات والتحديات، ويمكننا أن نبين تصاعد ذلك الإدراك من استعراض العديد من الخطوات التي اتخذتها تلك الدول قبل تأسيس مجلس التعاون الخليجي، مما أدى إلى تعميق فكرة التعاون المشترك فيما بينها، وذلك في العديد من المجالات الاقتصادية والإنمائية والثقافية والإعلامية، ومنذ أن حصلت تلك الدول على استقلالها حرصت على عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية فيما بينها لم تلبث أن تطورت إلى اتفاقيات جماعية، كما شهدت حقبة السبعينيات انعقاد كثير من المؤتمرات الخليجية في مجالات التخطيط والتربية والتعليم وغيرها، كما ظهرت أيضاً العديد من المؤسسات والمنظمات الضخمة في تلك المجالات، كان من أبرزها مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي، الذي اتخذ من الرياض مقراً له، ومؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك ومقرها الكويت، وجامعة الخليج ومقرها البحرين، هذا بالإضافة إلى بعض المؤسسات الاقتصادية المشتركة كبنك الخليج الدولي وشركة طيران الخليج وشركة الخليج للصناعات البتروكيماوية، وشركات النقل البحري المشترك ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، التي تأسست في عام 1976م، واتخذت من مدينة الدوحة مقراً لها [2].

1- وكالة الأنباء الكويتية: مجلس التعاون الخليجي "جهود كويتية في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية،2002 للمزيد: https://www.kuna.net.kw

2- الرميحي، محمد غانم: الخليج ليس نفطاً "إشكالية التنمية والوحدة"، الكويت، (د. ن)، ط1، 1983، ص144-145.

وبناءً على ما سبق، فقد استمر عقد العديد من المعاهدات الثنائيـة والمتعددة الجوانب بين دول الخليج العربي في السبعينيات، كما تم عقد اجتماع موسع في مسقط عاصمة سلطنة عُمان في عام 1976م، ضم وزراء الخارجية لدول الخليج العربية الست، بالإضافة إلى مشاركة إيران والعراق، لمناقشة قضية أمن الخليج العربي على المستوى الداخلي، ولكن لم يتم التوصل إلى الكثير من الإنجازات، بسبب عدم الاتفاق بين العراق وإيران على قضايا إقليمية كثيرة، وتمت الموافقة على بعض المشاريع في الميادين غير السياسية والعسكرية، مثل إنشاء وكالة حماية البيئة البحرية الخليجية بمشاركة إيران والعراق، ومكتب التربية لدول الخليج العربي بمشاركة العراق [1].

واتساقاً مع تلك المحاولات الأولى للتنسيق والتعاون بين دول المنطقة، يمكن القول: بأن التنسيق الأمني والسياسي لم يكن وحده السبب الذي من أجله قام مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ إذ لا يمكن إغفال الأسباب الأخرى، وخاصة العامل الاقتصادي الذي كان دافعاً للعمل المشترك بين دول الخليج العربي خاصة، ويعود السبب في ذلك إلى التشابه في البنية الاقتصادية لدول الخليج العربية، من حيث اعتمادها على مصدر واحد للإنتاج والتصدير المتمثل بالثروة البترولية الهائلة، وعدم تنويع مصادرها الاقتصادية، أضف إلى ذلك اعتمادها بشكل شبه كامل على الاستيراد الخارجي مع وجود فائض في ميزان مدفوعاتها، هذا بالإضافة إلى ما تعانيه من مشكلات خاصة بالعمالة الوافدة، وقلة الكوادر الفنية والإدارية الوطنية، وكلها أمور تستدعي المعالجة السريعة، والتخطيط المشترك من أجل تنويع مصادر الدخل وتوسيع الطاقة الاستيعابية وتقليل الاعتماد على الخارج، وإيجاد سوق اقتصادية واحدة تكون أكبر حجماً من السوق المحلية لكل دولة على حدة، إذ إن دول الخليج العربي في العموم، باستثناء المملكة العربية السعودية، دول صغيرة الحجم ومن ثم، فإن التنسيق فيما بينها سيؤدي بطبيعة الحال إلى تحقيق فوائد كبيرة، سواء في المجالات الاقتصادية أو الإنمائية المشتركة القائمة على أساس التكامل، وإن كان ذلك يتطلب بالضرورة أن تطرح كل دولة جانباً المشروعات المتشابهة التي تقوم بها دولة أخرى مجاورة لها، وذلك للتخلص من العشوائيـة أو الازدواجية التي تؤدي إلى إهدار الأموال والطاقات الخليجية، وبجانب المشاريع الاقتصادية المقدمة للعمل الخليجي المشترك، هناك عوامل قومية وأمنية وسياسية تفرض العمل باتجاه الاندماج بصورة أوثق بين دول الخليج العربي، وإن كانت الفترة التي تم الإعلان فيها عن قيام مجلس التعاون، قد فرضت عليه عدم التصريح العلني بالمشاريع الأمنية والسياسية المرتقب تنفيذها، وذلك بسبب الموقف الإقليمي، وخاصة الإيراني الذي يعتبر أن أي تحالفات في المنطقة ستكون موجهة ضده [2].

1- مقلد، إسماعيل صبري: دبلوماسية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مراجعة تحديات الأمن والتعاون، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 1998، ص57.

2- Wolf, Ronald G: The United States and Arabia the Gulf, Georgetown University, Washington, 1980, P13.

جدول يوضح مجالات التعاون في منطقة الخليج العربي قبل قيام مجلس التعاون [1]:

الرقم	مجال التعاون	الدول المشاركة	التاريخ
1	لجنة الاتصالات في منطقة الخليج العربي	الكويت، البحرين، الإمارات، قطر	1971
2	بنك الخليج الدولي	الكويت، السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، عُمان، العراق	1975
3	الإنتاج البرامجي المشترك	الكويت، السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، عُمان، العراق	1976
4	مكتب التربية العربي لدول الخليج	الكويت، السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، عُمان، العراق	1976
5	الأمانة العامة الصحية لدول الخليج	الكويت، السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، عُمان، العراق	1976
6	شركة الملاحة العربية	الكويت، السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، العراق	1976
7	منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية	الكويت، السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، عُمان، العراق	1976
8	وكالة أنباء الخليج	الكويت، السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، عُمان، العراق	1978
9	اتحاد غرف الصناعة والزراعة الخليجي	الكويت، السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، عُمان، العراق	1979
10	شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات	الكويت، السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، عُمان، العراق	1979
11	المركز الإقليمي للأرصاد البحرية	الكويت، السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، عُمان، العراق، إيران	1980

1- وكالة الأنباء الكويتية، (كونا): مجلس التعاون الخليجي، البحث رقم 9، الكويت، ط2، 1983.

يتضح من الجدول السابق، أن العلاقات التعاونية والتنسيقية قائمة بين دول الخليج العربي في مجالات متعددة، ولا سيما المجالات الاقتصادية والمالية والإعلامية والتربوية، وعليه فإن قيام مجلس التعاون الخليجي جاء نتيجة خبرات سابقة في التعاون المشترك، وضرورة إيجاد كيان موحد يجمع هذه الدول لتحقيق أمنها واستقرارها، كما تبين أن الكويت كانت حاضرة في جميع اتفاقيات التعاون بين هذه الدول، وإن دل على شيء، فإنما يدل على حرص الكويت على توحيد الجهود المشتركة لبناء جسم خليجي قادر على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، كما اتضح الحضور العراقي ومشاركته في جميع المجالات التعاونية مع دول المجلس قبل قيامه، ولو أن هذه الدول تمكنت من احتواء العراق ضمن فعاليات مجلس التعاون حين انشائه، على الرغم من الخلافات بين الطرفين، وضم اليمن إلى قوة المجلس لتدعيم قوته السياسية والعسكرية، لأصبح لمنطقة الخليج العربي كيان واضح قادر على التعامل مع الحسابات الإقليمية والدولية بصفة الشراكة الندية بعيداً عن التبعية والانزلاق نحو الإملاءات الخارجية والمخاوف الإقليمية، التي كانت ولا تزال تشكل عامل قلق واضطراب على أمن المنطقة واستقرارها.

وفي إطار الإجراءات التنفيذية التي عملت دول الخليج العربي إلى الإسراع في تنفيذها، بهدف الإعلان عن الصيغة النهائية التي توصلت إليها بخصوص التعاون فيما بينها، ويبدو أنها أخذت في حسبانها الخصوصيات التي تتصف بها دول الخليج العربي، من تشابه الأنظمة السياسية والاقتصادية، إلى جانب ذلك، التشابه في المشاكل التي تعاني دول الخليج العربي منها، مما جعل المجلس يقتصر في عضويته على الدول الست فقط، التي شكلت حافزاً لتوحيد جهودهم في حلها بواسطة مؤسسة موحدة تجمع بينهم [1].

2- الإعلان عن قيام مجلس التعاون الخليجي:

في 1981/2/4م، تم الإعلان من الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية عن تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتلا وزير الخارجية السعودية "سعود الفيصل" وثيقة التأسيس، إذ أشار إلى أن الدول المجتمعة في الرياض، وهي (الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، الكويت، دولة قطر، سلطنة عُمان)، اتفقت فيما بينها على تأسيس مجلس التعاون يدول الخليج العربية، بما يحقق المصالح المشتركة لدول الخليج والأمة العربية، ، وتمثّلت في التشابه الكبير بين دول مجلس التعاون، من حيث العقيدة المشتركة، والتاريخ والثقافة الواحدة، والتماثل الاقتصادي، والتحديات التي تقف حائلاً أمام التقدم والتطور، وتحقيق الأمن والاستقرار لدول المنطقة [2].

1- شفيق، عبير وفيق: دراسة في نشأة مجلس التعاون الخليجي وموقفه من القضائية الاقليمية، جامعة بغداد، قسم التاريخ، بحث علمي منشور، 2020، ص5-6.

2- وثيقة إعلان الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي عن تأسيس مجلس التعاون الخليجي وأهدافه،1981/2/4 للمزيد: https://youtube.com/c/Fnews_Arabic انظر وثيقة الإعلان عن قيام مجلس التعاون في ملاحق الكتاب، الملحق رقم (1).

جدول توضيحي للدول المكونة لمجلس التعاون الخليجي [1]

اسم الدولة	العاصمة	المساحة ب (كم2)	نظام الحكم	العملة
المملكة العربية السعودية	الرياض	2,149,690	وراثي ملكي	ريال
سلطنة عُمان	مسقط	309,500	وراثي ملكي	ريال
الإمارات العربية المتحدة	أبو ظبي	83,600	اتحادي وراثي ملكي	درهم
الكويت	الكويت	17,820	إمارة وراثية دستورية	دينار
قطر	الدوحة	11,581	إمارة وراثية ملكية	ريال
البحرين	المنامة	765	مملكة دستورية وراثية	دينار

3- الهيكلية التنظيمية لدول مجلس التعاون الخليجي:

ركز النظام الأساسي لمجلس التعاون في مقدمته على السمات المشتركة التي تربط مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأنه جاء مماشياً ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى بين الدول التي تجمعها صفات مشتركة في إطار الجامعة العربية، وتناولت المادة الرابعة من النظام الأساسي، الأهداف التي يتجه إليها المجلس من أجل تحقيق التناسق والتكامل بين الدول الأعضاء في مختلف الميادين الاقتصادية والثقافية والتشريعية والإدارية والإعلامية، إلى جانب دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة، ومن الملاحظ أن النظام الأساسي نص على أن يكون

1- وكالة الأنباء الكويتية "كونا": التعاون الخليجي في ذكرى تأسيسه ال 38، للمزيد: https://www.kuna.net.kw

لكل دولة صوتٌ واحدٌ رغم تفاوت تلك الدول في عدد سكانها ومساحة أراضيها وحجم ثرواتها الاقتصادية والطبيعية، وذلك حرصاً على المساواة القانونية بين الدول الأعضاء المكونة للمجلس، وبما يحقق لها الالتزام بتنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس بمحض إرادتها واقتناعها من منطلق سيادتها الوطنية [1].

وقد حددت المادة السادسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي الأجهزة الرئيسة الناظمة لآلية عمل المجلس، وهي: المجلس الأعلى، المجلس الوزاري، الأمانة العامة.

1- المجلس الأعلى:

ويمثل السلطة العليا في مجلس التعاون الخليجي، وتكون رئاسته دورية من زعماء الدول طبقاً للترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء فيه، (الإمارات، البحرين، المملكة العربية السعودية، عمان، قطر الكويت)، ويعقد المجلس الأعلى دورة عادية في كل عام، ويختص بتحديد أهداف المجلس ورسم سياسته العليا، ويتبع للمجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات، ويتم تشكيلها من عدد مناسب من ممثلي الدول الأعضاء غير الأطراف في النزاع ومقرها مدينة الرياض [2].

آ- هيئة تسوية المنازعات:

تنص عليها المادة العاشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، وينصب معظم التعليق على هذه الهيئة في كونها لا تتمتع بصلاحيات فعلية، ويدللون على ذلك بالنزاعات الحدودية والخلافات المستمرة بين دول المجلس، ويشير المدير العام للمكتب القانوني للمجلس حول هيئة تسوية المنازعات، ويذكر أن هذه الهيئة ما هي إلا حبر على ورق، ولم توجد في الواقع، فالنظام موجود، وهو متوقف على توفير الإرادة والرغبة من جميع الأطراف، والهيئة الموجودة لإيجاد تسويات سياسية، لكنها لا تملك صلاحيات التنفيذ، فهي هيئة تصدر توصيات وليس قرارات، والمشكلة في كيفية الحصول على الموافقة على هذا الاقتراح، لأن بعض الدول الأعضاء في المجلس غير مدركة لأبعاد هذا الاقتراح وضرورة تطبيقه [3].

ب- الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى:

تأسست بقرار من المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، تتكون من ثلاثين عضواً بواقع خمسة أعضاء لكل دولة، وتختار رئيساً سنوياً لها، ويساعد الهيئة في عملها جهاز إداري يرتبط بالأمانة العامة للمجلس، هو مكتب شؤون الهيئة الاستشارية ومقره في مسقط [4].

1- قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج5، مرجع سابق، ص114.
2- إسماعيل: مرجع سابق، ص47.
3- عبيد: مرجع سابق، ص148-149.
4- المرجع نفسه، ص150-151.

2 - المجلس الوزاري:

يُعدّ هذا المجلس الجهاز التنفيذي لمجلس التعاون الخليجي، ويجتمع المجلس الوزاري في دوراته العادية كل ثلاثة أشهر ويكتمل نصابه بحضور ثلثي الأعضاء، ويتولى اتخاذ السياسة الملائمة لتنفيذ قرارات المجلس الأعلى، إلى جانب المسائل المتعلقة بالتنمية بين دول الخليج العربي، وحددت المادة الحادية عشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون طريقة تكوين المجلس الوزاري، أما المادة الثانية عشرة، فقد حددت المهام التي يتولاها ذلك المجلس، أما المادة الثالثة عشرة، فقد أوضحت نظام التصويت في المجلس، ويلاحظ أن المجلس يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم، ولهم الاختصاصات نفسها، فالمسائل في المجلس الوزاري تقسم كما هو الحال في المجلس الأعلى إلى مسائل موضوعية يحتاج صدورها إلى إجماع، وأخرى إجرائية تصدر بالأغلبية البسيطة، ويمكن للمجلس الوزاري أن يصدر توصيات حول بعض القضايا، وفي مقدمتها المسائل الإجرائية [1].

3- الأمانة العامة:

تتكون من الأمين العام والأمناء المساعدين والموظفين، وعليهم متابعة القرارات الصادرة من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، وتمثيل المجلس لدى الغير، وذلك في حدود الصلاحيات المخولة له [2].

وتتلخص اختصاصات الأمانة العامة فيما يأتي:

- إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك.

- إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري والتحضير لاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات [3].

ويتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة من الآتي:

أمين عام مجلس التعاون الخليجي، ويعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة، وخمسة أمناء، يكونون نواباً للشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والبيئية، ورئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، أضف إلى ذلك، مديري قطاعات الأمانة العامة للمجلس وبقية الموظفين [4].

1- النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، المواد 11، 12، 13. للمزيد: https://www.Gcc-sg.org
2- المصدر نفسه: المادة 14.
التعاون،
3- المصدر نفسه: المادتان 15و 16.
4- المصدر نفسه: المادة 16.

وأثيرت حول موضوع التصويت في مجلس التعاون الخليجي، مجادلات ونقاشات حادة، ونظام التصويت في المجلس قريب من نظام التصويت في جامعة الدول العربية (وفقاً للمادة السابعة من ميثاق الجامعة العربية)، ولكن بأسلوب مختلف، إذ لم يميز ميثاق الجامعة بين طائفتي المسائل الموضوعية والإجرائية، ولكن تقرر الإجماع بصدور القرار في المسائل الموضوعية، بينما يعطي مجلس التعاون لكل عضو حاضر ومشترك في التصويت حق الفيتو، ويتيح صدور القرار إذا توفر إجماع أربعة أعضاء على الأقل، بينما يتطلب قرار مجلس الجامعة الإجمالي إجماع الدول الأعضاء في الجامعة، وهذا أكثر تعقيداً وأضيق لفرص المرونة وإصدار القرارات [1].

وعلى الرغم من أن الخبراء القانونيين يروّن بعض الثغرات في النظام الأساسي للمجلس، ولاسيما فيما يتعلق بشرط الموافقة بالإجماع على القرارات التي يتخذها المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، إلا أنه يمثل مع ذلك خطوة تاريخية مهمة، إذ إنها هي المرة الأولى التي وافقت فيها دول الخليج العربي على اتخاذ سبيل العمل المشترك بشكل مؤسسي فيما بينها، وما يثير الانتباه النص على تشكيل المجلس الوزاري من وزراء الخارجية، مما يضفي على مجلس التعاون طابعاً سياسياً أكثر من كونه طابعاً اقتصادياً أو تنموياً، وإن كان ذلك النص لم يقلل من تكثيف المجلس لجهوده من أجل توثيق التعاون بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، حيث تشكلت العديد من اللجان المتخصصة في تلك المجالات[2]. ولا بد من توضيح، أن المادة التاسعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون نصت، كما أسلفنا، على أن يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوت واحد، مما يعني إمكانية تعطيل القرارات والمشاريع بمجرد رفض أي دولة من دول المجلس لأي مشروع، وخير مثال، عندما وافقت دول مجلس التعاون الخليجي على التوقيع على الاتفاقية الأمنية المشتركة باستثناء الكويت؛ إذ رفضت التوقيع على هذه الاتفاقية لأسباب داخلية تتعلق بعدم توافق نصوص الاتفاقية الأمنية المشتركة مع الدستور الكويتي، أضف إلى ذلك ما يعتري الاتفاقية من غموض من الممكن تفسيره بالتدخل في الشؤون الداخلية للكويت، فكان الرفض الصريح لهذه الاتفاقية، بغض النظر عن رغبات الدول الأخرى في مجلس التعاون [3].

يتضح مما سبق، أن الدول الأعضاء قد أولت لقيام مجلس التعاون الخليجي اهتماماً كبيراً، وذلك بسبب المخاطر الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تمر بها منطقة الخليج العربي، والنتائج التي فرضت نفسها على الواقع الإقليمي، فكان لا بد من التعامل مع هذه الملفات ككيان موحد، ورؤية سياسية واقتصادية واحدة فمن خلال الهيكل التنظيمي للمجلس، يتبين أن الأولوية كانت للملف الأمني والسياسي، وتوثيق العلاقات الخارجية، ويدل على ذلك أن المجلس الوزاري تشكل من وزراء الخارجية لدول الخليج العربي، وفي ذلك

1- عبيد: مرجع سابق، ص149.
2- الرميحي: الخليج ليس نفطاً، مرجع سابق، ص175- 176.
3- عبيد: مرجع سابق، ص 147.

إشارة واضحة للدافع الرئيس من قيام المجلس، مع أهمية الدوافع الاقتصادية، كون المنطقة من أغنى مناطق العالم بالثروة النفطية واحتياطاتها، فكان لهذا العامل حضوره في كافة المناقشات والاجتماعات الخليجية، أضف إلى ذلك أن الرؤية الأساسية لصانعي القرار في المجلس، كانت تتمثل في محاولة ملء الفراغ الذي حدث في المنطقة، نتيجة انشغال العراق وإيران بحرب طاحنة أخرجتهما عن الكثير من الملفات الإقليمية، ناهيك عن الوضع الدولي السائد آنذاك، الملائم لقيام التحالفات السياسية والتكتلات الاقتصادية العالمية، إذ ظهر الاتحاد الأوربي والتكتلات الاقتصادية في جنوب شرق آسيا.

جدول يوضح الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي:

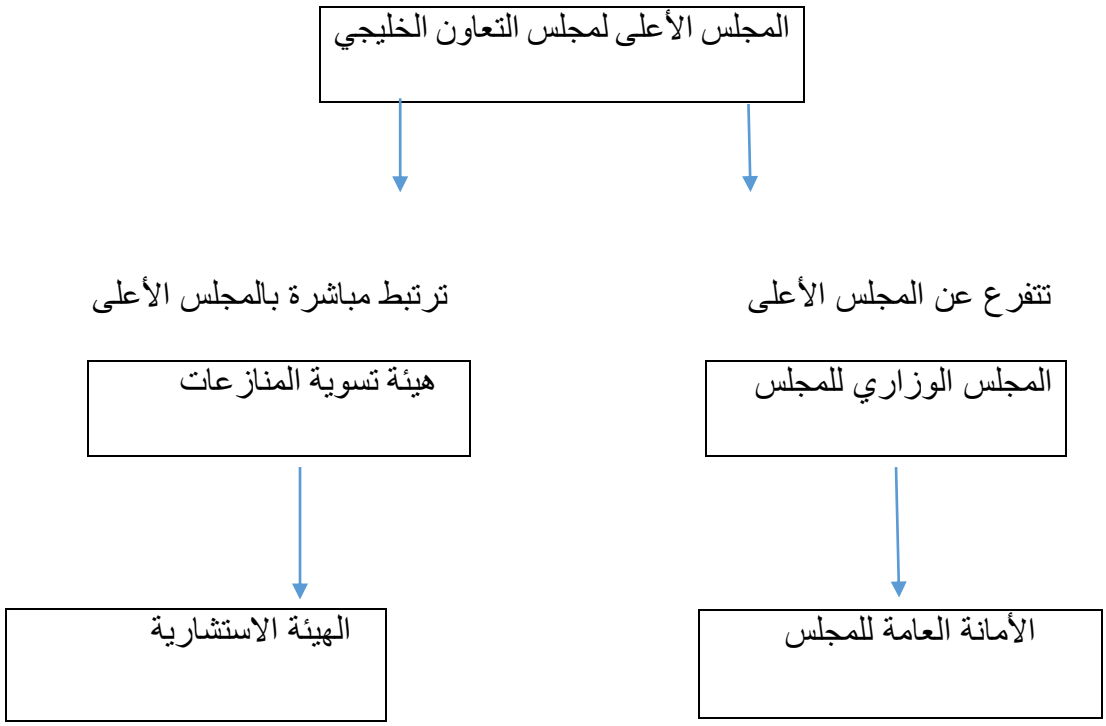

وبعد الاطلاع على تكوين الأمانة العامة واختصاصاتها وصلاحياتها، لا بد من إجراء مقارنة لمنصب الأمين العام في مجلس التعاون الخليجي ونظرائه في المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، إذ يظهر أن دول مجلس التعاون الخليجي قد حددت لأمينها العام دوره ومهامه، التي تقضي بتوسيع سلطات الأمين العام في بعض المسائل الإجرائية والإدارية، على أن يظل نطاق ممارسته لهذه السلطات رهناً بشخصيته وقدراته واتصالاته وعلاقاته بالأجهزة والمنظمات الدولية، وقد أخذ ميثاق الأمم المتحدة بهذه النظرية في تصوره لوضع الأمين العام وصلاحياته، وأكثر ما يوجه النقد لمنصب الأمين العام وللأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي عموماً، كونهما لا يتمتّعان بصلاحيات تخولهما إملاء القرارات وتطبيقها، كما لدى الاتحاد الأوربي والسوق الأوروبية المشتركة [1].

4- أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

لعل من أبرز الأهداف الأساسية التي سعى مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تحقيقها ما يأتي:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية، المالية، التجارية، الجمارك والشؤون الثقافية والاجتماعية والصحية والإعلامية والإدارية.

- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعليم والزراعة وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة [2].

لقد جاء المجلس بمؤسسات شبه متكاملة، ولم تتوقف هذه المؤسسات عن أداء أعمالها، لكن الصيغة الاسترضائية التي قام عليها المجلس بين توجه اقتصادي أو سياسي أو عسكري، أدى إلى غياب وضوح الأهداف المشتركة، مما عطل الآلية القادرة على تحقيق الطموحات التي قام المجلس على أساسها، ويرى البعض أن المجلس قد توافر له البناء المؤسسي، لكن غاب الدور المؤسسي في العمل، لأن الدول الأعضاء لم تعط المجلس دوراً أكبر من خلال التنازل عن جزء من سيادتها لصالح المجلس، كما عانى جهاز المجلس قصوراً فنياً في قدرته على أن يطرح وينفذ بشكل موضوعي ومهني قرارات القمم والبرامج المشتركة وأهداف المجلس، بل إن البرامج المشتركة لا يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها إلا بعد جهد مضن وتفاوض طويل، لغياب الرأي المختص السديد في أسرع وقت، وليس هذا إلا دليلاً على تدني مستوى الكفاءة والمهنية في موظفي الأمانة العامة، أو أنهم لا يملكون سوى تنفيذ ما يملى عليهم، ولربما أسهمت شخصية الأمين

1- عبيد: مرجع سابق، ص150.
2- أبو الوفا، أحمد: مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة دولية (دراسة مقارنة)، القاهرة، دار النهضة العربية، ط1، 1996، ص28.

العام لمجلس التعاون في تغطية عيوب هذه الأمانة، وهي شخصية دائماً ما تنتقى من الأوساط ذات المؤهلات العلمية والدبلوماسية كما يصفها البعض [1].

ثانياً: اختلال توازن القوى الإقليمية والمشاريع الأمنية التي طُرحت على مجلس التعاون:

لا بد من التنويه، إلا أن الهاجس الأمني تصدّر الأولويات بالنسبة لدول الخليج العربي، وخاصة بعد التطورات الإقليمية الخطيرة كالثورة الإيرانية والحرب العراقية - الإيرانية، فدول مجلس التعاون الخليجي الست تطل على شواطئ الخليج العربي من ناحية الغرب، بينما تطل إيران عليه من ناحية الشرق، كما تطل عليه العراق في الشمال، وهذا يعني من الناحية الاستراتيجية أن الساحل الشرقي للخليج تحكمه استراتيجية واحدة، وسياسة خارجية واحدة، وسياسة دفاعية واحدة، وقوات مسلحة واحدة، تخضع جميعها لقيادة سياسية واحدة تتخذ من طهران مقراً لها، وهنا لا يختلف الأمر في زمن الشاه عنه في زمن الجمهورية الإيرانية بعد الثورة، وفي المقابل، فإن السواحل الغربية للخليج العربي تطل عليها دول عربية ذات استراتيجيات مختلفة، إن لم تكن متضاربة، ففي الشرق الإيراني وحدة في الاستراتيجية، وفي الغرب العربي تمزق وصراعات تصل أحياناً إلى حد استخدام القوة المسلحة، وفي الغرب العربي سبع استراتيجيات، وسبعة جيوش، وسبع سياسات خارجية، وسبع سياسات دفاعية، وسبعة مراكز للقيادة المسلحة على الأقل، ففي بعض البلدان يوجد أكثر من مركز سياسي واحد، وفي الشرق الإيراني يتوافر عمق استراتيجي للدفاع، بينما تفتقد الدول العربية على الساحل الغربي للخليج العربي أي عمق استراتيجي باستثناء المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان [2].

وفكرة قيام مجلس التعاون الخليجي التي طرحتها الكويت هي في الأساس فكرة أمنية- وإن لم يتم التصريح بشكل علني- لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، في عالم اتسم بالمتغيرات السياسية والتكتّلات الاقتصادية، ومن ثم فإن المحاولة الخليجية تأتي في نطاق حفظ الأمن ومسايرة التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم في تلك الفترة، وللحفاظ على أمن دول الخليج العربي، فقد طُرحت على مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الممتدة من عام 1981م- أي منذ إنشائه- حتى بداية التسعينيات، العديد من القضايا الأمنية والسياسية الداخلية والإقليمية والدولية، وذلك للتداول واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها، ومن أهم القضايا التي شغلت المجلس خلال العقد الأول من إنشائه، الاتفاقيات الأمنية بين دول المجلس، والتدخل الأمريكي - السوفيتي في المنطقة، والحرب العراقية - الإيرانية[3].

1- العجمي: مرجع سابق، ص461.

2- العتوم، نبيل: الجغرافيا السياسية كإطار تحليلي لقياس قوة إيران. للمزيد: https://platform.almanhal.com تاريخ الاطلاع 2022/7/9

3- قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج5، مرجع سابق، ص103.

وفي المقابل، فقد تناول جدول أعمال الاجتماع الأول لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، الذي عُقد في الرياض في شباط 1981م، ثلاثة مشاريع أمنية، كما أسلفنا سابقاً، سعودي وكويتي وعُماني، حيث عكست هذه المشاريع الثلاثة مستوى الأهمية التي توليها دول المجلس للجانب الأمني، رغم أن هدفه المعلن اقتصادي وإعلامي وثقافي، وهو ما عبّر بوضوح عن حقيقة الأهداف غير المعلنة من إنشاء المجلس، خاصة من جانب السعودية والكويت، ومن ناحية أخرى، عكس طرح هذه المشاريع الثلاثة دون تنسيق مسبق بين الأطراف المعنية، درجة التفكير والسلوك بين الدول الثلاث تجاه مفهوم أمن الخليج العربي ومفهوم دور المجلس تجاه هذه القضية، فالمشروع السعودي كان يسعى لتحقيق تعاون أمني عن طريق الاتفاقيات الأمنية الثنائية بين دول المجلس، بحيث يتم التنسيق بشكل مشترك بين أجهزة دول المجلس (وزارة الداخلية وقوات الأمن والمخابرات) للحفاظ على الأمن الداخلي للمجلس، أما المشروع العُماني تركز على حماية الملاحة في مضيق هرمز، ودعا إلى مساهمة دول المجلس في بعض نفقات شراء المعدات العسكرية التي استخدمتها سلطنة عُمان في حماية الملاحة في المضيق، كما دعا المشروع العُماني إلى دعوة الولايات المتحدة وألمانيا الغربية للمشاركة مع دول المجلس في حماية أمن الخليج العربي وسلامته [1].

ومن الملاحظ، أن المشروعين السعودي والعُماني قد ركّزا على قضية الأمن الداخلي والخارجي بشكل منفصل، فمشروع السعودية، تمسك بأهمية الأمن الداخلي والحفاظ عليه من خلال الاتفاقيات الأمنية الثنائية والمشروع العُماني، ركز على الأمن الخارجي بصورة مستقلة من خلال الاتفاقيات مع الدول الأجنبية، وبذلك يلاحظ خطورة هذين التصورين على أمن دول مجلس التعاون وبالتالي على أمن الخليج العربي، بسبب ضعف النظرة السياسية لكلا المشروعين في إحاطة أمن المنطقة بصورة مستوعبة وواقعية تلبي مصالح دول مجلس التعاون على الصعيدين الأمني والسياسي، أما المشروع الكويتي لحفظ الأمن في الخليج العربي، فكان يقضي بوضع الأسس التي يجب أن تكون محور التفكير والسلوك لدى مجلس التعاون تجاه القضايا الملحة في المنطقة، وركز المشروع الكويتي على الأمن الداخلي والخارجي معاً دون الفصل بينهما، على اعتبار أنهما أمران لا يمكن الفصل بينهما، ودعا إلى ضرورة أن تكون الاتفاقية الأمنية بين دول المجلس جماعية، وليست ثنائية كما في المشروع السعودي، وعليه يتميز المشروع الكويتي عن المشروع السعودي في الشكل (اتفاقية جماعية لا ثنائية)، ويتميز عن المشروع العُماني في المضمون؛ تعاون في الأمن الداخلي والخارجي معاً بعيداً عن التدخل الأجنبي [2].

1- الخطيب، عمر: الإنماء السياسي الخليجي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، 1985، العدد (4)، ص193.
2- المرجع نفسه، ص195.

وعلى أية حال، وبعد جملة مداولات ومباحثات دارت بين أطراف مجلس التعاون الخليجي، قامت الأمانة العامة بتوجيه من المجلس الأعلى بوضع صيغة الاتفاقية الأمنية مع مراعاة ما احتوت عليه المشاريع الثلاثة التي تقدمت بها الكويت والسعودية وسلطنة عُمان، ودار المضمون الجديد للاتفاقية حول تعاون الأجهزة الأمنية بين الدول الأعضاء من أجل تنسيق العمل وتبادل المعلومات الأمنية بالسرعة الممكنة، وتبادل الخبرات وتقديم المساعدات في كل ما يتعلق بحماية الأمن الداخلي، وعقد الدورات التدريبية لرجال الأمن والضباط المسؤولين عن الأجهزة الأمنية، وكذلك تقضي الاتفاقية، بإنشاء مركز للمعلومات المدنية يزود الأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء بالمعلومات المطلوبة عن الأشخاص المشتبه بهم وتحركاتهم، وتبادل المجرمين الفارين من الدول الأخرى، وبناءً عليه، وافقت جميع الدول الأعضاء على هذه الاتفاقية، باستثناء الكويت، التي رفضت التوقيع عليها لما تضمنته من بنود اعتبرتها لا تتفق ونظامها السياسي، ولما كان صدور القرار يتطلب التصويت بالإجماع طبقاً لنصوص ميثاق المجلس (المادتين التاسعة والثالثة عشرة)، فقد أُجهض مشروع الاتفاقية الأمنية عام 1981م، لعدم موافقة الكويت عليها[1].

وانطلقت السياسة الخارجية الكويتية من موقفها الرافض لهذه الاتفاقية من الاعتبارات الآتية:

1- الحفاظ على السيادة الوطنية، فقد اعتبرت الكويت أن بعض بنود الاتفاقية الأمنية، تحمل في طياتها انتهاكاً للسيادة الوطنية الكويتية، باعتبارها دولة مستقلة وترفض أن تتنازل عن جزء من سيادتها لأي طرف كان، وهذه الاتفاقية تفتح المجال أمام التدخل في شؤون الكويت الداخلية من جانب دول المجلس، خاصة السعودية، لدواع أمنية وضرورات أملتها موافقة الكويت على هذه الاتفاقية، في حالة إن وافقت عليها، كما تتناقض الاتفاقية مع طبيعة النظام السياسي الكويتي الذي قطع شوطاً طويلاً في مجال إطلاق الحريات وتعزيز الديمقراطية وحرية التعبير والقبول بالرأي الآخر المعارض، بعكس الأنظمة الخليجية الأخرى، التي كانت في تلك الفترات ترفض هذا النهج السياسي بالحكم، ونتيجة لهذه المبررات السيادية رفضت الكويت التوقيع على الاتفاقية الأمنية.

2- الاعتبارات السياسية والاستراتيجية، بسبب تناقض الاتفاقية الأمنية مع الهدف الأساسي الذي وجدت من أجله، وهو حماية أمن الخليج العربي من التدخلات الخارجية والحفاظ على الأمن الداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي، والعمل على إبعاد المنطقة عن بؤر التوتر الإقليمي والدولي، وهو ما تجاهلته الاتفاقية التي ركزت على الأمن الداخلي للدول الأعضاء، وأهملت خطر التدخل الخارجي[2].

وبدوره أعلن مجلس الأمة الكويتي في تشرين الأول 1982م، رفضه المباشر والصريح للاتفاقية الأمنية، وصرح بأسلوب شديد اللهجة، أن الاتفاقية الأمنية المزمع تنفيذها بعد أن يتم التوقيع عليها من قبل

1- أسيري، عبد الرضا: الكويت في السياسة الدولية المعاصرة "إنجازات- إخفاقات- تحديات"، مطابع القبس التجارية، الكويت، ط1، 1993م، ص 193.

2- الخطيب: الإنماء السياسي الخليجي، مرجع سابق، ص194.

الدول الأعضاء في المجلس، ونتيجة للمخاوف والشكوك التي قد تعكسها بعض بنود الاتفاقية، فإنها لا توافق قضايا حقوق الإنسان وحرية التعبير والحريات العامة في البلاد، وبالتالي تعريض الديمقراطية في الكويت والمنطقة الخليجية بشكل عام إلى تحجيم مقصود بحجة الحفاظ على أمن المنطقة، وخاصة في قضية تبادل المجرمين أو الفارين، إذا خشيت الأطراف الشعبية والنيابية من إطلاق هذه التسمية على كل من يعارض سياسات البلاد في الكويت أو في أي دولة من دول مجلس التعاون، ما يجعل الإجراءات الأمنية قيداً على الديمقراطية وحرية المعارضة والرأي الآخر[1].

يتضح أن جملة الأسباب المذكورة آنفاً، كانت وراء رفض الكويت التوقيع على الاتفاقية الأمنية الخليجية عام 1982م، الأمر الذي دفع المجلس إلى إلغاء الاتفاقية من أجندته، وكانت هذه الاتفاقية بداية الطريق لرسم سياسة خارجية كويتية مستقلة عن التأثير السعودي، وبداية ملامح جديدة لصانع القرار الكويتي لإثبات ندّيته للقوى المؤثرة في مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثالث: الموقف العربي والإقليمي والدولي من قيام مجلس التعاون الخليجي:

أولاً: الموقف العربي من قيام مجلس التعاون الخليجي:

شكّلت قمة بغداد في عام 1978م، أجواء مريبة لدول الخليج العربي الست، إذ حاولت بعض الدول العربية، خاصة العراق وليبيا وسوريا، دفع دول الخليج العربية للقبول بالقرارات التي تصدرها القمة، رغم اعتراض العديد من الدول العربية عليها، وتعرضت الوفود الخليجية، كما يذكر الأمين السابق لمجلس التعاون الخليجي عبد الله بشارة إلى: "معاملة سيئة فيها ترهيب وتهديد، وأُرسلت إلى غرف الوفود الخليجية أوراقاً تحمل عبارات الانتقام في حالة التساهل، وتبنّت بعض الدول العربية، العراق وسوريا وليبيا وفلسطين، أساليب ابتزاز سياسية، مما دفع الوفد العُماني إلى إلغاء مشاركته، وسيطرت على المؤتمر عمليات التجسس والمتابعة دون اعتبار لكرامة قادة هذه الدول ومكانتهم إقليمياً ودولياً" [2].

وإجمالاً، لقد كان هذا الحدث كافياً لدول الخليج العربي التي اقتنعت بضرورة العمل بالنصيحة الكويتية والتعاون فيما بينها، للوقوف في وجه الأطماع الإقليمية، وضد أي محاولة لفرض سياسات عراقية أو إيرانية لا تتسم مع مصالح هذه الدول، إلا أن السياسات الإقليمية قد أثّرت على توجهات التنسيق بين الأنظمة التقليدية الخليجية، تاركةً حيزاً ضيقاً للعمل في إمكانية تطبيق أمن جماعي خليجي، وتأسيس التعاون ضمن إطار مؤسسي ورسمي، وعلى أثر التغيرات المتراكمة التي شهدتها منطقة الخليج في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، بدأت مشاورات مكثفة بين الأطراف الخليجية المعنية كما أسلفنا سابقاً، وتم

1- الدويهيس: مرجع سابق، ص151.
2- بشارة، عبدالله يعقوب: عبدالله بشارة بين الملوك والشيوخ والسلاطين، المركز الدبلوماسي للدراسات، ط1، 2005، ص25.

عقد اجتماعين متواليين لتسريع وتيرة التعاون فيما بينهم، الأول عقد في شهر شباط 1981م، في الرياض، والثاني، في شهر آذار من العام نفسه في مسقط، وكان الاجتماعان بين وزراء خارجية (عمان، الكويت، قطر، السعودية، الإمارات، الكويت) لوضع الخطط النهائية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي، ومع كل تلك المعطيات، لم تكن بداية مجلس التعاون لدول الخليج العربية سهلة في تعامله مع بعض الدول العربية، ولعل أبرز انتقاد وجه للمجلس من الدول العربية، هو اقتصار عضويته على دول الخليج العربية الست، التي شاركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض في شباط 1981م، وما نص عليه النظام الأساسي للمجلس من تحقيق أقصى درجات الامتزاج والتقارب بين الدول المكونة له، وبالتالي فقد أصبح بمنزلة تنظيم إقليمي محدود العضوية[1]. ومن اللافت للانتباه، أن دول مجلس التعاون الخليجي لم تقم بضم اليمن كعضو في مجلس التعاون الخليجي، فما هي الأسباب التي منعت اليمن من الدخول في عضوية المجلس؟ أكانت لأسباب تخص اليمن وطبيعة النظام السياسي، أم لأسباب خاصة بدول الخليج العربية؟

لا شك، بأن الموقع الذي يحتله اليمن من حيث إطلالته على البحر الأحمر وخليج عدن، وتركيبته الجغرافية والبشرية، له تأثير كبير في الجغرافيا السياسية لشبه الجزيرة والخليج العربي، إلا أنه ولأسباب سياسة واقتصادية لم تصبح اليمن جزء من المنظومة الخليجية، فطبيعة النظام السياسي القائم على الحكم الجمهوري، بعكس دول الخليج العربي ذات الأنظمة الملكية، أضف إلى ذلك أن اليمن ليست دولة نفطية، الأمر الذي يشكل عبئاً على دول الخليج العربي، لذلك ومن منظور الأنظمة الحاكمة في الخليج العربي، فإن انضمام اليمن لا يضيف أي فائدة أو قوة للمجلس [2].

ولا بد من الإشارة، إلى أن النظام الأساسي للمجلس لم يشر بالفعل إلى إمكانية استيعاب أعضاء جدد من الأسرة العربية مكتفياً بالنص على إمكانية إجراء تعديل لنظامه الأساسي بشرط الموافقة الجماعية من الدول الأعضاء في المجلس، ومن ثم كان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية هدفاً لانتقادات صاخبة من قبل الصحافة العربية وقطاعات واسعة من الرأي العام العربي، امتدت من وصفه بتكتل الملوك والأمراء إلى نادي الأغنياء، خاصة وأن المجلس بعد تأسيسه أعلن عن الزيادة في أسعار النفط، زد على ذلك الاتهامات التي وجهت للدول الأعضاء في المجلس - رغم حرصه على تأكيد اتجاهاته الوحدوية والقومية - بأنه لا يعدو كونه تنظيماً خاصاً بالدول النفطية من دول الخليج العربي، بهدف توفير الضمانات اللازمة للحفاظ على أنظمتها القائمة وتحقيق نوع من التنسيق والتكامل في سياستها الخاصة [3].

1- الأسطل، كمال محمد: نحو صياغة نظرية لأمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة دراسات استراتيجية، أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (33)، 1999، ص13-14.

2-لماذا اليمن ليست عضواً في مجلس التعاون الخليجي، للمزيد على الموقع التالي: https://ar.quora.com

3- النقيب: مرجع سابق، ص177-178.

من جانبها، أبدت العراق تحفظاً نسبياً إزاء مجلس التعاون الخليجي، انعكس ذلك في تصريحات "سعدون حمادي" وزير خارجية العراق، الذي ذكر بأن الأحلاف والتكتلات، لا بد أن تأتي في نطاق النظام الأساسي لجامعة الدول العربية، وأن مثل هذا الحلف- يقصد مجلس التعاون الخليجي- ينبغي تنفيذه ضمن هذا الإطار، فيجب على دول الخليج العربي أن تقف ضد التدخل الأجنبي، وأن العراق على أية حال لن يقف ضد هذا المشروع، وعلى الرغم من الاختلاف في الرؤى لأمن الخليج العربي، فإن ذلك لم يمنع وزير خارجية العراق أن يعلن عن تأييد بلاده لمجلس التعاون الخليجي، كما رفض في مؤتمر صحفي في تونس بتاريخ 25 آذار 1981م، الادعاءات القائلة، بأن المجلس موجه ضد العراق، مؤكداً أن بلاده تؤيد أي تقارب يحدث بين أي مجموعة عربية، وتتمنى أن يتطور إلى مرتبة الوحدة العربية، كما أعلن نائب رئيس الوزراء العراقي في حديث لصحيفة الجزيرة السعودية في آذار 1981م، تأييد بلاده لقيام المجلس[1]. وبدوره، أشاد أمين عام جامعة الدول العربية بإقامة المجلس ووصفه بأنه حدث تاريخي عظيم، وذكر أن كل الدول العربية تبارك إقامة هذا المجلس، معرباً عن اعتقاده بإيمان الدول العربية جميعاً بأن أمن الخليج جزء جوهري من أمن الوطن العربي، وأن هناك تكاملاً شاملاً بين الجانبين الخليجي والعربي، كما دعا إلى إقامة هيئة مماثلة بين دول المغرب العربي، ومع ذلك نقلت بعض المصادر أن هناك شعوراً بالاستياء داخل الجامعة العربية لأن المجلس قد تشكل خارجها [2].

وبدورها، لم تتحمس بعض الأوساط العربية بدرجة كبيرة لقيام مجلس التعاون الخليجي، حيث اتخذت ليبيا وكذلك سوريا موقفاً متحفظاً من مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فلم تعارضاه أو تؤيداه صراحة، ويفسّر هذا الموقف في ضوء علاقات هذه الدول العربية بالاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت، الذي يبدو أنه لا يرحب بقيام المجلس لكنه لا يريد معارضته ومهاجمته، حتى لا ينسف بيديه آماله في التقارب مع بعض أعضاء المجلس، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية التي اتخذت موقفا متحفظاً في البداية، خوفاً من أن قيام مجلس التعاون الخليجي قد يؤدي إلى إعادة ترتيب الأولويات بالنسبة لهذه الدول، أو يؤدي إلى انشغال دول المجلس وتركيز اهتمامها على الأمن في الخليج العربي، مما يؤثر سلباً على القضية الفلسطينية وتطوراتها، أما مصر، فقد أبدت وزارة الخارجية اهتماماً خاصاً بمؤتمر قمة أبو ظبي، وذكرت الأنباء الصحفية من القاهرة، أن الخارجية المصرية تدرس الموضوع بجدية، حيث أعلن وزير الإعلام المصري خلال زيارته لعُمان في أواخر شباط 1983م، تأييد بلاده لمجلس التعاون الخليجي، باعتباره خطوة طبيعية لإيجاد تكامل بين دول الخليج العربي، ثم توالى بعد ذلك ترحيب مصر بمجلس التعاون الخليجي في كل المناسبات

1- الموافي: مرجع سابق، ص131.
2- الأشعل، عبدالله: الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص29- 30.

والاجتماعات[1]. ولعل التحفظ المصري عند قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يأتي في إطار البحث عن معلومات كافية حول المجلس، ومدى تقاربه مع الرؤية المصرية للسياسات الإقليمية والدولية.

ثانياً: الموقف الإقليمي من قيام مجلس التعاون الخليجي:

1- الموقف العراقي:

على الرغم من الترحيب العراقي بقيام مجلس التعاون الخليجي في البداية كما أسلفنا سابقاً، إلا أن النظام العراقي في الحقيقة، كان من أكثر الأنظمة العربية معارضة لقيام المجلس الذي لم يضمه في عضويته، على الرغم من مساهمة العراق في جميع مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي الخليجي منذ بداية السبعينيات، ومن الواضح أن اختلاف البنية السياسية والاجتماعية للعراق كان عائقاً دون انضمامه لهذا التجمع، إذ لم تبد دول الخليج العربية استعداداً لانضمام العراق في تجمعها، وألقى النظام العراقي اللوم في ذلك على المملكة العربية السعودية، ولعل استبعاد العراق من عضوية المجلس كان دافعاً له للتفكير في إيجاد تجمع آخر منافس له، حيث دعا العراق إلى تكوين مجلس التعاون العربي في عام 1989م، الذي ضم في عضويته اليمن الذي استبعد من عضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى جانب مصر والأردن، ومع ذلك لم يكن استبعاد العراق من عضوية المجلس يعني أنه أصبح منعزلاً عن دول الخليج العربية، وإنما على العكس من ذلك ظلت علاقة العراق إيجابية بتلك الدول التي كثيراً ما كانت تنظر إليه باعتباره خطاً دفاعياً ضد الهيمنة الإيرانية [2].

ولعل دول الخليج العربية وجدت في تورط العراق في الحرب مع إيران مبرراً للتعلل باستبعاده من عضوية المجلس، في الوقت الذي شعر فيه العراق بحاجته الشديدة إلى تأييد دول الخليج العربية ودعمها له مما جعله يغير موقفه إزاء المجلس، ومن ثم صدرت العديد من التصريحات الرسمية التي أعلن فيها العراق أنه يحارب إيران بالنيابة عن أشقائه، كما أظهر تأييده للمجلس؛ وذلك تماشياً مع توجهاته الأيديولوجية التي تساند، على حد ما ورد في تلك التصريحات، حدوث أي تقارب بين دول الخليج العربية، وأنه يأمل أن يتطور التعاون الخليجي إلى مرتبة الوحدة العربية الشاملة، ورغم تلك التصريحات التي كانت تتفق مع مصالح العراق خلال حربه مع إيران، إلا أنه كان من الواضح أن النظام العراقي كان يحمل لدول المجلس عداءً شديداً، وهناك من يفسر أحد دوافع العراق في غزوه الكويت وتهديده لدول الخليج الأخرى، بأنها كانت في جانب منها انتقاماً من دول الخليج العربية لعدم إتاحتها الفرصة له للانضمام إلى تجمعها، أو بالأحرى الهيمنة على ذلك التجمع [3].

1- الموافي: مرجع سابق، ص132.
2- قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج5، مرجع سابق، ص120.
3- المرجع نفسه، ص120-121.

3- الموقف الإيراني:

كشفت ردود الفعل الإقليمية التي صاحبت قيام المجلس، أن الموقف الإيراني كان شديد الحساسية، إذ استبعدت طهران بدورها من التجمع الخليجي، على الرغم من مشاركتها في بعض اتفاقات التعاون التي سبقت إنشائه، فقد انضمت عام 1976م، إلى العديد من المنظمات الخليجية، مثل، المنظمة الخليجية للاستشارات الصناعية، كما انضمت عام 1978م، إلى اتفاقية مع دول الخليج العربية للحفاظ على البيئة البحرية، إلا أن رؤية إيران انطلقت، من أن تأسيس المجلس على أنه تجمع عربي معاد لها، فلم تتوان في إبداء شكوكها وتحفظها، ويبدو ذلك واضحاً في التصريحات الصادرة عن القيادات الإيرانية، التي أعلنت معارضة قيام أي تجمع عربي على الساحل الغربي من الخليج المواجه لها، وأوضح "علي خامنئي"، المتحدث باسم الثورة الإيرانية آنذاك، أن مجلس التعاون الخليجي جاء كخطوة أولية موجهاً ضد إيران[1].

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الموقف الإيراني السلبي تجاه مجلس التعاون الخليجي، كان ناجماً عن عدة عوامل، منها، خوف إيران من مساندة دول المجلس للعراق، أو مساندة أي عمل أمريكي ضد طهران، خاصة في الوقت الذي تدهورت فيه العلاقات الإيرانية - الأمريكية، بعد احتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين في طهران، وبالتالي، يمكن تفسير بعض العمليات التخريبية التي تعرضت لها البحرين عام 1982م، وذلك في إطار تحييد الدول الخليجية، ومنعها من القيام بأي عمل ضد المصالح الإيرانية، مما أدى إلى شكوك دول المجلس في نية النظام الإيراني ومخططاته ضد دول الخليج العربية، وحقيقة الأمر، أن موقف المجلس تجاه الحرب العراقية - الإيرانية، كان يتسم بتحقيق التوازن في ضوء المصالح العربية بوجه عام، ومصالح المنطقة بوجه خاص، فعلى الرغم من مساعدات دول المجلس للعراق، فإن هناك مساعدات قدمت من بعض الدول إلى إيران، وبالتحديد من دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت [2]. وفي اجتماع قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الخامسة الذي عقد في الكويت في تشرين الثاني 1984م، أبدت القمة استعدادها للسعي مع الأطراف المعنية من أجل وقف الحرب العراقية - الإيرانية، وأكد "زايد بن سلطان" رئيس دولة الإمارات، على أهمية مساعدة الدولتين بعد توقف الحرب بينهما، لإزالة ما ألحقته الحرب من دمار، وعلى الرغم من تنديد إيران بمساندة دول مجلس التعاون، فإن دول الخليج العربي أبقت على جسور الحوار مع الجانب الإيراني، وحرصت على الوساطة بين الدولتين المتصارعتين في محاولة احتواء ردود الفعل الناجمة عن هذا الصراع وانعكاساته على دول المنطقة [3].

1- قاسم، جمال زكريا: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقعه الدولي والإقليمي والعربي، ندوة مجلس التعاون الخليجي، جامعة الكويت، الكويت، ط1، 1993، ص29.

2- هذا ما أشارت إليه بعض المصادر والمراجع العربية، إلى الدعم الذي قدمته بعض الدول الخليجية لإيران خلال فترة الحرب العراقية - الإيرانية، ربما في إشارة إلى الإمارات العربية المتحدة، وربما يكون هذا الدعم في نطاق محدود، خشية من الانتقام الإيراني والإضرار بمصالح هذه الدول، لمزيد من المعلومات، راجع، قاسم، جمال زكريا: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج5، موقف إيران من قيام مجلس التعاون الخليجي.

3- قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج5، مرجع سابق، ص121.

ثالثاً: الموقف الأمريكي - السوفيتي من قيام مجلس التعاون الخليجي:

1- الموقف الأمريكي:

يُعدّ العامل الدولي، أحد أهم العوامل التي لعبت دوراً كبيراً في الدفع باتجاه إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فهو يمثل تهديداً حقيقياً لأمن الدول الخليجية الست واستقرارها، خاصة على أثر زيادة حدة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، بعد غزو الأخير لأفغانستان في نهاية عام 1979م، وصراعهما حول منطقة الخليج تحت مسمى أمن الخليج العربي، فحسب وجهة النظر الأمريكية، فإن الاتحاد السوفيتي أصبح يهدد -بعد غزوه لأفغانستان- حقول النفط والممرات المائية لمنطقة الخليج، التي يدين لها عدد كبير من الدول المستوردة للطاقة بالتبعية، حيث أشار الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية كارتر "carter" ببساطة، نحن لا نملك أن نجعل السوفيت يمدون هيمنتهم إلى جزء متاخم للخليج، الذي هو مهم جداً لنا وللشعوب الأخرى في العالم"[1].

لذلك سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعلان تأييدها لقيام مجلس التعاون الخليجي، والاستفادة من هذه القوة خلال فترة الحرب الباردة، باعتباره قوة في وجه الأطماع السوفيتية من جانب، وعامل يسهم في التوازن الإقليمي في منطقة الخليج من جانب آخر، وعملت على زيادة تواجدها العسكري البحري في الخليج العربي، بحجة حماية دوله من الأطماع والأخطار السوفيتية التوسعية باتجاه منطقة الخليج، ووفقاً لمبدأ كارتر، والذي يُفهم منه، أن أي تقدم سوفيتي نحو الخليج العربي سيواجه برد فعل أمريكي عسكري، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية خسرت موقعها في إيران على إثر انهيار نظام الشاه، الذي كانت تعتبره أحد أهم دعائم الاستقرار في المنطقة من وجهة نظرها، وعلى الجانب الآخر، شكّلت مبادرة الرئيس السوفيتي "بريجنيف" بشأن تحييد منطقة الخليج العربي، احتمالية مواجهة ساخنة بين القوتين السوفيتية والأمريكية يجري الإعداد لها في المنطقة، بانتظار استغلال الظروف الدولية وتوجيهها بما يتفق ومصالح القوتين العظميين واستراتيجيتهما في منطقة الخليج العربي[2]. وهذا ما يمكن اعتباره من أهم العوامل التي عجلت بالبحث عن ماهية البديل الخليجي، لمواجهة الأخطار التي تتعرض لها الدول الست، خاصة إذا عرفنا أن حلف شمال الأطلسي كان يبحث في نفس الفترة ترتيبات إنشاء قوات الانتشار السريع، وما يتطلبه ذلك من ضرورة الحصول على تسهيلات وقواعد عسكرية في دول المنطقة، مما يعني جر هذه الدول إلى فخ الاستقطاب والتحالفات السياسية والعسكرية، أضف إلى ذلك أن الحرب العراقية - الإيرانية زادت هي الأخرى من حدة الحرب الباردة، وحرص كل طرف على أن تكون نتائج هذه الحرب لصالحه [3].

1- carter, Jimmy: keeping faith: Memoirs of A President (New Yurok); Bantam, Inc, 1982, pp. 471-472.

2- آل سعود: مرجع سابق، ص102.

3- العتيبي: مرجع سابق، ص71.

2- الموقف السوفيتي:

وفي المقابل، إذا ما تطرقنا إلى الموقف السوفيتي، فقد شنت صحيفة برافدا السوفيتية قبل قيام المجلس بقليل، وتحديداً في مطلع شهر شباط عام 1981م، هجوماً على المجلس المزمع إقامته، لأنه سيُعنى بالأمور العسكرية أكثر من قضية توسيع التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة، إذ ربطت البرافدا بين ذلك وما يُنشر في الصحافة الأمريكية عن نية الغرب في توسيع وجوده في المنطقة من خلال إقامة حلف عسكري موالٍ له في الخليج العربي، ولم يبال الاتحاد السوفيتي كثيراً بقيام مجلس التعاون بعد ذلك، على الرغم من أنـه قـوة دولية عظمى تقع على بعد 1000 ميل من الخليج العربي، وهي قوة خطرة لها طموحاتها وأيديولوجياتها، وفي تصريحات صادرة عن المسؤولين السوفيت، أشاروا فيها إلى: "أن الاتحاد السوفيتي سوف يراقب مواقف المجلس، وسيُعلن تأييده إذا كانت مسيرة المجلس لا تخدم مصالح الولايات المتحدة". والحقيقة أن هذا الكلام هو ما يمكن توقعه من السوفيت في تلك المرحلة، في وقت كانوا يعرفون مدى قوة النفوذ الأمريكي في المنطقة، ولم يحاولوا اجتياز الخط الأحمر الذي وضعته واشنطن، ثم لم يتردد الاتحاد السوفيتي لاحقاً في وصف المجلس بالتبعية للولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما بعد خروج خطاب من أكثر من مصدر خليجي يشجب الوجود السوفيتي في أفغانستان، ولا يغيب عن البال أن الكويت كانت الدولة الخليجية الوحيدة التي تقيم علاقات مع موسكو حتى ذلك الوقت، إلا أن تطورات الحرب العراقية ـ الإيرانية كان لها دور في تحريك الحالة الجامدة بين دول الخليج العربي وموسكو، حيث نلاحظ قيام تبادل دبلوماسي بين موسكو والإمارات العربية المتحدة والسعودية منذ عام 1985م، وفي السياق نفسه، نستطيع القول إن دول المجلس حملت هم خطر الحرب القريبة منها، أكثر من هم الخطر السوفيتي الذي تراجع إلى مرتبة أقل، على الرغم من استمرار الدعم الخليجي للثوار الأفغان، ولا سيما من قبل السعودية [1].

وفي ظل التطورات السياسية والعسكرية الجارية في منطقة الخليج العربي، وخاصة بعد إعلان هذه الدول عن قيام مجلس التعاون الخليجي، فقد نظر السوفيت إلى المجلس كمنظمة إقليمية لها وزنها، وتتفق مع الخط الذي تسير فيه سياسة الولايات المتحدة في المنطقة، من حيث ضرورة استمرار تدفق النفط من دون عائق وبأسعار معقولة، إلا أن العلاقات الودية لم تخل مما ينغصها، وحاول السوفيت الاستفادة من التناقض في السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية لصالحهم، لأن القضية الفلسطينية كانت نقطة التناقض في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع دول المنطقة، حيث إن الموقف الأمريكي وانحيازه إلى "إسرائيل" كانت له انعكاساته السيئة على مصداقية السياسة الأمريكية خليجياً وعربياً، ومن ثم برز التناقض بين محاولة الولايات المتحدة الأمريكية في توثيق علاقتها مع مجلس التعاون، وعدم إدراكها عمق التلاحم

1- العجمي: مرجع سابق، ص464.

بينه وبين القضايا العربية، ومن ناحية أخرى فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت تجد في سياسة المجلس الخاصة بالاعتماد على الذات في المحافظة على أمن المنطقة واستقرارها، وما كان يعلنه المجلس دائماً من التأكيد على سياسة عدم الانحياز، عناصر إيجابية من حيث تأمين مصادر النفط التي أدركت أنها لا تؤمن إلا بموافقة الأصحاب الشرعيين لتلك المصادر، إلا أنها مع ذلك لم تكن مقتنعة تماماً بتلك السياسات المعلنة، ويبدو ذلك واضحاً من محاولاتها المتكررة النفاذ إلى المجلس عن طريق تنسيق عسكري، وهي محاولات وجدت معارضة من دول المجلس طيلة فترة الثمانينات، حتى جاء الغزو العراقي للكويت الذي كانت له انعكاسات سلبية على مواقف تلك البلدان وعلى ما كانوا يؤكدونه من أهمية الاعتماد على القدرات الذاتية الدفاعية للخليج العربي [1].

ولا بد من ذكر، أن السياسة البريطانية كانت تتعارض مع السياسة السوفيتية في الخليج العربي، وتتوافق مع الرؤية الأمريكية في موضوع أمن الخليج العربي، لذلك أرسلت مارغريت تاتشر "Margret Thatcher"، رئيسة وزراء بريطانيا، في 19 شباط/ 1981م، رسالة حملها "دوغلاس هيرد"، وزير الخارجية البريطاني، إلى دول الخليج العربي، تؤيد فيها المساعي لإقامة مجلس للتعاون الخليجي [2].

رابعاً: العلاقات الكويتية ـ السوفيتية وأثرها في الموقف السوفيتي من قيام مجلس التعاون الخليجي:

تمكنت الكويت من خلال العلاقات العسكرية، من تعزيز اتصالاتها غير المحدودة مع القوى الكبرى، وعكست الارتباطات العسكرية في جزئها الكبير مركزية النظام السياسي الكويتي للابتعاد عن الارتباط المباشر مع أي من القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وكانت الكويت حتى نهاية الثمانينيات، الدولة الوحيدة في مجلس التعاون الخليجي التي تحافظ على علاقات متوازنة مع الاتحاد السوفيتي في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، في الوقت الذي تمتاز علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية بتواصل وثيق ومستمر، وذلك رغبة منها في إيجاد مصادر تنوع متوازنة ومتعددة للاتفاقيات العسكرية والارتباطات السياسية من جهة، وللحيلولة دن استغلال دول الجوار الإقليمي القوية، خاصة العراق، لعلاقاتها المميزة مع الاتحاد السوفيتي ضد مصالح الكويت من جهة أخرى، إذ كانت علاقات العراق بالاتحاد السوفيتي من أقوى علاقات دول المنطقة، وأراد صانع القرار الكويتي ألّا يتجاهل أهمية تأثير هذا العامل الدولي على علاقاته مع العراق [3].

كما تسببت أول معاهدة كويتية ـ سوفيتية عام 1976م، في خلق توتر داخلي وإقليمي، ووجهت بعض الأطراف الإقليمية تهمة إلى الكويت، بأنها فتحت أبوابها لتلقين المبادئ الماركسية لقواتها المسلحة من

1- قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج5، ص124- 125.
2- العجمي: مرجع سابق، ص465.
3- بشارة، عبدالله يعقوب: مجلس التعاون الانجازات والتحديات، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، ط2، 1989، ص56.

خلال التدريبات العسكرية، كما فتحت الباب للخبراء العسكريين السوفيت في بنيان الجيش الكويتي، والأكثر أهمية من ذلك، معارضة السعودية التغلغل السوفيتي في الخليج العربي من خلال الكويت؛ إذ ذكرت بعض المصادر أن السعودية حاولت مد نفوذها إلى بعض الجزر في جنوب المياه الكويتية المقابلة للسواحل السعودية في صيف عام 1977م، رداً على هذه الاتفاقية التي عارضتها، ولم تعلق الحكومة الكويتية على هذا الحادث، وانتهت المشكلة بسلام عن طريق الاتصالات الشخصية بين العائلتين الحاكمتين، واضطرت الكويت بعدها إلى تعديل بنود الاتفاقية مع السوفيت، بحيث تتمكن الكويت من التدريب على الأسلحة والمعدات الحديثة السوفيتية من قبل خبراء مصريين وسوريين بدلاً من الخبراء السوفيت [1].

يتضح مما سبق، أن الخلاف بين الكويت والسعودية حول العلاقات مع الجانب السوفيتي، كان مؤشراً واضحاً على ضرورة التحرك الدبلوماسي الدؤوب من جانب دول الخليج العربي، لإعادة طرح فكرة التعاون فيما بين دول المنطقة في مختلف المجالات، للحيلولة دون فتح الأبواب أمام التدخلات الخارجية والاتفاقيات العسكرية مع القوى العظمى، وعلى هذا الأساس نشطت الدبلوماسية الكويتية من جديد وتابعت جهودها على الصعيد الخليجي للتأكيد على ضرورة إبعاد المنطقة عن التوترات وتهديدات الدول الأخرى التي تنظر إلى المنطقة على أنها منطقة حيوية لمصالحها وحسب.

ومنذ أن تم الإعلان عن قيام مجلس التعاون، حتى أخذت الانتقادات الدولية، وخاصة ذات التوجه الشيوعي والاشتراكي، تتطرق لأسباب قيام المجلس بأسلوب متحفظ ومتشكك، وذكرت ضمن سلسة مقالات وافتتاحيات تمثل وجهة نظر الحكومة السوفيتية، أن المجلس جاء ليخدم مصالح الدول الإمبريالية، واعتمدت في هذا الموقف على ما نشرته الصحافة الأمريكية من أنباء بأن الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها في الناتو، تقوم بالتحضير النشيط لغرض تشكيل حلف للأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي، وأن هذا التحالف سيكون متعاوناً وحليفاً للغرب عموماً، الأمر الذي أثار حفيظة الاتحاد السوفيتي الذي كان قد تدخل للتو في أفغانستان القريبة من منطقة الخليج العربي[2].

من جانبها، اضطرت الكويت، أمام الموقف السوفيتي السلبي تجاه مجلس التعاون الخليجي، إلى إرسال وزير خارجيتها إلى موسكو، من أجل إزالة الشكوك والمخاوف لدى القادة السوفيت تجاه توجهات وأهداف مجلس التعاون، حيث قام وزير الخارجية الكويتي "صباح الأحمد" على رأس وفد رسمي بزيارة لموسكو في نيسان عام 1981م، وقدم شرحاً لفكرة مجلس التعاون الخليجي للقادة السوفيت، لإزالة كل ما من شأنه أن يعطي انطباعاً سلبياً لدى موسكو عن موقف الكويت بصفة خاصة، وعن أهداف إنشاء مجلس التعاون بصفة عامة، وتركت الزيارة أثراً إيجابياً لدى موسكو، التي تفهمت وجهة النظر الكويتية، وتمكنت السياسة

1- أسيري: مرجع سابق، ص201-202.
2- بشارة، عبدالله يعقوب: دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية، بيروت، *مجلة المستقبل العربي*، 1987، العدد (79). ص117.

الكويتية من إقناع القادة السوفيت بوجهة نظر دول المجلس التي انطلقت من حاجات وقناعات إقليمية ومخاوف أمنية وتداعيات سياسية فرضت قيام مجلس التعاون الخليجي، وأن المجلس ليس وصفة عسكرية أمريكية، كما حاولت واشنطن الترويج لذلك [1].

ونتيجة لهذا التفاهم والتقارب في وجهات النظر، نجحت الكويت خلال الفترة التي تلت إعلان قيام المجلس، وبالتحديد بين عامي 1984م و 1986م، من شراء صفقات أسلحة متنوعة من الاتحاد السوفيتي تجاوزت قيمتها (530) مليون دولار، وكانت تعبيراً عن استمرار العلاقات الخاصة بين الطرفين، هذا على الرغم من عدم اقتناع بعض دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة السعودية، بهذه العلاقات مع موسكو بحكم مكانة السعودية الدينية التي تحتم عليها عدم التعامل مع نظام شيوعي يتسلح بعقيدة أيديولوجية تتنافى مع التعاليم الإسلامية، إضافة إلى علاقات التحالف السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية، بينما كانت الكويت تعتبر ذلك من أبجديات السياسة الخارجية يديها، لإيجاد توازن دولي، ونجحت في ذلك كثيراً في فترة الثمانينيات، خاصة بالأمور المتعلقة بالتسلح وعقد الصفقات العسكرية [2].

يتضح من العرض السابق، أنه كان للكويت الدور الأول والفعال في إنشاء مجلس التعاون الخليجي، ولها الريادة والفضل في تعزيز أواصر العلاقات السياسية والاستراتيجية والأمنية مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تشاطرها التوجه ذاته والقيم والمعايير بحكم الواقع والجغرافيا والتقارب الأيديولوجي في أنظمة الحكم الملكية، إضافة لإدراك الكويت أنها لن تنجح في مواجهة القوى الإقليمية في منطقة الخليج العربي، إلا من خلال الوحدة بين الكيانات السياسية الصغيرة المعرضة للأخطار والتحديات في حالة البقاء منفردة لوحدها، في مواجهة قوى كبرى تتصارع في سبيل السيطرة وتثبيت زعامتها الإقليمية والدولية، ويفسر ذلك من ناحية عمق النظرة والخبرة السياسية للكويت التي راهنت على أهمية هذا المجلس على المستوى الإقليمي كإجراء أمني مضاد، وكوسيلة اقتصادية فعالة في المدى المستقبلي المنظور، ومن ناحية أخرى، يوضح أهمية الدور الكويتي رغم كونها دولة صغيرة - بالتأثير في تفاعلات الحركة السياسية الإقليمية وكونها طرفاً مؤثراً وغير سهل في معادلة التوازن الإقليمي من خلال مجلس التعاون الخليجي، وبدورها افترضت السياسة الكويتية، بعد سلسلة الأزمات الداخلية والإقليمية التي تأثرت بها بسبب نزاع الأطراف الإقليمية الثلاثة المؤثرة في حركة توازن القوى في المنطقة، أن أي توازن إقليمي يحد من قدرة أحد الأطراف ويوازي ثقل القوتين الأخريين، لا بد وأن يشمل السعودية في منظومة تكتل سياسي- أمني - اقتصادي من جهة، ويحتوي أو يستوعب قوة إيران والعراق للقدرة على التحدي وإثبات الذات والوقوف في وجههما ضد أي إجراءات تتخذانها لتغيير الجغرافيا السياسية لمنطقة الخليج العربي من جهة أخرى،

1- قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج5، مرجع سابق، ص90- 91.
2- المرجع نفسه، ص92.

وهو ما ثبت صحته بالفعل بعد الأزمات التي تعرضت لها المنطقة، وخاصة أزمة الخليج الثانية عام1991م، رغم فشل مجلس التعاون الخليجي في تفعيل دوره الأمني والعسكري لمواجهة العراق آنذاك، معتمداً على صيغة تدويل أمن الخليج العربي، وتشكيل تحالف دولي لتأديب العراق، ومن ثم اختزال هذا التحالف بالولايات المتحدة، وحماية أمريكية لدول مجلس التعاون الخليجي التي استفادت من هذا التواجد والحماية، في إقصاء العراق من معادلة توازن القوى الإقليمية، ثم احتواء إيران سياسياً، وبالتالي التحكم في نظـام توازن القوى الخليجي، ولكن تحت شروط المظلة الأمنية والعسكرية الأمريكية.

خامساً: موقف الكويت من التدخل الأجنبي وانعكاسه على العلاقات الكويتية مع دول المجلس:

كان موضوع التدخل الأجنبي وما زال- الشغل الشاغل لكل دول منطقة الخليج العربي، خاصة بالنسبة لمنظومة مجلس التعاون الخليجي- فقد كان أحد أهداف تشكيل المجلس هو الاعتماد على القوة الذاتية وعناصر الإمكانات العسكرية والاقتصادية المتوفرة لدى دول المجلس، للحفاظ على أمنها الوطني والإقليمي، والحيلولة دون فتح باب المنطقة أمـام التدخل الأجنبي وتدويل قضية الأمن على صعيد التنافس والنزاع القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، والمتتبع للتصريحات الرسمية التي كان يدلي بها رؤسـاء دول مجلس التعاون الخليجي وملـوكه ومسؤولوه، وخاصة موقف الحكومة الكويتية، خلال فترة الثمانينيات، يجد إصراراً على رفض التدخل الأجنبي في المنطقة تحت أي مسمى ولأي سبب كان، بينما يرى بعض الباحثين عدم جدية هذه التصريحات ومصداقيتها آنذاك، إذ كانت بالفعل -حسب رؤية البعض- توجد قواعد عسكرية أمريكية في بعض دول المجلس، ويرى هؤلاء أن المملكة العربية السعودية اتفقت مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1981م، على إنشاء قواعد عسكرية في مناطق (تبـوك وجيزان وخميس مشيط)[1].

ومن الجدير بالذكر، أن الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ بداية الثمانينيات بدأت بالسعي للحصول على قواعد عسكرية دائمة في الخليج العربي، تأتي ضمن إطار التنافس الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي[2]، وخاصة بعد التطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي شهدتها المنطقة، وبالتالي فإن مجلس التعاون الخليجي وعلى الرغم من استمراريته، وتحقيق بعض الإنجازات، إلا أنه لم يكن يعبر بالمعنى الفعال لنمط من أنماط التعاون الدولية للانخراط والتأثير فيها، بل على العكس، وحسب ما يرى العديد من المتخصصين السياسيين والاقتصاديين، أنه من أنماط التعاون الانعزالي، مما أضعف من قدرة مجلس التعاون على إقامة أي تعاون فعال على المستوى الإقليمي، وربما يعود ذلك إلى الحملة الإعلامية

1- هيكل: مصدر سابق، ص213.
2- خريطة التنافس الأمريكي- السوفيتي والأحداث السياسية والعسكرية التي شهدتها فترة البحث، من تصميم الباحث، انظر الملحق رقم (4).

الأمريكية، من خلال تضخيم الأخطار المحيطة بدول المجلس من قبل جيرانها، وإبقائها في حالة من التوتر والقلق المستمر على أمنها ومستقبلها السياسي، مما عزز من النفوذ الأمريكي من خلال الحصول على التسهيلات والقواعد العسكرية في المنطقة [1].

ولا بد من التنويه، أنه تم تحديد الجدول الزمني للانتهاء من مشروع القواعد الأمريكية في عام 1985م، وبكلفة قدرت آنذاك ب (86) مليار دولار تكبدتها دول المجلس مجتمعة، ولم تذكر تلك المصادر أو تنفي مشاركة الكويت في نفقة هذا المشروع، وكان الهدف من تلك القواعد استخدامها من قبل قوات التدخل السريع الأمريكية عند حدوث أي خطر يهدد أمن دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك لمواجهة أي تهديد سوفيتي أو أجنبي ضد المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة [2].

وعلى الرغم من رفض الكويت لكل أشكال التدخل الأجنبي في الخليج العربي، إلا أن بعض الأبحاث العربية والأجنبية تشير إلى أن أغلب دول مجلس التعاون اعتمدت بصورة مستمرة خلال الثمانينات على القوى الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي أدّت دوراً حاسماً في شؤون المنطقة من خلال تحالف متزايد مع دول الخليج العربي، خاصة مع السعودية، التي كانت على الدوام ترفض أي تلميح بوجود قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها، أما سلطنة عُمان، فقد كانت من أكثر الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي التي عبرت بوضوح عن رغبتها في وجود أجنبي يحفظ أمن المنطقة من القوى الإقليمية المتنازعة على ثروات الخليج العربي وطاقاته ، فالمشروع الذي تقدمت به عُمان المتعلق بالاتفاقية الأمنية، المشار إليه أنفاً، يوضح بجلاء موقفها من الوجود الأجنبي في المنطقة، فقد نص على دعوة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا الغربية، للمشاركة مع دول المنطقة في حماية أمن الخليج العربي [3].

وبالمقابل، نجد أن الكويت اتخذت موقفاً رافضاً للتدخل الأجنبي في المنطقة، تحت أي مسمى أو مبرر كان، على اعتبار أن مهمة الدفاع عن أمن الخليج ومسؤوليته، هو أمر منوط بالدول الأعضاء، ورغم أنها استعانت بالولايات المتحدة لحماية ناقلاتها النفطية إبان الحرب العراقية - الإيرانية، فذلك للحفاظ على ناقلاتها النفطية التي كانت تتعرض للقصف المتعمد من جانب إيران، بسبب موقف الكويت المؤيد نسبياً للعراق من وجهة النظر الإيرانية، ولم يكن هذا السلوك من وجهة نظر السياسة الخارجية الكويتية بمنزلة تدخل أجنبي مباشر- والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة طلبت توقيع اتفاقية حماية وأخرى أمنية فرفضت الكويت ذلك- وإنما مجرد استغلال الوضع الدولي لوضع حد لتهديدات إيران وردعها عن سياساتها العدوانية تجاه الكويت، وهو ما نجحت في تحقيقه آنذاك [4].

1- مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، للمزيد: https://www.aljazeera.nej
2-هيكل: مصدر سابق، ص213.
3- الدويهيس: مرجع سابق، ص155.
4- قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج 5، مرجع سابق، ص361.

وفي الوقت الذي كانت فيه معظم دول مجلس التعاون الخليجي تبدي تحيزاً للولايات المتحدة الأمريكية، كانت الكويت الدولة الوحيدة التي اتبعت سياسة عدم الانحياز تجاه القوتين العظميين آنذاك، وذلك من خلال علاقات دبلوماسية متوازنة مع الشرق والغرب في آن واحد، وعندما طرح الرئيس السوفيتي السابق "بريجنيف" مبادرته المشهورة عام 1981م، والخاصة بالاستراتيجية السوفيتية تجاه الخليج العربي والشرق الأوسط، اتخذت بعض دول المجلس موقفاً معارضاً أو متحفظاً من المبادرة السوفيتية، بسبب رفضهم التعامل مع المعسكر الشيوعي، بينما أعلنت الكويت وحدها تأييدها للمبادرة لما تتضمنه من أفكار ومواقف تنادي وتؤمن بها دول المجلس ومختلف دول العالم، شريطة إبداء حسن النوايا من الجانب السوفيتي في علاقاته مع دول المنطقة [1].

يتضح من خلال العرض السابق، أن الكويت كان لها الريادة في تجميع دول الخليج العربي في إطار منظومة سياسية وأمنية واقتصادية تلبي مصالح وطموح دول المجلس في الحفاظ على أمنها وسيادتها الوطنية والإقليمية، للوقوف في وجه القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في سياسة المنطقة وأزماتها، وتميزت سياسة الكويت الخارجية باستقلالية تامة بعد تشكيل مجلس التعاون الخليجي، وخاصة بخصوص ما تم طرحه من مشاريع أمنية من جانب الدول الأعضاء في المجلس، بحيث نجحت في فرض تصورها الأمني والسياسي على الدول الأعضاء من خلال رفضها لصيغة الاتفاقيات الأمنية التي لا تنسجم ومصالحها الخارجية، وكذلك رفضت أي صيغة للتدخل الأجنبي تكون ذريعة لبسط الهيمنة على مصالح دول المجلس، واعتمدت على مقولة أن أمن الخليج شأن يخص دول المنطقة وحسب، وتعد فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، من أخطر المراحل التاريخية التي شهدتها منطقة الخليج العربي، بل كانت حاسمة على الإطلاق في مسألة أمن الكويت وسياستها الخارجية، إذ شهدت خلالها اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979م، ونشوب الحرب العراقية – الإيرانية لمدة ثماني سنوات، وتشكيل مجلس التعاون الخليجي للحفاظ على سيادة دول الخليج العربي واستقلالها بسبب التطورات التي رافقت الحدثين السابقين، إلا أن المجلس كان بحاجة إلى قوات لحماية أمن دول المجلس والدفاع المشترك في حال تعرض أي دولة من الدول الأعضاء لاعتداء إقليمي أو دولي، وخلال هذه الفترة تغيّرت خريطة العلاقات الكويتية - الإقليمية، فالعراق الذي كانت علاقاته متوترة باستمرار مع الكويت، ووصلت في كثير من الأحيان إلى التهديد بالسيطرة الكاملة عليها، بات حليفاً قوياً بسبب الحرب، وبالمقابل، فإن إيران التي امتازت علاقاتها مع الكويت باستقرار ثابت نسبياً في فترة حكم الشاه، باتت عدواً خطراً يهدد أمن الكويت والخليج العربي، وتثير القلاقل والفتن الطائفية والسياسية، ولعل هذا التغيير في السياسة الخارجية الكويتية، وخروجها عن مبدأ الحياد والتوازن، يعود إلى التخوف الكويتي من انتصار إيران في الحرب، وما يمكن أن يسببه ذلك من انعكاسات سلبية على

1- شريف، سوسن جبا: الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية بين عامي (1971- 1988)، د.ت، د. ن، د. م، ص 153-154.

الكويت والخليج العربي، أضف إلى ذلك ترجيح الكويت للمصالح العربية، خاصة وأن الشارع الكويتي والخليجي كان يدعم العراق، باعتباره المدافع عن الخليج العربي والقضايا العربية بشكل عام. ومهما يكن من أمر، ولرصد توجهات السياسية الخارجية الكويتية وتحركاتها خلال فترة الثمانينيات، ورسم صورة العلاقات الكويتية مع القوى الإقليمية في المنطقة (العراق، إيران، السعودية)، وأسباب استبعاد دول مجلس التعاون الخليجي، خاصـة السعودية والكويت، لكل من العراق وإيران من عضويته، لكل ما سبق، لا بد من توضيح طبيعة المسرح السياسي الخليجي والعربي خلال تلك الفترة، إذ من خلال توضيح شكله ومعالمه يسهل فهم مسارات وتطورات السياسة الخارجية الكويتية وتعاملها مع الأحداث في منطقة الخليج العربي ومع القوى الإقليمية والدولية.

ونتيجة للتطورات الإقليمية، فقد اتسمت سياسة الكويت الخارجية خلال هذه المرحلة بزيادة الاستقطاب السياسي الداخلي، فأعادت هذه الأحداث ترتيب أولويات دولة الكويت وتوجهاتها، وبدأت سياسة الكويت الخارجية بالتغيّر والتبدل وفقاً للأولويات المحلية والإقليمية، خاصة على صعيد مفهوم الأمن الداخلي والخليجي ومستوياته، والميل نحو الأنظمة العربية المعتدلة، وباتت الكويت حليفة العراق بكل معنى الكلمة خلال فترة الحرب العراقية - الإيرانية، أما عن إيران في زمن الشاه فكانت عامل توازن ضد الدول المجاورة للكويت، بيد أن الثورة الإيرانية قلبت التوجهات وبوصلة الأحداث لتصبح عامل تهديد مستمر، فوجدت الكويت نفسها معرضة لضغوط إقليمية، إذ أوجدت أحداث الثورة الإيرانية وما تبعها حالة من الذعر والخوف السياسي داخل الكويت، وتحولت إيران إلى مصدر للعدوى الدينية والثورية، مما أدى إلى انعكاس تلك الأوضاع على الأمن الداخلي الكويتي وعدم الاستقرار، فشهدت البلاد قفزات في العمليات الإرهابية داخل الأراضي الكويتية وضد المصالح الخارجية لها، وتكفي الإشارة إلى أن عدد العمليات الإرهابية الموجهة ضد الكويت داخلياً وخارجياً، بلغت (147) عملية ما بين1980- 1990م، كان وراءها كل من إيران والعراق على التوالي [1]. وتدنّى الدور الكويتي على الصعيد العربي في مختلف المجالات، وبرزت سياسة الكويت بشكل واضح تجاه منطقة الخليج العربي، إذ كان هناك شبه تهميش لعلاقات الكويت على المستوى العربي، باستثناء علاقاتها مع دول المجلس والعراق، وأدركت الكويت فعالية التعاون والتكامل بين الدول الصغيرة والمتشابهة، لذلك أدّت دوراً ريادياً في تكثيف أوجه التعاون الخليجي من منطلق إيمانها بأهمية تحقيق الأمن الجماعي، وأصبح هذا المفهوم للأمن الجماعي توجّهاً كويتياً ساهم في توعية الدول الصغيرة في الخليج للاهتمام العربي بأمنها قبل أي تنمية تصبو إليها، وأثمرت الجهود الكويتية آنذاك في تطوير مسيرة مجلس التعاون الخليجي في كافة المجالات، في وقت هيمنت فيه الاهتمامات

1- أسيري: مرجع سابق، ص181.

العسكرية والسياسية على أهداف المجلس في مرحلة الثمانينيات، وازدادت الأنشطة العسكرية الخليجية المشتركة من خلال قوات درع الجزيرة التي تم تأسيسها في عام 1982م [1].

ولا بد من التأكيد، أن الكويت حرصت في سياستها الخارجية على التوازن بين القوى الثلاث المجاورة لها، العراق وإيران والمملكة العربية السعودية، واستطاعت منذ الستينيات توثيق علاقاتها بالمملكة العربية السعودية، وكان ذلك على أثر تسوية الخلافات التي كانت قائمة بين البلدين، فيما يتعلق بوضع المنطقة المحايدة، وإن ظل بعضها عالقاً لم يحسم بعد، حول حقوق السيادة على بعض الجزر الواقعة في مياه المنطقة المحايدة الخاضعة حالياً لسيادة الكويت، ولعل تلك الخلافات هي التي حالت دون موافقة الكويت على توقيع اتفاقية أمنية مع المملكة العربية السعودية، كما فعلت دول الخليج العربية الأخرى عام 1982م، كما عارضت الكويت اقتراح المملكة العربية السعودية إنشاء قوة أمن جماعي لدول الخليج العربي، وكان الأمير نايف بن عبد العزيز، وزير الداخلية السعودي، قد صرح بذلك، في شباط 1985م، غير أن الكويت أعلنت أن مجلس الأمة لن يوافق على تلك المشروعات الأمنية، ما لم تعدّل لإزالة النقاط المتعارضة مع الدستور الكويتي، ولعل رفض الكويت توقيع اتفاقية أمنية مع المملكة العربية السعودية، أو الموافقة على المشاركة في قوة الأمن الجماعي الخليجي، إنما يرجع إلى تخوف الكويت من أن تكون هذه الاتفاقيات دافعاً للسعودية للتدخل في بعض المناطق الكويتية، مما يعني انتهاكاً لسيادتها [2].

وعلى الرغم من معارضة الكويت للمقترحات السعودية السابقة، إلا أن الحكومة الكويتية كانت تدرك، أن توثيق علاقتها بالمملكة العربية السعودية، أمر لازم لمواجهة الضغوط التي كانت كثيراً ما تتعرض لها من قبل إيران أو العراق، لذلك نجد أن الكويت كانت تحاول عدم الدخول في خلافات مع السعودية أو أي دولة خليجية أخرى، حيث اتجهت السياسة الكويتية، على أثر توقف الحرب العراقية – الإيرانية، إلى إقامة علاقات أوثق بالمملكة العربية السعودية، وظهر ذلك واضحاً في زيارة "سعد العبد الله الصباح" ولي عهد الكويت إلى الرياض قبل نهاية عام 1988م، وأسفرت مباحثاته في الرياض عن تشكيل لجنة مشتركة تجمع بين وزراء الداخلية والخارجية والنفط للتنسيق بين البلدين في الشؤون السياسية والاقتصادية، ما عده بعض المحللين تنسيقاً أمنياً بين البلدين [3].

. ومن الجدير ذكره، أنه عندما وضعت الحرب العراقية - الإيرانية أوزارها في عام 1988م، تنفست الكويت الصعداء، وشرعت السياسة الكويتية إلى إعادة ترتيب أوراقها، خاصة على صعيد علاقاتها المتميزة

1- أسيري: مرجع سابق، ص191

2- قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج5، مرجع سابق، ص348.

3- Assiri, Abdul Reda: Kuwait's Foreign policy, City State Politics, optic, p134- 136.

مع دول مجلس التعاون الخليجي، واعتقدت أنها كسبت العراق إلى صفها إثر وقوفها إلى جانبه طوال سنوات الحرب، ولم يدر في ذهن الحكومة الكويتية أن مستقبل المنطقة مرهون بأحد أطراف القوى الرئيسة في الخليج العربي ،وهو العراق، الذي خرج من حربه مع إيران وهو يملك قوات وآليات عسكرية تقليدية وغير تقليدية تفوق بكثير حاجاته، في ضوء توجهات العراق التوسعية، مستنداً فيما يبدو إلى نظرية الجيو بولتيك الألمانية القائمة على فكرة التوسع وفتح المجال أمام الطرف الأقوى في المنطقة [1].

المبحث الرابع: تقييم مجلس التعاون الخليجي العربي ومدى فعاليته الإقليمية والدولية:

أولاً: الأسباب التي أدت إلى عدم فعالية مجلس التعاون الخليجي:

إذا ما انتقلنا إلى الأسباب التي أعاقت المجلس عن الظهور بشكل فعال على الساحة الإقليمية والدولية، فتتمثل في جانب منها، في علاقات دول الخليج العربي وتحالفاتها الخارجية، وهو أمر لا يقل أهمية وخطورة عما يحدث في الداخل الخليجي، فمنذ قيام المجلس في عام 1981م، وهذه الدول الست منغمسة في لعبة التحالفات والمحاور، وهي لعبة مدمرة لا تحتملها منظمة المجلس الهشة ولا تستدعيها أوضاع الخليج العربي، ومن يراقب هذا الأمر، يجد أن ثمة ثلاثة محاور داخل المجلس الخليجي، محور الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسعودية، ومحور قطر وعُمان، وتفرد كويتي، المركز الإقليمي للمحور الأول هو القاهرة، إذ من الواضح أن علاقات هذه الدول بالقاهرة أقوى من بقية الأعضاء، كما أنه من الملاحظ أن هذا المحور حريص على استشارة القاهرة قبل المضي في أية خطوات كبيرة أو غير عادية، ويلاحظ أن المحور الثاني (عُمان وقطر) يهتم كثيراً بعلاقاته مع طهران، وربما صنعاء أكثر من اهتمام المحور الأول، أما الكويت فاتبعت سياسة الحياد والتوازن في علاقاتها، إلا أنها ومنذ 2 آب 1990م، لم تعد تلتفت إلا لما تقوله واشنطن حيث تجد مركزها ورافدها الإقليمي والدولي [2].

ومهما يكن من اختلاف في الأنظمة السياسية والدستورية في دول الخليج العربي، إلا أن عناصر التماثل قائمة، ولا تزال الأنظمة الحاكمة حريصة في المحافظة على أساسياتها، ويظهر ذلك واضحاً في تأسيسها لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي أعلن عن قيامه في حزيران 1981م، إذ إنه على الرغم من جميع المحاولات لإظهاره بمظهر قومي أو وحدوي أو تعاون إقليمي أو تكامل اقتصادي أو تنموي؛ إلا أن الهدف الرئيس من إنشائه كان يتركز في التنسيق الأمني، وتوفير الضمانات للحيلولة دون قيام حركات أو تنظيمات معارضة للأنظمة الحاكمة في الخليج العربي، ومع أن المجلس استطاع تحقيق العديد من الإنجازات إلا أنه وقف عاجزاً عن مواجهة التحديات الإقليمية في كثير من الأحيان، كما لايزال عاجزاً

1- وكالة الأنباء الكويتية (كونا): منظمات المجتمع المدني في الكويت، مركز الثقافة والفنون والآداب، للمزيد:
https://www.kuna.net.ku تاريخ الاطلاع 2022/9/7

2- النفيسي: مرجع سابق، ص29.

عن حل الكثير من القضايا الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمشكلات الحدودية، كالنزاع المزمن بين قطر والبحرين، أو بين قطر والمملكة العربية السعودية، أو بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها؛ حتى بين بعض الإمارات المكونة للدولة ذاتها، ناهيك عن النزاعات الحدودية بين الكويت والعراق، والتي وصلت إلى حد الانفجار بإقدام العراق على غزو الكويت واحتلاله بالكامل في 2 من آب 1990م[1].

وإذا ما انتقلنا إلى الحديث عن المشاكل الداخلية التي تعاني منها دول مجلس التعاون الخليجي، والتي أسهمت في عدم فاعلية المجلس، نجد أنها تعاني من مشاكل هيكلية أضعفت من مقدرتها على مواجهة التحولات التي عاشها الإقليم ما بين عامي (1979- 1991م)، ويمكن تحديد هذه المشاكل في ثماني نقاط رئيسة، وهي:

1- الندرة السكانية التي تعانيها هذه الدول وهي مشكلة لا تزال قائمة.
2- وجود فوارق اجتماعية وعنصرية وطائفية صارمة للغاية تعوق بناء مجتمع المؤسسات.
3- النمو الدرامي للطبقة المتوسطة الماهرة غير المندمجة في هياكل النظام.
4- تكمن في شعور عام بالاغتراب السياسي وعدم ثقة بالمؤسسات الرسمية واتجاهاتها العامة.
5- فساد شائع في الأوساط المتنفذة ناتج في الأساس من الجمع بين الحكم والتجارة.
6- العلاقة النامية بين النخبة الخليجية الحاكمة والحكومات الغربية بحكم المصالح المتبادلة.
7- الهوة السحيقة بين التطور الاجتماعي والاقتصادي والمحافظة على التقاليد السياسية.
8- مسألة الخلافة في القيادة السياسية [2].

يتبين مما سبق، أن مسألة ظهور التنظيمات الإقليمية التي تحقق غايات ومنافع مشتركة، ولها أجهزة تشريعية وتنفيذية فاعلة، وتقيّد الدول المنّظمة إليها بقراراتها لما لها من قوة إلزامية، ينعكس بدوره على مسألة السيادة الوطنية، لذلك جاء العمل الخليجي المشترك محاطاً بالعديد من العقبات، فكانت معظم القرارات على شكل توصيات غير إلزامية.

وعلى الرغم من أن فكرة السيادة قد تم تجاوزها في أماكن أخرى من العالم في ظروف أقل إلحاحاً من الظروف التي عاشتها دول الخليج العربي في الثمانينيات، ففي حين تزايد في المجتمع الدولي المعاصر اعتماد الكثير من دول العالم بعضها على بعض في مجال حماية أمنها القومي، من خلال الأحلاف العسكرية ومواثيق الأمن واتفاقيات الدفاع المشترك، حيث نجد أن هذا الاعتماد يحد من سلطة الدول الوطنية، خاصة

1- قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج5، مرجع سابق، ص.55
2- النفيسي: مرجع سابق، ص25.

في المجال الذي يمتد إليه مفعول المعاهدات والاتفاقيات، بدورها استمرت دول الخليج العربي بالتمسك بسيادتها الوطنية [1].

لقد حدد الخليجيون في بيان تأسيس مجلس التعاون، أن الوحدة هي الهدف الأسمى والمنتهى المنشود لجهودهم التعاونية من خلال تفعيل المجلس، لكن هذا الهدف السامي كان من الطبيعي أن يصطدم بعوائق، لعل أولها، عدم وجود الحافز الحقيقي الذي يجعل دول المجلس تتخلى عن سيادتها المطلقة لصالح سلطة فدرالية تضر بحس الاستقلال الوطني، لذا تسلحت كل دولة من دول المجلس بحق الاعتراض على كل مالا يروق لها من قرارات، بحكم أن قرارات المجلس تخضع للإجماع وأي رفض منفرد يلغي ذلك القرار، أما من الناحية الاقتصادية، فقد حالت السيادة ومعها عوائق أخرى دون تحقيق معظم ما اتفق عليه من الاتفاقيات الاقتصادية، التي هي المرجعية الوحيدة للتعاون الاقتصادي الخليجي، والتي دعت إلى قيام منطقة تجارة حرة، وجمارك موحدة، وحرية انتقال للأموال وسياسة نقدية، ثم عملة خليجية موحدة، لكن كل هذا لم يتحقق بشكله المنشود، ومازالت قرارات المجلس تتطلب صدور تشريعات داخلية حتى يتم العمل بتلك القرارات، وفي الجانب الأمني، امتنعت الكويت عن الموافقة على المشاريع الأمنية الخليجية لتعارضها مع السيادة والاستقلال، كما حالت السيادة الوطنية دون تخلي بعض دول مجلس التعاون عن جزء من قواتها المسلحة لزيادة فعالية قوات درع الجزيرة[2] التابعة لمجلس التعاون الخليجي [3].

ثانياً: وسائل تفعيل مجلس التعاون الخليجي:

ألقت العديد من المتغيرات بظلالها على منطقة الخليج العربي، وشكل العديد منها تهديداً لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، الذي لا يمكن النظر إليه بمعزل عن الأمن القومي العربي، لأن الخليج يعد جزءاً لا يتجزأ من النظام الإقليمي العربي يؤثر فيه ويتأثر به، ومن ثم كان من المهم وضع رؤية مستقبلية لدول المجلس لتحقيق التوازن الاستراتيجي، على المستوى السياسي والاقتصادي، ومن الممكن بداية تحديد بعض المقترحات التي تنطلق منها، ولعل من أهمها:

1- إيجاد تصور شامل الأبعاد، لكيفية تنمية الدور السياسي في دول المجلس، بما يتناسب مع القوة الاقتصادية، وصياغة أنسب الأساليب لتفعيل دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الصعيد الخليجي والعربي والإقليمي والدولي.

1- العجمي: مرجع سابق، ص53-54.
2- قيادة عسكرية مشتركة، مؤلفة من جيوش الدول الأعضاء لمجلس التعاون الخليجي، تم تأسيسها في عام 1982م، بهدف حماية أمن واستقرار دول مجلس التعاون، للمزيد: https://www.gcc-sg.org
3- المرجع نفسه، ص576.

2- بلورة الأسلوب الأنسب لاحتواء المشاكل والخلافات بين بعض دول المنطقة، ووضع رؤية مستقبلية لتطوير تلك العلاقات في ضوء المصالح المشتركة.

3- ضرورة تدعيم العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي العربية ودول المنطقة على أسس سلمية والحرص على عدم خلق مواقف تتسم بالحدة أو بالإثارة [1].

وبناءً على ما سبق، يمكن التعرض للأسلوب الأنسب لتفعيل دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية على المستوى السياسي، ولعل من أبرز النقاط في هذا المجال:

1- تدعيم العلاقات السياسية على المستوى الداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي، إذ لا شك أن هناك حاجة ماسة لتفعيل العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي العربية، وذلك لكونه مطلباً رئيساً في عملية التكامل بين تلك الدول.

2- ضرورة أن يكون لدول المجلس سياسة موحدة في عدد من القضايا التي تعد أساسية بالنسبة لهذه الدول في ضرورة التعامل معها، واتخاذ كافة التدابير اللازمة من خلال توحيد السياسات ورسم استراتيجية موحدة فيما يتعلق بمواجهة السياسات الإقليمية والدولية، وخاصة السياسة الأمريكية في المنطقة، التي تتخذ من دول الخليج العربي ركيزة أساسية لها في تحقيق مصالحها الحيوية [2].

أضف إلى ذلك، ضرورة سعي دول مجلس التعاون الخليجي إلى السير نحو تحقيق خطوات كبيرة في مجال الإصلاح السياسي، والأخذ بالمبادئ الرئيسة للديمقراطية، ومنها، نظام الانتخابات في المجالس التشريعية، وأن يكون أعضاؤها منتخبين وممثلين لطوائف الشعب الفعلية، والسماح بوجود نظام حزبي قائم على مبدأ تعدد الأحزاب، وتكون تلك الأحزاب ممثلة لكافة الطوائف في البلاد، وإطلاق حرية الصحافة ورفع العوائق، التي تحول دون تحقيق الأهداف الرئيسة التي قام المجلس من أجلها، والعمل على تحقيق التقارب بين دول المجلس من خلال العمل على دعم العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي على المستوى السياسي والاقتصادي، وذلك من خلال التفاعل والتشاور والتنسيق المستمر بين الطرفين في كافة القضايا، ومتابعة المتغيرات والتطورات الدولية والإقليمية، باعتبار أن هذه الدول مجتمعة هي كل متكامل (كيان واحد) [3].

1- إسماعيل: مرجع سابق، ص113.
2- إدريس، محمد السعيد: النظام الإقليمي الخليج العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2000، ص235-236.
3- المرجع نفسه: ص238.

ولا بد في هذا الإطار، من المحافظة على عقد اجتماع سنوي على المستوى الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي الست عقب الاجتماع السنوي لملوك ورؤساء دول المجلس، يكون الهدف منه متابعة التوجيهات التي طرحها القادة، والتنسيق المستمر في المواقف الخليجية، وكذلك الترتيبات التي تتم في إطار الإعداد للقمة المقبلة، وترتيب الأجندة الخليجية التي يتم عرضها ومناقشتها في هذه الاجتماعات على مستوى الملوك والرؤساء، وأن تكون التوصيات التي تصدر عن اجتماعات المجلس محل تنفيذ وليست مجرد اقتراحات أو أفكار [1].

كذلك يجب أن يكون من ضمن توصيات القمم الخليجية، التي تعقد في إطار دورات مجلس التعاون الخليجي، تنفيذ كافة التوصيات التي تتعلق بدعم علاقات التعاون الثنائي بين دول مجلس التعاون، بالإضافة إلى سعي القيادة السياسية لدول مجلس التعاون إلى اتخاذ عدد من آليات التواصل فيما بينهم، من خلال القيام بزيارات دورية على مدار العام تشمل دول المجلس الست كافة، وتتم في هذه الزيارات دعم علاقات التعاون الثنائي، كذلك الحرص على تنسيق الجهود في بحث القضايا العربية والإسلامية، أضف إلى ذلك قيام قادة دول مجلس التعاون الخليجي بإصدار بيانات موحدة، في القضايا والأحداث السياسية والاقتصادية كافة، سواء على الساحة العربية أو الإقليمية والدولية، والتي تمنح دول المجلس قوة سياسية كبيرة من خلال هذا التوحد في الرأي حيال تلك القضايا [2].

ثالثاً: التعاون على المستوى الاقتصادي:

يُعدّ التعاون الاقتصادي من أهم الأهداف التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، وهناك خصائص عامة مشتركة تجمع بين دول مجلس التعاون الخليجي، ومن أبرزها:

- اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على سلعة واحدة، هي النفط، وبذلك فإنها تعتمد كما أسلفنا سابقاً على مصدر أساسي شبه وحيد للدخل.

- الازدواجية في المشروعات الاقتصادية، إذ تقوم السياسة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي منفردة على تحقيق أهداف متشابهة على الصعيد الإقليمي، حيث يلاحظ أن خطط التنمية الاقتصادية لهذه الدول تسعى إلى إيجاد مصادر بديلة عن النفط، وتوسيع القاعدة الاقتصادية، من خلال برامج التنمية والتعاون المشترك، ولكن بدون وجود تنسيق بين هذه الخطط على المستوى الخليجي، الأمر الذي ينجم عنه ازدواجية

1- المسفر، محمد صالح. التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي، المجلة العلمية للإدارة والاقتصاد، العدد 9، قطر، الدوحة، ط1، 1998، ص14-15.
2- المرجع نفسه، ص16.

في المشروعات الاقتصادية والإنتاجية، ويؤدي في نفس الوقت إلى التنافس بينها، وبالتالي بعدها عن التنسيق والتكامل الذي تسعى إلى تحقيقه في نهاية المطاف [1]. ولا بد من التنويه، إلى أن انكشاف الاقتصاد الخليجي وعدم تنوّع القاعدة الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى التبعية للخارج تصديراً واستيراداً، فهي بلدان مصدرة كبيرة للنفط، ومستوردة ضخمة للسلع الغذائية والاستهلاكية، وهذا ما يجعل توجه هذه الأقطار خارجياً باتجاه البلدان الرأسمالية المتقدمة بشكل أساسي، وبذلك كانت هناك حاجة ماسة لدول مجلس التعاون الخليجي لوضع رؤية مستقبلية في المجال الاقتصادي تستطيع من خلالها مواجهة التحديات وبلورة مسارات جديدة نحو المستقبل من خلال العمل العربي المشترك، وفي صدد ذلك تشير ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي بكل وضوح إلى اتساق أهداف المجلس مع جامعة الدول العربية بالقول: "تماشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى في كافة المجالات، وأدرك واضعوا الميثاق وجود بعض الروابط المميزة بين بعض المجموعات العربية التي تجمعها سمات جغرافية واقتصادية خاصة بها، وهو ما قد يساعدها على تحقيق تعاون أوثق في إطار أهداف وميثاق الجامعة"[2].

ولا بد من الإشارة، إلا أنه وبالرغم من عدم التطابق التام في اتجاهات السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون، إلا أن هناك أهدافاً أساسية تتصف بها هذه الاتجاهات وتساعد على التنسيق والتعاون بين هذه الدول، وبالأخص السياسة الكويتية وموقفها من القضايا العربية والدولية، في ظل التنافس الأمريكي-السوفيتي والسياسات الخارجية المتبعة لكلا طرفي التنافس للحفاظ على المصالح الخاصة ، ونلاحظ بأن مجلس التعاون لم يجد صعوبة تذكر من خلال نظامه الأساسي في تحديد موقف خارجي موحد من قضية أمن الخليج العربي على الأقل من الناحية النظرية، يتلخص بأن هذا الأمر هو من مسؤولية دول المنطقة وشعوبها، والرفض المطلق لإقامة القواعد أو الارتباط بالأحلاف الأجنبية، وأنه يجب إبعاد المنطقة عن صراعات القوى الأجنبية، ومنعها من التدخل في شؤونها ومنع إقامة قواعد أو تواجد عسكري فيها، إلا أن مجلس التعاون من الناحية العملية كان تنظيماً حكومياً بحتاً، متأثراً بالتنافس الدولي والإقليمي، إذ تم تحديد أجهزته في المجلس الأعلى والمجلس الوزاري والأمانة العامة، وهذه القطاعات التي تدير المجلس ليست أوسع من القطاعات الشعبية التي لا تمثيل لها من خلال برلمان منتخب من أبناء الشعب، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن القرارات الصادرة تتعلق بمصالح المواطن الخليجي، ومع مرور الوقت، بدأ قادة دول المجلس يدركون أن التمسك المبالغ فيه بالسياسة التقليدية القائمة، هو الذي يعرقل مساعي الوحدة التي يسعى إليها المجلس كهدف رئيس.

1- حداد، أحمد عبيد: تجربة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الدراسات الدولية، د.ت، العدد 31، ص120.
2- عبيد، نايف علي: دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير "دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية"، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، ط2، 2008، ص335.

واستخلاصاً مما سبق، يتضح أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منذ نشأته عام 1981م، شكل إطاراً للتعاون والتنسيق بين دول الخليج العربي، حيث استطاعت هذه الدول تحقيق العديد من الإنجازات، في سبيل تعزيز حالة التعاون فيما بينها في المجالات كافة، إلا أن هذه الإنجازات ما زالت لا تلبي ولا تحقق الطموحات المأمولة في الوصول إلى درجة من التعاون والتكامل والاندماج الحقيقي فيما بينها، وذلك تحقيقاً للأهداف التي قام من أجلها التعاون بين دول الخليج العربي، ولعل أبرز النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الإطار تتمثل في الآتي:

- تميزت دول الخليج العربية بتماثل أنظمتها السياسية، إلا أن هذه الأنظمة تمتلك إرثاً تاريخياً قبلياً في الحكم والسيادة على أقاليمها، مما أضفى عليها شرعية تقليدية لا ينازعها عليها أحد، كما أنها استطاعت تحقيق إنجازات ملحوظة في بناء دول حديثة ومتطورة محلياً واقتصادياً، رغم فقدان بعضها لحالة التطور السياسية، وهذا التماثل والتقارب بين شكل الأنظمة السياسية الخليجية وأسلوب قيادتها، ساهم في تقليل العوائق التي يمكن أن تواجه الاتفاق فيما بينها لبناء كيان اتحادي فعال ومؤثر.

- إن الواقع الجغرافي والأمني للكويت، دفعها إلى انتهاج سياسة متوازنة في علاقاتها الإقليمية والدولية، إلا أن التطورات السياسية والعسكرية في منطقة الخليج، فرضت على الكويت إعادة ترتيب أوراقها بما يتناسب مع ظروفها، وانطلاقاً من العوامل الداخلية والأمنية سعت الكويت إلى تأسيس كيان خليجي موحد لدعم المسار السياسي والاقتصادي، ومواجهة التحديات التي تواجهها دول المنطقة، كما نجحت الكويت من خلال مساعيها الدبلوماسية والسياسية والأفكار والرؤى التي طرحتها مع دول الخليج العربية في إنشاء مجلس التعاون الخليجي، وبذلك تكون الكويت وصلت إلى أهدافها في إنشاء مظلة سياسية واقتصادية، تهدف إلى حماية الأمن والاستقرار في الخليج العربي، إيماناً منها بأن تدعيم الجبهة الداخلية هو المنطلق للعمل الخليجي المشترك على المستوى الإقليمي والدولي.

- رغم التقدم الكبير الحاصل في مجال التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، والإنجازات التي حققتها مسيرة التعاون الاقتصادي الخليجي، إلا أن هذه المسيرة ما زالت تواجه بعض المعوقات، حيث اتضح ذلك من خلال تعثر الوصول إلى العملة الخليجية الموحدة، وبناء السوق الخليجية المشتركة، أضف إلى ذلك، فإن التعامل مع الأزمات السياسية والعسكرية التي شهدتها المنطقة، وخاصة الحرب العراقية - الإيرانية والغزو العراقي للكويت، لم يكن بالمستوى المطلوب لا على المستوى العربي ولا على المستوى الخليجي، وذلك من حيث التنسيق والإرادة الموحدة، وحل القضايا العالقة على المستوى العربي.

الفصل الرابع

الأزمة العراقية ـ الكويتية وأثرها في التنافس الأمريكي- السوفيتي وانعكاسها على أمن الخليج العربي بين عامي (1989- 1991م)

المبحث الأول: العلاقات العراقية - الكويتية بين عامي (1922- 1961م):

أولاً: اتفاقية العقير 1922م والمحاولات العراقية الأولى لضم الكويت:

يكاد يجمع الباحثون والمتخصصون في تاريخ الخليج والجزيرة العربية، على أن بيرسي كوكس[1] يتحمل وحده مسؤولية ما انتهت إليه محادثات تسوية العقير عام 1922م، سواء كانت لهذه التسوية إيجابيات أو سلبيات، مع العلم أنها تعد الوثيقة الرسمية التي رسمت حدود الكويت مع العراق ونجد، وجاءت تأكيداً للاتفاقية البريطانية - العثمانية عام 1913م، التي رسمت الحدود بين الطرفين، واعتبرت الأساس لمؤتمر العقير، وذلك كله بفضل الدور البريطاني الذي كان لا يتأخر عن دفع الإمارات الخليجية في النزاع على الحدود بما يتناسب مع مصالحه في المنطقة.

إلا أن معاهدة العقير أفرزت سلبيات كثيرة، ومن ذلك اقتطاع أجزاء كبيرة من أراضي الكويت لصالح "عبد العزيز بن سعود" سلطان نجد، كما أن نتائج هذا المؤتمر أعطت الفرصة للعراق للمطالبة بضم الكويت إلى أراضيه نظراً لصغر مساحتها وعدد سكانها القليل، ويلاحظ أن اتفاقية العقير حرمت الكويت من معظم أراضيها لصالح العراق ونجد، والسبب الرئيس في ذلك هو أن خريطة الكويت قد رسمت بأيدي المفاوض البريطاني "بيرسي كوكس"، وراعت فيها بريطانيا مصالحها بالدرجة الأولى، ودون مراعاة للأطراف الأخرى عند توقيع المعاهدات والاتفاقيات، إذ واجهت عملية تخطيط الحدود بين كل من الكويت وخط حدود العراق ونجد صعوبات بالغة، إذ تفتقر طبيعة الأرض إلى معالم يمكن أن يرتكز عليها، كما أن الحدود التي تقررت بين الكويت والعراق ونجد، لم تتقرر وفقاً للمعايير التي درجت عليها القبائل في هذا الشأن، وإنما تقررت في شكل خط طويل متصل، ولو كانت قد رسمت وفقاً للمعايير القبلية التي كانت سائدة لأمكن التوصل في تسوية العقير إلى وضع أفضل للكويت [2].

ولا بد من التنويه، إلى أن المشكلات الحدودية كان لها دوراً مؤثراً وفاعلاً في المنطقة العربية، فكلما توافر الاستقرار السياسي والاقتصادي تكون علاقات الجوار طبيعية، ناهيك عن التفاعلات الاجتماعية والثقافية التي تنشأ نتيجة التجارة والتواصل والهجرات المتبادلة، وينطبق ما ذهبنا إليه على علاقات الجوار بين العراق والكويت، والمشكلات الحدودية القائمة بينهما منذ قيام دولة العراق الحديث عام 1921م، أضف إلى ذلك أن بعض الفترات التي شهدت ما يسمى ب"سياسة المحاور"، على الرغم من صغر حجم الكويت وإمكانياتها، إذا ما قورنت بجوارها الإقليمي، فنلاحظ أنه كلما كانت العلاقات الكويتية متوترة مع

1- بيرسي كوكس: سياسي بريطاني (1864- 1937)، خريج الكلية الملكية العسكرية في ساند هيرست، كان يشغل منصب المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، وساهم إلى حد بعيد في رسم السياسة البريطانية في الوطن العربي، وخاصة في منطقة الخليج، ويعتبر مهندس اتفاقية العقير عام 1922م، للمزيد انظر: https://www.aljazeera.net

2- العيدروس، محمد حسن: الحدود العربية - العربية في الجزيرة العربية، عين للدراسات الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ط1، 1986، ص58.

أحد جيرانها، فإن علاقاتها مع باقي دول الجوار تتحسن، وهي ظاهرة المد والجزر في العلاقات القائمة على مستوى النظام الإقليمي الخليجي [1].

ومن الجدير ذكره، أن إعلان استقلال العراق وانضمامه إلى عصبة الأمم عام 1932م، وتأكيد الحدود بينه وبين الكويت قد أثار الكثير من المشكلات بين البلدين، ولعل أبرزها ما أثاره حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح حول حقه في تسجيل مزارع النخيل التي يمتلكها في منطقة شط العرب، ومماطلة السلطات العراقية في ذلك الأمر؛ بل إن العراق كان يهدد بعدم الاعتراف بتلك الملكية، متذرعاً بعدم تعاون الكويت في وقف عمليات تهريب البضائع التي كان يقوم بها تجار كل من الطرفين العراقي والكويتي، ومن المشكلات أيضاً، الرقابة الشديدة التي فرضتها الحكومة العراقية على السفن الكويتية التي كانت تنقل المياه من شط العرب، إضافة إلى ذلك كانت هناك سابقاً مشكلة مشروع سكة حديد بغداد التي خطط أن تكون الكويت نهاية لهذا المشروع، الذي توقف تنفيذه بسبب قيام الحرب العالمية الأولى [2].

وبالعودة إلى قضية الحدود العراقية ـ الكويتية، ومسألة الحقوق التاريخية لدولة ما في ضم دولة أخرى، فإنه إذا كان الاستعمار قد خلق كيان الكويت المعاصرة بصفة مستقلة عن الدولة العثمانية عام 1913 م، عندما وقعت بريطانيا معاهدة تمنح الكويت الحكم الذاتي، ومن ثم الاعتراف بحدودها واستقلالها عن الدولة العثمانية، فإن ذات الاستعمار قد خلق الكيان العراقي المعاصر عندما ضم الولايات العثمانية الثلاث في كيان واحد عام 1921م، وبالتالي، ومن الناحية التاريخية البحتة، فإن الاستعمار البريطاني هو الذي منح الكيان القانوني المستقل لكل من العراق والكويت في فترات تاريخية مختلفة، وبذلك تسقط مقولة أن الاستعمار قد خلق من "بئر نفط" هي الكويت، دولة على حساب الدولة الأم، أي العراق [3].

وخلال حكم "الملك غازي"[4] الذي اعتلى عرش العراق في أيلول 1933م، بدأت حملة جديدة ضد الكويت، وحاول الشيخ "أحمد الجابر" تهدئة الموقف فقام بزيارة للعراق عام 1935م، والتقى الملك غازي، ولكنه لم ينجح في التوصل إلى حل، ثم قام بزيارة أخرى في العام نفسه أثار فيها الموضوع مرة أخرى دون جدوى، وتميزت السنوات من 1936م إلى 1939م، بالمحاولات المتكررة لضم الكويت، ففي رسالة من السفير البريطاني في بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية في 4 آذار 1936م، ذكر أنه على الرغم

1- التميمي، عبد المالك: العلاقات الكويتية - العراقية 1921- 1990، الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية)، سلسلة عالم المعرفة، العدد 195، الكويت، ط1، 1995، ص68.

2- قاسم، جمال زكريا: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر 1914 - 1945، القاهرة، جامعة عين شمس، ط1، 1973، ص 136-137.

3- الحمد، تركي: الأسباب الموضوعية والمبررات الأيديولوجية، الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية)، سلسلة عالم المعرفة، العدد 195، الكويت، ط1، 1995، ص116.

4- الملك غازي: ابن الملك فيصل الأول بن الحسين بن علي من الأسرة الهاشمية التي كانت تحكم الحجاز، ويعدّ ثاني ملوك المملكة العراقية، حكم العراق بعد وفاة والده، ما بين عامي (1933- 1939م)، انتهى حكمه بمقتله إثر حادث سير مدبر، تولى الحكم بعده ابنه فيصل الثاني. للمزيد: https://www.dorar.net

من التأكيدات التي سبق أن قدمها نوري السعيد بأن الحكومة العراقية ليست لها أية خطط توسعية بشأن الكويت إلا أن الموقف أخذ يتغير في الوقت الحاضر [1].

وفي عام 1938م، تدهور الموقف، عندما بدأ العراق يدعو علناً إلى ضم الكويت، ففي هذا العام أنشأ الملك غازي إذاعة خاصة في قصر الزهور ببغداد لترديد الادعاءات العراقية في هذا الخصوص، وفي آذار من العام نفسه، صرح وزير خارجية العراق بأن الحل المناسب من وجهة نظر الحكومة العراقية يكمن في توفير ميناء للعراق على البحر [2].

والحقيقة أن الدعوة العراقية لضم الكويت لم تنقطع منذ استقلال العراق، ودخوله عصبة الأمم عام 1932م، ومضى العراق في مخططاته في هذا السبيل، وتوالت المحاولات ولم يمنعها من تنفيذ ذلك سوى المركز الذي كانت تتمتع به بريطانيا في المنطقة، بالإضافة إلى تخوف العراق من مجابهة السعودية لهذه الخطط بالقوة [3].

وتميزت الفترة من عام 1936 - 1939م، بكثرة المقالات والنداءات في الصحف ووسائل الإعلام العراقية مطالبة بضم الكويت إلى العراق، وكانت الحكومة العراقية قد شجعت حزب الشبيبة الكويتي على تكوين رابطة في البصرة أطلق عليها "رابطة عرب الخليج" مارست نشاطها خلال الفترة المذكورة، وكانت تنادي بالاندماج مع العراق، ومساعدة إمارات الخليج العربي الأخرى، والأخذ بيدها إلى التطور ونقل أخبارها إلى العالم العربي [4].

ويمكن القول، إن أول مطالبة عراقية رسمية لضم الكويت هي تلك التي أطلقها الملك غازي، وزاد من زخم هذه الدعوة قيام الإعلام والصحافة العراقية بشن حملة إعلامية دعائية واسعة النطاق بدعم من الملك غازي، منتهزاً فرصة الأحداث والاضطرابات التي قامت في الكويت بعد حل المجلس التشريعي في آذار 1939م [5].

مما يتقدم يتضح، أن علاقات الكويت بجيرانها كانت تمر بمرحلة صعبة في العشرينيات والثلاثينيات، وانعكس ذلك على الوضع الاقتصادي حيث تأثر سلبياً، فقد شهدت فترة الثلاثينيات ثلاثة أحداث فيما يتعلق بالوضع الداخلي، الحدث الأول، كان ظهور النفط واكتشافه ومؤشرات ذلك الاكتشاف أنه متوافر بكميات اقتصادية كبيرة، والحدث الثاني، كان حركة المجلس التشريعي عام 38/ 1939م، أما الحدث الثالث، فقد كان مطالبة الملك غازي ومحاولته الأولى ضم الكويت بالقوة دون أن يقدم عليها وهي المحاولة التي انتهت بمقتله في حادث عام 1939م.

1- قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر 1914 – 1945، مرجع سابق، ص 145.

2- قاسم، جمال زكريا: الخليج العربي، دراسة لتاريخه الحديث والمعاصر 1945 - 1971، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1974، ط1، ص155.

3- البزاز، عبد الرحمن: العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، القاهرة، ط1، 1960م، ص 171.

4- المرجع نفسه، ص182.

5- العلاقات العراقية - الكويتية: المطالبة الأولى بضم الكويت إلى العراق في عهد الملك غازي، للمزيد: hhttps://araa.sa

ثانياً: الأزمة العراقية - الكويتية عام 1961م وانعكاساتها العربية والدولية:

أحدث استقلال الكويت في 19/ حزيران/1961م، صدىً عربياً إيجابياً واسعاً في مختلف بقاع الوطن العربي، حيث توالت التصريحات والبرقيات والتعليقات السياسية في الإذاعات والصحف، فقد بادرت معظم الدول إلى مباركة استقلال الكويت، وعلى رأس هذه الدول كانت الجمهورية العربية المتحدة، حيث أرسل الرئيس "جمال عبد الناصر" برقية تهنئة إلى أمير الكويت أعرب فيها عن ابتهاجه باستقلال الكويت. ومن جانبه، أرسل رئيس وزراء العراق اللواء "عبد الكريم قاسم" برقية تهنئة في 20 أيار 1961م، إلى حاكم الكويت جاء فيها "علمت بسرور بأن بريطانيا قد اعترفت يوم 1961/6/19م، بإلغاء الاتفاقية المزورة، غير الشرعية، وغير المعترف بها دولياً والتي سموها اتفاقية 1899م، بعد أن عقدوا بالباطل مع الشيخ مبارك قائمقام الكويت التابع لولاية البصرة، دون علم إخوته في الكويت ودون علم السلطات الشرعية العراقية آنذاك...فالحمد لله الذي هو وحده ينقذ العالم من التبعية والاستعمار ...وختاماً فإننا نرجو لشخصكم الكريم بالذات، ولإخواننا الكرام أهل الكويت الشقيق كل خير ورفاه" [1].

ومن الجدير بالذكر، أن الموقف العراقي تجاه استقلال الكويت قد ظهر رسمياً، عندما عقد "عبد الكريم قاسم" مؤتمراً صحفياً في مقره الدائم في وزارة الدفاع يوم الأحد 25 حزيران 1961م، طالب فيه بضم الكويت إلى العراق على أساس أنها مقاطعة تابعة للبصرة، أي أنها تشكل جزءاً متكاملاً مع العراق، وأشار إلى عدم وجود حدود بين البلدين، وأضاف، "أن استقلال الكويت لم يكن سوى استقلال مزعوم، فالكويت كانت دائماً تتبع ولاية البصرة في عهد الدولة العثمانية، ومن ثم فهي تابعة للعراق بحكم تبعيتها التي كانت للدولة العثمانية على اعتبار أن العراق قد ورث السيادة على تلك المنطقة من الدولة العثمانية"، وطلب إلى شيخ الكويت أن يتعاون مع العراق على إعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي، وأعلن أن الجمهورية العراقية قررت حماية الشعب العراقي في الكويت، وأنه بصدد إصدار مرسوم جمهوري بتعيين شيخ الكويت قائمقام لقضاء الكويت الذي سوف يتبع لواء البصرة، وأكد أن الحكومة العراقية لديها من الأدلة والوثائق التاريخية ما يثبت تبعية الكويت للبصرة، وبذلك يحق للعراق أن يرث جميع أراضي الدولة العثمانية التابعة لولاية البصرة، بعد أن تنازلت تركيا عن سيادتها على الأقاليم الواقعة خارج أراضيها بموجب معاهدة لوزان عام 1923م [2].

2- برقية عبد الكريم قاسم رئيس وزراء العراق إلى الشيخ عبد الله السالم الصباح حاكم الكويت، بمناسبة إعلان الكويت عن استقلالها في 20 أيار 1961م.

3- الدوسري، فالح فهد: الأزمات الكويتية - العراقية (1922-1961)، البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ط1، 2013، ص 135.

من جانبه، ما إن علم الشيخ "عبد الله السالم الصباح"، الذي كان يقوم بزيارة إلى لبنان بتصريح "عبد الكريم قاسم"، حتى قطع زيارته، وعاد إلى الكويت ليجري اتصالات مكثفة مع أركان حكومته، كما أجرى اتصالات أخرى مع عاهل المملكة العربية السعودية "الملك سعود بن عبد العزيز" حول الموضوع ذاته، وفي اليوم التالي لتصريحات قاسم أذاع راديو الكويت خبراً جاء فيه: "أوردت وكالات الأنباء تقارير المؤتمر الصحفي الذي عقده "عبد الكريم قاسم"، وطالب فيه بضم الكويت، وإذا صحت هذه المعلومات، فإن الكويت تعلن أنها دولة عربية ذات سيادة، يقف من ورائها شعب الكويت يدعم قيادتها" [1].

وفي خضم الصراع والتنافس، بين المعسكرين الغربي والشرقي، في ظل الحرب الباردة، ونجاح العراق في اجتذاب المعسكر الشرقي المتمثل بالاتحاد السوفيتي إلى جانبه، في تلك الفترة قدّمت الكويت طلباً إلى الأمم المتحدة، لبحث التهديدات العراقية أولاً، والانضمام إلى الأمم المتحدة ثانياً، آخذة في الاعتبار أن قرارات الأمم المتحدة في الأمور المشابهة تكون عادة بالدعوة لإجراء استفتاء عام للسكان المحليين تحت إشرافها، ونتيجة الاستفتاء هي التي تقرر مصير البلاد، وربما كانت الكويت تنتظر مثل هذا القرار بل تتمناه من المجتمع الدولي [2].

وفي تقرير مفاجئ، وضح أسباب التهديدات العراقية للكويت ورفض الكويت للمطالب العراقية، ذكرت وكالة يونايتد برس في برقية لها من لندن بتاريخ 8 تموز 1961م، أن التقارير التي تلقتها المخابرات البريطانية، تفيد بأن "عبد الكريم قاسم" يواجه صعوبات اقتصادية وسياسية داخل العراق دفعته إلى المطالبة بالكويت، حيث تواجه حكومته عجزاً مالياً قدره 80 مليون جنيه استرليني، وحين أعلن "قاسم" بيانه بضم الكويت لم يكن للدوائر العربية كلها من حديث، إلا الموقف الذي ظهر به العراق إزاء استقلال الكويت [3].

ولعل طرح "عبد الكريم قاسم" لقضية إلحاق الكويت بالعراق، على أساس الضم بحجة الحقوق التاريخية، وليس على أساس أنها جزء من حركة الوحدة العربية، في الوقت الذي كان يتصاعد فيه المد القومي العربي، جعل دعوة "قاسم" دعوة توسعية على أساس إقليمي صرف، تجردت من المفهوم الوحدوي بوجهته القومية الصحيحة، وحسب اعتقادنا، لو أن القيادات العراقية المتتابعة على السلطة في بغداد، اتجهت في ادعاءاتها التاريخية والجغرافية، وعملت على توجيه التصريحات والإعلام نحو العوامل القومية والروابط التاريخية والثقافية التي تجمع بين الشعبين العراقي والكويتي، لتمكنت من تطوير العلاقات نحو

1- السرجاني، خالد: جذور الأزمة بين الكويت والعراق، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 102، تشرين أول 1990م، ص 15.

2- schofield, Richard: Arabian Boundaries Disputes, Iraq - Kuwait 11. 1940- 1992. Ox ford Archive. 1992. pp. 208 – 209.

3- جريدة الأهرام، القاهرة، 9 حزيران، 1961.

إقامة كيان موحد مع الكويت، خاصة وأن الحركة القومية كانت في الكويت وغيرها من المناطق العربية الأخرى على أشدها، حيث ظهرت فيها كيانات وحدوية، كالوحدة السورية - المصرية منذ عام 1958م.

ثالثاً: الموقف السوفيتي - الأمريكي من الأزمة العراقية - الكويتية 1961م:

1- الموقف السوفيتي من الأزمة العراقية - الكويتية:

بناءً على ما سبق، لم يؤيد العراق في اعتراضه على استقلال الكويت في الأمم المتحدة، إلا الاتحاد السوفيتي الذي صوّت في جلسة لمجلس الأمن الدولي ضد قبول الكويت في الأمم المتحدة، بحجة أنها لم تستكمل استقلالها، وأن معاهدة 1961م، أخضعتها لنفوذ سياسي أجنبي، واستخدم الاتحاد السوفيتي حق النقض (الفيتو) وتم إفشال المشروع، وينطلق الاتحاد السوفيتي في موقفه هذا من سياسته العامة تجاه العراق، التي اتسمت بتأييده التام للعراق في مطالبته بالكويت، لأن ذلك يخدم مصالحه في منطقة الخليج العربي، إذ كان يطمع في الوصول إلى مياه الخليج العربي الدافئة تحت ظل سيطرة دولة ترتبط بعلاقات قوية معه، كالعراق [1].

كما استغل الاتحاد السوفيتي الأزمة، فشن حملة عنيفة على بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ووصفهما بأنهما يستغلّان الأزمة لتحقيق مصالحهما الخاصة في المنطقة، وأشارت وسائل الإعلام كذلك، إلى أن العملية العسكرية البريطانية في الكويت ليست إلا استفزازاً للشعوب العربية وتهديداً للسلام في الشرق الأوسط، ويُذكر أن الاتحاد السوفيتي تمكن من عرقلة انضمام الكويت إلى منظمة الأمم المتحدة لفترة من الزمن، ولكن عندما انتهت الأزمة بين الطرفين، سارع الاتحاد السوفيتي إلى الموافقة على عضوية الكويت في الأمم المتحد ة في عام 1963م[2].

2- رد الفعل الأمريكي على أزمة عام 1961م:

مع اندلاع الأزمة العراقية - الكويتية في حزيران 1961م، اتضح المأزق الاستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط، الذي تعاني منه منذ أزمة السويس عام 1956م، فلو أيدت الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا في عدوانها على مصر لألهبت المشاعر العدوانية المناهضة للغرب، وإن أيدت الحركات القومية فسيقوض مركز بريطانيا في المنطقة، وهي القوة المسؤولة في الدفاع عنها، ولذلك، كان البديل الواضح للولايات المتحدة الأمريكية أن تؤدي هي نفسها دوراً أكبر في الشرق الأوسط، ليس مجرد دور سياسي

1- أبو صليب، فيصل: تطور العلاقات بين الكويت والاتحاد السوفيتي، جامعة الكويت، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص202، للمزيد: https://search.iasjt.com

2- المرجع نفسه، ص203.

فقط، وإنما دور عسكري كذلك، وفي ضوء هذا الفهم، وجد أيزنهاور نفسه بعد أزمة السويس، وبعد أن استشعر حقيقة الوضع المتدهور في المنطقة، أن التدخل السياسي أو العسكري الأمريكي هو أفضل الوسائل لحماية المصالح الغربية، ومنذ ذلك الوقت، بدأت واشنطن تعيد تقييم سياستها، مما أدى إلى تطوير قواتها المسلحة بإنشاء وحدات ذات طبيعة خاصة قادرة على الاضطلاع بعمليات عسكرية واسعة النطاق في الشرق الأوسط [1].

ومع تصاعد الأزمة العراقية - الكويتية، أتيحت الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية أن تحل محل بريطانيا، وأن تبدأ في تنفيذ مبدأ أيزنهاور "Doctrine Eisenhower"، فأعلنت في 27 حزيران 1961م، أنها مع الكويت كدولة مستقلة ذات سيادة، وأكد المتحدث الرسمي في وزارة الخارجية الأمريكية، أن الكويت إذا ما طلبت إقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها سوف تجد تجاوباً من واشنطن، وأضاف المسؤول الأمريكي، إن الولايات المتحدة ستؤيد تأييداً تاماً طلب الكويت الخاص بانضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة، وأن أمريكا تعتقد أن العراق سيحرص على كلمته التي أبلغتها حكومته للحكومة الأمريكية في عدم استخدام الوسائل غير السلمية، وقال كذلك: "إن تصريحات عبد الكريم قاسم الجديدة ما هي إلا ترديد لادعاءاته السابقة، وهي ادعاءات سبقه إليها نوري السعيد"، وقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية الخطوة البريطانية بإرسال قواتها إلى الكويت لمقاومة أي إجراء من شأنه أن يورط الشرق الأوسط برمته، ولمراقبة أية طوارئ تحدث في هذه المنطقة، بل إن واشنطن وافقت على أن تقدم إلى بريطانيا ما هو مطلوب من مساندة في حالة حدوث أي هجوم عراقي على الكويت[2].

في 8 تموز 1961م، اختتم مجلس الأمن مناقشاته حول أزمة الكويت، دون التوصل لحل، ومع فشل المجتمع الدولي في ردع التهديدات العراقية، وجّهت الجمعية العامة للأمم المتحدة، خلال اجتماعها السنوي، نداء إلى مجلس الأمن تناشده فيه إحالة مسألة أزمة الكويت إلى محكمة العدل الدولية، ووافقت الجمعية العامة على مشروع قرار، بإلقاء مسؤولية أمن الكويت على عاتق قوة تابعة للأمم المتحدة ريثما يتم الوصول إلى حل تقبله جميع أطراف النزاع، وطالب المشروع الحكومة البريطانية بأن تكون على استعداد لوضع قواتها الموجودة بالكويت تحت تصرف الأمم المتحدة، لكن هذا المشروع لم يخرج إلى حيز التنفيذ، وعلى إثر ذلك اندفعت الكويت إلى عرض القضية على جامعة الدول العربية، وبذلك انتقلت أزمة الكويت إلى أروقة الجامعة العربية، التي قامت بدور مؤثر في تهدئة النزاع العراقي - الكويتي، وإن كان هذا الدور

1- الشيخ، رأفت غنيمي: أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية، القاهرة، ط1، 2006، ص221.

2- المرجع نفسه، ص223.

لم يصل إلى درجة الحل الجذري للأزمة، إلا أنه من خلال التحرك العربي حصلت الكويت على عضوية جامعة الدول العربية .

مما تقدم يتضح، أن الأزمة الكويتية - العراقية خلال الفترة ما بين حزيران 1961م، وتشرين الأول 1963م، مرت بمراحل مختلفة، بدءاً بالتهديد العسكري، مروراً بحرب دعائية ساخنة في بعض المناسبات، وانتهاءً بالمواجهة السياسية، ومع قيام انقلاب عسكري في بغداد في شباط 1963م، واغتيال "عبد الكريم قاسم" بدأت الأزمة في الانفراج، إلا أن النظام الجديد استغرق بضعة أشهر لترتيب أوضاع بيته، محاولاً خلال تلك الفترة انتزاع بعض المكاسب المالية والسياسية مقابل الاعتراف السياسي، و ترتب على موقف الولايات المتحدة الأمريكية المؤيد للكويت والداعم للتدخل البريطاني، أن شن العراق حملة إعلامية ضد الولايات المتحدة استمرت طويلاً حتى بعد انسحاب القوات البريطانية من الكويت، مما أدى إلى سوء العلاقات بين الطرفين .

رابعاً - الأزمة العراقية - الكويتية الثالثة عام 1973م:

لقد كانت سياسة العراق ترتكز دائماً على المطالبة بمنفذ بحري على الخليج العربي، ولا يتم ذلك في اعتقاده إلا بالسيطرة على جزيرتي "وربه وبوبيان" [1] الكويتيتين، ليصبح للعراق إطلالة واسعة على الخليج العربي لمواجهة التهديدات الإيرانية، وتصدير نفطه وتنشيط تجارته، وهي ادعاءات كررها العراق كثيراً، في محاولة لكسب مزيد من التعاطف العربي معه في هذا الموضوع، مع العلم بأن العراق يمتلك منفذاً بحرياً على الخليج العربي بحدود 70 كيلو متراً، إلا أن جزءاً منها فقط صالحة للموانئ التجارية والحربية، لذلك هدفت الحكومة العراقية من تلك الأزمة، إلى إنشاء قوة بحرية بمساعدة الاتحاد السوفيتي، حيث سيسمح للأسطول السوفيتي باستعمالها كقاعدة للتغلغل في منطقة الخليج العربي، والهدف الثاني، هو تخوف الحكومة العراقية من السياسة الإيرانية، التي تعمل على تهجير الإيرانيين للسكن في دول الخليج العربي والعمل على محو الشخصية العربية [2].

وعاد التوتر بين العراق والكويت، عندما وقعت اشتباكات بين القوات العراقية والكويتية في 20 آذار 1973م، على الحدود المشتركة بينهما، واحتلت القوات العراقية مخفر الصامتة، وأسفرت تلك الاشتباكات عن مقتل اثنين من الكويتيين وأسر آخرين؛ لذلك أصدر مجلس الدفاع الكويتي بياناً أعلن فيه حالة الطوارئ وإغلاق الحدود بين العراق مع اتخاذ تدابير عسكرية لمعالجة الموقف مع العراق، وتم إغلاق مكتب وكالة

1- جزيرتي وربة وبوبيان: من الجزر التابعة للكويت، تتمتع هذه الجزر، خاصة بوبيان، بموقع استراتيجي مهم على الساحل الشمالي للخليج العربي، حاول العراق مراراً السيطرة عليها، لما تشكله من عمق استراتيجي وأهمية اقتصادية للعراق على الخليج العربي. للمزيد انظر: https://www.alittihad.ae

2- هلال، رضا: الصراع على الكويت "مسألة الأمن والثورة"، بيروت، دار الجيل، ط1، 1991، ص24.

الأنباء العراقية في الكويت، وطالب المجلس الحكومة العراقية بأن تسحب قواتها من الأراضي الكويتية فوراً، مؤكداً أن حدود الكويت مع العراق هي الحدود المعترف بها دولياً، والمتفق بشأنها مع العراق عام 1963م، ودعت حكومة الكويت السفراء الأجانب المعتمدين لديها، وأوضحت لهم أن الاشتباكات وقعت بينما كانت حكومة الكويت تترقب وصول السيد "مرتضى سعيد عبد الباقي" وزير الخارجية العراقي لاستكمال المفاوضات على الحدود بين البلدين، وفي 12 أيار1975م، زار الرئيس "السادات" العراق، تبعتها زيارة إلى الكويت، حث فيها الجانبين على تسوية خلاف الحدود بينهما، وأعلن بعد ذلك، أن ممثلي الجانبين قد توصلا إلى اتفاق بشأن المناطق المتنازع عليها، غير أنه لم يكشف عن مضمون الاتفاق.

ويمكننا استخلاصاً لما تم عرضه القول: أن المطالبات العراقية المستمرة بضم الكويت ليست جديدة، وإنما تعود إلى فترة قيام دولة العراق الحديث، والواضح أن اتفاقية العقير عام 1922م المصممة من قبل بريطانيا كانت السبب وراء المطالب العراقية، إذ عملت بريطانيا على رسم الحدود بما يتوافق مع مصالحها، أضف إلى ذلك الشعور العراقي المستمر بخنق قوته العسكرية والاقتصادية، لعدم وجود المساحة البحرية الكافية على الخليج العربي، والتي تسمح له بتحقيق التوازن الإقليمي مع إيران، وحسب اعتقادنا، تُعدّ الكويت وفق الرؤية العراقية، والتي تمتلك المساحة الكافية على الخليج العربي، وخاصة الموقع الاستراتيجي لجزيرتي وربة وبوبيان، العائق أمام التفوق على إيران وتحقيق المصالح العراقية في منطقة الخليج العربي.

وبناءً على ما سبق، لم يطرأ أي جديد على العلاقات الكويتية - العراقية خلال النصف الثاني من السبعينيات، إلى أن قامت الثورة في إيران وحربها الطويلة مع العراق المشار إليها سابقاً، وفي ظل خشية دول الخليج العربي من التطورات الخطيرة في المنطقة، ونتيجة للهاجس الأمني، كان الموقف الخليجي عامة، والكويتي خاصة، المنحاز لتأييد العراق ودعمه في الحرب مع إيران، تغييراً في النهج الخليجي، وبالتحديد نهج السياسة الكويتية الخارجية منذ الاستقلال في عام 1961م، والقائمة على التوازن والحياد في علاقاتها كما أسلفنا، وكان الاندفاع في ذلك التأييد وتقديم شتى أنواع الدعم والخدمات، قد ساهم ودون شك مع دول مجلس التعاون في قوة النظام العراقي وتثبيته، وبالمقابل، كانت العلاقات بين العراق والكويت تمر بأفضل حالاتها[2].

---

1 - Casey, Michael: The History of Kuwait published by green wood press, 2007, p8

.

2- التميمي: العلاقات الكويتية - العراقية 1921-1990، مرجع سابق، ص56- 58.

ويمكن القول، إن مسألة الخلافات الحدودية بين العراق والكويت القائمة منذ ثلاثينيات القرن الماضي، لم تهدأ إلا في فترات الأزمات الداخلية أو الإقليمية التي كان يمر بها العراق، ومنها فترة الحرب العراقية - الإيرانية خلال الثمانينيات، لأنه كان في مثل تلك الظروف بحاجة إلى الدعم المستمر من الكويت ودول الخليج العربي، التي قدمت بدورها للعراق دعماً مادياً ومعنوياً طيلة فترة الحرب [1].

المبحث الثاني: العلاقات العراقية – الكويتية في ظل التنافس الأمريكي- السوفيتي:

أولاً: العلاقات العراقية - الكويتية بعد نهاية الحرب عام 1988م:

1- الطموحات الكويتية والواقع العراقي:

لقد كان الأمل الذي تطلّع إليه الجميع بعد توقف الحرب العراقية - الإيرانية عام 1988م، أن يكون ذلك بداية مرحلة جديدة يسودها السلام والأمن والبناء، ودعم أواصر المحبة والتعاون العربي المشترك مع دول الجوار، وتوسمت الكويت خيراً في أن يبادر النظام العراقي بفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين بترسيم الحدود بينهما، وإنهاء النزاع حول الحدود بصورة نهائية، وبناء علاقات أخوية جيدة، لكن المفاجأة كانت على عكس ذلك، فقد قام ذلك النظام بتوجيه جيشه لاحتلال الكويت احتلالاً كاملاً في 2آب 1990م، واتضح من خلال ممارسات ذلك النظام وأجهزة مخابراته في الكويت خلال فترة احتلاله التي دامت سبعة أشهر مدى قدرته على السيطرة والتدمير المبرمج، والخبرة التي يتمتع بها من خلال تجربة حكمه للعراق في تحطيم أي مظهر للتقدم والقدرة غير العادية على إنهاء الكيانات المستقلة [2].

2- الأوضاع العراقية بعد نهاية الحرب عام 1988م:

على الرغم من الأزمات السياسية والاقتصادية الطاحنة التي بدأ العراق يواجهها بعد نهاية الحرب، إلا أنه ظل يعتبر نفسه، بل كان منظوراً إليه، على أنه في موضع القوة الإقليمية الكبرى، كما ظل على اعتقاده بأن حربه مع إيران قد أهلته لقيادة العرب، ويتضح ذلك من تصرفات الرئيس العراقي في قمة بغداد التي عقدت في أيار عام 1990م، التي أطلق عليها كثير من المتابعين والمحللين السياسيين "قمة صدام"، باعتباره الزعيم الأوحد فيها، فضلاً عن أن أجهزة الإعلام العربية التي لم تألُ جهدا في إبراز زعامته، وخاصة أنه منذ أن توقفت الحرب بينه وبين إيران أخذ يردد شعارات حماسية ضد "إسرائيل" تارة، وضد الأنظمة السياسية في الخليج والجزيرة العربية تارة أخرى، ومن ذلك إعلانه "أن في مقدوره

1- مطر، فؤاد: موسوعة حرب الخليج (اليوميات - الوثائق- الحقائق)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د. ت، ص107.
2- المطيري، نايف؛ وآخرون: العلاقات الكويتية - العراقية "الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، للمزيد: https://www.kuna.kw

أن يحرق نصف "إسرائيل" بصاروخ كيماوي مزدوج"، وبات في اعتقاد الشعوب العربية أن فجراً جديداً سيبزغ بعد طول فترة الهزيمة والمعاناة التي وقعت في حزيران عام 1967م.[1]

وانطلاقاً من ذلك الإطار، أسس العراق مجلس التعاون العربي، المشار إليه آنفاً، في شباط 1989م، بيد أنه لم يمض وقت طويل حتى تبين أن أهداف المجلس الجديد لم تكن كما تم الإعلان عن أسباب قيامه، وذلك بالتنسيق الاقتصادي بين أعضائه، وإنما ليكون وسيلة للضغط على دول الخليج العربي لتحقيق الهيمنة العراقية، وحاول العراق جر مصر من خلال عضويتها في المجلس إلى إنشاء قوة عسكرية مشتركة، باعتبار أن مصر والعراق يمثلان أكبر قوة عسكرية في المنطقة، إلا أن مصر رفضت تماماً أن يكون للمجلس أي بعد عسكري أو استخباري، وأصرت على أن تنحصر أهدافه في المجالات الاقتصادية فحسب، ومع ذلك فقد وجد النظام العراقي تأييداً من بقية دول المجلس، إذ كان الأردن مستاءً من خفض المساعدات المالية التي كان يتلقاها من بعض دول الخليج العربي، كما وجدت اليمن في تسوية منازعات الحدود السياسية بين المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان في منطقة الربع الخالي إهمالاً واضحاً لحقوقها التاريخية في تلك المناطق [2].

وفي المقابل، تجددت الأزمة بين العراق والكويت أواخر عام 1988م، عندما قررت الحكومة الكويتية زيادة إنتاجها النفطي، مخالفة بذلك الاتفاقات المعقودة في إطار التنسيق مع منظمة الأوبك، حيث ركّزت الكويت على حقل الرميلة النفطي الواقع في المنطقة الحدودية المتنازع عليها بين الطرفين، واعتبر الرئيس العراقي ذلك عملاً استفزازياً وخنقاً للاقتصاد العراقي، الذي أصبح مهدداً بالانهيار بعد خروج العراق من الحرب التي استنزفت الموارد العراقية لصالح الآلة العسكرية، وبدت مؤشرات كارثة اقتصادية واجتماعية واضحة لشعب يصل تعداده إلى أكثر من 18مليوناً، يعاني مختلف أشكال الحرمان، وفي المقابل، تتربع إمارة الكويت على الثروة والوفرة، حيث يتقاسم حوالي الألف شخص من أسرة الصباح الحاكمة السلطة والأموال، ناهيك عن الاستثمارات الكويتية في الخارج التي تتجاوز 100مليار دولار تؤمن للإمارة حوالي 6 مليار دولار، أي أكثر من العائدات التي يؤمنها البترول سنوياً[3].

ثانياً - تصاعد الأزمة العراقية- الكويتية بدءاً من عام 1990م:

1- الاتهامات العراقية تجاه الكويت ودورها في تأجيج الأزمة بين الطرفين:

توجه الرئيس العراقي صدام حسين في 23 شباط 1990م، إلى العاصمة الأردنية لحضور الذكرى السنوية الأولى لافتتاح مجلس التعاون العربي، وألقى خطاباً تحدث فيه عن أثر انتهاء الحرب البادرة

1- الحمد: مرجع سابق، ص14.
2- قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج5، مرجع سابق، ص377.
3- سالينجر، بيار؛ لوران، أريك: المفكرة المخفية لحرب الخليج، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع للنشر، ط2، 1991، ص11.

وخطر ذلك على الدول العربية، وتراجع نفوذ الاتحاد السوفيتي وتزايد قوة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وأضاف أن التسليح الأمريكي المتواصل "لإسرائيل" سيدفعها إلى ارتكاب حماقات جديدة، وأضاف: "أن البلد الذي سيكون له النفوذ الأكبر من خلال الخليج العربي ونفطه، سوف يحتفظ بتفوقه كقوة عظمى لا نظير لها؛ لعدم وجود قوة أخرى منافسة، وهذا يؤكد أنه في حالة عدم تنبه شعوب الخليج والعالم العربي، سوف تكون ممارسة الحكم في المنطقة حسب مشيئة الولايات المتحدة الأمريكية، وسوف يحدد سعر النفط بشكل يوافق المصالح الأمريكية الخاصة، ويتجاهل مصالح الآخرين".

وألمح في خطابه، إلى "أن مصلحة العالم العربي هي في جعل العراق يهيمن على منطقة الخليج العربي لا الولايات المتحدة الأمريكية، وليس هناك مكان إلى جانب العرب الأخيار الأبرار، للجبناء والمترددين والمتقاعسين، الذين يدّعون أن قوة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية هي العامل الحاسم في الأمن الاستقرار، وأن الآخرين لا يملكون سوى الخضوع لها [1].

ونتيجة لتلك التصريحات غضب الرئيس المصري "حسني مبارك"، الذي اعتبر الأمر هجوماً شخصياً عليه، فالقاهرة تتلقي سنوياً حوالي 3 مليارات دولار كمساعدات أمريكية، وعلى أثر ذلك غادر الاجتماع وتبعه الملك حسين، إلا أن الأخير اقترح إقامة لقاءٍ آخر مع الرئيس العراقي والرئيس المصري؛ لإزالة سوء التفاهم، وهكذا اجتمع الرؤساء الثلاثة في جلسة مغلقة في 24 شباط 1990م، أثار فيها صدام حسين موضوع ديون العراق المترتبة عليه للمملكة العربية السعودية ودولة الكويت، وقدرت بحوالي 30 مليار دولار، مطالباً بإلغائها، ومنحه 30 مليار دولار أخرى كمساعدات للعراق، وإلا فإنه سوف يقوم بالانتقام، وحدد أيضاً مطالبه الأخرى التي شملت:

1- تسوية الخلافات الحدودية بين العراق والكويت، وبخاصة مشكلة حقول الرميلة النفطية ذات الإنتاج الوفير للبترول.

2- استئجار جزيرتي وربة وبوبيان؛ مما يسمح للعراق بمنفذ بحري على الخليج العربي [2].

وأدت هذه المطالب إلى فشل الاجتماع بمغادرة الرئيس المصري قائلاً: "إن مطالبك لا معنى لها وسوف تؤدي إلى كارثة كبيرة في المنطقة"، وعمل ذلك الاجتماع إلى إثارة الدول العربية، خاصة المملكة العربية السعودية والكويت، ومن ناحية أخرى أبدت الولايات المتحدة الأمريكية استغرابها من التصرفات العراقية، ولكن لم يصدر منها أي ردة فعل على ذلك [3].

1- توزع النفط على الحدود العراقية - الكويتية، وحقل الرميلة النفطي المتنازع عليه بين الطرفين، كان أحد الأسباب التي أدت إلى الاجتياح العراقي للكويت.

2- برهوم، محمود: نافذة على أزمة الخليج حقائق وخفايا، عمان، مركز الفارس للتصميم والطباعة، ط1، 1991، ص9.

3- سالنجر: مصدر سابق، ص14-15.

وأمام تطور الأحداث، ألقى الرئيس العراقي صدام حسين في الثاني من نيسان 1990م، خطاباً أمام ضباط الجيش العراقي، أشار فيه إلى الأسلحة الكيماوية التي تمتلكها العراق، كما هدد بضرب "إسرائيل" قائلاً: "والله لنجعل النار تأكل نصف "إسرائيل"، إذا حاولت القيام بأي شيء ضد العراق، وكل واحد عليه أن يعرف حدوده، ونحن نعرف حدودنا، ولا نعتدي على أحد [1].

وفي الثامن من نيسان 1990م، اجتمع الملوك والرؤساء العرب في بغداد؛ لشجب هجرة اليهود السوفيت إلى الأراضي الفلسطينية، وقبل انتهاء الجلسة الافتتاحية، اقترح الرئيس العراقي عقد اجتماع خاص لا يحضره سوى القادة أنفسهم، وتحدث "صدام حسين" عن موقف العراق من الكويت والإمارات قائلاً: "إنهم يستخرجون النفط بكميات مفرطة ويساعدون في إبقاء الأسعار متدنية، وفي كل مرة ينخفض فيها سعر البرميل بمقدار دولار يخسر العراق مليار دولار سنوياً، إنكم تشنون حرباً اقتصادية ضد بلادنا، إن الحصص التي خصصتها منظمة الأوبك تنص على ألا تتجاوز الكويت يومياً إنتاجاً بمقدار 1.5 مليون برميل، لكنها تزيد عن إنتاجها بمقدار 2.1 مليون برميل يومياً، إننا نحن الذين نعاني، ونحن العراقيون نريد العودة إلى الوضع الاقتصادي الذي حققناه في 1980م، إننا في أمس الحاجة إلى 10 مليار دولار، بالإضافة إلى إلغاء دين الثلاثين مليار دولار للكويت والإمارات العربية والسعودية" [2].

وصرح الرئيس العراقي "صدام حسين" بأن:" الحرب لا تعني الدبابات أو المدفعية أو السفن فقط، فهي يمكن أن تأخذ أشكالاً أخرى مختلفة، مثل الإفراط في إنتاج النفط والتخريب الاقتصادي المتعمد، والضغوط لاستعباد شعب". وجاء دور الذين تعرضوا للاتهام، وبخاصة السعودية ودولة الكويت، فلم تصدر عنهم أي وعود بالمساعدة للجانب العراقي، وكررت المحاولات العراقية المطالبة بإلغاء ديونها الملقاة على عاتقها لدول الخليج العربي، وكان ذلك في قمة بغداد التي عقدت في 28-30 أيار 1990م، حيث دعا الرئيس العراقي إلى "إنهاء المشكلة بكل تفرعاتها، ووضع الملوك والرؤساء العرب أمام مسؤولياتهم للمساهمة في إقناع أمير الكويت بضرورة القبول بالمطالب العراقية" [3].

وفي المقابل، تم تكليف وزير الخارجية "سعدون حمّادي" من جانب القيادة العراقية للقيام بجولة في منطقة الخليج العربي، هدفت إلى إقناع زعماء الخليج العربي أن يوافقوا على حصص أدنى لإنتاج النفط والتقيد بها، وتوجه حمّادي في 25 حزيران 1990م، إلى المملكة العربية السعودية، وعرض عليهم ذلك، إضافة إلى تزويد العراق بمبلغ 10 مليار دولار، وأكد له الملك "فهد بن عبد العزيز" ضرورة عقد اجتماع خاص لمنظمة الأوبك؛ لوضع ضبط حازم بين الأقطار المنتجة للنفط، لكنه أضاف على الفور، ليس هناك

1- برهوم: مرجع سابق، ص13.
2- المرجع نفسه، ص14.
3- كلمة الرئيس العراقي في قمة بغداد في 28/ أيار/1990م.

داع للتسرع، واقترح الملك فهد أيضاً، دفع مبلغ 500 مليون دولار كمساعدات للعراق تدفع على مدى ثلاث سنوات، فرفض "سعدون حمّادي" العرض المقدم (1).

يتضح مما سبق، أن العراق قام بجهود عدة بعد الحرب العراقية - الإيرانية؛ من أجل الوصول لحل الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها العراق كالديون الملقاة عليه، وطالب بضرورة دفع مبالغ مالية، لوقف الانهيار الحاصل في العراق وعلى كافة المستويات.

وعلى الرغم من التصريحات والتحذيرات العراقية السابقة، استمرت سياسة خفض أسعار البترول الخام؛ مما سبب ضرراً بالغاً للاقتصاد العراقي، الأمر الذي دفع وزير الخارجية العراقي "طارق عزيز" إلى إرسال مذكرة في 15 تموز 1990م، إلى أمين عام الجامعة العربية "الشاذلي القليبي" أشار فيها، إلى السياسة المتعمدة من جانب حكومتي الكويت والإمارات في إغراق السوق النفطية وزيادة الإنتاج أكثر من الحصص المقررة في الأوبك، مما أدى إلى تدهور أسعار النفط تدهوراً خطيراً، انعكست بدورها على الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بدرجة أولى على النفط، كما أشار عزيز إلى: "أن المنشآت النفطية التي أقامتها الكويت على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي، وسحبها النفط بكميات كبيرة وصلت قيمتها إلى 2،4 مليار دولار سنوياً " (2).

ومن الاتهامات التي ساقها العراق ضد الكويت، قضية التآمر الكويتي مع الاستخبارات المركزية الأمريكية، بعد نهاية الحرب العراقية - الإيرانية، وتشير الوثيقة السرية التي حصل عليها العراق، وهي عبارة عن رسالة سرية صادرة بتاريخ 1989/10/22م، موجهة من مدير أمن الدولة الكويتي إلى وزير الداخلية الكويتي، أشار فيها إلى الزيارة التي قام فيها إلى مقر وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA)، والاتفاق مع الفريق الأمريكي على الاستفادة من الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في العراق، لممارسة الضغوط على الحكومة العراقية، بهدف تأزيم الأوضاع على الحدود المشتركة (3).

2- الموقف الكويتي من الاتهامات العراقية:

من جانبها، ردت الكويت بالمقابل بمذكرة إلى الأمين العام للجامعة العربية على لسان وزير الخارجية "صباح الأحمد"، وأهم ما جاء فيها:

"سعت الكويت انطلاقاً من إيمانها بأهمية العمل العربي المشترك، وبكل جهد إلى تعزيز ذلك العمل، وتوفير الفرص المناسبة لدعم العملية التنموية في الوطن العربي، ولعل ما قامت وتقوم به المؤسسات التمويلية الكويتية المختلفة من دور فعال ومؤثر وذلك منذ استقلال الكويت، هو خير دليل على حرصها للدفع بالعملية التنموية إلى آفاق تحقيق التطلعات والمصالح المشروعة لأبناء الأمة العربية، ومن المعلوم في هذا الصدد

1- مركز البحوث والدراسات الكويتية: العدوان العراقي على الكويت الحقيقة والمأساة، الكويت، ط1، 1995، ص70.
2-مذكرة وزير خارجية العراق طارق عزيز إلى الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي الصادرة في 15 تموز 1990م
3- سالنجر: مصدر سابق، ص251.

أنها تأتي في مقدمة دول العالم التي تحتل المساعدات أكبر نسبة من دخلها القومي، وهي مساعدات تحظى الدول العربية الشقيقة بالقسط الأكبر منها"، وأشار "صباح الأحمد" بالقول: "إن المذكرة العراقية تضمنت ادعاءات، بأن الكويت سعت إلى إضعاف العراق في الوقت الذي يعلم فيه الجميع موقف الكويت الداعم للعراق الشقيق، وهو موقف التزمت به منذ البداية وفقاً لمبادئها القومية، والتزاماً بما تمليه عليها واجباتها في إطار الجامعة العربية، ويعلم الجميع ما تحملت وعانت الكويت من ذلك الموقف القومي، وليس من شيمة الكويت طرح ما أسهمت به من دعم العراق الشقيق في الوقت الذي تؤمن فيه بأن العراق وحده من يعلن ذلك أولا يعلنه، فالدم العربي المسفوح لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقارن بأي بدل مادي، مهما بلغت أرقامه، وتعددت منافذه، وتأكيداً على حرص الكويت على إنهاء هذه المسألة الهامة مع العراق، وإيماناً من الكويت بسلامة موقفها، وبما يمليه عليها انتماؤها القومي، فإنها تحتكم لأمتها في اختيار لجنة عربية يتفق على أعضائها؛ كي تقوم بالفصل في موضوع ترسيم الحدود على أسس من المعاهدات والوثائق القائمة بين الكويت والعراق".

ثالثاً - الموقف على الصعيد العربي والدولي من الأزمة العراقية - الكويتية:

1- الموقف العربي من الأزمة العراقية – الكويتية عام 1990م:

لم يكن الموقف العربي بالمستوى المطلوب، من أجل القيام بوساطة عبر الجامعة العربية، تكون فيه قادرة على نزع فتيل الأزمة واحتوائها، وحلها ضمن الإطار العربي، وعلى الرغم من ضعف الرد العربي، كانت هناك تحركات من جانب مصر والسعودية لحل الأزمة، فنجد أن مصر بدأت تحركاتها الدبلوماسية لاحتواء الأزمة، وأعلن الرئيس المصري حسني مبارك، أن العراق والكويت بلدان عربيان حدودهما مشتركة؛ لذلك قدم اقتراحاً يشمل، استبعاد أي تهديد باللجوء إلى العمل العسكري المسلح من جانب أي طرف ضد الأطراف الأخرى، والبدء بمهمة مكوكية مصرية؛ من أجل التقريب بين وجهتي نظر البلدين، مع الترحيب بأية مساعدة ترى أية دولة عربية أخرى التقدّم بها، والدعوة إلى عقد اجتماع مصالحة على مستوى وزراء الخارجية بمشاركة محدودة من الدول العربية ذات الثقل السياسي، ووقف كل الحملات الإعلامية بين البلدين[1].

وعملت المملكة العربية السعودية بجانب مصر، لاحتواء الأزمة العراقية - الكويتية، من خلال تكثيف الاتصالات مع الحكومة العراقية لعقد مؤتمر جدة، وعلى إثر ذلك توجه الرئيس مبارك في 25 تموز 1990م إلى بغداد، وعقد اجتماعاً مع الرئيس العراقي "صدام حسين" استمع خلاله لوجهة النظر

1- عامر، كمال: الدور المصري في حرب تحرير الكويت، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2002، ص19.

العراقية، والمطالب الأساسية التي عرضتها الحكومة العراقية على دولة الكويت، وأكد الرئيس العراقي في اجتماعه، أن العراق لا ينوي استخدام القوة ضد الكويت، وأن القوات الموجودة على الحدود هي قوات الفيلق السابع، وقيادته في أم قصر القريبة من الحدود الكويتية، وأن التحركات عادية وروتينية، وتوجه مبارك بعدها إلى دولة الكويت، وطمأن الحكومة الكويتية بصدق نوايا العراق، ودعا الطرفين إلى حضور الاجتماع المقرر عقده في مدينة جدة في السعودية [1].

في 25 تموز 1990م، وبشكل مفاجئ، استدعى الرئيس العراقي "صدام حسين" أبريل غلاسبي "April Glaspie"[2] السفيرة الأمريكية لدى العراق، وبعد تبادل عبارات الترحيب، أشار بالقول: "أنا طلبتك اليوم لأتحدث معك حديثاً سياسياً واسعاً وعبارة عن رسالة إلى الرئيس جورج بوش، ماذا يعني قول أمريكا إننا ملتزمون بحماية أصدقائنا بصورة فردية وجماعية؟ إنه يعني بوضوح، انحيازاً واضحاً ليس إلى جانب الجهة الفلانية من دون الجهة الفلانية الأخرى، وإنما انحيازاً واضحاً للكويت والإمارات، ومع التصريحات الأخرى، فيه تشجيع واضح للكويت والإمارات لعدم احترام حقوق العراق، وقد خرج العراق من الحرب وهو مدين للآخرين بحدود (40) مليار دولار عدا المساعدات التي قُدمت للعراق ومازالت مسجلة عليه كديون، ثم بدأنا نواجه سياسة خفض أسعار النفط، ثم بدأت أمريكا التي تتحدث عن الديمقراطية تضيق ذرعاً بالرأي المقابل، وبدأت الحملة تشن على صدام حسين من كل ناحية". ومن جانبها، ردت أبريل غلاسبي بالقول: "إن الذي لا يتوافر لدينا رأي محدد حوله، هو الخلافات العربية – العربية، ومنها مثلاً خلافكم الحدودي مع الكويت، وأنا خدمت في أواخر الستينيات في سفارة أمريكا بالكويت، وكانت التوجيهات، هي أننا ينبغي ألا نبدي رأياً حول هذه القضية، وأنه لا علاقة لأمريكا بهذه القضية، إذ وجه وزير الخارجية بيكر متحدثنا الرسمي لأن يعيد التأكيد على هذا التوجه، ونتمنى أن تتمكنوا من حل المشكلة بأي طريقة مناسبة عن طريق القليبي أو الرئيس مبارك"[3].

2- مؤتمر جدة 31 تموز 1990م:

أرسل الجانب العراقي إلى مؤتمر جدة في 31 تموز 1990م، وفداً برئاسة "عزة إبراهيم" نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقية، وأرسل الجانب الكويتي وفداً برئاسة "سعد العبد الله السالم الصباح" ولي العهد الكويتي، وعقب وصول الطرفين إلى مدينة جدة، تم عقد اجتماع مشترك بحضور ولي العهد السعودي "عبد الله بن عبد العزيز"، وعقدت جلسة مغلقة، اقتصرت على "سعد العبد الله الصباح" و"عزة إبراهيم"[1]، ومن خلالها استعرض الجانب العراقي مطالبه وهي: إسقاط الديون المستحقة على العراق، وتقديم معونات جديدة للعراق، والتخلي عن حقل الرميلة الشمالي، إضافة إلى رد الحقوق العراقية المترتبة

1- الأعظمي، وليد: العلاقات السعودية - الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة، (1965- 1991)، دار الحكمة، لندن، ط1، 1992، ص226.

2- محضر استقبال الرئيس صدام حسين للسفيرة الأمريكية إبريل غلاسبي في بغداد، 25 تموز 1990م.

على استغلال الكويت لنفط حقل الرميلة مدة عشر سنوات وتبلغ 10 مليار دولار. من جانبه، رفض الجانب الكويتي تلك المطالب، ورد سعد العبد الله الصباح قائلاً: "أيها الأخوة العراقيون أنتم الذين سعيتم إلى اتهامنا بما هو دون وجه حق، ولم نسع إلى إثارة أية مشاكل معكم نحن لم نطالبكم بأن تسددوا ديوننا الآن، ولم نطالب بتعديل الحدود وكنا دائماً على العهد ننفذ ما تطلبونه"[2].

يتضح من العرض السابق، أن سجل الخلافات العراقية - الكويتية قديمة ومتجذرة، وخاصة المشاكل الحدودية، أضف إلى ذلك، أن الحكومات العراقية جميعها منذ عام 1921م، حتى عام 1990م، متفقة على مسألة تبعية الكويت للعراق، وكان الاختلاف الوحيد بينها في أسلوب التعامل مع هذه القضية، وربما يرجع ذلك حسب اعتقادنا إلى الرغبة العراقية في التحرر من القيود والعوائق التي تقف أمام طريقه ليكون الدولة الإقليمية الفاعلة والمؤثرة في قوتها السياسية والاقتصادية، ولا يتأتى ذلك إلا بالتوسع على حساب الكويت والسيطرة على موقعها الجغرافي المتميز على رأس الخليج العربي.

المبحث الثالث: الاجتياح العراقي للكويت وانعكاساته العربية والإقليمية والدولية:

اولاً: الأسباب التي أدت إلى الاجتياح العراقي للكويت:

1- الأسباب الاقتصادية:

من اللافت للانتباه، أنه في مستهل عام 1990م، كان هنالك تقرير سري حول الأوضاع الاقتصادية في العراق، وضعه مصرفيٌّ أمريكي كبير ذكر فيه: "أن صورة السبعينيات البراقة تلاشت وحل محلها وضع اقتصادي مظلم، وخراب واسع في جميع أنحاء البلاد، وضياع الأمل بالنسبة للأجيال القادمة، ترى هل هنـاك مـا يمكن عمله لتغيير هذا الواقع المؤلم؟ يحزنني أن أقول إنه في ظل الحكومة الحاضرة لا بد أن يسير الوضع إلى الأسوأ، هذا التقرير يعبر أفضل تعبير عن حالة العراق الاقتصادية في أعقاب الحرب العراقية - الإيرانية، التي انتهت في الثامن من آب سنة 1988م، فعندما قامت الحرب عام 1980م، كان لدى العراق من المدخرات ما يقارب الثلاثين مليار دولار، وعندما انتهت تبخرت هذه المدخرات وأصبح مديناً بما يقارب مئة مليار دولار"[3].

2- الأسباب السياسية:

لا بد من الإشارة، إلى أنه منذ بداية الأزمة في منطقة الخليج، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها ستقف إلى جانب الكويت في حال تعرضها للخطر، ومع تصاعد وتيرة الأزمة وظفت الولايات المتحدة علاقاتها مع بعض الدول العربية الصديقة لها من أجل إيجاد مخرج للخلاف بين الدولتين، إلا أنهـا فـي

1- عزة إبراهيم الدوري (1942- 2020)، نائب رئيس الجمهورية العراقية في عهد صدام حسين، يعتبر الرجل الثاني بعد صدام حسين في حزب البعث العراقي. للمزيد: https://www.wattan.net

2- المرزوق، طلال: المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية "دراسة حالة الغزو العراقي لدولة الكويت من خلال الوثائق الكويتية، الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير، 2002، ص61.

3- الحمد: مرجع سابق، ص99.

ذات الوقت كانت تظهر التزامها بأمن أصدقائها في الخليج العربي، بعد أن ظهرت بوادر الخطر المحدق حول آبار النفط، إذ أصبحت تهدد المصالح الحيوية لها ولحفائها كحقيقة واقعة، وأن أي موقف ضعيف سيكون تشجيعاً للعراق لفرض هيمنته على المنطقة بأكملها.

إن اندلاع حرب الخليج الثانية بعد اجتياح العراق للكويت، لم يأت من فراغ، بل كان مسبوقاً بمقدمات هي جزء من أسباب الحرب، التي كان لها دور أساسي في تأزم الوضع في المنطقة، وصولاً إلى الاجتياح الذي كان تعبيراً عن هذه الأزمة، حيث جاءت تطلعات العراق الإقليمية بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية نحو القيام بدور إقليمي في منطقة الخليج العربي، وذلك بعد بروز التهديد الإيراني المستمر تجاه دول المنطقة من خلال ما يسمى بتصدير الثورة الإيرانية، وانعكس هذا التوجه نحو دول المنطقة التي أحست بالتهديدات نحوها، فكان التفكير يتجه صوب العراق على اعتبار أنه حامٍ لهذه الدول، غير أن ذلك التوجه أدى لمواجهة المصالح الأمريكية في المنطقة، وخلق حالة صِدام في التوجهات بين الطرفين، دفعت دول الخليج العربية لتفضيل الحماية الأمريكية على العراقية هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن مساعي العراق كانت في البحث عن أداء دور آخر يسمح له بتحقيق توازن استراتيجي مع "إسرائيل"، يُمكّنه من فرض رأي مؤثر في الصراع العربي - "الإسرائيلي" ضمن التوجهات الفلسطينية، الأمر الذي لم تسمح به الدول الغربية، التي تعاملت مع الاجتياح العراقي للكويت كمبرر لشن عدوانها عليه [1].

لهذا رأى العراق، أن ضعف الاتحاد السوفيتي وانسحابه من مسرح التنافس الدولي، الذي كان قائماً على أساس التوازن في عصر القطبية الثنائية، سيترك فراغاً في المنطقة يثير الأطماع الخارجية، ويسهل وقوعها تحت سيطرة القوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إذا لم تسارع الدول العربية إلى امتلاك عناصر القوة الذاتية التي تمكنها من مجابهة السيطرة المحتملة، بما يتيح لها فرصة المشاركة في رسم الصورة المستقبلية للمنطقة كفاعل أساسي، و عبّر العراق عن هذا التوجه، وبادر بتوجيه دعوات للدول العربية بهذا المعنى، مما اعتبر تحدياً لامتيازات الدول الكبرى في العلاقات الدولية، التي تحفّظ العراق على ممارسة هذه الامتيازات، ما لم تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بالدور الإقليمي للعراق، وتعتبره شريكاً أساسياً في قضايا المنطقة، التي تتجاوز أوضاع الخليج العربي والعلاقات العراقية - الإيرانية [2].

3- بداية الاجتياح العراقي للكويت 2 آب 1990م:

عقب فشل محادثات جدة في 31 تموز 1990م، شهدت مدينة البصرة والمنطقة الصحراوية جنوب شرق العراق تحركات عسكرية عراقية، إذ انتشرت على طرق البصرة والزبير وأم قصر نقاط للشرطة

1- الخالدي، وليد: أزمة الخليج الجذور والنتائج، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج2، العدد 5، 1991م.
2- البزاز، سعد: حرب تلد أخرى، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ص149.

العسكرية العراقية، وسيطرت حركة السيارات والشاحنات العسكرية المتدفقة من منطقة المثنى إلى البصرة والزبير، وتم نقل مئات الأطنان من الذخائر والإمدادات للجنود، بينما كان يتدفق على طريق صفوان - بغداد، وصفوان - أم قصر، مئات السيارات والشاحنات العسكرية تحمل دبابات وعربات مدرعة، كما أخذت ألوية فرقة حمورابي المدرعة التابعة للحرس الجمهوري، وفرقتا المدينة المنورة، وتوكلنا على الله، التمركز بمنطقة صفوان على مقربة من الحدود الكويتية وفتحت قيادات ميدانية لها على بعد 42 كيلومتراً من الحدود الكويتية، ودفعت بعض كتائبها كمقدمات على بعد يتراوح ما بين 10-18 كيلومتراً من الحدود مع الكويت، حتى بدأ التحرك داخل الأراضي الكويتية في 2 آب 1990م، والسيطرة عليها بالكامل[1].

4- محاور الهجوم العراقي للسيطرة على الكويت:

قامت خطة الاجتياح العراقي، على مهاجمة الأراضي الكويتية عبر أربعة محاور رئيسة بواسطة 7 فرق عسكرية من قوات الحرس الجمهوري، وتُعدّ هذه القوات الأفضل تدريباً وتسليحاً ضمن الجيش العراقي، وجاءت محاور الهجوم وتوزيع القوات العراقية على الشكل الآتي [2]:

فرقة حمورابي المدرعة (حرس جمهوري)	محور صفوان – العبدلي – المطلاع – الجهراء – الكويت العاصمة
فرقة نبوخذ نصر وفرقة بغداد (مشاة)	نفس المحور السابق
فرقة الفاو (مشاة)	محور أم قصر- الصبية- جزيرة بوبيان – قاعدة علي السالم الجوية
فرقتا المدينة المنورة (مدرعة) وعدنان (مشاة) فرقة توكلنا على الله (مدرعة)	محور الرميلة – الأبرق- الأحمدي محور غرب الكويت

يتضح من الجدول السابق، الإعداد العراقي المسبق والمنظم للسيطرة على الكويت، التي لم تستطع المواجهة نتيجة لاختلال موازين القوى الكبير بين الطرفين لصالح القوة العراقية، التي استطاعت خلال ساعات احتلال الأراضي الكويتية بالكامل.

1- كمال، جمال: الأخطاء القاتلة شاهد على يوميات حرب الخليج الثانية، د. م، د. ن، د.ت، ص47.
2- غانم: الغزو العراقي للكويت، مرجع سابق، ص73.

ثانياً: الموقف العربي من الاجتياح العراقي للكويت:

1- موقف دول مجلس التعاون الخليجي:

أجّمعت دول مجلس التعاون الخليجي، منذ بداية الاجتياح، على أنه يجب بناء موقف خليجي موحد تجاه الأزمة الكويتية، وكان أول رد فعل جماعي لدول الخليج العربي، يتمثل في البيان الذي صدر عن الاجتماع الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي، يوم 3 آب 1990م، حيث نص البيان على ضرورة الانسحاب الفوري ومن دون قيود أو شروط للجيش العراقي من الكويت، كما طالب البيان الجامعة العربية باتخاذ موقف عربي موحد ضد العراق، وفي 7 آب 1990م، عقد بمدينة جدة اجتماع طارئ لبحث التطورات في المنطقة [1].

وقامت دول مجلس التعاون بعدة خطوات عملية، سياسية واقتصادية وأمنية، أهمها، عقد اجتماعات مع الجمعية العامة للأمم المتحدة أواخر شهر أيلول 1990م، حيث عقدوا اجتماعات مع وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وإيران واليابان ودول أوربا الغربية، بهدف عزل العراق، كما قام المجلس الوزاري الخليجي بعقد عدة دورات استثنائية بلغت 13 دورة، وقيام وزراء المالية والاقتصاد لدول المجلس بعقد اجتماع يوم 23 أيلول 1990م، ناقشوا فيه سبل دعم حكومات دول المجلس للبنوك والمصارف المالية، حتى لا تتعرض المنطقة لأوضاع غير عادية [2].

أما الموقف السعودي من حرب الخليج الثانية، فيعتبر خروجاً على التقاليد الدبلوماسية السعودية، التي تتحاشى الصدام مع أية جهة أخرى وتتجه لاسترضاء الأطراف كافة، أو في أسوأ حال العمل السري ضد أي طرف يعاديها، إلا أنها في هذه الحالة، قد خرجت بالكامل لتصبح طرفاً أساسياً في أعنف صراع إقليمي عرفته المنطقة طوال تاريخها، كونها سمحت بالتواجد العسكري الأمريكي الكثيف على أراضيها، الذي يعد هو الأكبر على مدى التاريخ الحديث والمعاصر بعد الحرب العالمية الثانية، في مواجهة دولة شقيقة ترتبط معها بروابط قومية ودينية ومصالح مشتركة، ولعل السبب وراء الموقف السعودي، يعود لتخوفها من عدم توقف القوات العراقية عند الحدود السعودية - الكويتية، ليتعدى ذلك إلى داخل الأراضي السعودية، ووضع اليد على النفط السعودي في خطوة لاحقة، وهذ ما كان يرجحه كلٌّ من وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني "Dick Cheney" ومستشار الأمن القومي سكوكروفت "Scowcroft"[3].

إلا أن موقف السعودية هذا، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاوف الأمنية للسعودية، لم يصب في النهاية في خدمة مصالح السعودية والأمة العربية وقضاياهم المصيرية؛ بل إنه أظهر جلياً المخططات الغربية الداعية إلى القضاء على النظام الإقليمي العربي، وهدم كل ما بنته الأمة العربية عبر نضالها الطويل من

1- العوضي، عبدالله: مجلس التعاون لدول الخليج العربية (قضايا الراهن وأسئلة المستقبل)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008، ص4.

2- رسلان، هاني: دول المجتمع الخليجي وإشكالية الأمن الذاتي، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، ع102، تشرين أول 1990، ص50.

أجل التحرر والتخلص من الهيمنة الاقتصادية والعسكرية الغربية، وإحلال نظام إقليمي جديد يكون الكيان الصهيوني جزءاً أساسياً فيه، وذلك وفق توجهات ما يسمى بالشرق أوسطية وفق الرؤية الأمريكية.

2- موقف الدول العربية من الاجتياح العراقي للكويت:

تعد أزمة الخليج العربي الثانية، أوضح صورة لحالة الانقسام والتبعثر التي أصابت العلاقات العربية - العربية، وبشكل لم يسبق له مثيل بين الدول العربية، إذ وقفت كل من مصر وسوريا بجانب دول مجلس التعاون الخليجي مع دول التحالف الغربي ضد العراق، بينما فُسر موقف الأردن والسودان واليمن بأنه مناصر للعراق، بعد أن تفاوتت مواقف الدول العربية في القمة العربية في آب/1990م، بين الموافقة على القرارات (11 دولة)، والرفض (العراق وليبيا)، والمتحفظة (السودان وفلسطين وموريتانيا)، والممتنعة عن التصويت (اليمن والجزائر والأردن)، مما زاد من حدة تفكك النظام الإقليمي العربي، ومن ثم عجز جامعة الدول العربية عن مواجهة التحديات الجديدة المتمثلة في الانقسام الحاد بين الدول العربية، وفي التدخل العسكري الخارجي المباشر وباسم الشرعية الدولية ضد دولة عربية، والأخطر من ذلك أن حالة الانقسام امتدت إلى صفوف الجماهير العربية، إذ ترسّبت بعض الحساسيات النفسية لدى مواطني بعض الدول تجاه مواطني دول أخرى، كما أن الأزمة كشفت عن ضعف مؤسسات العمل العربي المشترك وهشاشتها، وعن غياب الحد الأدنى من الاتفاق حول ماهية الأمن القومي العربي وكيفية تحقيقه، و ترتب على الأزمة أيضاً، تعميق تبعية العرب للغرب اقتصادياً وسياسياً، وما يؤكد حقيقة الانقسام والتبعية للغرب، ما صرح به جان بير شوفنمانت وزير الدفاع الفرنسي، بقوله: "إن العرب كلما حاولوا أن يردموا هوة تخلفهم وإقامة وحدتهم كانوا يجدون الغرب في طريقهم، ليسجنهم داخل حدود مصطنعة أو ليعيدهم إلى الوراء ولو بقوة السلاح"[1].

لقد أحدثت عملية اجتياح القوات العراقية للكويت انقساماً كبيراً في الواقع العربي، بين مؤيد للخطوة العراقية، وتياراً عريضاً من القوى العربية الرسمية المعادية للاجتياح العراقي للكويت، التي كانت مستعجلة لتوجيه ضربة عسكرية إلى العراق، بحيث وفرت غطاءً للإدارة الأمريكية من أجل الإسراع في توجيه مثل تلك الضربة، وهذا ما برز عندما فوت العرب فرصة معالجة الاجتياح العراقي للكويت على المستوى العربي، من خلال الاستعجال بإصدار قرارات القمة العربية المنعقدة في القاهرة في 10 أب 1990م، التي شكل الانقسام العربي فيها، تجاوزاً لحالة الاختلاف التي كانت قائمة في الأجواء العربية، حول بعض الاختيارات السياسية التي تتعلق بالأمن والسيادة والمصالح، ليصبح ذلك الانقسام تعبيراً عن رغبة لدى قسم من العرب المتنفذين في استقبال الجيوش الأمريكية على الأراضي العربية ومشاركتها في الدفاع عن الأمن القومي العربي، مما سمي بالخطر العراقي، حتى إن تلك الرغبة دفعت أصحابها

1- سلطان، غانم: الغزو العراقي للكويت "قراءة موجزة في جوانب من إشكالية الأزمة"، الكويت، مطابع الوزان العالمية، ط1، 1994، ص73.

للتخلي عن كل الأعراف والقيم والقواعد المرعية في الجامعة العربية، إذ جاء هذا الموقف ملبياً لرغبات مصر وسوريا ودول المغرب العربي، عدا ليبيا وجيبوتي والصومال، بحيث أصبحت قراراتها كافية لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع تدخلها في الخليج العربي، الذي شكل البيئة الملائمة لتنفيذ الإدارة الأمريكية لتوجهاتها القاضية بتحقيق أهدافها في المنطقة [1].

ومع حدوث التطورات الجديدة الناشئة، والتصعيد الأمريكي من خلال محاولة حشد قوات ضخمة في منطقة الخليج العربي، مما أوجد تحولاً جذرياً في الموقف المصري، وذلك من خلال دعوتها لعقد مؤتمر قمة عربي يحضره رؤساء الدول العربية، لكي يمنحها التفويض بإرسال قوات عسكرية عربية، تشارك قوات التحالف الدولي التي بدأت التمركز في المملكة العربية السعودية، وتوفير الغطاء العربي لشن الحرب ضد العراق، وهذا ما قام به الرئيس المصري حسني مبارك، حيث مارس ضغطاً كبيراً على الزعماء العرب من أجل إدانة الاجتياح العراقي للكويت، مما أدى إلى انقسام حاد في المواقف العربية ورؤيتها تجاه الأزمة العراقية - الكويتية، ويأتي الموقف المصري في مقدمة تلك المواقف التي وفّرت الغطاء العربي في الجامعة العربية، تلبية لطلب الولايات المتحدة الأمريكية الهادفة لإدانة الغزو، وإخراج القوات العراقية من الكويت، مما عزز التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة من خلال إعطائه شرعية الوجود الدائم لقواته في المنطقة، وبذلك أصبحت المنطقة العربية، والخليج العربي تحديداً، تقف ومعها العالم، على شفا حرب مدمرة، أفضت إلى عواقب وخيمة دفعت المنطقة كلها دون استثناء في نار مهلكة، تفاوت فيها حجم الخسائر تبعاً لقرب الأطراف المشاركة في الأزمة أو بعدها من الولايات المتحدة، فقد جرى استخدام أسلحة متنوعة، بالإضافة إلى استخدام الغازات المختلفة وعلى رأسها الغازات السامة، فكانت حرباً لم ترغب بها شعوب المنطقة التي انحبست أنفاسها نظراً لقوة التدمير وهول النتائج المترتبة [2].

3- مواقف الدول الإقليمية من الاجتياح العراقي للكويت:

من الناحية الإقليمية، كانت هناك ثلاثة عوامل أعطت الانطباع للقيادة العراقية، بأن مجال الحركة مفتوح أمامها، الأول، هو خروج إيران من المعادلة الإقليمية إلى حد كبير وبروز العراق كأكبر قوة في المنطقة، والثاني، هو الضعف الذي اعترى مجلس التعاون الخليجي، الذي بين دوله من الخلافات ما يوازي ما بين الدول العربية الأخرى مجتمعة، مما أعطى القيادة العراقية الانطباع، بأنه قادر على تفكيك هذا المجلس بطريقة أو بأخرى، وذلك مثل تلك المناورة التي حاول أن يلعبها مع السعودية حين وقع معها معاهدة عدم اعتداء مشترك، وفي ذات الوقت، عدم استجابته لطلب مماثل للكويت، وذلك في أعقاب انتهاء

1- الخالدي: مرجع سابق، ص 12- 14.

2- القدومي، فاروق: شهادة للتاريخ العرب تآمروا على العراق، والرئيس مبارك لعب دوراً تحريضياً في القمة، صحيفة رأي اليوم، للمزيد: www.raialyoum.com

الحرب العراقية-الإيرانية، والعامل الثالث، كويتي بحت، ألا وهو الصراع الذي كان دائراً عام 1990م، بين المعارضة الكويتية والحكومة حول مجلس الأمة والمجلس الوطني، وذلك الكم من الصدامات والاعتقالات التي أوحت للقيادة العراقية بانشطار الجبهة الداخلية للكويت، والاعتقاد بأن تلك المعارضة سوف تستقبل القوات العراقية بالورود، خاصة وأن الصحافة الكويتية في ذلك الوقت (المعارضة والمؤيدة) كانت تقف وراء العراق دون تحفظ يذكر، ولعل هذا هو ما أوحى للقيادة العراقية أن تعلن في أيام الاجتياح الأولى، أن هناك ثورة شعبية في الكويت، وأن هذه الثورة قد طلبت الدعم من الأشقاء في العراق [1].

آ - الموقف الإيراني:

مع بداية الاجتياح العراقي للأراضي الكويتية، لم تعلن الجمهورية الإيرانية عن موقفها من الاجتياح العراقي للكويت بشكل رسمي، إلا أن وسائل الإعلام الإيرانية قللت من التحرك العراقي نحو الكويت، ووجهت انتقادات إلى الأسرة الحاكمة في الكويت، من خلال وصفها بالفساد والنفاق وارتباطها بالدوائر الصهيونية والإمبريالية، إذ جاء هذا الموقف، ليعبر عن حالة من التقاء المصالح بين العراق وإيران، ويعيد صياغة التوازنات في المنطقة، إلا أن هذا الموقف اعتراه الغموض بعد أن أدانت إيران الاجتياح ودعت العراق للانسحاب من الكويت، بالإضافة لدعوة دول العالم للالتزام بالحظر الاقتصادي [2].

إن الغموض في الموقف الإيراني من الاجتياح العراقي للكويت، جاء لتحقيق هدفين، الأول، حصول التدفق الهائل للقوات الأجنبية إلى الجزيرة العربية، والثاني، ساعد في إعلان القيادة العراقية لإنهاء خلافها الحدودي مع إيران، الذي أنتج على امتداد عقد الثمانينيات أطول حرب إقليمية شهدها العالم المعاصر، حيث جرى سحب القوات العراقية من المناطق الإيرانية وبدء تبادل الأسرى بين الطرفين، حتى إن الأمور جرت بشكل سريع وإن كان غير مفاجئ، إلا أنها جرت في ظرف ملائم للطرفين العراقي والإيراني، فإيران كانت بحاجة إلى مثل هذه الظروف، كي تضغط على العراق وتفرض على القيادة فيه تقديم بعض التنازلات عن شروطها السابقة لتسوية النزاع، أما العراق، فكان بحاجة إلى تحييد الدور الإيراني في الأزمة مع الكويت، الأمر الذي بات يصب في مصلحة الموقف الإيراني، الذي أصبحت له مصالح سياسية واقتصادية واستثمارات رأسمالية كبيرة وتأثيرات إيديولوجية واسعة في المنطقة، من خلال إعلامها الموجه، ضد تواجد ما كانت تطلق عليه، بقوى الاستكبار العالمي في الخليج العربي، التي يقودها الشيطان الأكبر الأمريكي، حسب مقولات رجال الدين في إيران [3].

1- الحمد: مرجع سابق، ص105.

2- أبو طالب، حسن: "إيران وانعكاسات التسوية مع العراق"، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد (102)، تشرين أول 1990، ص69–74.

3- مهابة، أحمد: "إيران وأمن الخليج"، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد (105)، تموز 1991، ص 96.

ويشير الدكتور عبدلله النفيسي، إلى أن السفير الإيراني في الكويت "حسين صادقي"، حمل رسالة إلى القيادة الكويتية من الرئيس الإيراني رفسنجاني، جاء فيها: "إن الاستخبارات الإيرانية في البصرة رصدت الحشود العسكرية الضخمة، التي نقلها العراق إلى الحدود مع الكويت، وأن القوات أصبحت جاهزة للهجوم على الكويت في أقرب وقت، وأوضح النفيسي، أن السفير الإيراني الذي نقل له هذا الكلام مباشرة، كان قبل حوالي عشرة أيام من الغزو العراقي للكويت، وبحسب تصريحات السفير الإيراني، أن المسؤولين الكويتيين لم يعيروا أي اهتمام لذلك [1].

يتضح مما سبق، أن إيران بسياستها الناعمة وغير الواضحة، حاولت الاستثمار في التطورات الخطيرة التي شهدتها منطقة الخليج العربي، وذلك من خلال توريط جميع الأطراف في هذا النزاع، والاستفادة منه على المستوى الخليجي والإقليمي والدولي، وبالتالي، إمكانية إعادة التوازن في المنطقة لصالحها، بعد ما أحدثته الحرب مع العراق من اختلال في هذا التوازن.

ب- الموقف التركي:

أدانت تركيا الاجتياح العراقي للكويت، عبر رئيسها "تورغوت أوزال" [2]، وطالبت بسحب القوات العراقية فوراً من الكويت وعودة الشرعية لها، وذلك لأنها كانت ترى، أن ذلك يتعارض مع مصالحها القومية التي تقتضي منع العراق من تحقيق أهدافه، التي تجعل منه قوة إقليمية لها دور متعاظم في المنطقة، إلا أنها لم تتخذ ضده أية إجراءات انتظاراً للموقفين الأمريكي والغربي كونها كانت تطالب بتعويض تركيا عن الخسائر الاقتصادية التي ستتعرض لها نتيجة ذلك الموقف [3].

إن الموقف التركي من الاجتياح جاء من خلال ما تتمتع به تركيا من موقع مهم على الجبهة الشمالية للعراق، ولها تماسك سياسي وجغرافي وامتداد عرقي مع القومية الكردية العراقية، بالإضافة إلى وجود أعداد كبيرة من التركمان في مناطق مختلفة من شمال العراق مما شكل لتركيا مصالح قومية متعددة، ولها توجهات اقتصادية وتجارية مع العراق، تُكوّن في مجموعها عناصر تعطي الأهمية لدور تركيا الإقليمي وما يمكن أن تقوم به في أزمة الخليج العربي سواء ضد العراق أو معه، إلا أن العناصر المضادة كان لها الغلبة في هذا المجال من خلال عضوية تركيا في حلف الأطلسي، ووجود مطالب تركية سابقة في كل من الموصل وكركوك، إلا أنها أصبحت تمارس دوراً طبيعياً كونها المنفذ الأساسي للعراق بتصدير نفطه بعد إغلاق أنبوب النفط العراقي عبر الخليج العربي[4]، فضلاً عن كونها المنفذ التجاري المهم للعراق [5].

1- النفيسي، عبدلله: السفير الإيراني أبلغ الكويت بالغزو، قناة المحور الإلكترونية، برنامج الصندوق الأسود، ت: عمار التقي، لقاء مع الدكتور عبدلله النفيسي، https://almehwar.channel.net

2- سياسي تركي (1927- 1993)، تولى رئاسة الوزراء بين عامي (1983-1989)، ثم رئاسة الجمهورية التركية بين عامي (1989- 1993).

3- كلمة الرئيس التركي تورغوت أوزال التي شرح فيها موقف بلاده من الغزو العراقي للكويت، International Herald Tribune, Paris, January 23.1991. للمزيد: www.palestine-studies.org

4- خطوط نقل النفط العراقي عبر الدول المجاورة، عندما تم إغلاقها بقرار من مجلس الأمن الدولي في إطار العقوبات الاقتصادية.

5- كلمة الرئيس التركي حول موقف بلاده من الغزو العراقي للكويت، المصدر نفسه.

لذا، فإن الموافقة التركية على استخدام قاعدة "انجرليك" من قبل القوات الأمريكية في ضوء قرارات تشريعية وحكومية، أعطت أهمية لتركيا في هذا المجال، بأنها جبهة خطرة ضد العراق عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، إذ تستطيع أن تفرض على العراق مهمات جديدة تستوجب إعادة توزيع قواته بما يغطي هذه الجبهة، كما أنها تستطيع أن تفتح جبهة داخلية يكون الأكراد والتركمان أداتها، بالإضافة إلى أنها تتمتع بامتياز فرض حصار مائي إذا ما حجزت تدفق مياه نهري دجلة والفرات، الأمر الذي سيخلف آثاراً سلبية على الوضع في العراق، وبالتالي يمكن أن تكون جبهة حاسمة في أية مواجهة ومن أي نوع، أضف إلى ذلك، أن تركيا إن مارست كل ذلك فلن تمارسه بسبب التزامها بالقرارات الأممية القاضية بحصار العراق، أو تحت مبرر عضويتها لحلف الأطلسي، وما يترتب عليه من التزامات، بل إنها أيضاً تقوم بذلك تحت مبرر اتفاقيات مع دول عربية عديدة، كالسعودية والكويت وباقي دول الخليج ومصر وسوريا التي اصطفت في جبهة عربية جديدة ولدت في أعقاب الاجتياح العراقي للكويت [1].

ج – "الموقف الإسرائيلي":

ينطلق الموقف "الإسرائيلي"، في التعامل مع الصراعات العربية – العربية، من مبدأ، أن أجواء التأزم والصراع يحقق قاعدة استراتيجية مهمة تتيح لها التعامل مع كافة القضايا بما يتناسب مع مصالحها، ويعتبر الموقف "الإسرائيلي" من الاجتياح العراقي للكويت مؤيداً لاستخدام القوة ضد العراق، لأن ذلك سيؤدي لتدمير القوة العسكرية والمراكز الحيوية العراقية، لذا شنت "إسرائيل" حملة إعلامية واسعة ضد العراق، من أجل إقناع الدول الغربية، بأن العراق وبقية الدول العربية لا يحترمون المواثيق الدولية، لأنها تعتمد على مبدأ القوة لتحقيق أهدافها، الأمر الذي يتطلب دعم "إسرائيل"، كونها المركز الوحيد للدول الغربية في المنطقة، وأن الحل الوحيد، هو تجزئة العالم العربي إلى كيانات ذات طابع طائفي أو ديني أو عرقي، كما وصفت الاجتياح، بأنه قد يقود لحرب عالمية ثالثة، وشبهته بالغزو الألماني للنمسا عام 1938م [2].

كما مثّلت أزمة الخليج الثانية بالنسبة "لإسرائيل" فرصة تستطيع من خلالها رسم صورة جديدة للمنطقة، ووضع سياساتها المستقبلية لسنوات قادمة، وعندما حصل الاجتياح العراقي للكويت برزت عواقب أمام "إسرائيل" جعلتها تفكر باحتمالات تعرضها للهجوم، خاصة وأن العراق يمتلك قدرات وأسلحة كيماوية قادرة على التأثير في العمق "الإسرائيلي"، مع توفر قناعات لدى القيادة "الإسرائيلية" بوجود تسهيلات أردنية يمكن أن تقدم الدعم اللازم للقوات العراقية، بما يتيح للعراق القيام بعمليات عسكرية مضادة، وذلك باستخدام الأردن للهجوم عليها، لذا كان الهم "الإسرائيلي" في تلك المرحلة يرتكز إلى إجهاض القوة العراقية، والاستمرار في تحقيق التفوق العسكري تطبيقاً لنظرية الأمن "الإسرائيلي" [3].

1- خليفة: مرجع سابق، ص42.
2- مركز الدراسات الاستراتيجية، موقف دول الجوار الإقليمية من الغزو العراقي، https://almehwar.channel.net
3-عبدلله، ثناء فؤاد: "الأردن وأزمة الاختيار الصعب"، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد (102)، تشرين أول 1990، ص34.

ثالثاً: المواقف الدولية من الاجتياح العراقي للكويت وانعكاسها على أمن الخليج العربي:

1-موقف المجتمع الدولي من الاجتياح العراقي للكويت:

من الجدير بالملاحظة، أنه مع نهاية عقد الثمانينيات، كان العالم يمر في حالة من الانقلاب شبه الكامل، تمثلت ببداية انهيار الاتحاد السوفيتي، والثورات التي شهدتها أوروبا الشرقية، وبداية الانفراد الأمريكي باتخاذ القرار العالمي، أو الهيمنة العالمية بصفة عامة، بمعنى آخر، كان العالم يمر بمرحلة انتقالية مع ما يصاحب ذلك الانتقال من حالة من الفراغ الذي يحدث عادة في فترات الانتقال من نظام سابق إلى نظام لاحق، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، كانت القوة التي أصبحت القوة العالمية الوحيدة، أي الولايات المتحدة الأمريكية، تركز أنظارها وكل جهودها على ما يجري في شرق أوروبا تاركة باقي العالم، وخاصة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، بعد أن هدأت الأمور في أعقاب انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية وتطبيع العلاقات الأمريكية - العراقية، والنظر إلى العراق في أعقاب الحرب، على أنه قوة إقليمية يمكن التعامل معها، وذلك كما يتضح من الخطابات المتبادلة بين الرئيس جورج بوش "George Bush" والرئيس صدام حسين، والحوارات التي دارت بين أعضاء من مجلس الشيوخ الأمريكي و"صدام حسين"، وكذلك تصريحات جون كيلي "John Kelly" (مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط) في بغداد، والمقابلة الشهيرة بين "صدام حسين" وإبريل غلاسبي في بغداد؛ إذ فسرت القيادة العراقية كل هذه الأحداث على أنها مؤشرات على عدم قدرة الولايات المتحدة ، أو ربما ترددها، على التدخل في المنطقة، نتيجة انشغالها بالشرق الأوروبي من ناحية، وضعف القرار الأمريكي وفق القراءة الجديدة لهذه الأحداث، وموافقة الأمريكان على ما يمكن أن يجري إذا ضمنت مصالحها في المنطقة من ناحية أخرى، وهو ما ضمنه "صدام حسين" من خلال مقابلاته مع الوفود والشخصيات الأمريكية [1].

لقد جاء قرار العراق باجتياح الكويت في الثاني من آب 1990م، مفاجئاً للمجتمع الدولي، مما أحدث ردود فعل مختلفة تجاه الاجتياح، لم تكن مقصورة على صعيد المجتمع الدولي، بل انسحبت أيضاً على الدول العربية ذاتها، مما سمح للمجتمع الدولي بأغلبية أعضائه مطالبة العراق بالانسحاب من الكويت بلا قيد أو شرط، وأصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مجموعة من القرارات الخاصة بهذا الصدد[2]، جرى إقرارها بسرعة غير مألوفة لمثل هذه الحالات، التي كانت تتطلب عملاً تنسيقياً طويلاً، ومفاوضات دبلوماسية شاقة، حتى تلك التي شملت فرض عقوبات اقتصادية بالغة الصرامة على العراق[3].

أما السياسة الأمريكية، بعد نهاية مرحلة القطبية الثنائية، لصالح الهيمنة والانفراد الأمريكي بالقرار العالمي، فقد جاءت على قدر من السرعة في معالجة أزمة الخليج العربي، وذلك في المقدرة على حشد

1- الحمد: مرجع سابق، ص103.

2- القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بحق العراق في ملاحق البحث.

3- بريماكوف، مصدر سابق، ص11.

المجتمع الدولي في تكوين قوة عسكرية ضخمة في ساحة ملتهبة، في حين استوجب الأمر على كل من لم يرسل قوات عسكرية لأي سبب كان، عملية تسديد فاتورة المشاركة بصيغة الدعم المالي، كما في حالتي ألمانيا واليابان وغيرها من الدول، كما أن القدرة الأمريكية في التعامل مع الحالة العراقية، برزت من خلال نجاحها في تجنيد أكبر قوة عسكرية خارج تحالفاتها، كما في حالتي الاتحاد السوفيتي والصين [1]. ولا بد من التنويه، إلى أن مواقف المجتمع الدولي من الاجتياح العراقي للكويت دفعت القيادة العراقية للتفكير جدياً بأسوأ الاحتمالات القابلة للوقوع، فكان أمامها خيار التوسع إلى الأراضي السعودية، وجعل الخطورة في حالة التوصل إلى صفقة سياسية، تتضمن الانسحاب من الأراضي السعودية مقابل حصول العراق على مطالبه الأخرى في الكويت، وكان الخيار الثاني، يتمثل في مهاجمة القوات الأمريكية والمتحالفة معها، التي كانت تصل تباعاً إلى المنطقة، وتحشد قواتها في المناطق السعودية [2].

إن المعارضة القوية للاجتياح العراقي للكويت، من قبل المجتمع الدولي، شهدت ولأول مرة حالة من شبه الإجماع، التي كان لها دور مميز وذو تأثيرات بالغة في مسار الأزمة، التي ابتدأت بالاجتياح مروراً بحالة الحشد العسكري الكبير، الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية مع قوات التحالف المكون من 33 دولة، وصولاً إلى الحرب ونتائجها المدمرة، بعد أن أصدر مجلس الأمن الدولي مجموعة من القرارات ذات الأهمية الخاصة، حيث تقاربت فيها وجهات نظر الدول الكبرى كلٌ بحسب سلوكه إزاء الأزمة ومراحل تطورها، وذلك لأن اجتياح العراق للكويت في 2 أب 1990م، يعتبر حدثاً ذا أهمية عالمية، كونه قد أحدث ردة فعل من القوى والمؤسسات بشكل فاق كل التصورات، فقد عكست حالة الاجتياح دوراً جديداً، لم يكن مألوفاً لدى الكثير من الدول منذ بداية الحرب الباردة، فأصبحت الدول على مستوى العالم تدعم استخدام الأمم المتحدة لفرض العقوبات على الدول التي تنتهك السلم والأمن الدوليين.[3]

2- رد الفعل الأمريكي على الاجتياح العراقي للكويت:

تتعدد المصالح الأمريكية في الخليج العربي، إذ أصبحت تُعدّ من المناطق الحيوية للمصالح الأمريكية، ولمعرفة رد الفعل الأمريكي على الاجتياح العراقي للكويت، لا بد من معرفة الدوافع الحقيقية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي، والتي تتمثل في الآتي:

آ- الدوافع السياسية والعسكرية للولايات المتحدة في الخليج العربي:

لا يمكن فهم رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الغزو العراقي للكويت، إلا في سياق فهم أعمق لطبيعة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة بشكل عام، وكان للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، حتى اندلاع حرب الخليج الثانية، كما أسلفنا، ثلاثة أهداف رئيسة تجاه المنطقة، وتتمثل

1- رابح، باريك: النظام القانوني الجديد، العلاقات الدولية، الجزائر، جامعة يوسف بن خدة، كلية الحقوق، رسالة ماجستير، 2014، ص 12-13.
2- البزاز: حرب تلد أخرى، مرجع سابق، ص 446. انظر الجدول رقم (1) يوضح عدد القوات المشاركة في التحالف الدولي ضد العراق
3- انظر الجدول رقم (3) القرارات الصادرة عن مجلس الأمن.

في: محاربة النفوذ السوفيتي، وحماية "إسرائيل" وضمان أمنها، والمحافظة على مصالحها البترولية التي تشمل ضمان تدفق النفط لها ولحلفائها بالأسعار التي تناسب الاقتصاد الأمريكي بصفة خاصة، ورغم اختلاف أساليب السياسة الخارجية الأمريكية وأدواتها، من إدارة إلى أخرى، إلا أن هذه الأهداف الثلاثة ظلت ثابتة على الدوام، ولم تخضع لأي مراجعة جوهرية منذ بداية الحرب الباردة، ولم تتأثر بتغير الإدارات الأمريكية المختلفة وتعاقبها على الحكم طوال تلك الفترة. من جانب آخر، كان العراق يُصنّف تقليدياً منذ ثورة تموز 1958م، على أنه دولة معادية للغرب عموماً، وللولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص؛ فنظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي هو نظام راديكالي ذو توجه قومي عربي، فضلاً عن أنه نظام يتسم بالتسلط والعنف، ويرتبط بصداقة قوية وعميقة مع الاتحاد السوفيتي، الذي يُعدّ المصدر الرئيس لتوريد السلاح له، وهو نظام معاد "لإسرائيل" على مستوى الخطاب السياسي على الأقل، فضلاً عن أن العراق هو الذي قاد حملة الرفض العربية لاتفاقية كامب ديفيد، المطالبة بعزل مصر عربياً وعالمياً، وتعرضت أراضيه للعدوان "الإسرائيلي" المسلح، وذلك بضرب المفاعل النووي العراقي عام 1981م، وأخيراً، فقد كان العراق يمارس سياسة نفطية مستقلة ولا توجد للشركات الأمريكية مصالح نفطية تذكر في العراق، وربما بسبب تفاعل هذه العوامل جميعاً، ظلت العلاقات الدبلوماسية بين أمريكا والعراق مقطوعة لفترة طويلة منذ عام 1967م، حتى منتصف الثمانينيات [1].

ويشير شوارتزكوف، إلى أنه "حتى ذلك الحين في عام 1988م، لم يحبذ أحد حضور الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي عسكرياً، سوى إمارة الجزيرة الصغيرة، البحرين، فلقد استضافت مقر قيادة قوة سلاح البحرية في الشرق الأوسط منذ عهد ترومان "Truman"، ورغم النقد الموجه من جانب الدول الخليجية الأخرى، استمر أمير البحرين ثابتاً على التزامه، ولا ريب في أن إمارته هي أفضل أصدقاء أمريكا في الشرق الأوسط، وتدرك بعض جاراتها الآن أنه، لو أن البحرين حرمت البحرية الأمريكية من مينائها لكان مآل حرب الناقلات مختلفا تماماً" [2].

وفي جولة زيارته الثانية إلى الخليج العربي، والكويت تحديداً، في خريف 1989م، أشار "شوارتزكوف" في مذكراته بالقول: "وجدت الكثير من الأبواب في الشرق الأوسط تنفتح، والآن، وقد عرف نظرائي العرب مدى افتتاني بحضارتهم، فقد صاروا يستقبلونني بترحاب في بعض قصورهم ومتاحفهم وجوامعهم، كما صاروا مستعدين لمكاشفة الأسرار العسكرية، فخلال زيارتي الأولى للكويت مثلا أحجم الجنرال الصانع عن الدخول في تفاصيل خططه الدفاعية، وقلل- شأن البلدان العربية الأخرى في الخليج- من فكرة نشوء خطر محتمل من صدام حسين، ولما عُدت في شهر تشرين الأول، أخذني في جولة استطلاعية لمنشآته العسكرية، ولم أستطع أن أمنع نفسي من ملاحظة أن سائر المدافع الكويتية

1- نافعة، حسن: ردود الفعل الدولية إزاء الغزو، (ندوة بحثية)، الغزو العراقي للكويت، عالم المعرفة، عدد195، الكويت، 1995، ص473-474.
3- شوارتزكوف، نورمان: شوارتزكوف في الخليج، ت: حسام الدين متولي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1993، ص 81-82.

مصوبة شمالاً نحو العراق، وأخبرني الصانع الآن - على المكشوف - بأن العراق هو الخطر رقم واحد على الكويت، وأوضح أن صدام قد فشل في إحراز واحد من أهدافه الكبرى في الحرب مع إيران، وهو استعادة منفذ الوصول إلى الخليج العربي، ثم أضاف الصانع مبتئساً - بات العراق أكثر اعتماداً من ذي قبل على ميناء أم قصر، أي مينائه العسكري القريب من جزيرة بوبيان الكويتية، التي قد يعمد صدام حسين إلى احتلالها"، كما أشار شوارتزكوف إلى لقائه مع سفيرة الولايات المتحدة في بغداد، إبريل غلاسبي والتي جاءت إلى الكويت لرؤيته ومناقشة العديد من القضايا معه، وحسب "شوارتزكوف"، فإن " أبريل غلاسبي" وصفت نظام الحكم العراقي "بأنه نظام قمعي فظيع يحرمها من حرية الحركة، إلا أنه أيضاً بلد أقوى من أن تهمله الولايات المتحدة الأمريكية"، وأضاف شوارتزكوف: "بما أن العراق دولة ذات قوة عسكرية، فإن قيام اتصالات من خلال القيادة المركزية من شأنه أن يكون سبيلاً فعالاً لتطوير الاتصالات بين الحكومتين، وأعرب عن استعداده للالتقاء بالقادة العراقيين إن تم توفير فرصة موائمة" [1].

إلا أنه بمجرد إقدام العراق على غزو الكويت، فقد تحولت المخاوف من الترسانة العسكرية العراقية من كونها تشكل مجرد تهديدات محتملة، إلى واقع فعلي يتعيّن التعامل معه ومواجهته، سواء وفقاً لمعطيات الحاضر أو توقعات المستقبل، وعلى ضوء ما كتب حتى الآن عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها للأزمة، وما كشفت عنه تطورات الأحداث اللاحقة، يمكن تحديد اتجاهات التفكير الأمريكي والعناصر التي استندت إليها الحسابات الأمريكية، وكذلك الأهداف التي حاولت السياسة الأمريكية تحقيقها من خلال إدارتها للأزمة على النحو الآتي: أولاً، إنه يتعين إخراج العراق بأي وسيلة ودون قيد أو شرط من الكويت ودون أن يحصل على أي مكافأة من وراء عدوانه [2]، ثانياً، يجب عدم استبعاد العمل العسكري، ومن ثم التصرف على أساس أن مواجهة عسكرية واقعة لا محالة، فإذا ما حدث الصدام العسكري، فإن الهدف يجب ألا يقتصر على تحرير الكويت، وإنما تدمير القوة العراقية حتى لا يتكرر ما حدث، ثالثاً، في ظل التحولات الدولية الجارية، التي اندلعت الأزمة في ذروة تفاعلاتها، فإن الإدارة الأمريكية للأزمة يجب أن تتم بطريقة تحقق الانفراد الأمريكي بقيادة العالم، وفي هذا السياق، أضيف إلى أهدافها المرتبطة بـ (تحرير الكويت وتدمير العراق عسكرياً)، أهدافاً أخرى، تتعلق بالنظام العالمي، وفي مقدمتها؛ إظهار العجز الكامل للاتحاد السوفيتي على أمل التعجيل بانهياره، وتعزيز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية، رابعاً، أن تتم إدارة الأزمة بشكل يمهد الطريق لوضع نظام شرق أوسطي، تصبح "إسرائيل" طرفاً رئيساً فيه، من خلال تعميم التسوية السلمية على بقية الأطراف العربية [3].

1- شوارتزكوف: مصدر سابق، ص 86- 87.
2- البيان الصادر عن الرئيس الأمريكي في 1/آب بتوقيت الولايات المتحدة، مصدر سابق.
3- نافعة: مرجع سابق، ص478.

والواقع أن الباحث المدقق لأسلوب الولايات المتحدة الأمريكية، في إدارة هذه الأزمة، سرعان ما يكتشف أنها انخرطت فيها بكل ثقلها، ووظفت امكاناتها الدبلوماسية والسياسية والعسكرية والإعلامية، سواء للضغط على البعض، أو إغراء البعض الآخر، أو الاستفادة من أخطاء الجميع الأصدقاء والأعداء، لكي تنفرد وحدها بإدارة الأزمة وتوجيهها وفقا لرؤيتها، ومصالحها أولاً وقبل كل شيء، حيث نجحت في ذلك نجاحاً فاق كل تصور [1]. وثمة نقطة أخرى جديرة بالإشارة، وهي أن حرب الخليج الثانية كان هدفها تحرير الكويت كموقف دولي متوافق عليه، لكن هيمنة أمريكا على العمليات العسكرية [2] التي تمت تحت إشرافها وسرعة تدخلها بأكثر من 500 ألف جندي، جعل هذه الحرب تحيد عن هدفها من تحرير الكويت المحبذ من المجتمع الدولي، ممثلاً في الأمم المتحدة، إلى تحطيم العراق وتدميره كقرار أمريكي [3].

ولا بد من التنويه، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد سلكت خلال حرب الخليج الأولى، سياسة فرّق تسد بين الأطراف المتصارعة، معتقدة أن هذا السلوك من شأنه ضمان استمرار تدفق النفط إلى أسواقها؛ بمعنى منع أي قوة إقليمية ناشئة من شأنها أن تسيطر، أو أن تحدث عدم توازن جيو - سياسي في المنطقة، فكانت نتيجة السياسة الأمريكية في المنطقة، اندلاع حرب الخليج الثانية، ذلك أن المنطقة، حسب الرؤية الأمريكية كانت بحاجة إلى تطورات أكبر مما حدث في حرب الخليج الأولى، تطورات من شأنها المحافظة على المصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ولأجل هذا بدا الدور الأمريكي خلال حرب الخليج الثانية أكثر فاعلية، فقد عملت إلى دفع الآلة العسكرية لضرب العراق، وذلك بتأليب دول المنطقة عليه، من أجل ضربه بموافقة دولية واستصدار القرارات المتتالية من مجلس الأمن [4].

لقد احتلت الأزمة (العراقية - الكويتية) مركز الصدارة في الاهتمامات الأولية للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لاستحواذ هذه المنطقة الصغيرة على أكبر مخزون للنفط في العالم، وكانت، وما تزال منطقة تنافس بين القوى الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، إذ خشي الأمريكان من امتداد الحرب لمناطق أخرى من الخليج العربي، وخاصة السعودية، وهذا ما سوف يشكل تهديداً للولايات المتحدة الأمريكية؛ وبدا هذا التخوف واضحاً في كلام الرئيس جورج بوش الأب، ففي خطاب متلفز له موجه للأمة في 8 آب عام 1990م، ذكر فيه، "أن أمريكا تستورد حالياً نصف النفط الذي تستهلكه، وقد تواجه خطراً كبيراً يهدد استقلال اقتصادها، وبالتالي، فإن حماية السعودية يتعلق بالمصلحة الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية" [5].

1- نافعة: مرجع سابق، ص479.

2- بيان الرئيس الأمريكي بشأن عمليات عاصفة الصحراء العسكرية ضد العراق، .

3 - Anthony, H. Cordesman: The Gulf and the west strategic relations and military realities edit: west Press, Mancyl, 1988, p:396

4- قادري، مليكة: مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية التدخل الأمريكي في العراق - دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر - باتنة ،2009، ص 130.

5- محجوب، عزام؛ النحال، محمد: حرب الخليج البعد الاقتصادي والرهان الدولي، مؤسسات الكريم بن عبدلله، د م، د ت، ص86.

إلى جانب ما تقدم، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك تماماً، أن تقليص هيمنتها على الخليج العربي يعني بالنتيجة فقدانها لهيمنتها على أوربا الغربية واليابان، ومن أجل ذلك ستستمر في مواصلة سياسة السيطرة والاحتكار على مراكز الثروة في العالم الثالث، ولاسيما منطقة الخليج العربي، لمحاصرة منافسيها والتحكم في مصادر تمويلهم، وفي هذا السياق، سيكون العالم الثالث ومن ضمنه الخليج العربي، ضحية النظام العالمي الجديد، وفي الحقيقة، إن الولايات المتحدة الأمريكية، لا تلجأ فقط إلى الوسيلة الاقتصادية لضمان انفرادها على حلفائها والمنافسين لها، وإنما تلجأ إلى تطوير قدراتها العسكرية لتأمين ذلك، ويتضح من ذلك أن مشروع الانفراد في السيطرة يقوم على ركائز، تتمثل في عدم السماح لأية دولة بالتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية أو التساوي معها، واللجوء إلى الضربة أو الحرب الاستباقية لإجهاض قدرات العدو أو لمنعه من تشكيل تهديد عسكري أو استراتيجي، والسيطرة على أسلحة الدمار الشامل لتحقيق تفوق كاسح على الدول الكبرى المنافسة لها، وحرمان (الدول المارقة) من حيازتها مخافة تسريبها إلى منظمات إرهابية، والأهم من ذلك، السيطرة على النفط كمصدر للطاقة والمال، والتحكم في اقتصاديات الصين واليابان وروسيا ودول الاتحاد الأوروبي [1].

بدوره، أدّى انهيار الاتحاد السوفيتي، إلى وضع الولايات المتحدة الأمريكية في موقع فريد، إذ أصبحت القوة المهيمنة على السياسة والاقتصاد العالمي، وقد أسهم ذلك في تحرير السياسة الخارجية من ضغوط دولية كانت ذات شأن مؤثر سابقاً، فقد كان الاتحاد السوفيتي الدولة الوحيدة التي تمتلك القدرة الوحيدة على التهديد الجدي للأمن القومي الأمريكي، ولاسيما قدراته النووية التي كانت تؤهله لذلك، وعلى إثر ذلك أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن اختلال ميزان القوى عالمياً لصالحها يحتم عليها إعادة ترتيب أوضاع العالم بما يتلاءم والمتغيرات الدولية الجديدة، التي مهدت إلى قيام نظام جديد يقوم على بنية تختلف عن تلك التي ميزت النظام العالمي قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، إذ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الفاعل الأول والأهم بين وحدات النظام الدولي ومسار سياساتها الخارجية، مما دفع الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى تأكيد ذلك في 1990/9/21م، وهو يلقي خطابه السنوي المعروف باسم (حالة الاتحاد) في الكونغرس، إذ أشار إلى "أن الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الواحد والعشرين، ولابد أن يكون هذا القرن أمريكياً، ولن يكون هذا ممكناً إلا بالسيطرة على موارد الطاقة في العالم"[2].

وعلى المستوى العربي، ليس من المبالغة القول: إن الولايات المتحدة الأمريكية باتت تهيمن على الأحداث منذ بدايتها، بما فيها جلسات مؤتمرات القمة العربية المنعقدة في القاهرة منذ مطلع آب 1990م، ناهيك عن مسارعتها لتحريك قواتها العسكرية قبل البحث عن الوجه القانوني لإخراج المواقف، بحيث إن

1- الشمري، مصطفى: عسكرة الخليج "الوجود العسكري الأمريكي في الخليج"، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص167- 168.
2- المرجع نفسه، ص164.

تصرفها هذا كان منفرداً ومهيمناً، ولن تتمكن من منعه أية سلطة أخرى بحجة المحافظة على الشرعية الدولية، بما لا يمكن لأية قوانين دولية أو إقليمية من التأثير عليه.

وأوضح الرئيس الأمريكي "جورج بوش"، مبادئ السياسة الأمريكية تجاه الغزو العراقي للكويت بالنقاط الآتية:

- الانسحاب غير المشروط للقوات العراقية من الكويت، وعودة الحكومة الشرعية إلى الكويت.
- ضمان سلامة السعودية وأمن الخليج ككل.
- الحفاظ على أرواح الرعايا الأمريكان في الخارج وضمان سلامتهم [1].

إن تفرّد الأسلوب الأمريكي في مواجهة الحدث، جاء لأسباب وخلفيات عديدة منها، التخوّف الأمريكي من تزايد القوة العراقية، بعد الحرب العراقية - الإيرانية، وخاصة ما يتعلق بالمصالح الأمريكية الاقتصادية المتعلقة بالجانب النفطي والسوق الخليجية، والأمنية المتعلقة بأمن "إسرائيل" والدول الحليفة لها، والاستراتيجية المتعلقة بأمن الطاقة والنفوذ، ومنها ما يعود إلى طبيعة النظام الدولي في المرحلة التي اندلعت فيها الأزمة، وما كان يشهده من تغيرات كبرى، كان في مقدمتها الانسحاب السوفيتي من القضايا الدولية، وبروز هيمنة النظام الرأسمالي على الصعيد الدولي بقيادة أمريكية منفردة [2].

ب- الدوافع الاقتصادية الأمريكية في الخليج العربي وانعكاسها على الأزمة العراقية - الكويتية:

تجدر الإشارة إلى أن القرار الأمريكي تجاه الاجتياح العراقي للكويت، جاء بدفع من قوى الضغط الرئيسة الناشطة في الولايات المتحدة التي كان من أبرزها، المجمع الصناعي العسكري الذي يتكون من أصحاب الصناعات الكبرى لإنتاج الأسلحة، إذ كانت مصلحته تتطلب التوسع في إنتاج الأسلحة وبيعها على نطاق واسع، وقوة المجمع النفطي، الذي أدّى دوراً كبيراً لصالح قرار الحرب من خلال الشركات النفطية الكبيرة، بالإضافة إلى المجمع الصهيوني، الذي يتكون من المؤسسات اليهودية القائمة في الولايات المتحدة الأمريكية، بما فيها اللوبي الصهيوني، الذي عمل جاهداً لصالح قرار الحرب ضد العراق، كونه يخدم المنطلقات والتوجهات "الإسرائيلية" الداعية إلى تحطيم القوة العسكرية والاقتصادية العراقية [2].

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تهدف من وراء خططها، إلى إحكام السيطرة على النفط العربي الخليجي، من حيث كمية الإنتاج وأسعاره، خاصة أن العراق قد أعطى اهتمامه البالغ بحركة النفط العالمية أثناء حربه مع إيران، فكان إخراج العراق كقوة عسكرية يمكن أن تُسّهم في خلق التوازن الاستراتيجي مع "إسرائيل" ضرورياً، بغية إفساح المجال أمام القوة "الإسرائيلية"، كي تبدو القوة النوعية الوحيدة في المنطقة التي يصعب التصدي لها، وبالتالي خدمة المخططات الأمريكية - الصهيونية الهادفة لتسوية

1- خطاب الرئيس جورج بوش إلى الأمة 8/آب/1990 الذي حدد فيه مبادئ السياسة الأمريكية تجاه الأزمة الكويتية، للمزيد: https://www.Altamikwt.youtube.com

2- مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، حرب الخليج الثانية: https://www.Aljazeera.net

الصراع العربي - "الإسرائيلي"، ومما يؤكد ذلك، ما أشارت إليه وثيقة صادرة عن البيت الأبيض في آذار/1990م، بعنوان (الأمن القومي في الولايات المتحدة): التي أكدت على ضرورة تأمين موارد الطاقة للأمن والتقدم الأمريكي، ولتأمين الاحتياجات المعيشية للحفاظ على صحة الاقتصاد الوطني ونموه، ولتأمين فرص الازدهار الاقتصادي في الداخل والخارج، وانعكس ذلك بوضوح من خلال كثافة الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي أو بالقرب منه، فهي المنطقة التي يقاس بها حجم الدور وتأثيره بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وفي هذا الخصوص يقول روبرت تاكر "Robert Taker"- المفكر السياسي الأمريكي- "إن الخليج يشكل المفتاح الذي لا غنى عنه للدفاع عن موقع أمريكا الدولي"، ولبيان أهمية الخليج العربي في النظام العالمي الجديد، أشارت وثيقة صادرة عن الحكومة الأمريكية في آب/1991م، بعنوان (استراتيجية الأمن القومي للعصر الجديد)، إلى "أن النظام الجديد يمثل الطموح الذي يهدف إلى بناء نظام عالمي جديد، وفقاً لقيمنا ومفاهيمنا نحن، حيث تحيط بنا الأنماط والحقائق القديمة التي تؤدي إلى انهيارنا، إن الخليج يقدم مرحلة تاريخية في هذا النظام الناشئ"[1]. وأوضح جورج بوش " George Bush" ذلك بالقول: "إن حكومتي مثلها مثل الحكومات الأمريكية من روزفلت حتى ريغان، ترى نفسها ملزمة بالحفاظ على الأمن في الخليج العربي"، وهذا ما أكدت عليه مذكرة مجلس الأمن القومي المؤرخة في 20 من آب عام 1990م، حيث أبدت التخوف الأمريكي من امتداد الحرب لمناطق الخليج العربي الأخرى، وتهديد الإمدادات النفطية، مما دفع الرئيس "جورج بوش" في آب عام 1990م، لنشر قوات التدخل السريع في السعودية، لمنع أي هجوم محتمل تقوم به القوات العراقية [2].

ولا بد من التنويه، إلى أن منشقاً عراقياً ـ ربما يكون مدبراً من قبل وكالة المخابرات الأمريكية لإخافة السعودية من أجل الموافقة على نشر القوات الأمريكية - ظهر في القاهرة، حاملاً معه خارطة تبين خطة عراقية لغزو السعودية والسيطرة على نفطها، وهذا ما سوف يهدد الوضع الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وأكد " جورج بوش" على ذلك بخطاب له في 15 آب 1990م، حيث قال:" إذا تمكن صدام من السيطرة على احتياطيات النفط، يمكن أن يهدد أعمالنا وطريقة حياتنا، وحريتنا وحرية حلفائنا في جميع أنحاء العالم، فالعراق بسيطرته على نفط الكويت سيتحول إلى قوة اقتصادية وعسكرية هائلة"، وهذا ما أشار إليه "جورج بوش" بخطاب آخر له في 12 أيلول عام 1990م، عند ذكره "أن العراق يسيطر على 10% من احتياطي النفط العالمي، ويسيطر مع الكويت على ضعف هذه النسبة، وإذا سمح للعراق بابتلاع الكويت، ستكون له القوة والغطرسة لتهديد جيرانه الذين يسيطرون على نصيب الأسد من النفط العالمي، ولن نسمح لشخص، أو أي جهة كانت، بالسيطرة على مورد حيوي كهذا"[3].

1- خطاب الرئيس جورج بوش في 8/آب/1990م: أهمية نفط الخليج العربي في السياسة الأمريكية، مصدر سابق.
2- الشمري: مرجع سابق، ص 164-165.
3- المخطط الأمريكي للسيطرة على منابع النفط، ج2: .http://pulpit.alwatanvoice.com/articles

إذاً، فمنطقة الخليج العربي هي المنطقة التي أريد للنظام العالمي الجديد أن يتبلور فيها، من خلال الأحداث التي شهدتها، إذ يتفق كثير من المحللين السياسيين على أن حرب الخليج الثانية كانت نقطة الانطلاق للترويج لمفهوم النظام العالمي الجديد، وأفضل تجربة اختبارية له، وما يؤكد ذلك ما أشار إليه الرئيس الأمريكي "جورج بوش" بعد تحرير الكويت في شباط عام 1991م، أمام الكونغرس الأمريكي بالقول: "إن حرب تحرير الكويت أول اختبار لهذا العالم الجديد الذي أخذ يظهر للعيان"[1]، فقد كرست هذه الحرب هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على حلفائها، وكان لها أبلغ الأثر في تحقيق ذلك، إذ لم يتمكن الأمريكان من تأمين احتياجاتهم النفطية من منطقة الخليج العربي فحسب، وإنما التحكم في نفط المنطقة بطريقة مباشرة، فإذا أخذنا بعين الاعتبار حاجة الدول المحتملة لنفط الخليج العربي، فسيتضح مدى الأهمية التي اكتسبتها الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الدولية بعد هذه الحرب؛ فاليابان تستورد (70%) من وارداتها من دول الخليج العربي؛ وأوروبا تستورد (90%) تقريباً من مجمل وارداتها النفطية، وعليه، فقد تمكن الأمريكان من وقف التحول في النظام الدولي من نظام متعدد القوى إلى نظام أحادي القوة من خلال السيطرة الاقتصادية العالمية، والهيمنة على النظام العالمي الجديد [2].

الجدول التالي يوضح احتياطيات النفط وعمره الافتراضي بعد حرب الخليج الثانية [3]:

الرقم	الدولة	تقديرات احتياطي النفط في منطقة الخليج العربي	تقديرات عمر النفط الافتراضي في منطقة الخليج العربي
1	السعودية	260 مليار برميل	87 سنة
2	العراق	115 ======	100 ==
3	الإمارات	100 ======	100 ==
4	الكويت	97 ======	100 ==
5	إيران	94 ======	70 ==

وهكذا نجد أن الأرقام الأساسية في إنتاج البترول تؤكد على حقيقة أساسية، وهي أن النفط الخليجي سيظل المصدر الأساسي للأسواق الدولية عموماً، وأوربا الغربية والولايات المتحدة على وجه الخصوص، فإذا ما أضفنا احتمالات تزايد الطلب على النفط داخل البلدان المستهلكة، وعدم وجود البديل المناسب للنفط،

1- إعلان الرئيس جورج بوش عن تحرير الكويت أمام الكونغرس الأمريكي في 1991/3/6م، https://www.youtube.com
2- الشمري: مرجع سابق، ص 165 – 166.
3- هذه التقديرات في الأرقام عن مركز الخليج لسياسات التنمية على الموقع: https://gulfpolicies.org

سوف تتضح لنا أهمية النفط الخليجي، خاصة إذا ما قورن بضآلة الاحتياطي والعمر الافتراضي في مناطق العالم الأخرى. وخاصة الولايات المتحدة وحلفائها، وبالتالي خطورة ترك الأمور دون سيطرة وتحكم بالنسبة للأطراف المستهلكة، الأمر الذي يعطي للنفط، خاصية تميزه عن السلع الأولية الأخرى التي تصدرها البلدان المختلفة، حيث أصبح للنفط تأثيره السياسي بصورة واضحة على المستوى العالمي.

إن وجود الثروات النفطية الضخمة في منطقة الخليج العربي، دفع أمريكا وأوربا والعالم كله للحضور العسكري الضخم، للوقوف ضد العراق ومحاولته السيطرة على بترول الكويت ودول الخليج العربي، أضف إلى ذلك، عدم السماح للقوة العسكرية العراقية من القيام بدور إقليمي في المنطقة، وجعل حاجة المنطقة إلى قوات أجنبية لدولة عظمى يمكن أن تواجه، فيما بعد، الأطماع الإيرانية الساعية لفرض دور فاعل في المنطقة، وفي ظل انتهاء مرحلة القطبية الثنائية، فإن الدور الأمريكي برز كقوة مهيمنة طامحة بالتواجد تحت مبررات حماية دول الخليج العربي من الأطماع الإقليمية والدولية [1].

رابعاً: الموقف السوفيتي من الاجتياح العراقي للكويت وطرق معالجة الأزمة:

منذ وصول ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفيتي عام 1985م، وشروعه في إحداث تغييرات جوهرية في هيكلية النظام السوفيتي وسياساته، وفقا لرؤيته، التي تقتضي ضرورة المكاشفة والشفافية، وإعادة بناء النظام الاقتصادي للاتحاد السوفيتي، وكان من الواضح أن النظام العالمي بدأ يدخل مرحلة جديدة، وكانت أهم سمات تلك المرحلة الممتدة منذ وصول غورباتشوف إلى السلطة، حتى اندلاع أزمة الكويت، تتمثل في قرار الاتحاد السوفيتي تقصير خطوط علاقاته الخارجية، والبحث عن أسلوب جديد لمعالجة المشكلات الدولية وحلها، يقوم على أساس توازن المصالح بدلاً من توازن القوى، ونبذ محاولات السيطرة والهيمنة والصراع الأيديولوجي، وتلمّس صيغ جديدة للتعاون الدولي تضمن الحد من سباق التسلح والتفرغ لمعالجة المشكلات الكونية، وكانت النتيجة الأساسية لهذا التوجه الجديد، بصرف النظر عن دوافعه أو أسلوب تطبيقه، هي الانحسار التدريجي للنفوذ السوفيتي من مواقع عديدة ثم الانسحاب، الذي بدا منتظماً في البداية ثم راح يتعثر بعد ذلك من المسرح العالمي، للتركيز على مشكلات الاتحاد السوفيتي الداخلية، وقبل أن تندلع أزمة الخليج العربي كان موقف الاتحاد السوفيتي من العديد من المشكلات في العالم قد تغير كلية، بعد أن أبدى استعداده للذهاب إلى أبعد مدى ممكن لإيجاد حل معقول يأخذ في اعتباره مصالح الأطراف كافة، ثم بدأ موقفه يتغير تدريجياً من قضايا أوروبا الشرقية ومشكلاتها[2].

1- الشمري: مرجع سابق، ص 211.
2- نافعة: مرجع سابق، ص 451.

وتُعدّ أوربا الشرقية بالنسبة الاتحاد السوفيتي منطقة نفوذه المباشر، وخط دفاعه الأمني الأول، إلا أنه تخلى نهائياً عن أنظمة الحكم الشيوعية الموالية له وتركها وحيدة تحت رحمة جماهيرها الغاضبة، ولم يكن بوسع أحد على الإطلاق أن يشكك في عمق التغير الذي طرأ على سياسة الاتحاد السوفيتي، حيث بدا وكأنه غير راغب في أن يحرك ساكناً عندما اندفعت الجماهير الثائرة في ألمانيا الشرقية تحطم سور برلين في يوم 9 كانون الثاني 1989م، وهو اليوم الذي جسد عملياً نهاية الحرب الباردة، وكان من الطبيعي أن تنعكس هذه التطورات نفسها على الأمم المتحدة وأسلوبها التقليدي في معالجة الأزمات الدولية، ومن المعروف أن الحرب الباردة كانت قد أدت إلى إصابة نظام الأمن الجماعي، كما تصوره واضعو ميثاق الأمم المتحدة، بالشلل شبه التام، وحل محل هذا النظام نظام آخر هو نظام مناطق النفوذ، وفي هذا السياق، استحال على الأمم المتحدة أن تتدخل في أي أزمة تندلع داخل منطقة النفوذ المباشر لأي من القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، كما استحال عليها أيضاً أن تتدخل في أي أزمة تكون إحدى القوتين طرفاً مباشراً فيها، كالأزمة الفيتنامية والأزمة الأفغانية [1].

ومما يدل على التغيير الجذري الذي طرأ على سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه الأمم المتحدة، أن الاتحاد السوفيتي، الذي كان أكثر الدول استخداماً لحق الفيتو منذ نشأة الأمم المتحدة حتى نهاية السبعينيات، لم يستخدم هذا الحق مطلقاً خلال الفترة من 1986-1990م، بينما استخدمت الولايات المتحدة هذا الحق، خلال الفترة نفسها 24 مرة، وبريطانيا سبع مرات، وفرنسا ثلاث مرات، كذلك، فإن الصين أيضا لم تستخدم هذا الحق خلال تلك الفترة، وإن دلّ هذا المؤشر على شيء، فإنما يدل على تحول، بل اختلاف كامل في سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية، حيث كان الفيتو إحدى أدواتها الأساسية؛ لكن هذا الأسلوب التقليدي في معالجة الأزمات الدولية، كان قد بدأ يتغير تغيراً واضحاً خلال النصف الثاني من الثمانينيات حتى قبل أن تندلع أزمة الكويت، فقد هدفت السياسة السوفيتية الجديدة في بعدها الخارجي، إلى إقامة نظام عالمي جديد تؤدي فيه الأمم المتحدة دوراً رئيساً في النظام الدولي، ومن هذا المنطلق، بذل الاتحاد السوفيتي أقصى ما يستطيع ليدلل على حسن نيته ويقدم العديد من التنازلات من جانب واحد، وذهب في ذلك إلى أبعد مدى ممكن تصوره، لدرجة أنه بدأ يمارس ضغوطاً مكثفة على حلفائه لحثهم على تبني مواقف أكثر مرونة والتخلص من قدر كبير من طموحاتهم، وفي هذا السياق، أصبح للأمم المتحدة دور جديد تؤديه في مجال تنشيط البحث عن تسوية سياسية للعديد من النزاعات الإقليمية [2].

كما أظهر الموقف الذي اتبعه الاتحاد السوفيتي في إدارة أزمة الخليج، الناجمة عن الاجتياح العراقي للكويت، بأن القوة العظمى المؤثرة التي كانت للسوفيت، أصبحت من مخلفات الماضي ولا تستطيع أن تؤثر بمفردها، لكنها تمتلك صوتاً من ضمن الأصوات الأخرى المؤثرة باعتبارها من الدول دائمة العضوية

1- نافعة: مرجع سابق، ص 451- 452.
2- المرجع نفسه، ص453- 454.

في مجلس الأمن الدولي، وقامت مع كل من فرنسا وألمانيا والصين واليابان لإقناع الولايات المتحدة الأمريكية بمعالجة الأزمة، وذلك بالاكتفاء بالانسحاب العراقي من الكويت، وحسبما جاء بدعوة مجلس الأمن وفق القرار 678 لانسحاب العراق من الكويت قبل يوم 15 كانون الثاني 1991م، حيث كانت ظروف القيادة السوفيتية قائمة على أساس اتباع مبدأ إعادة البناء الداخلي؛ إذ دفع ذلك الوضع للقيام بممارسة معالجات تستهدف تحقيق توازن المصالح، واتباع سياسة سلمية جديدة لا يتم التفريط بموقعها في النظام الدولي الجديد، لكنها كانت تدرك أيضاً أنه من الضروري التعاون مع الأمريكان[1].

لقد وضع السوفيت تصورهم لمجريات الأحداث في الخليج العربي، وأشار المارشال أخروميف ، المستشار العسكري للرئيس ميخائيل غورباتشوف الذي كان برفقته في قمة هلسنكي، للأمريكان المرافقين للرئيس جورج بوش "George Bush"، "أن الحل العسكري سيؤدي في المنطقة إلى دمار كبير وضحايا بشرية كثيرة، والحرب لا يمكن أن تنتهي بضربة شاملة من الجو وبتدمير مراكز الإدارة العراقية تماماً، أما اصطدام قوات الجانبين البرية فستسفر حتماً عن خسائر"، وثمة استنتاج آخر جرى استخلاصه من محادثات هلسنكي، فقد عوّل الأمريكان على أن يعطي الالتزام الصارم بقرارات مجلس الأمن الدولي، الخاصة بالعقوبات الاقتصادية على العراق نتائجه السريعة، ويجبر "صدام حسين" على الخروج من الكويت، وأكد الاتحاد السوفيتي التزامه بمراعاة هذه القرارات، وبرزت أثناء المفاوضات مسألة مدة وجود القوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي، و جرى التطرق مجدداً إلى هذه المسألة، حيث أكد "جورج بوش" الطابع المؤقت لوجود القوات في المنطقة [2].

في تلك الآونة ـ يجب القول بكل تحديد ـ ساد في موسكو رأي، بأن المسألة لن تصل إلى حد الحرب، وأن استخدام ترسانة الوسائل السياسية والاقتصادية واستعراض القوة سيعود بالنتائج المرجوة، إضافة إلى إدراك موسكو لمسألة أخرى، حيث بدأ بعد انتهاء الحرب الباردة، إرساء أساس نظام قانوني عالمي يحرم الإملاء العسكري والعدوان والتدخل في شؤون الدول الأخرى، وبديهي أن الحديث يجب ألا يدور الآن عن الصعوبات التي خلفتها حقبة المجابهة القاسية وطغيان الأيديولوجية على العلاقات بين الدول وتصدير الثورة، والثورة المضادة في تلك الفترة، إلا أن التفكير السياسي الجديد الذي طرحه الاتحاد السوفياتي بعد نيسان 1985م، وما تلا ذلك من التطور للأحداث على الصعيد الدولي قد عززا الثقة في أن فكرة النظام العالمي العادل هدف واقعي ممكن الإنجاز [3].

ويشير بريماكوف، إلى مرحلة الوساطة السوفيتية ومساعيها خلال الأزمة العراقية ـ الكويتية، التي يمكن تلخيصها في السعي إلى العثور على حل ضمن الأطر العربية، "إن السبيل إلى ذلك كان من

1- بيلونوغوف، ألكسندر: الدبلوماسية السوفيتية في فترة أزمة حرب الخليج، ج2، قناة روسيا اليوم، رحلة في الذاكرة، ت: خالد الرشد، على الموقع https://www.youtube.com

2- بريماكوف: مصدر سابق، ص 17- 18.

3- المصدر نفسه، ص14- 15.

الممكن أن يتمثل في النداء إلى الربط بين انسحاب القوات العراقية من الكويت، واتخاذ خطوات نحو حل سياسي للمسألة الفلسطينية، هذه الفكرة قد ترددت بأقوى الصيغ تشدداً في خطاب "صدام حسين" في 12 آب 1990م، وهنا أيضاً لعبت طباعه النفسية دورها، فلقد صرح بالاستعداد لمناقشة كافة القضايا فوراً ودفعة واحدة، أي القضية الكويتية، وانسحاب القوات "الإسرائيلية" من سائر الأراضي المحتلة وانسحاب القوات السورية من لبنان"، ومن الجدير بالذكر، أن هذا الاقتراح رمى إلى إحداث تأثير سياسي دعائي داخلي، فلقد ازداد الإعجاب بالعراق الذي اعتبر أنه "المناضل الحقيقي في سبيل حل المسألة الفلسطينية"، ويمكن القول بصراحة –حسب تعبير بريماكوف- "إن الجماهير العربية كان من الممكن أن ترى في احتلال الكويت ثمناً يستحق دفعه لقاء حل المسألة الفلسطينية"[1]. وبناءً عليه، كان لا بد من مراعاة المحددات السوفيتية على المستويين الداخلي والخارجي وفقاً لما يأتي:

1- تزامن المحدد الداخلي منها مع انفجار أزمة الخليج، التي تناولت فيها وسائل الإعلام العالمية الكثير من الصور والأخبار والتقارير الصحفية عنها، تزامناً مع تدهور الأوضاع في الاتحاد السوفيتي وترديها إلى الحد الذي أوصل الحالة إلى حدوث الفوضى وعجز السلطة المركزية عن ممارسة سلطاتها في الحكم، وبروز اختلافات كبيرة بين القوميات السوفيتية وازدياد الحركات الانفصالية المعتمدة على قوات من المليشيات المسلحة، واستمرت حتى بعد اندلاع حرب الخليج الثانية، إلى أن وصل الوضع الداخلي، إلى قيام نائب الرئيس بيانيف بالإعلان في يوم 19/8/ 1991م، عن إقصاء الرئيس ميخائيل غورباتشوف " عن الحكم لأسباب صحية استناداً للمادة 27 من الدستور السوفيتي، حيث تولى بيانيف مقاليد الرئاسة واستمر لمدة ثلاثة أيام فقط بهذا المنصب [2].

2- تطلّب المحدد الخارجي، ضرورة التعاون بين القوتين العظميين في العالم، وبين القوى الكبرى جميعاً وسائر دول العالم، كون التعاون مفيداً لصالح جميع الأطراف لمعالجة الأزمة في الشرق الأوسط [3].

أبدى الاتحاد السوفيتي استعداده وحرصه على تحقيق التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية بما يؤدي لمعالجة الأزمة بالطرق السلمية من خلال الأمم المتحدة[4]، وذلك في إطار اتباعه لسياسة الانفتاح والوفاق الدولي الذي أرسى أسسها الرئيس "ميخائيل غورباتشوف"، الداعي لنبذ نمط التفكير والعمل الذي كان يقوم على استخدام القوة في معالجة المشكلات الدولية، لافتقار تلك السياسة للمعاني العقلانية التي نادي بها في سياسة "البيروسترويكا"، التي كانت تتطلب اتباع معايير القواعد الأخلاقية الجماعية الإنسانية في أسس السياسة الدولية، مع إعطاء العلاقات بين الدول بعدها الإنساني، هذا البعد الذي يتطلب الترفع فوق الخلافات العقائدية، وإرساء سياسة خارجية واقعية تتميز بحساب المصالح الوطنية الذاتية وقواعد جرى

1- بريماكوف: مصدر سابق، ص 13.
2- غورباتشوف، ميخائيل: غورباتشوف ومكانة الانقلاب "ثلاثة أيام هزت العالم"، باريس، ترجمة فؤاد حطيط، دار عام ألفين، 1992، ص50.
3- هيكل، محمد حسنين: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، القاهرة، مركز الأهرام الترجمة والنشر، ط1، 1992، ص65.
4- البيانات الصادرة عن السوفيت بخصوص الأزمة العراقية - الكويتية وضرورة الحل السلمي.

إرساؤها في ضوء المتغيرات على الساحة الإقليمية والدولية، لذلك لم تشهد الأزمة الكويتية- العراقية أية مواجهات بين مصالح الدول الأخرى[1]، وكشف الوضع السوفيتي الجديد، عن امتثاله للقواعد التي جرى إرساؤها في ضوء المتغيرات على الساحة الدولية، فلم تشهد الأزمة أية مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، بل على النقيض من ذلك، سجلت تعاوناً وثيقاً بينهما، عندما استجاب السوفيت لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعبّر عن تعاون مكثّف بين الطرفين[2].

وجرى التركيز في حديث "ميخائيل غورباتشوف" مع "جورج بوش" في قمة هلسنكي على تجنّب الصدام العسكري في منطقة الخليج العربي [3]، ولكن كان من غير الممكن استبعاد هذا الاحتمال، تماماً، ففي نهاية المطاف كانت الأمور كلها كما رأى البعض مرتهنة بموقف "صدام حسين"، "ولكن كان لدينا- كما يرى بريماكوف- منذ بداية النزاع تصورنا، وللثمن المحتمل في حال اندلاع العمليات العسكرية"[4].

يتضح مما سبق، أنه مع مرور الوقت بدأ الدور السوفيتي ينحسر كقوة رئيسة في التأثير على العلاقات الدولية، وصولاً إلى أن أصبح عضواً في التحالف الأمريكي الذي شكل ضد العراق، بحيث فُسّر موقفه بأنه موقف تحكمه ضوابط معينة، من أهمها حرص الاتحاد السوفيتي في هذه المرحلة على عدم مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، والحفاظ على التفاهم القائم بينهما، مع السعي لتطوير ذلك، بما يؤدي لتنمية الدور السوفيتي في السياسة العالمية مستقبلاً، حتى يتجاوز الحد الذي رسمته واشنطن لأدائه وفقاً للسياسة التي انتهجها "ميخائيل غورباتشوف" في إعادة البناء، وتنظيم العلاقات للاتحاد السوفيتي.

ومما تجدر الإشارة إليه، الموقف البريطاني المعادي للسياسة السوفيتية، والداعم للموقف الأمريكي الذي جسدته عبر توظيف إمكاناتها العسكرية التي تواجدت في المنطقة، فكانت من الناحية العددية هي في المرتبة الثانية بعد القوات الأمريكية، وباشرت مهامها فور وصولها المنطقة في فرض الحصار على العراق، مع اتباع موقف سياسي رافض للأوضاع الجديدة المترتبة على الاجتياح العراقي للكويت، الذي عبّرت عنه بصلابة في كافة المحافل السياسية الدولية، بحيث كانت مندفعة لإصدار قرارات أممية تضمن الإسراع في استخدام القوة لمعالجة الأزمة، وعبّرت مارغريت تاتشر "Margret Thatcher"[5] عن هذا الموقف خلال لقائها مع الرئيس "جورج بوش"، من خلال التشديد على ضرورة ردع النظام العراقي بكافة الوسائل، والتطبيق الكامل للعقوبات الاقتصادية، فكانت مطالباتها بضرورة قيام القوة العسكرية الأمريكية بأداء دورها الحرفي لتلك القرارات دون تفاوض أو مساومة، وعارضت بريطانيا أيضاً مبدأ

1- غورباتشوف، ميخائيل: البيروسترويكا، ترجمة عباس خلف، بغداد، شركة المعرفة، ط1، 1990، ص 161.
2- غالي، بطرس: أزمة الخليج وقضايا ما بعد الأزمة، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد (105)، تموز، 1991، ص9.
3- البيان الأمريكي - السوفيتي المشترك بخصوص الأزمة العراقية وتداعياتها في ملاحق البحث.
4- بريماكوف: مصدر سابق، ص 17.
5- تعد مارغريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية (1979-1990م) من الداعمين للحرب ضد العراق، بل كانت هي من أنهت التردد والحيرة لدى الرئيس الأمريكي جورج بوش في هذا الخصوص، للمزيد انظر موقف بوش- تاتشر من الأزمة العراقية - الكويتية: www.kathima.com

الاكتفاء بالعقوبات الاقتصادية وفق الرؤية السوفيتية للحل السلمي، فكانت مطالباتها بضرورة قيام القوة العسكرية الأمريكية وحلفائها بدورها في المحافظة على النظام الدولي[1].

لقد كان موقف الاتحاد السوفيتي ومنذ الاجتياح العراقي للكويت يطالب بالتفاهم بين البلدين وتنشيط الحل العربي لإنهاء الأزمة، وكان هذا الموقف منسجماً مع توجهات هيئة الأمم المتحدة في البداية، وبما يتناسب والوضع الجديد الذي عليه الاتحاد السوفيتي من خلال انفراط عقد دوله، فجاءت دعوة الرئيس ميخائيل غورباتشوف إلى التعاون الدولي وحل المشكلات والنزاعات عن طريق الحوار وبجهود الأمم المتحدة، لذا طالب بإعادة الوضع في المنطقة إلى ما كان عليه قبل 2 آب 1990م، والطلب من طرفي الأزمة التوجه نحو الحوار من أجل التسوية السلمية وحل المسائل المتنازع عليها، إلا أن ظروف الأزمة وتصاعد مجرياتها جراء رفض العراق الانسحاب من الكويت، بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 660، جعل من الموقف السوفيتي مضطراً للاعتراف بأن آماله ضعيفة في التسوية السلمية، الأمر الذي دفع الرئيس السوفيتي لاستخدام كافة الإمكانات من أجل دفع العراق لتغيير موقفه الذي يتعارض مع أي تفسير عقلاني في البحث عن تسوية سلمية [2].

ثم جاء الإعلان عن عقد قمة هلسنكي في 19 أيلول 1990م، بين الرئيسين الأمريكي "جورج بوش" والرئيس السوفيتي "ميخائيل غورباتشوف"، ليفصح عن استعداد الطرفين لاتخاذ إجراءات إضافية تماشي ميثاق الأمم المتحدة يتعين بموجبها البرهنة على أن العدوان غير مسموح به أبداً [3].

على إثر ذلك قرر الرئيس السوفيتي تنفيذ محاولة أخيرة لدى العراق وأرسل مبعوثه الخاص بريماكوف إلى المنطقة، حيث قابل الرئيس العراقي وأبلغه أن الأمريكيين عازمون على بدء حملة برية واسعة يتم خلالها تدمير حشود القوات العراقية في الكويت [4]، واقترح على العراق الإعلان بالانسحاب في أقرب موعد وأن يكون هذا الانسحاب تاماً وأكيداً [5]. ولعل الظروف المحيطة بالاتحاد السوفيتي، قد ترافق معها دعاية أمريكية للانفراد والسيطرة على تطورات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط، وعلى الأخص في الخليج العربي، فقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الظروف الموضوعية آنذاك، بحيث انفردت في معالجة الأزمة وفق توجهاتها الذاتية، وذلك من خلال استغلال الوضع القائم في الاتحاد السوفيتي.

ولعل المصالح الاقتصادية السوفيتية كانت تمر بظروف حرجة، دفعت القيادة السوفيتية للعمل على تحقيق أهداف سياسية واقتصادية، إذ لم يعد بوسعها أن تسقط من حساباتها أسواق الطاقة العالمية، وأن

1- تاتشر، مارغريت: مذكرات، نقلاً عن علي محافظة، حروب الخليج، مرجع سابق، ص 265.

2- يتضح من خلال الموقف البريطاني ضد العراق، مدى سوء العلاقات بين الطرفين، ويعود ذلك إلى قضية الصحفي البريطاني بازوفت، الذي أعدمه صدام حسين عام 1990، باعتباره جاسوساً على العراق لمصلحة بريطانيا والغرب، وحاول البريطانيون التوسط لعدم إعدامه، إلا أن الرئيس العراقي رفض، وأوضح أنه سيقوم بإعدامه نكاية بمارغريت تاتشر، للمزيد: أزمة بازوفت https://underlinedl2020

3 بريماكوف: مصدر سابق، ص28.

4- فيدال، ديمونيك؛ آلان، غريش: الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنة، ترجمة إبراهيم العريس، قبرص، دار قرطبة، 1991، ص 265.

5- بريماكوف: مصدر سابق، ص87.

تتجاهل أهم المصدّرين والمستوردين للنفط في العالم، من خلال سياسة التكافؤ والمرونة في التعامل الاقتصادي بعيداً عن الحواجز الأيديولوجية، فبات عليها العمل لضمان أمنها سياسياً واقتصادياً [1].

ويبدو أن الاتحاد السوفيتي فضّل التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية خشية انفرادها في اتخاذ القرارات وتجييرها لمصلحتها، خاصة بعد تراجع الاتحاد السوفيتي وبعده عن مناطق التوتر الدولية، وكذلك من أجل تعميق العلاقات السوفيتية - الخليجية التي يسعى إلى استثمارها في حل بعض مشكلاته الاقتصادية. ويمكن القول: إن الأفكار السوفيتية تجاه الأزمة قد تركزت في ضرورة انسحاب العراق من الكويت، وانسحاب القوات الأجنبية من الخليج العربي، ومحاولة بحث الأزمة عربياً كلما أمكن ذلك [2].

ولا بد من توضيح، أن موقف الاتحاد السوفيتي قد تغير جذرياً في علاقاته الدولية، وبالتأكيد كان لإصلاحات ميخائيل غورباتشوف الدور الأكبر في التوجه الجديد، ناهيك عن الدور الذي قامت به دول الخليج العربي، وخاصة السعودية، في تحييد الموقف السوفيتي وموافقته بعد ذلك على استخدام القوة العسكرية ضد العراق، وهذا ما أشار إليه تركي الفيصل رئيس الاستخبارات السعودية في فترة الغزو العراقي للكويت. وبالتأكيد كان للقروض التي قدمتها دول الخليج، الدور المؤثر في عملية الوفاق السوفيتي مع المجتمع الدولي [3].

يتضح مما سبق، أن العلاقات الأمريكية - السوفيتية كانت تمر بأفضل حالاتها، وهي ما توّجت مرحلة الوفاق الدولي مع نهاية الحرب الباردة، بعد أن تمكنت الولايات المتحدة من تحويل خصومها إلى شركاء جدد يدعمون سياساتها في أكثر مناطق العالم، ولم يشكل موضوع العراق أي نقطة خلاف بين الطرفين.

ولا بد من التنويه، إلى أن الظروف الدولية السائدة خلال أزمة الخليج كانت تفصح عن عدم إمكانية أية دولة أن تتجاهل ما يحدث على الساحة الدولية، إذ كان الاجتياح العراقي للكويت أحد الاختبارات القوية لهذا التوجه والتطور، ويشير بيكر في مذكراته، إلى التعاون مع السوفيت بعد مرحلة من التودد والرعاية والإشراك في جميع التطورات، لدرجة لم يتصورها صانعو السياسة الأمريكية، فجاء وقوف الاتحاد السوفيتي إلى جانب الولايات المتحدة ودول العالم الأخرى لإدانة الاجتياح واتخاذ إجراءات جماعية تجبر العراق على سحب قواته من الكويت، وهذا الأمر لم يكن ممكناً قبل عدة سنوات من الأزمة [4].

مما تقدم يتبين، أن الاجتياح العراقي للكويت قد خلق أزمة دولية بين العراق وعدد من دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وأن هذه الأزمة لم يكن لها أن تقع لولا جملة من الحقائق جعلت لمنطقة

1- الرميحي: النفط والعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 74.

2- سلطان: مرجع سابق، ص70- 71.

3- برنامج الصندوق الأسود: لقاء مع الأمير تركي الفيصل: دور السعودية في تحييد الموقف السوفيتي في حرب الخليج الثانية، قناة المحور الإلكترونية، للمزيد: https://almehwarchannel.net

4- بيكر، جيمس: مذكرات، سياسة الدبلوماسية، ت: مجدي شرشر، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2002، ص 411.

الخليج أهمية جغرافية واقتصادية وسياسية واستراتيجية، بحيث إن اندلاع الأزمة كان كفيلاً بحضور دولي كبير، بالنظر لما تحويه المنطقة من كميات كبيرة من النفط، لذا كان الاجتياح العراقي للكويت يعني للولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على نفط الخليج العربي، في وقت كانت الولايات المتحدة تعد الخطط للحصول عليه، خدمة لمصالحها الاستراتيجية التي لا تبتعد كثيراً عن مصالح الدول الغربية الأخرى، لا سيما وأن الاجتياح قد جاء من قبل دولة لم تكن محسوبة كحليف للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وأن النظام العراقي سيحصل على فرضية السيطرة الكاملة على نصف إنتاج العالم من النفط وثلثي احتياطياته المتوقعة في المستقبل، وهذا بذاته يمثل تهديداً حقيقياً للمصالح الحيوية للدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، لما يترتب عليه من تداعيات تؤثر على إنتاج النفط وأسعاره وتسبب الفوضى في أسواقه، وشهد العالم على إثر هذا الاجتياح بروز حقائق جديدة بدأت تنكشف أكثر بعد انهيار المنظومة الشيوعية، بحيث إن القيادة السوفيتية سعت لتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال اتباع الرئيس السوفيتي "ميخائيل غورباتشوف" لخطوات جريئة، تخلى بموجبها عن مركز الريادة في المنظومة الشيوعية، وتراجع عن الوقوف في وجه قوة الولايات المتحدة الأمريكية، وفتح باب هجرة يهود الاتحاد السوفيتي إلى "إسرائيل"، أما الموقف العربي فقد كرسه النظام المصري من خلال تبنيه للموقف الأمريكي وضغطه على الدول العربية لاتخاذ قرار من مؤتمر القمة العربي لإدانة العراق، الأمر الذي زاد من فتيل الأزمة، مع تأييد الموقف السوري للموقف المصري، فيما كان موقف الأردن واليمن والسودان يتجه نحو نزع ذلك الفتيل، من أجل عدم اندلاع حرب مدمرة لأي من الأطراف، فيما تفاوتت مواقف الدول الكبرى من موضوع الاجتياح بين مؤيد لشن حرب مدمرة ضد العراق وإجباره على الانسحاب من الكويت كالموقف البريطاني، وأخرى رافضة لذلك الحل وساعية لاستخدام الطرق الدبلوماسية كالموقف الفرنسي في بداية الأزمة، فيما دعمت ألمانيا واليابان الجهود الحربية للولايات المتحدة مالياً، وذلك لأن دستور البلدين يحظر مشاركة قواتهم العسكرية خارج حدودهم الإقليمية، الأمر الذي جعل من الموقف العربي ضعيفاً أمام مواقف الدول الكبرى الطامحة للهيمنة على المنطقة، وسحق كل التطلعات العربية والإقليمية الداعية لحل الأزمة بالطرق الدبلوماسية والسلمية وعدم استخدام القوة ضد العراق، وأمام الهجمة الشرسة الهادفة للسيطرة الاقتصادية وتجزئة المنطقة وإضعافها، كانت دول الخليج العربي أمام خيارات صعبة لحماية أمنها واستقرارها على المستويين الإقليمي والدولي، ويبدو أنها ارتأت استيراد الحماية الخارجية، على الرغم من خطورة هذا التوجه على المدى المتوسط والطويل.

المبحث الرابع: مرحلة الوفاق الأمريكي - السوفيتي وانعكاسها على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الخليج العربي:

أولاً: نهاية مرحلة التنافس الأمريكي - السوفيتي وبداية مرحلة الوفاق الدولي:

من الملاحظ لدى جميع الباحثين والمحللين السياسيين، أن أحداث الاجتياح العراقي للكويت قد شكلت أزمة إقليمية مستفحلة لم تزل آثارها قائمة، وهي حافلة في نفس الوقت بكل الاحتمالات، سواء فيما يتعلق منها بالطريق التي سوف تتخذه أو الخيارات والبدائل المطروحة كمخرج لها، وبطبيعة الحال، فقد فرضت الأزمة على الأطراف الدولية المختلفة وعلى الدول الغربية خاصة، أن تتعامل معها تعاملاً مباشراً وسريعاً، وذلك لتأثيرها القوي على منطقة الخليج العربي وأهميتها الاقتصادية، وفي نفس الوقت يرى بعض المراقبين، أن الغزو العراقي للكويت لا يمثل في ظاهره رغبة في قلب موازين القوى الحاكمة في منطقة الشرق الأوسط فحسب، وفي فرض الأمر الواقع داخل الأراضي الكويتية فقط، وإنما تعداه ليشمل رغبة في فرض أمر واقع داخل النظام الدولي الجديد بأكمله، وكانت الأزمة في الخليج العربي قد اندلعت مع ظهور الوفاق الدولي الجديد الذي لم يتحقق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، سوى في الحرب العالمية الثانية، مما جعل هذه الأزمة هي أحسن مناسبة لإعادة إحياء نظام الأمن الجماعي، بعد ما أصيب بالشلل في فترة الحرب الباردة، كما أن المؤشرات السياسية والقانونية لنظام الأمن الجماعي، من خلال أزمة الخليج العربي، سوف تكتسب أهمية كبيرة من حيث كونها السابقة الأولى التي ستكون عاملاً مهماً في معالجة الأزمات الدولية بعد ذلك، سواء في الشرق الأوسط أو أي منطقة أخرى في العالم، وهكذا أصبح الغزو العراقي للكويت وما فجره من أزمة دولية في الخليج العربي، هو أول اختبار حقيقي للمرحلة الحالية في العلاقات الدولية، ولعملية صياغة النظام الدولي الجديد وفق الرؤية الأمريكية، ومنع عملية الانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب، وذلك على بقايا عالم ثنائي القطبية، وبالتالي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة الدور الأكبر في إدارة الشؤون الدولية [1].

ويظهر من خلال تتبع السياسة السوفيتية وطريقة تعاملها مع الأزمة في منطقة الخليج العربي، أن المصلحة السياسية تغلبت في النهاية، وانضم الرئيس السوفيتي "غورباتشوف" إلى معسكر الرافضين وقام بإدانة الغزو العراقي للكويت منذ بدايته، إذ وافق على القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بإدانة عملية الغزو، وحاول السوفيت استغلال هذه الأزمة لتثبيت صورتهم أمام العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة[2]، فموسكو وواشنطن لهما مصالح مشتركة في الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم، وتعاون السوفيت مع واشنطن أهم بكثير خلال هذه المرحلة الحاسمة من التحولات العالمية من إقامة علاقات غير

1- حسن، إبراهيم محمد: الصراع الدولي في الخليج العربي "الغزو العراقي للكويت"، الكويت، مؤسسة الشراع العربي، ط1، 1996م، ص159.
2- الحرب الباردة: مصطلح أطلق على مرحلة الصراع والتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، بين عامي (1949- 1989م)، وقد مثلت نهاية هذه المرحلة نهاية المنظومة الشرقية الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتي. للمزيد: https://www.aljazeera.net

ثابتة مع أنظمة حكم العالم الثالث التي قد تستخدم قوتها المحدودة دون إنذار، وهو ما لم يضعه النظام العراقي في حسبانه عند غزوه للكويت [1].

بدوره، أراد الاتحاد السوفيتي من كل ذلك الضغط في المجال السياسي والدبلوماسي، استبعاد الحل العسكري، وأن يكون الإشراف لمجلس الأمن على القوات الموجودة في الخليج العربي، لكي يكون لها دور في إدارتها، وفي ذات الوقت لكي يسمح له ذلك بالحفاظ بأوراق التعامل مع العراق من جانب آخر، وكذلك مع الدول العربية الأخرى التي تعارض أصلاً الوجود العسكري الأجنبي في الخليج العربي، أو حساسية بعض الأنظمة العربية تجاه الوجود الأمريكي ودوره المتميز في إدارة الأزمة، وأثيرت الكثير من علامات الاستفهام حول موقف الاتحاد السوفيتي من أزمة الخليج العربي، وتطابقه مع موقف الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، فقد ذُكر أن الرئيس السوفيتي "ميخائيل غورباتشوف" وجد أن أزمة الخليج العربي فرصة ممتازة أتيحت له ليؤكد للعالم كله، أنه بالفعل هو الرجل المعتدل الذي يهمه السلام والوفاق بعد أن انتهت عملية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الغربي إلى الأبد، فمجرد وقوف الاتحاد السوفيتي إلى الصف الرافض لغزو الكويت، والمطالبة كذلك بسرعة انسحاب القوات العراقية، أعطى للاتحاد السوفيتي صورة جديدة عن العالم الجديد [2].

ثانياً: الاستغلال الأمريكي لمرحلة الوفاق مع الاتحاد السوفيتي واستثمار الاجتياح العراقي للكويت في الهيمنة الأمريكية:

1- المخطط الأمريكي للهيمنة العالمية:

من المثير للانتباه، أن بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس كارتر "Carter"، قد دعا في كتابه (بين عصرين)، إلى إعادة تشكيل الوطن العربي على شكل كانتونات عرقية ودينية وطائفية، الأمر الوحيد الذي يجعل الكيان "الإسرائيلي" قادراً على الاستمرار والعيش في المنطقة؛ مما يعزز من أمن "إسرائيل"، ويحفظ المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ولذلك نجده في عام 1980م، والحرب العراقية - الإيرانية مستعرة في بداياتها الأولى، يشير إلى أن المعضلة التي ستعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية، من الآن وصاعداً، هي كيف يمكن تنشيط حرب خليجية ثانية، تقوم على هامش الحرب الخليجية الأولى- التي حدثت بين العراق وإيران عام 1980م، تستطيع أمريكا من خلالها تصحيح حدود سايكس – بيكو عام 1916م [3].

إن من أهم الأهداف الاستراتيجية الأمريكية التي تسعى إلى تحقيقها في المنطقة العربية بشكل خاص، والشرق الأوسط بشكل عام، هي تنفيذ مشاريع التجزئة السياسية "Political Fragmentation"، التي

1- يوسف، كاتيا: أسرار الشراكة الأمريكية - السوفيتية، العربي الجديد، 2020، للمزيد انظر: www.alaraby.co.uk
2- حسن: مرجع سابق، ص 176- 177
3- علي، محمود محمد: الاستراتيجية الأمريكية لتفتيت وتقسيم الوطن العربي، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2018، ص22.

تشمل (الدول العربية، بالإضافة إلى تركيا، وإيران، وأفغانستان)، حيث تكشف الوثائق الأمريكية التي تعود إلى الثمانينيات من القرن الماضي عن مخطط صهيوني - أمريكي، لإعادة هيكلة جيو- سياسية جديدة للشرق الأوسط برمته، فقد تقاطعت مصالح ثلاث قوى في السعي لتطبيق هذه المشاريع، هي (الرأسمالية الأمريكية المتمثلة بالشركات العملاقة، واليمين الديني المتمثل بالمحافظين الجدد، واللوبي الصهيوني - الأمريكي)، وتمت البلورة والبرمجة لمشروع أمريكي - صهيوني قديم في عهد الرئيس رونالد ريجان "Ronald Reagan"، يقضي بتفكيك عدة دول في الشرق الأوسط؛ وخاصة الدول العربية بهدف تحقيق مصالح سياسية واقتصادية، فضلاً عن إنشاء دولة "إسرائيل الكبرى"[1]، وإعطائها دور الريادة السياسية والعسكرية، مع محاولة إلغاء الخلاف الحاد بين "إسرائيل" ودول المنطقة والاعتراف بها، وكل ما يتطلبه هذا الاعتراف من إجراءات [2].

ولا بد من الإشارة، أنه مع بداية الأزمة العراقية - الكويتية لم يكن الاتحاد السوفيتي مهيأ على الإطلاق للتعامل مع أزمة في هذا الحجم تسبب فيها الغزو العراقي للكويت، فقد جاء هذا الغزو مفاجأة كاملة بالنسبة للقيادة السوفيتية، التي كان لديها هموم أخرى كثيرة أكثر إلحاحاً من متابعة ما يدور على مسرح الشرق الأوسط، ولذلك لم يكن للاتحاد السوفيتي مصلحة على الإطلاق في إثارة أزمة شكلت بالنسبة له اختباراً، على جميع الجبهات، ولم يكن مستعداً لها ولا كان توقيتها ملائماً على الإطلاق.

إن تزامن الاجتياح العراقي للكويت مع الأزمة الحادة التي يواجهها الاتحاد السوفيتي في الداخل السوفيتي وأوربا، قد وفّر للرئيس الأمريكي "جورج بوش" حرية أكبر في التعامل مع الأزمة الخليجية، بينما كان "ميخائيل غورباتشوف" لا يزال يناور توصلاً إلى طريقة تحفظ ماء وجهه للإذعان للشروط الغربية لإعادة توحيد ألمانيا، ومما زاد من المصاعب التي يواجهها الأزمة الداخلية التي سببها انهيار الأنظمة الشيوعية التابعة للسوفييت في أوروبا الشرقية قبل أقل من عام، وهي تتفاقم الآن لتهدد بقاء الاتحاد السوفياتي نفسه، ففي أواخر 1990م، لم تعد الإمبراطورية السوفيتية موجودة، وكان الاتحاد السوفيتي المترنح على بعد سنة واحدة من الانحلال؛ في وقت كانت روسيا بحاجة ماسة إلى المعونة الاقتصادية الغربية، وأمريكا هي صاحبة الحل والربط، وبوسع الرئيس الأمريكي التصرف دون أن يقلق من احتمال معارضة أو وقوف الاتحاد السوفيتي في وجهه [3].

إن الحاجة الماسة للاتحاد السوفيتي، دفعته لأن يثبت للولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة ولحلفائها الغربيين بصفة عامة، مصداقية سياسته الخارجية الجديدة والتي أفرزتها السياسة الجديدة التي

1- مشروع "إسرائيل الكبرى"، هو تعبير له معانٍ توراتية وردت في سفر التكوين حسبما يذكر الصهاينة، وسياسية مختلفة، وغالباً ما يستخدم هذا التعبير في النمط الوحدوي، للدلالة على الحدود التاريخية المرجوة لإسرائيل، التي تمتد من نهر النيل إلى الفرات، للمزيد:
https://arabi21.com

2- علي: الاستراتيجية الأمريكية لتفتيت وتقسيم الوطن العربي، مرجع سابق، ص18-19.

3- بريجنسكي، زبيغنيو: رؤية استراتيجية، ت: فاضل جتكر، بيروت، دار الكتاب العربي، 2012، ص74

نادى بها ميخائيل غورباتشوف "الغلاسنوست"[1] في المجال السياسي والاجتماعي و "البيروسترويكا"[2] في المجال الاقتصادي، إذ أفضت إلى وضع نهاية للسياسات التي كانت سائدة خلال مرحلة الحرب الباردة، إلا أنه وبالمقابل، كان عليه أن يثبت هذه المصداقية في ظل وضع داخلي شديد التأزم على كافة المستويات، بسبب ما أفرزته سياسة الإصلاح السياسي والاقتصادي من انقسام حاد بين صفوف النخبة السوفيتية، وفي ظل ضغوط شديدة تهدد بتفكك الاتحاد السوفيتي نفسه بعد أن بدأت دول البلطيق الثلاث (استونيا – لاتيفيا - لتوانيا)، تثير المشكلات وتطالب بالاستقلال الكامل عن المنظومة الاشتراكية، ولذلك كانت حاجة الاتحاد السوفيتي للولايات المتحدة الأمريكية وللغرب مزدوجة، أولاً، من جهة المساعدات الاقتصادية، التي لم يكن من المتصور أن ينجح الإصلاح الاقتصادي والسياسي الذي بدأ مع وصول "ميخائيل غورباتشوف" إلى السلطة عام 1985م دونها، ناهيك عن الدعم السياسي لموقف القيادة السوفيتية الرافضة لاستقلال دول البلطيق، حتى ولو اضطرت إلى استخدام القوة المسلحة، لاعتقادها بأن قبولها هذا الاستقلال يعني بداية تفكك الاتحاد السوفيتي عملياً، وثانياً، كان الاتحاد السوفيتي في حاجة ماسة لأن يثبت في الوقت نفسه أنه لا يزال قوة عظمى قادرة على الدفاع عن مصالحه ومصالح حلفائه أيضاً، وأن هذه القوة لا تزال قادرة على انتهاج سياسة مستقلة ولم تتحول بعد إلى تابع للغرب، أضف إلى ذلك، أن الاتحاد السوفيتي وعلى مستوى منطقة الخليج العربي، كان مرتبطاً بمعاهدة صداقة وتعاون مع العراق أبرمت في عام 1972م[3]، وتم تجديدها عام 1978م، وهذه المعاهدة قد تفرض عليه التزامات عسكرية معينة في حالة دخول العراق الحرب ضد أطراف أخرى، كما كان أكثر من نصف تسليح الجيش العراقي (53%) من مصادر سوفيتية، وكان للاتحاد السوفيتي آلاف الخبراء ما زالوا يعملون في العراق، منهم ألف خبير عسكري، فضلاً عن ذلك فإن اندلاع أي حرب بين العراق، وهو دولة متاخمة للحدود الجنوبية السوفيتية، وبين الدول الغربية قد يؤدي إلى اضطرار الأطراف المتحاربة إلى استخدام المجال الجوي للاتحاد السوفيتي نفسه، وهو وضع لا يملك السوفيت أن يقف منه موقف المتفرج [4].

إلى جانب ذلك، كان على السوفيت مراعاة التوازنات الداخلية عند إدارتهم لأزمة الخليج العربي، فهناك ضغوط قوية من الجناح الراديكالي، الذي يطالب بدفع التعاون مع الولايات المتحدة والغرب إلى أقصى حدود ممكنة والتحول بأسرع ما يمكن إلى النظام السياسي الليبرالي واقتصاديات السوق، وهناك ضغوط

1- الغلاسنوست: وتعني في العربية الشفافية والمكاشفة والانفتاح في المجال السياسي والاجتماعي، وهي سياسة تم تطبيقها في عهد الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف في عام 1985م، وتأتي في نطاق السياسة الجديدة التي أطلقها للتغيير والانفتاح العالمي.
https://wwwalarabiya.net

2- البيروسترويكا: وتعني إعادة البناء أو الهيكلة في المجال الاقتصادي وتطوير الاقتصاد السوفيتي على أسس عالمية، والانفتاح على الاقتصاد الرأسمالي، وكانت هذه السياسة متزامنة مع سياسة الغلاسنوست.

3- وهي المعاهدة التي صادق عليها الرئيس العراقي أحمد حسن البكر مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في 1972/4/25م، جاءت رغبة في توطيد وتطوير العلاقات، بما في ذلك تعزيز وتنمية وتبادل الخبرات في الصناعة والزراعة والري والثروة المائية، وفي استثمار النفط وغيره من الموارد الطبيعية، إضافة إلى تقديم المستشارين العسكريين والأسلحة السوفيتية للجيش العراقي، إضافة إلى التنسيق والتعاون في مجال تعزيز النضال ضد الإمبريالية والاستعمار والرجعية، للمزيد: https://dorar-aliraq.net

4- نافعة: مرجع سابق، ص486.

من الجناح المحافظ، الذي يشعر بالقلق على مكانة الاتحاد السوفيتي وهيبته من ناحية، واحتمال تفككه كدولة ومجتمع يطالب باتخاذ مواقف أكثر حسماً في مواجهة الضغوط الغربية من ناحية ثانية، وهناك جمهوريات وسط آسيا الإسلامية التي بدأت تشعر بالقلق من تطورات الأزمة وتفاعلاتها وانعكاساتها المباشرة على مستقبلها، من ناحية ثالثة، ولم يكن من السهل على القيادة السوفيتية بلورة سياسة شاملة ورشيدة تأخذ في اعتبارها كل هذه المصالح والاتجاهات المتعارضة وتوازن بينها، ولذلك اتبع الاتحاد السوفيتي سياسة براغماتية بحتة في توجهاته الدولية الجديدة [1].

يتضح مما تقدم، أن الخطة الأمريكية الموضوعة نجحت في التحكم بالمسارات السياسية والدبلوماسية والعسكرية للتطورات على مستوى الصراع في الخليج العربي من جهة، وعلى مستوى التطورات على الصعيد الدولي من جهة ثانية، إذ تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية، ولأول مرة، من توحيد الجهود الدولية وفق الرؤية الأمريكية، حتى إنها استطاعت أن تجذب أطرافاً تختلف معها، ليس من الناحية السياسية والاقتصادية فقط، وإنما من الناحية الأيديولوجية، وخاصة الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية الشيوعية، ويبدو أن الأمريكان وفق هذه السياسة انتهجوا أساليب متعددة، تبدأ بالإغراءات والوعود، وتنتهي بالتخويف والتهديد، إذ ساعدت الظروف الدولية السائدة آنذاك في تحقيق الأهداف الأمريكية، وفرض سيطرتها على القرار العالمي، وعلى كافة المستويات، لذلك، وحسب اعتقادنا، فإن الأزمة العراقية - الكويتية، وطريقة حلها جاءت في نطاق مرحلة التوافق الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، عشية الانهيار السوفيتي عام 1991م، وانسحابه من المسرح الدولي، ولو أن الاجتياح العراقي للكويت حدث خلال مرحلة التنافس الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على المنطقة، لاستمرت الأزمة لسنوات طويلة، ناهيك عن الصعوبات والعراقيل التي ستشهدها عملية المفاوضات، والاعتراض على القرارات الأممية الصادرة باستخدام حق النقض (الفيتو)، من قبل الدول التي تمتلك حق استخدامه، لأن الاتحاد السوفيتي لم يكن ليسمح بهذا التحكم الأمريكي في مجريات الأحداث، ناهيك عن مسألة توازن القوى، ومسائل الأمن القومي، وقضايا أسواق السلاح وبيعه على الأطراف المتصارعة، كلها قضايا تحتاج إلى وقت طويل قبل البتّ في تسويتها وإيجاد الحلول لها، وهذا ما أثبتته التجارب السابقة للنزاعات الدولية والتنافس على مناطق النفوذ على المستوى العالمي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (الأزمة الفيتنامية والأفغانية، والحرب العراقية - الإيرانية مثالاً على ما ذهبنا إليه).

لقد انتهت مرحلة الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م، الذي كان يشكل خطراً على منطقة الخليج العربي في نظر الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين وبعض الأنظمة الرسمية على المستوى الإقليمي، ومع نهاية الأزمة الكويتية - العراقية، سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز هيمنتها

1- نافعة، حسن: مرجع سابق، ص 486- 487.

الدولية والإقليمية، ومن أجل الانفراد بالهيمنة على منطقة الخليج العربي، أعلن ديك تشيني " Dick Chinny"، في مطلع عام 1990م، وكان آنذاك وزيراً للدفاع، أنه يجب التركيز على ضمان إمدادات النفط التي قد تتعرض للتهديدات من قوى إقليمية في المنطقة، لذا، يجب التركيز على الدفاع عن الخليج العربي، فهناك لاعبون إقليميون لديهم إمكانات كبيرة كالعراق وإيران، وفي هذا السياق، فرضت الولايات المتحدة هيمنتها على المنطقة وكثفت من وجودها العسكري [1].

2- المخطط الأمريكي في استدراج العراق لاجتياح الكويت عام 1990م:

من الجدير بالملاحظة، أنه في نفس الوقت الذي حشدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية جميع إمكاناتها السياسية والدبلوماسية، وإمكانات العالم كله ضد العراق لم ترفض المبادرات السلمية، التي حرص عليها الاتحاد السوفيتي حرصاً شديداً، وأيدته الولايات المتحدة على أساس أنه جزء من الخيار السلمي، وهذا لا يمنع الاستعداد للخيار العسكري في حال فشل الخيارات السلمية، وهنا يظهر واضحاً السلوك الأمريكي خلال الأزمة وحشده لهذه القوات الضخمة، لمحاولة تأكيد قوته، وأن الحديث عن تعدد القوى في النظام الدولي لا ينسحب على القضايا الأمنية والاستراتيجية، فهي رسالة موجهة إلى الأصدقاء قبل الأعداء، كما يمكننا إرجاع قبول الولايات المتحدة الأمريكية للحل السلمي والمبادرات التي طرحت إلى الرغبة في استكمال استعداد قواتها العسكرية، وهذا ما يوفره طرح المبادرات السلمية التي تأخذ وقتها حتى يتم رفضها من قبل العراق، كما أن الوقت الذي سينقضي في المبادرات السلمية يجعلها تملك الوقت الكافي لدراسة كافة الاحتمالات والمخاطر التي تهدد المنطقة وهي منطقة المصالح الغربية عامة، بالإضافة إلى كسب مزيد من الوقت لتحديد أهدافها في ضوء ظروف المنطقة [2].

والمهم في ذلك كله، أن الولايات المتحدة الأمريكية بينما كانت تتّبع المسار السياسي والدبلوماسي لحل الأزمة سلمياً، عملت بشكل متزامن على نقل الجنود والمعدات الضخمة إلى الخليج العربي، فقد أقامت خلال الأيام الأولى للغزو أطول وأضخم جسر جوي لنقل قواتها وأسلحتها من أراضيها ومن قواعدها العسكرية البعيدة والقريبة إلى منطقة الخليج، ومنها طائرات النقل العملاقة من طراز (S141) التي كانت تهبط في المطارات السعودية بمعدل طائرة واحدة كل خمس دقائق، وبدأ العد التنازلي وفق تسلسل زمني لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 678 / 1990م[3]، الداعي إلى انسحاب القوات العراقية من الكويت في حدود مهلة أقصاها 15 كانون الثاني/ 1990م، ونجحت كل من الصين والاتحاد السوفيتي

1- المسفر: العلاقات الخليجية - الخليجية، مرجع سابق، ص159.

2-حسن: مرجع سابق، ص166.

3- القرار الصادر عن مجلس الأمن رقم 678 القاضي باستخدام القوة العسكرية ضد العراق في حال عدم الانسحاب، انظر نص القرار الصادر الملحق رقم (3)، وفيه إشارة إلى جميع القرارات السابقة ذات الصلة بالاجتياح العراقي للكويت.

وفرنسا في تعديل النص الذي أعدته الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يشير إلى استخدام جميع الوسائل اللازمة، بدل استخدام القوة العسكرية، لدعم قرار مجلس الأمن رقم 660 الصادر عام 1990 وتنفيذه [1].

ومن المفارقات، أنه بينما كان الاتحاد السوفيتي يحاول إيجاد مخرج لتسوية سلمية كانت الولايات المتحدة تحاول في الواقع، وفيما يؤكده معظم المحللين، أن تضيّق الخناق على العراق إلى أقصى درجة ممكنة، وكان تصلّب العراق في موقفه الرافض للانسحاب من الكويت هو الذي أسهم، ضمن عوامل أخرى، في استمرار زخم العلاقات الأمريكية - السوفيتية الجديدة ودفع الاتحاد السوفيتي أكثر نحو الموقف الأمريكي في اتجاه الموافقة على الحل العسكري، واقتضى الأمر اتفاقاً على مستوى القمة لبحث إمكانية فرض قرارات جديدة تتيح إمكانية استخدام القوة العسكرية، وهو ما تم من حيث المبدأ، أثناء انعقاد مؤتمر التعاون والأمن الأوروبي الذي عقد 20 كانون الأول 1990م، ولكن، وعلى الرغم من موافقة الاتحاد السوفيتي على القرار 678 إلا أنه رفض أن يرسل قواته إلى المنطقة، ولم يشأ أن يشارك مباشرة في أي عمل عسكري ضد العراق على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تفضل أن يرسل الاتحاد السوفيتي ولو قوات رمزية إلى المنطقة، وعلى الرغم من انطلاق الحملة العسكرية ضد العراق بقيادة الولايات المتحدة دون مشاركة السوفيت، إلا أن التشاور بين البلدين استمر طيلة فترة الحرب، والتقى وزيرا الخارجية الأمريكي والسوفيتي مرة أخرى في واشنطن في 29 كانون الثاني 1991م، وصدر عن لقائهما بيان مشترك وافقت عليه الولايات المتحدة، تحت إلحاح من الاتحاد السوفيتي[2]، والتزمت علناً بأن يقتصر الهدف من تدخلها المسلح على تحرير الكويت وليس تحطيم القوة العراقية، وعدم المساس بالسلامة الإقليمية للعراق، وأعاد البيان التأكيد على رغبتهما السابقة في الاشتراك معاً في الترتيبات التي سوف تتخذ بعد الحرب لتحقيق السلام في المنطقة [3].

يتضح من العرض السابق، أن الاتحاد السوفيتي حرص أولاً وقبل كل شيء في إدارته للأزمة إلى الحفاظ على سلامة العلاقات الأمريكية - السوفيتية وعدم تعريضها للخطر، وحاول في الوقت نفسه تهدئة اندفاع الموقف الأمريكي وترشيده ولكن دون أن يتمكن على الإطلاق من مسايرته، وهو ما يعني أن على السوفيت التكيّف باستمرار مع الموقف الأمريكي الذي أخذ زمام المبادرة في إدارة الأزمة.

ومن خلال هذا الموقف، استطاع الاتحاد السوفيتي أن يحصل على مزيد من الوعود الأمريكية والخليجية بالدعم المالي، وأن يضمن في الوقت نفسه إحجام الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديم الدعم السياسي النشط إلى الحركات الانفصالية في دول البلطيق، وفي المقابل حصلت الولايات المتحدة على تعاون سوفيتي في الأمم المتحدة وتمكنت من توظيف الدور السوفيتي لخدمة توجهاتها في إدارة الأزمة،

1- حسن: مرجع سابق، ص171

2- نافعة: مرجع سابق، ص490.

3- البيان المشترك لوزيري الخارجية الأمريكي والسوفيتي بخصوص العمليات العسكرية وحدودها ضد العراق، انظر الملحق رقم (2).

وتردّد كثيراً، أن هذا التعاون وصل في بعض مراحل الأزمة إلى حد قيام الاتحاد السوفيتي بإطلاع الولايات المتحدة الأمريكية بما لديه من معلومات عن حجم التسليح العراقي ونظمه الدفاعية [1].

وفي إطار التنسيق والتخطيط الأمريكي، كان أهم إنجاز حققته الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ الساعات الأولى للغزو العراقي، هو النجاح في تنفيذ خطة الطوارئ التي من خلالها تم إنقاذ أمير الكويت وجميع الأعضاء الرئيسيين في الأسرة الحاكمة، وكان ذلك النجاح هو أول ضربة وجهت للخطة التي بنت عليها القيادة العراقية حساباتها الأولى في القبض على أعضاء الأسرة الحاكمة لقطع الطريق أمام وجود حكومة شرعية من الممكن أن تطلب العون الخارجي وفق المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وبخروج هذه الورقة من الحسابات العراقية أصبح من الممكن التحدث مع حكومة شرعية للكويت هي وحدها صاحبة الحق في أن تقبل أو ترفض أي حل للأزمة بعد ذلك، بصرف النظر عن احتلال الكويت نفسها، وبصرف النظر عن أي ترتيبات تتم من قبل سلطة الاحتلال، وبناءً على الترتيبات الأمريكية، طلبت حكومة الكويت الشرعية من الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً، بمجرد وقوع الغزو مساعدتها بكل الوسائل الممكنة لدحر العدوان العراقي وتحرير الكويت[2]، وفي إطار الإمساك بكل خيوط الأزمة، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تزيح العقبات التي تعترض طريقها، وكانت أهمها على الإطلاق، وجود العدد الضخم من القوات الأجنبية على الأراضي المقدسة في السعودية، وما يمكن أن يثيره من مشاعر غاضبة لدى العرب والمسلمين، ومن ثم كانت هناك ضرورة لتجنب أن تأخذ المواجهة العسكرية شكل المواجهة بين العراق من ناحية، وبين الولايات المتحدة من ناحية أخرى، ولتفويت الفرصة على العراق لكسب الرأي العام العربي والإسلامي في صفه، وهنا برزت أهمية الدور المحوري الذي لعبته مصر، وإلى حد ما سوريا، حين وافقتا في وقت مبكر جداً على بدء إرسال قوات إلى السعودية [3].

ولا بد من الوقوف لتوضيح حقيقة التصريحات والتحليلات التي صدرت مع بداية الأزمة، التي تؤكد أن الولايات المتحدة استدرجت العراق ونصبت له فخاً وقع فيه، وتعتمد هذه المقولة أساساً على محضر المقابلة التي تمت بين "صدام حسين" وسفيرة الولايات المتحدة لدى العراق، كما ذكرنا سابقاً، إبريل غلاسبي "April Glaspie" يوم 25 تموز 1990م، ويبدو أن "صدام حسين" أراد من هذا اللقاء معرفة الموقف الأمريكي فيما إذا أقدم العراق على غزو الكويت، وذلك بعد أن تصاعدت الأزمة بينهما بطريقة خطرة، ونسب إلى "إبريل غلاسبي" خلال اللقاء مع الرئيس العراقي التزامها الصمت، وإذا استدعت الحاجة إلى التحدث، فإن طريقتها تأييد كل ما يقوله صدام حسين من وقائع وأحداث سبق التطرق إليها [4].

1- نافعة: مرجع سابق، ص 491.

2- حرب الخليج الثانية، الغزو العراقي للكويت، ح1. https://www.youtube.com

3-المرجع نفسه، ص 481.

4- أبريل غلاسبي تلتقي صدام حسين في بغداد، 25/ تموز/1990م.

وحسب اعتقادنا، أن اللقاءات السابقة المتكررة، كما أسلفنا، بين "أبريل غلاسبي" وشوارتزكوف" في الكويت في عام 1988م تثير الشكوك، وهو ما اتضح من خلال مذكرات "شوارتزكوف" عن حرب الخليج الثانية، والمعروف أن هذا الشخص، أصبح فيما بعد عند انطلاق عملية عاصفة الصحراء، القائد العام لقوات التحالف الدولي ضد العراق، ناهيك عن الدبلوماسية الحذرة والغامضة التي انتهجتها " أبريل غلاسبي" في حديثها مع الرئيس العراقي، والتصريحات التي صدرت عن العديد من السياسيين والدبلوماسيين الأمريكان، أضف إلى ذلك، التحليلات السياسية للأحداث وربطها ببعضها، مما يعزز من إمكانية المخطط المسبق للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وإحكام سيطرتها الاقتصادية والعسكرية في ظل استغلالها للتطورات والظروف الإقليمية والدولية التي كانت تحدث آنذاك.

من جانب آخر، يرى العديد من المحللين للأزمة العراقية - الكويتية، أن العراق تم استدرجه لمهاجمة الكويت ضمن مخطط أميركي مسبق يستهدف تحرير الكويت بعد احتلالها، وليس منع غزوها، لبسط الهيمنة الأمريكية الدائمة عسكرياً وأمنياً واقتصادياً على كل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مع تدمير قدرات العراق وإنهاء دوره في الصراع العربي - "الإسرائيلي"، وكانت واشنطن على دراية تامة باستعدادات النظام في بغداد لمهاجمة الكويت منذ الأول من أيار 1990م، - أي قبل ثلاثة أشهر من الاجتياح- وذلك عبر تقرير لوكالة المخابرات الأمريكية "CIA"، ولم تقدم على أي عمل احترازي، بل إن واشنطن، بعد ذلك التقرير بشهرين؛ أي في 17 تموز 1990م، وافقت على تزويد العراق بتقنيات متطورة من بينها محطات أشعة تخطيطية تستخدم لتصميم الصواريخ وتحليل مساراتها، ومعدات تصويرية لتحليل الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية، وكانت معظم تلك التكنولوجيا مرسلة إلى وزارات الدفاع والداخلية والطاقة النووية، وتم إخفاء تلك الشحنات في كتل من الثلج [1].

ولا بد من الإشارة، إلى أن "أبريل غلاسبي" ذكرت في برقيتها التي أرسلتها إلى وزارة الخارجية الأمريكية، "أن المناورات المشتركة التي أجريت بين القوات الأمريكية ودولة الإمارات العربية المتحدة، جعلت الرئيس صدام حسين يشعر بقلق من النوايا الأمريكية من إجراء تلك المناورة العسكرية، وأشارت في تقريرها المشار إليه "إلى أنه من الملائم الآن تخفيف حدة الانتقادات العلنية ضد العراق حتى نرى كيفية سير المفاوضات"، لقد قال صدام حسين لأبريل غلاسبي: "لا تدفعونا إلى الحرب، ولا تجعلوها الخيار الوحيد الذي ينبغي لنا للدفاع عن كرامتنا، فإذا ما أذلت الولايات المتحدة الأمريكية العراق علناً فلن يبقى أمامنا من خيار سوى الرد مهما كان ذلك غير منطقي ومدمراً للذات" [2].

ويشير بريجنسكي "Brzezinski" في مذكراته إلى: "أن صدام حسين حسب الأمور بخلاف ما كان يجري، وربما تصور أنه وجه ضربته فيما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي غارقان في مسائل أخرى،

1- المسفر: العلاقات الخليجية - الخليجية "، مرجع سابق، ص 132.
2- بيكر: مصدر سابق، ص396.

ولعله شعر أيضاً أن بوسعه الاعتماد على الحضور السوفيتي في مجلس الأمن الدولي لرفض أي رد إكراهي أميركي؛ فقد كان الاتحاد السوفيتي نشيطاً سياسياً وعسكرياً في الشرق الأوسط في العقود الثلاثة الماضية، وكانت المؤسسة العسكرية العراقية متأثرة جداً بالمستشارين العسكريين السوفيت، وبدا من المعقول توقع أن يواصل الاتحاد السوفيتي تقديم غطاء دولي للطموحات العراقية الإقليمية، ولعله استنتج أيضاً أن الولايات المتحدة، المنشغلة في أوروبا الشرقية ولا تزال ذكرى فيتنام ماثلة أمامها، لن تقدم على الرد بقوة، وربما ضلّلته المحادثات مع السفيرة الأمريكية التي بدا أنها أوحت بعدم الاهتمام الأمريكي عندما ألمح صدام إلى عزمه على غزو الكويت، لكنه كان مخطئاً جداً، وخطؤه القاتل إساءة فهم الوقائع الجيوسياسية الجديدة، فبعد أحداث 1989م، و1990م، برز بوش كأول زعيم للعالم على الإطلاق، وأجمع العالم تقريباً على الإقرار بأن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة" [1].

وحين تبيّن للرئيس العراقي أن أمريكا ترسل قواتها إلى السعودية وباقي دول الخليج العربي استعداداً لضرب القوات العراقية، ولقطع الطريق عليها، تحرك في اتجاهين، الاتجاه الأول، هو الإعلان عن سحب القوات العراقية من الكويت يوم الأحد 5 آب 1990م، والاتجاه الثاني، هو التأكيد للسعودية أن قواته لن تدخل المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية، حيث دلت صور الأقمار الصناعية السوفيتية على صحة ذلك، ولكن على الرغم من ذلك، لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية لتعطي العراق فرصة الإفلات من المصيدة والاستدراج، فتمت "فبركة" صور عبر الأقمار الصناعية لإقناع السعودية بتقدم القوات العراقية نحو أراضيها، في محاولة لإقناع الملك فهد بضرورة الاستجابة للطلب الأمريكي لنشر القوات الأمريكية، حيث كان الموقف السعودي بين الرافض والمتردد، إلا أن الأمريكان تمكنوا من تعديل الموقف السعودي، لدى زيارة وفد أميركي عالي المستوى بتاريخ 6 آب 1990م، برئاسة ديك تشيني (Dick Cheney)[2]، وزير الدفاع، والجنرال نورمان شوارتزكوف، ومسؤولين من الأمن القومي الأمريكي، ولعل تشكك السعودية في مصداقي العراق، نظراً إلى الوعود التي قطعها بعدم مهاجمة الكويت ثم نقضها، جعلها تصدق الخرائط الأمريكية المزيفة حسب ما ذكرت العديد من المصادر، ويشير "شوارتزكوف" إلى "أن القيادة السعودية كانت مترددة ومتخوفة من حشد القوات الأجنبية في السعودية، إلا أنه بعد قيامي بعرض صور الأقمار الصناعية التي تظهر أن القوات العراقية قد أصبحت على مشارف الحدود السعودية، ثم تحدث بعد ذلك ديك تشيني "Dick Chaney" وزير الدفاع عن خطورة الموقف، وأعرب عن استعداد بلاده لنشر قوات ضخمة للدفاع عن السعودية، بعد ذلك تغير الموقف السعودي"[3].

1- ديك تشيني: ولد عام 1941م، سياسي ورجل أعمال امريكي، تقلد العديد من المناصب السياسية والعسكرية، واستلم منصب وزير الدفاع الأمريكي بين عامي (1989- 1993م) خلال فترة رئاسة الرئيس جورج بوش الأب، المتزامنة مع التطورات السياسية العالمية، ونهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، وحرب الخليج الثانية، للمزيد: https://mqalaty.net

2- بريجنسكي: مصدر سابق، ص75-76.

3- مذكرات القائد الأمريكي نورمان شوارتزكوف، التحضير الأمريكي - السعودي لعاصفة الصحراء، قناة العربي، للمزيد: www.alaraby.com

وبصدد ذلك فنّد الرئيس العراقي ذلك بالقول: "إن العراق وقع اتفاقية أمنية مع السعودية ولا يمكن أن يخل بها، ولم يكن لنا قوات على الحدود السعودية، وإن الصور التي عُرضت لدبابات عراقية في وضع قتالي ضد السعودية ليست صحيحة، إن تلك الدبابات التي عُرضت صورها في وسائل الإعلام صناعة أميركية، وسلاحنا سوفيتي، وهذا دليل على ما نقول بأن قواتنا لم تكن في وضع قتالي ضد السعودية" [1].

من جانبه، ذكر ألكسندر بيلونوغوف نائب وزير الخارجية السوفيتي، عند لقائه مع وزير الخارجية العراقي "طارق عزيز"، أنه حذّره من عدم استجابة العراق لطلب الانسحاب من الكويت، وأن المجتمع الدولي عازم على إخراجه بكافة الوسائل، واللافت للانتباه، حسبما يذكر "بيلونوغوف"، أن "غورباتشوف"، بالإضافة إلى تحذيره للعراق، حذر الرئيس الأمريكي "بوش" فيما لو لجأ الأخير إلى استخدام القوة العسكرية ضد العراق، ورسم له صورة مخيفة ومرعبة عن الحرائق التي ستشتعل في الشرق الأوسط، والانهيار الذي سيتعرض له الاقتصاد العالمي، والأهم من ذلك النتائج الخطيرة التي ستتعرض لها "إسرائيل"، والإطاحة بنظام "حسني مبارك" في مصر[2].

وبناءً على السياسة الممنهجة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وكما تشير العديد من المصادر، تم إدخال العراق في المستنقع الكويتي، ومُنع من تصحيح الخطأ؛ فالهدف الأمريكي كان منذ البداية نصب الفخ للعراق حتى تنفذ أمريكا تهديد هنري كيسنجر السابق عام 1975م، فترة وقف تصدير البترول إلى الولايات المتحدة، باحتلال منطقة الخليج العربي والهيمنة على مقدراتها، وأشار الرئيس العراقي على ذلك المخطط بالقول: "إننا كلما أردنا أن نفتح صفحة جديدة في تاريخ علاقاتنا العربية - العربية يفتعلون أشياء لتعميق روح الكراهية والقطيعة بين الأشقاء"[3].

من اللافت للانتباه، وحسب مذكرات "جيمس بيكر"، أن الدبلوماسية الأمريكية ذهبت إلى أبعد مدى إعداداً لشن الحرب على العراق، إذ بدأت استراتيجيتها في تحقيق ذلك الهدف بالضغوط الدبلوماسية القوية، وصولاً إلى العقوبات الاقتصادية لأقصى درجة منظمة عبر الأمم المتحدة، ثم التحرك باتجاه الضغوط العسكرية بزيادة حجم القوات الأمريكية تدريجياً في الخليج العربي حتى وصلت إلى 550 ألف جندي، ومن ثم، قيادة تحالف سياسي عالمي يهدف إلى عزل العراق، حيث بدأت الاتصالات الأمريكية بالاتحاد السوفيتي، فلا يمكن إجراء أي حصار اقتصادي عبر الأمم المتحدة من دون موافقة موسكو، بالإضافة إلى أنه كان على أمريكا إقناع العديد من الدول المؤثرة في الأحداث، كتركيا، إذ يمر عبر أراضيها أنبوب النفط العراقي إلى موانئها على البحر الأبيض المتوسط، ويشير "بيكر" إلى أهمية الدور السوفيتي في تلك المرحلة، وأنه لا بد من موافقة السوفيت على أي إجراء عقابي ضد العراق، إذ كان

1- المسفر: العلاقات الخليجية - الخليجية، مرجع سابق، ص135.

2- بيلونوغوف، ألكسندر: الدبلوماسية السوفيتية في فترة حرب الخليج، ج2، قناة روسيا اليوم، برنامج رحلة في الذاكرة، ت: خالد الرشد، للمزيد: https://arabic.rt.com

3- المسفر: العلاقات الخليجية - الخليجية، مرجع سابق، ص 136.

الموقف السوفيتي معارضاً لإصدار قرارات جديدة في الأمم المتحدة حتى يمنح العراق وقتاً كافياً لسحب قواته من الكويت، إلا أن السعودية طلبت تدخل القوات الأمريكية، وقامت واشنطن بإبلاغ موسكو بذلك، مع التأكيد على أن الولايات المتحدة لا تنوي توسيع نفوذها في منطقة الخليج، وأن طابع وجود القوات مرحلي وليس دائم [1].

ثالثاً: الآثار العسكرية والسياسية والاقتصادية المترتبة على الاجتياح العراقي للكويت وانعكاساتها الخليجية والإقليمية والدولية:

1- الآثار على المستوى العسكري:

تجدر الإشارة، إلى أن اندلاع حرب الخليج الثانية في17 كانون الثاني 1991م، كان الاختيار الأسوأ من الحلول والمقترحات التي تم عرضها لمعالجة الأزمة المترتبة عن الاجتياح العراقي للكويت، وذلك لأن نتائج هذه الحرب أسفرت عن خسائر فادحة للأمة العربية، ولم تقتصر على العراق والكويت، بل شملت جميع جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والأمنية لشعوب المنطقة، وأحدثت جروحاً عميقة في جسد الأمة، فلا بد في البداية من عرض موجز للنتائج العسكرية وعلى المستويات التالية:

كانت النتائج مباشرة على العراق، حيث ألحقت القوات المتحالفة خسائر عسكرية كبيرة في الجانب العراقي بلغت على مستوى القوة الجوية تدمير 33 طائرة مقاتلة، وأربع حوامات مع تدمير 70 طائرة أخرى في ملاجئها، وفرّت إلى إيران 147 طائرة، أما خسائر العراق على مستوى الحرب البرية فقد تكبدت خسائر جسيمة بلغت 3000 دبابة، 925 عربة مدرعة، 1485 مدفع ميدان، بالإضافة إلى خسائر فادحة في 26 فرقة عسكرية من أصل 48 فرقة يتكون منها الجيش العراقي، مع تدمير البنية التكنولوجية والتصنيعية العراقية لمجمل المرافق والمنشآت والمشاريع، مع تقطيع أوصال العراق حسب خطوط الطول والعرض في الشمال والوسط والجنوب [2].

إن تحطيم القوة العسكرية العراقية الكبيرة كانت هدفاً للولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" على حد سواء، وجاء هذا الهدف من الأولويات، لأن هذه القوة العسكرية قد فرضت وجودها في المنطقة، الأمر الذي أحدث خللاً في التوازن العسكري في المنطقة، مما يمكنها من التسبب في خلق عدد من المتاعب للولايات المتحدة الأمريكية في مجالات عدة تنطوي على المطالبة بخروج القوى الأجنبية من منطقة الخليج، وبالتالي كان من أهم النتائج على المستوى العسكري في منطقة الخليج العربي، أن تمكنت الولايات المتحدة من فصل أمن منطقة الخليج العربي عن الترتيبات الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي، كما تمكنت من الحصول على حق تخزين المعدات والذخائر، وإقامة القواعد العسكرية التي تتمتع باستقلالية وقدرة على دعم مختلف العمليات القتالية، والحصول على التسهيلات الكافية لفرض السيطرة الأمريكية،

1- بيكر: مصدر سابق، ص410-411.

2- البنتاغون يحصي خسائر العراق في حرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء)، شبكة الساعة، للمزيد: https://alssaa.com

فقد حققت هذه الحرب للولايات المتحدة نتائج أخرى سمحت لها بعقد جملـة مـن الاتفاقيات الأمنية الدفاعية مع جميع دول منطقة الخليج العربي لمدة لا تقل عن عشر سنوات قابلة للتجديد، راعت فيها الولايات المتحدة حاجة دول المنطقة للأمن والاستقرار، وحاجتها للنفط والموقع الجغرافي والنفوذ، وأجازت الاتفاقيات العسكرية مع دول المنطقة التواجد الأمريكي الدائم، وشكلت عصراً جديداً من عصور الاستعمار الحديث بحجة الترتيبـات الأمنية [1].

2- الآثار الناجمة عن الاجتياح العراقي للكويت على الصعيد الاقتصادي:

آ - الآثار الاقتصادية على المستوى العراقي والكويتي:

يعتبر العامل الاقتصادي واحداً من أهم أسباب الحروب وذلك للتغير الحاصل في أهمية الموارد الحيوية والاستراتيجية في بناء الدول، ومع وضوح معالم الجوانب العملية لحرب الخليج الثانية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق، التي جعلت هذا البلد يعتاد على تلـك الجوانب العملية المتمثلة باستيراد الحصة الأكبر من إمداداته الغذائية والطبية، بعد أن تم فرض حصار أولي عليه قبل اندلاع المعارك الحربية لإخراج القوات العراقية من الكويت، ثم تطـور ليصبح حصاراً شاملاً تفرضه قوة عسكرية لا يمكن مواجهتها، مما أدى إلى آثـار مـدمرة وسريعة عانى منها أكثر العراقيين من سوء التغذية ونقص الرعاية الصحية فأخـذوا يموتـون بالآلاف، وشهدوا حالة التفكـك ولسنوات طويلة، مما أدى إلى انهيار البنية التحتية الاجتماعية والصناعية، مقارنة بما كان عليه هذا البلد من قبل[2].

أما فيما يتعلق بالخسائر الاقتصادية التي تعرضت لها الكويت خلال فترة الغزو العراقي، فقد كانت كارثية، إذ تشير بعض المصادر الكويتية، إلى أن القوات العراقية استولت على خزانة البنك المركزي الكويتي التي كانت تحتوي على ثلث احتياطي الكويت من الذهب والعملات الأجنبية، بالإضافة إلى ودائع البنوك التي كانت تصل إلى اثني عشر ملياراً من الدولارات الأمريكية، كما تم الاستيلاء على محلات الصرافة وأسواق الذهب، وخلال شهر واحد من وقوع الغزو فقدت الكويت ما يقرب من 70٪ من نشاطها الاقتصادي نتيجة الخسائر التي حدثت في بنيتها الأساسية، إلى جانب توقف حركة التجارة والأضرار التي تعرضت لها الصناعات النفطية والبتروكيماوية، وخاصة بعد قيام الجيش العراقي بإشعال النيران بآبار النفط، مما تسبب بكارثة اقتصادية، كما أدى فقدان الدينار الكويتي لقيمته بعد توحيده مع الدينار العراقي إلى فقدان قيمة المدخرات الكويتية للحكومة والأفراد، هذا فضلاً عما عانته الكويت نتيجة تجميد أرصدتها في الخارج [3].

1- القوى الغربية الكبرى وترتيبات الأمن في الخليج بعد الحرب، للمزيد: www.alanbaa.com

2- جيف، سميونز: عراق المستقبل - السياسة الأمريكية في تشكيل الشرق الأوسط، مرجع سابق.

3- قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج5، مرجع سابق، ص458. للمزيد انظر الجدول رقم (2) الذي يوضح الخسائر في المشاريع الاقتصادية لكل من العراق والكويت.

ب - الآثار الاقتصادية على المستوى الإقليمي:

إن النتائج التي تمخضت عن حرب الخليج الثانية، لم تقتصر على الجانب العسكري الذي فرض على العراق إخراج قواته العسكرية من الكويت، وما نجم من خسائر مادية وبشرية كبيرة في صفوف قواته البرية والجوية، مع القضاء نهائياً على القوة البحرية، لتتعدى النتائج إلى الجانب الاقتصادي، التي تتعلق بالآثار الكبيرة التي تعرضت لها اقتصاديات دول المنطقة والدول الأخرى التي كانت معنية بهذه الحرب، بحيث ترابطت زمنياً وأنتجت وضعاً جديداً رسم خارطة في تلك الحرب، بحيث إن الأحداث الخطيرة التي جرت في منطقة الخليج كانت لها تأثيرات كبيرة على معالم الهيكل الجديد للاقتصاد السياسي للمنطقة، فقد أفرزت الحرب نمطاً جديداً من علاقات القوة الاقتصادية في منطقة الخليج لصالح الولايات المتحدة الأمريكية على حساب اقتصاديات دول المنطقة، وذلك بتأثير ناحيتين مهمتين، الأولى تتعلق بهشاشة النظام الأمني للمنطقة التي أصبحت، وخاصة الكويت وباقي دول الخليج العربي، معتمدة كلياً في ضمان أمنها على الولايات المتحدة وبريطانيا بدرجة أقل بعد اندلاع الأزمة، فيما كانت الناحية الثانية، تتعلق بتدهور الوضع المالي للمنطقة، الذي أثر على فاعلية اقتصاد الدول الأعضاء في النظام الخليجي، وما يلعبه هذا الجانب من أثر على منظمة الأوبك باتخاذ قراراتها التي أصبحت عاجزة عن تبني أي استراتيجية للحفاظ على قوتها في السوق الدولية [1].

ج - الآثار الاقتصادية على المستوى الدولي:

من أهم النتائج الاقتصادية لحرب الخليج الثانية، هو تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من حماية مصالحها في المنطقة، كما ارتفعت الاستثمارات العربية الخليجية في البنوك الأمريكية، وأظهرت الولايات المتحدة هيبتها على المستويين الإقليمي والعالمي، باعتبارها القوة القادرة على مجابهة أي تهديد يوجه لمصالحها في أي منطقة من العالم، لذلك استمر تدفق النفط العربي إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، مع عدم بروز أية دولة ذات قدرة عسكرية أو اقتصادية قادرة على منافسة النفوذ الأمريكي في الخليج العربي، ناهيك عن العقود التي حصلت عليها الشركات الأمريكية من دول الخليج العربي، والتي تصل قيمتها إلى مليارات الدولارات، وهذا يعني أن المصالح الحيوية الأمريكية والغربية لم تتعرض للتهديد بعد نهاية الحرب، بحيث لم تبرز أية أزمة اقتصادية خلال تلك الفترة، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية حصلت على 600 مليون برميل من النفط من الكويت والسعودية، تم تخزينها في آبار جافة داخل الأراضي الأمريكية، وبالتالي حققت الولايات المتحدة هدفها الاستراتيجي الذي سعت إليه قبل نشوب الحرب، المتمثل بضمان حرية الملاحة في منطقة الخليج العربي لجميع دول العالم دون استثناء، وضمان تدفق النفط العربي إلى الغرب، مع تعهد العراق بعدم مهاجمة أي دولة خليجية مستقبلاً [2].

1- سلطان، غانم: الغزو العراقي للكويت "قراءة موجزة في جوانب من إشكالية الأزمة"، مطابع الوزان، الكويت، ط1، 1994، ص69.
2- القصاص، كريمة: الاحتلال العراقي للكويت (1990- 1991م)، الجامعة الإسلامية، غزة، رسالة ماجستير، 2016، ص 189.

رابعاً: الآثار السياسية للاجتياح العراقي للكويت:

1- الآثار على المستوى الكويتي والخليجي والعربي:

لقد تمخض الاجتياح العراقي للكويت (حرب الخليج الثانية) عن نتائج على الصعيد السياسي، كان لها آثـار بعيـدة المدى على مستقبل الكويت وشعبها بشكل خاص، ومنطقة الخليج العربي عموماً، وعلى العلاقات الدولية بشكل عام، فقد أظهر الاحتلال العراقي للكويت عام 1990م مدى ضعف المؤسسات الدولية كهيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية، فقد أسندوا أولويات أعمالهم كافة إلى دولة واحدة، ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، فأصدرت من القرارات ما يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية، كما أظهرت الأزمة مدى ضعف الدول العربية وعدم قدرتها على حل الخلافات العربية - العربية، فهي لم تمارس دوراً مميزاً تجاه القضية، كما دفعت حرب الخليج الثانية بالمنطقة نحو حل سياسي لصالح "إسرائيل" فقد حُرم العرب من تكوين جيش قوي قادر على التعامل مع الأزمات التي تعرضت لها المنطقة من قبل القوى الغربية، كما أن نتائج حرب الخليج والسيطرة التي تلتها من خلال التحكم بالقرار السياسي والاقتصادي، منحت الولايات المتحدة الأمريكية والغرب فرصة لإعادة تشكيل الأوضاع العربية برمتها [1].

ولا بد من القول، إن هذه النتائج ستبقى لأمد بعيد تشكل خطراً يؤدي لتعميق الإحساس بالألم، بعد ما تعرضت له شعوب المنطقة، كونـه لـم يكن مجرد احتمال، بل حقيقة، عاشها الجميع في كل لحظة وسيستمر لفترات طويلة كونه أحـدث تغيرات نفسية لم تكن محدودة على السلوك العام للشعب العربي الخليجي، الذي تعرض لهزة سلبية أبعدت عنه حالة الإحساس بالاستقرار والاطمئنان نتيجة الوضع القائم، بل حتى حالـة الاستعلاء التي كان يعيشها أغلب مواطني منطقة الخليج نتيجة الوفرة المالية قد انتفت، وذلك لأن الأوضاع التي مرت بهـم، دفعت الحكومات للتفكير بهاجس الأمن لتفادي الخطر أكثر من بقية الأولويات التي تحتاج إلـى معالجة جدية، فكان الاعتقاد سائداً بأن الحماية من جانب الـدول الغربيـة، وخاصة الولايات المتحدة ستكون رادعة مثلما أثبتت التجارب، إلا أن الأمر كان يحتاج إلى مواجهـة أسباب الخطر ذاته [2].

لقد أوجدت الحرب مبررات عديدة سمحت للولايات المتحدة الأمريكية بطرح مشاريع متعددة لمستقبل المنطقة، وتحفل الدراسات والأدبيات الغربية بهذه المشاريع الداعية إلى تفتيت الأمة العربية وتجزئتها إلى كيانات هشة، يكون "لإسرائيل" الدور الريادي في إدارة شؤون المنطقة، وبقاء العرب في حالة من التمزق والتبعية للأجنبي والتخلف الصناعي والتكنولـوجي والعسكري، وبقاء "إسرائيل" كعنصر ردع وإعاقة لوحدة العرب من أجل الاستمرار بالتحكم والسيطرة على موارد المنطقة، وتوجيهها نحو التسلح بدل التنمية والرفاهية والتقدم، أضف إلى ذلك بقاء القوات الغربية في حالة تسلط وسيطرة وقهر على دول المنطقة ممـا يـسمح بنهب الثروات العربية، ناهيك عن التأثير على الروح المعنوية وإرادة القتال لدى الأمة العربية

1- القصاص: مرجع سابق، ص213.
2- البيلاوي، حازم: بعد أن يهدأ الغبار، مرجع سابق، ص38.

من خلال حملة إعلامية غربية شنتها الدوائر المختصة لإقناع العرب استحالة الاعتماد على الذات، مما أدى إلى تفرقة العرب وشق صفهم القومي، من خلال إيجاد طروحات وتسميات كتلك التي تتعلق بالعرب المعتدلين والعرب المتطرفين، وفي مراحل لاحقة دول الممانعة ودول الاعتدال[1].

2- الآثار السياسية على المستوى الدولي:

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق نتائج عديدة من خلال حرب الخليج الثانية عام 1991م، إذ نجحت في دفع المجتمع الدولي نحو المنظمات الدولية لمعالجة الأحداث والمشكلات التي تنشب على المستوى الدولي، وهي إن قامت بهذا الشيء فإنها تعلم بأن لها هيمنة على تلك المنظمات، وهذا ما يسمح لها بتحقيق رؤيتها السياسية ضمن الاستراتيجية الأمريكية العليا [2].

كما تجاوزت نتائج الاجتياح العراقي للكويت (حرب الخليج الثانية) القيود المفروضة على دخول الدول الأجنبية في أحلاف مباشرة مع الدول العربية، وذلك التزاماً بمعاهدة التعاون والدفاع العربي المشترك الموقعة منذ عام 1950م، الأمر الذي سمح بوجود قواعد عسكرية وتكتلات تحت قيادة أجنبية، إلا أن الأهم من ذلك كله، أن حرب الخليج عام 1991م، أدت إلى ظهور التنظيمات والجماعات التي ترفع شعارات إسلامية رافضة للوجود الأمريكي والغربي في الأماكن المقدسة في الجزيرة العربية[3]، كما أن من النتائج المترتبة تحريك عملية السلام بين عدد من الدول العربية و"إسرائيل" بعد نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في تحريكها وفقاً لرؤيتها، وبما يتناسب مع المصالح "الإسرائيلية" في المنطقة العربية، وذلك من خلال عقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، وما نتج عنه من اتفاقيات لا تدل على النّدية والمساواة في الحقوق، ومنها اتفاقية أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية عام 1993، ووادي عربة عام 1994م مع الأردن، وفتح مكاتب اتصال بين أغلب الدول العربية و"إسرائيل" [4].

يتضح مما تقدم، من خلال السياسة الأمريكية في الخليج العربي والعمليات العسكرية ضد العراق لتحرير الكويت من خلال عملية (عاصفة الصحراء)، أن الولايات المتحدة الأمريكية لو كانت صادقة في توجهها، وفي المبادئ التي أطلقتها، لأكملت عملياتها العسكرية لإسقاط نظام الحكم في بغداد، إلا أن التفكير الأمريكي اتجه نحو الإبقاء على العراق ضعيفاً وتشديد الحصار الاقتصادي وتنفيذ العقوبات المفروضة عليه، ما يتيح للولايات المتحدة الأمريكية البقاء العسكري في المنطقة والسيطرة السياسية والاقتصادية، ناهيك عن المساومة والابتزاز لدول مجلس التعاون الخليجي، وفصلها عن محيطها بحجة الدوافع الأمنية،

1- الشمري: مرجع سابق، ص 210- 211.

2- أدّى الاجتياح العراقي للكويت، وظهور الوجود الأمريكي والأجنبي في الخليج العربي إلى ظهور تنظيمات إسلامية، مثل تنظيم القاعدة وغيرها، الرافضين للوجود الأجنبي، والأنظمة الداعمة لوجوده، مما أوجد العدو الجديد الذي تبحث عنه الولايات المتحدة كبديل عن الاتحاد السوفيتي بعد سقوطه، للمزيد انظر: الحركات الإسلامية في الوطن العربي.

3-السعدون، حميد محمد: فوضوية النظام العالمي وآثاره على النظام الإقليمي العربي، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 2000، ص142.

4- وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا): مسيرة السلام "عوامل وممكنات الحل السياسي"، للمزيد: https://info.wafa.ps

رافق ذلك كله حملة إعلامية قادتها الولايات المتحدة الأمريكية، ونشاط استخباري يستهدف تمزيق الأمة العربية وإبقاءها في حالة من الانهيار والتبعية والتخلف. ولا تقف الخطورة عند هذا الحد، بل إن الخطوات التي قامت بها دول المجلس لإيجاد أي شكل من أشكال التعاون العسكري والاقتصادي فيما بينها، لا تنبع من فكر سياسي وعسكري مستقل ولا تبشر بذلك، بل العكس هو الصحيح، أي أن التعاون العسكري والسياسي والاقتصادي الخليجي، سيظل دائماً حلماً غير قابل للتحقق على الأقل في المدى المنظور، بسبب تغوّل الولايات المتحدة وإحكامها السيطرة على المنطقة، وخاصة الكويت بعد تحريرها من العراق عام 1991م، وإذا حدث ذلك فلن يكون خليجياً سوى في شكله، بينما هو في حقيقته قراراً أمريكياً قلباً وقالباً.

- من أهم النتائج الخطيرة لمرحلة التنافس الأمريكي- السوفيتي، حيث شكل الاجتياح العراقي للكويت نهايتها، وما جرى من تحولات سياسية واقتصادية وعسكرية، أنها أنهت أخطر تهديد لأمن الكيان الصهيوني في فلسطين، بحيث إنه لم يشهد الكيان الصهيوني أي خطر مباشر عليه، وبينما كان التركيز الإعلامي على فلسطين، بدأ العمل الصهيوني بالتغلغل بقوة في الخليج العربي، أضف إلى ذلك ضعف الاهتمام بالقضية الفلسطينية خليجياً وعربياً، ودفع عملية السلام بين العرب والصهاينة (والسلام هنا هو من منظور صهيوني - أمريكي)، بعدما أصبح العرب في موقع ضعف وتبعية سياسية واقتصادية.

- الخاتمة:

إن منطقة الخليج العربي، بما تتمتع به من أهمية جغرافية واقتصادية واستراتيجية وثروات نفطية ضخمة، مثّلت دائرة من دوائر الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، حيث سعت كل دولة إلى إيجاد مكانة استراتيجية لها في المنطقة سعياً لتحقيق أهدافها، ولكن بطريقة غير مباشرة عن طريق دعم الأنظمة الموالية والحليفة لها في المنطقة بعد الانسحاب البريطاني عام 1971م.

يتضح أن التطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية، التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال فترة البحث، منذ قيام الثورة الإيرانية، والتطورات السياسية التي شهدتها المنطقة، وصولاً إلى الحرب بين العراق وإيران، وأخيراً الغزو العراقي للكويت، جعلت التنافس بين القوتين يأخذ أشكالاً جديدة، إذ أعاد كلا الطرفين ترتيب أوراقهما في المنطقة باعتبارها داخلة في نطاق المجال الحيوي والأمن القومي، وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، إذ بدأ التدخل المباشر في شؤون المنطقة للسيطرة على المخزون النفطي الهائل، ناهيك عن الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، والمستمدة من حقائقها الجغرافية وإمكاناتها الاقتصادية، هذه الأهمية جعلت المنطقة تتعرض لسلسلة من التدخلات والصراعات والحروب المتتالية، ومما فاقم من حجم هذه الصراعات أن بلدان الخليج العربي، وبسبب غياب الاستراتيجيات الأمنية الواضحة النابعة من إرادة شعوب المنطقة، المنسجمة مع متطلبات حماية النظام الإقليمي العربي، ظلت دائماً واقعة بين مطرقة القوى الدولية وسندان القوى الإقليمية المتصارعة كإيران والعراق، وتجسدت هذه التحديات في التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لفرض المصالح الخاصة لكل طرف بالقوة وتوسيع مناطق النفوذ، إذ أدى الصراع إلى انعكاسات سلبية على المنظومة الأمنية لدول منطقة الخليج العربي، وخاصة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، حيث اتضح أن ما ترمي إليه القوتان ليس حل مشاكل المنطقة، وإيجاد حلول عاجلة لها، وإنما إدخالها في أحلاف عسكرية وأمنية واقتصادية تبقيها تابعة للقوى المتنافسة في كافة المجالات مستعملين مختلف الوسائل لتحقيق تلك الأهداف.

لقد أثرت المتغيرات والتطورات الإقليمية والدولية على الأوضاع الداخلية والخارجية للكويت، ودفعت بصانع القرار الكويتي لاتخاذ قرارات صعبة، لا يملك الخيار لاتخاذ غيرها في ضوء الأحداث الجسام التي مرت بها المنطقة، وأهمها الاعتماد على التدخل الأجنبي غير المباشر لحماية أمنه النفطي من الاعتداءات الإيرانية المتكررة خلال فترة الحرب العراقية - الإيرانية، والحفاظ على سيادة الكويت وأمنها الداخلي بسبب التدخل الإيراني المتصاعد في شؤون الكويت عبر بوابة الفتن الطائفية، واستغلال النفوذ الشعبي الشيعي في التركيبة السكانية الكويتية، مما دفع بالكويت إلى الدفاع عن النفس بالسبل كافة، كما كان لهذه الظروف دور في ممارسة المزيد من الضغوط العراقية على الكويت، التي اضطرت لمساندة المجهود العسكري العراقي، لضمان كسب ود العراق إلى جانبها من جهة، ومن جهة ثانية، السير قدماً مع حقيقة

أن العراق يدافع عن البوابة الشرقية للوطن العربي، وبالتالي الدفاع عن أمن دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة.

شكل الاجتياح العراقي للكويت عام 1990م، اللحظة الفارقة والحاسمة في تاريخ التنافس الدولي على الكويت والخليج العربي، إذ أدت التطورات السياسية العالمية، ونهاية المنظومة الاشتراكية بانهيار الاتحاد السوفيتي، وانفراد الولايات المتحدة بالسيطرة العالمية، والتحكم بالقرار الدولي، إلى إحكام الولايات المتحدة هيمنتها على منطقة الخليج العربي من خلال التغلغل الاقتصادي والعسكري، وما ترتب عليه من فقدان دول المنطقة لفاعليتها السياسية، والتبعية الاقتصادية والأمنية للدول الغربية، ناهيك عن تحول المنطقة لأكبر سوق للصناعة والتجارة الغربية، وخاصة تجارة السلاح الذي تكدس في دول الخليج العربي، ما يفوق احتياجاتها بأضعاف، إضافة إلى تدوير رأس المال الخليجي في البنوك والاستثمارات الغربية، الأمر الذي يوضح حقيقة النهب المنظم لموارد المنطقة واستنزاف خيراتها.

- النتائج:

- تبيّن خلال مرحلة التنافس الأمريكي - السوفيتي في الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني، محاولة كلا الطرفين توسيع مناطق نفوذه، فقد ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على حماية مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة، وفقاً لمبدأ نيكسون" العمودين المتساندين"، وذلك بدعم القوى الإقليمية الحليفة وخاصة إيران والسعودية، للحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها، بينما اتجه السوفيت إلى تدعيم قوتهم في منطقة الخليج العربي بالتواجد في جنوب اليمن والعراق، ومحاولة استغلال الفراغ الحاصل نتيجة الانسحاب البريطاني، للرد على السياسة الأمريكية في المنطقة، ويمكن القول، أن العامل الاقتصادي شكّل دوراً حاسماً في تحديد سمات هذه المرحلة، من خلال الأهمية الاقتصادية التي أحرزها النفط العربي الذي اكتسب أهمية سياسية واستراتيجية، بالإضافة إلى أهميته الاقتصادية، عندما تم استخدامه كسلاح ضد المصالح الغربية، إذ شكّلت الظروف السائدة آنذاك فرصة سانحة لدول المنطقة لكي تحقق أمنها بعيداً عن المصالح الاستعمارية، وذلك في ظل توازن القوى الدولية، والذي شكل هامشاً يمكن من خلاله المناورة وتحقيق نوع من الشراكة الاقتصادية، بدلاً من التبعية للدول الغربية.

- يتضح من خلال التجربة السياسية والديمقراطية الكويتية المبكرة، إذا ما قورنت بالتجارب الأخرى في الخليج العربي، أن الكويت كانت مركزاً لدخول المؤثرات الخارجية والتفاعل معها، وخاصة تيار القومية العربية منذ الخمسينيات، فكانت البوابة لدخول مثل هذه المؤثرات إلى الخليج العربي، وقد أدت أفكار مثل الوحدة العربية والتحرر إلى إجراء مفاوضات مبكرة للحصول على الاستقلال من بريطانيا، التي كانت تخشى أفكار القومية والماركسية من التغلغل في مناطق سيطرتها ومصالحها، فأرادت تنظيم العلاقات مع دول المنطقة وفق استراتيجية جديدة، تقوم على عقد معاهدات الصداقة والتعاون بدلاً من السيطرة العسكرية التي أصبحت غير مجدية في ضوء التطورات العالمية وظهور التنافس الأمريكي – السوفيتي في المنطقة، الأمر الذي استفادت منه الكويت كدولة صغيرة في تدعيم استقلالها عبر سياسة العلاقات المتوازنة مع جميع الأطراف الفاعلة، فانعكس ذلك بدوره على الأوضاع الداخلية في الكويت، في تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- يُعدّ عام 1979م، بما حمله من تطورات سياسية وأمنية وعسكرية، عام الأخطار المحدقة بالخليج العربي، الذي ترتب عليه فيما بعد إعادة رسم الخارطة السياسية للمنطقة لأمد غير منظور، مما انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية للمنطقة، وبداية التدخل الخارجي المباشر في شؤون المنطقة بشكل لم يسبق له مثيل، ولعل من أخطر هذه الأحداث وأكثرها عمقاً وتأثيراً على الخليج العربي خاصة، والمنطقة العربية بشكل عام، ما حدث على الضفة الشرقية للخليج، ونجاح الثورة الإيرانية في إسقاط نظام الشاه والوصول إلى سدة الحكم، وإن الخطورة ليست في وصول نظام جديد إلى الحكم في إيران يناصب العداء لدول الخليج

العربية، وإنما في المشروع الذي جاء به، والذي يهدف إلى هدم بنيان الأنظمة السياسية القائمة في المنطقة، لأن التركيبة المعقدة للنظام الإيراني وتداخل مؤسساته، والأسس التي قام عليها، قد أوجدت نوعاً من الخوف الدائم لدى السياسيين وعامة الشعب، بأن هناك عدواً متربصاً بإيران وثورتها، ولا بد من الاستعداد الدائم للمواجهة خارج حدود إيران، للحفاظ على الدولة ومكتسباتها، لذلك نرى السياسة الإيرانية في حالة تصعيد مستمر للوصول إلى أهدافها وتحقيق مشروعها باستخدام كافة الأدوات والوسائل، وفي المقابل نكاد لا نلمح المشروع المضاد من قبل الدول العربية عامة والخليجية خاصة، فنجد أن الرؤى العربية غير موحدة ومنقسمة على نفسها في تحديد مصادر التهديد الخارجي، وربما يكون هذا الانقسام والتشتت، العامل الذي لعبت عليه القوى الدولية والإقليمية في تعاملها مع القضايا الخليجية والعربية.

- إن المتتبع للسياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، ، يرى بوضوح أن الاستراتيجية الأمريكية تجاه الأزمات العالمية وخاصة خلال حرب الخليج الأولى(الحرب العراقية الإيرانية 1980- 1988م) تقوم على سياسة الاحتواء لأطراف الصراع والدعم الموجه دون التدخل المباشر، أي بمعنى آخر، ما يمكن أن نطلق عليه استراتيجية التغذية والتحكم "Nutrition Strategy and control"، والتي طُبقت خلال الحرب العراقية - الإيرانية، حيث إن طرفا النزاع كانا يهددان المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، ونرى في المقابل، أن الدول العربية والإسلامية، وخاصة الدول الخليجية، قد تبنّت وجهة النظر الأمريكية سواء فيما يخص المسألة الأفغانية، أو الخطر السوفيتي على الأنظمة الملكية في المنطقة، أو الحرب العراقية - الإيرانية، وباعتقادنا أن الاتحاد السوفيتي كان يشكل خطراً، باعتباره دولة كبرى لها مصالحها الحيوية في العالم، لكن الخطر الأمريكي كان أعلى بدرجات على أمن المنطقة واستقرارها، وهذا ما تغافلت عنه الدول العربية والإسلامية، فلم تُشكّل جبهة موحدة يكون لها النصيب الأكبر في القرارات التي تخص العالم العربي والإسلامي، بعيداً عن السير في فلك القوى الدولية.

- إنّ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منذ نشأته عام 1981م، شكل إطاراً للتعاون والتنسيق بين دول الخليج العربية، حيث استطاعت هذه الدول تحقيق العديد من الإنجازات في سبيل تعزيز حالة التعاون فيما بينها في العديد من المجالات سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، إلا أن هذه الإنجازات ما زالت لا تلبي ولا تحقق طموحات الشعوب الخليجية في الوصول إلى درجة عالية من التعاون والتكامل والاندماج فيما بينها، تحقيقاً للهدف الأساسي الذي قام من أجله مجلس التعاون الخليجي.

- كما أفرز الاجتياح العراقي للكويت (حرب الخليج الثانية) نتائج أخرى كانت تتعلق بإعطاء منطقة الخليج العربي أهمية كبرى من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، تتجاوز الحاجة إلى الثروة النفطية الهائلة فيها، بل تعدى ذلك لتشكيل سوق كبيرة لتجارة السلاح، ومن المعروف أن الاقتصاد الأمريكي والغربي هو اقتصاد حرب، لذلك تم توظيف العائدات النفطية لدول المنطقة التي شهدت ارتفاعاً كبيراً جراء تزايد أسعار النفط، وكانت الخطة الأمريكية، تقوم على إعادة تدوير العائدات النفطية ضمن الاقتصاد الأمريكي والغربي، وفق مخطط متكامل لإحكام السيطرة على دول المنطقة ومواردها، وذلك في إطار سياسة جديدة متناقضة يمكن أن نطلق عليها استراتيجية التخويف والحماية Intimidation and "Protection Strategy"، لذلك قامت دول الخليج العربية، وخاصة السعودية والكويت، بالتوقيع على صفقات كبيرة لشراء الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وتوظيف الأموال الطائلة في الاستثمارات الخارجية.

- أظهرت نتائج الاجتياح العراقي للكويت (حرب الخليج الثانية) على المستوى الكويتي خاصة، وعلى المستوى الخليجي والعربي عامة، مدى الضعف في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية، وذلك بسبب عدم القدرة على بناء القدرات الذاتية المنتجة للشباب العربي في هذه النواحي المهمة، والاستثمار في هذا المجال، فقد نجحت التجارب العالمية في هذا الإطار، لأنها نجحت في بناء الإنسان الفاعل القادر على مواجهة التحديات، فهو أعظم رأسمال يمكن الاستثمار فيه والاستفادة منه لبناء الأمم ونجاح التجارب النموذجية.

- كان من النتائج التي ترتبت على نهاية مرحلة التنافس الأمريكي - السوفيتي، ومعالجة الأزمة العراقية- الكويتية في إطار مرحلة الوفاق الدولي، التي كانت نتائجها كارثية على الأمن والاستقرار في الخليج العربي، إذ برز نفوذ القوى الإقليمية المتمثلة، بتركيا، وظهور المشروع الإيراني وتقوية الكيان الصهيوني، مقابل انهيار النظام الإقليمي العربي، الذي تعرض لهزات عنيفة أدت إلى ضعفه وعدم القدرة على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية. والمتأمل في النتائج يرى أن الدول المتحالفة في حرب الخليج الثانية، خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، هم الأكثر فائدة، وذلك من خلال انتهاج سياسة جديدة، أو لنقل صيغة استعمارية متطورة عما سبق، وذلك بالإشراف على النظم الإقليمية على مستوى العالم، واقتسام المصالح فيما بينهم، مما أتاح الفرصة لظهور الأحزاب والتنظيمات التي ترفع شعارات إسلامية، رافضة للوجود الأجنبي، لا سيما الأمريكي، في المناطق العربية والإسلامية، ويبدو أن الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي استغلت ظهور هذه التنظيمات، إذ كانت تبحث عن عدو جديد، فوجدت ضالتها في الإسلام الذي ينتشر في بقاع الأرض كلها، وهو عدو مخيف حسب الإعلام الغربي، وبذلك شكل الإسلام التهديد الاستراتيجي الجديد لأمريكا وحلفائها، بل أصبح العدو للحضارة الغربية، وبدأت وسائل الإعلام تظهر الخرائط الخضراء بدلاً عن الخرائط الحمراء السوفيتية السابقة.

الملاحق:

الملحق رقم (1) وثيقة الإعلان عن قيام مجلس التعاون الخليجي عام 1981م. الموقع الرسمي للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي https://gcc-sg.org

وثيقة إعلان
قيام مجلس التعاون الخليجي

عقد وزراء خارجية دول قطر والسعودية والكويت والبحرين ودولة الإمارات وسلطنة عمان مؤتمراً لهم في الرياض يوم 4 فبراير 1981 م حيث حققوا إنجازاً كبيراً توج جهد عمل متواصل من أجل التنسيق والتعاون بين الدول الست.

وقد ظهر حرص الوزراء الستة على صدور هذه المبادرة من خلال كثافة وطول مدة الاجتماعات التي تمت في هذا اليوم وإصرارهم على قيام مجلس التعاون الخليجي.

وفي ختام اجتماعات الوزراء وقع الوزراء الستة على وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون الخليجي معلنين بداية مسيرة التعاون بين الدول الست.

وأصدر الوزراء بياناً بهذه المناسبة تلاه سمو الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي وفيما يلي نصه:

نص البيان:

إدراكاً من كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة نابعة من عقيدتها المشتركة وتشابه أنظمتها ووحدة تراثها وتماثل تكوينها السياسي والاجتماعي والسكاني، وتقاربها الثقافي والحضاري ورغبة من هذه الدول في تعميق وتطوير التعاون والتنسيق بينها في مختلف المجالات بما يعود على شعوبها بالخير والنمو والاستقرار.

الملحق رقم (2) البيان الأمريكي – السوفيتي المشترك بإدانة الغزو العراقي للكويت، موقع العربي الجديد https://www.alaraby.co.uk

وثيقة

البيان الأمريكي ـ السوفيتي المشترك

الصادر في 3 أغسطس 1990

في شأن إدانة الغزو العراقي للكويت

إن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، بصفتهما أعضاء في مجلس الأمن، التابع للأمم المتحدة، يعتبران أمراً مهماً، أن يدين مجلس الأمن، فوراً، وبحزم، العدوان السافر، وغير الشرعي، الذي قامت به القوات المسلحة العراقية ضد الكويت. إن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، يعتبران أمراً مهماً، وأساسياً، أن يتم التنفيذ الكلي، والفوري، للقرار الصادر عن مجلس الأمن.

إن ممارسات العراق، تناقض المبادئ الأساسية، التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي. ورداً على هذا الانتهاك الصارخ للمعايير الأساسية، التي تشكل سلوكاً متحضراً، فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، قد قاما، كل منهما على حِدة، بتحركات. ومن هذه، بصفة خاصة، قرار الاتحاد السوفيتي بإيقاف أي إمدادات من الأسلحة للعراق. بينما قامت الولايات المتحدة، من جانبها، بتجميد الأرصدة، التي تملكها الكويت في مصارفها.

إن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، يكرران نداءهما، الموجّه للعراق، بسحب جميع قواته من الكويت، دون أي شرط مسبق. إن السيادة والاستقلال الوطني والسلطة الشرعية ووحدة التراب، يجب أن تسترَدّ وتضمن لدولة الكويت

إن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، مقتنعان بأن يجب على الجماعة الدولية، ليس فقط أن تدين العدوان، ولكن عليها، أيضاً، أن تتخذ خطوات عملية للرد عليه.

إن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، لن يلجأ إلى اتخاذ خطوات غير عادية. بل يناشدان معاً الجماعة الدولية بأكملها، لكي تنضم إليهما، وتوقف كافة الإمدادات من الأسلحة إلى العراق، وذلك على مستوى دولي.

إن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، يناشدان، أيضاً، المنظمات الإقليمية، وخاصة جامعة الدول العربية، وجميع الدول العربية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، لكي تتخذ هذه المنظمات كافة الخطوات الممكنة، من أجل ضمان تنفيذ القرار، الصادر عن مجلس الأمن، التابع للأمم المتحدة.

إن على الحكومات، التي تلجأ إلى العدوان السافر، أن تدرك بأن الجماعة الدولية عازمة على عدم الرضوخ للعدوان، أو بذل المساعدة له.

الملحق رقم (3) القرار رقم 678 القاضي باستخدام القوة العسكرية ضد العراق وفق البند السابع في حال عدم الانسحاب من الكويت.https://www.alaraby.co.uk

نص قرار مجلس الأمن الرقم 678

في 29 نوفمبر 1990

قرار مجلس الأمن الذي يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت باستخدام "جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ" قرارات المجلس بشأن هذه الحالة ما لم يمتثل العراق تماما لهذه القرارات في 15 كانون الثاني/ يناير 1991، أو قبله

القرار 678 (1990)، 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1990

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى، قراراته 660 (1990) المؤرخ 2 آب/ أغسطس 1990 و 661 (1990) المؤرخ 6 آب / أغسطس 1990 و 662 (1990) المؤرخ 9 آب/ أغسطس 1990 و664 (1990) المؤرخ 18 آب/ أغسطس 1990 و 665 (1990) المؤرخ 25 آب/ أغسطس 1990 و 666 (1990) المؤرخ 13 أيلول/ سبتمبر 1990 و 667 (1990) المؤرخ 16 أيلول/ سبتمبر 1990 و 669 (1990) المؤرخ 24 أيلول/ سبتمبر 1990 و 670 (1990) المؤرخ 25 أيلول/ سبتمبر 1990 و 674 (1990) المؤرخ 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1990 و 677 (1990) المؤرخ 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1990، ويعيد تأكيدها.

وإذ يلاحظ أن العراق، رغم كل ما تبذله الأمم المتحدة من جهود، يرفض الوفاء بالتزامه بتنفيذ القرار 660 (1990) والقرارات اللاحقة ذات الصلة المشار إليها أعلاه، مستخفا بالمجلس استخفافا صارخا،

وإذ يضع في اعتباره واجباته ومسؤولياته المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة تجاه صون السلم والأمن الدوليين وحفظهما، وتصميما منه على تأمين الامتثال التام لقراراته، وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق،

1- يطالب بأن يمتثل العراق امتثالا تاما للقرار 660 (1990) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة ويقرر، في الوقت الذي يتمسك فيه بقراراته، أن يمنح العراق فرصة أخيرة، كلفتة تنم عن حسن النية، للقيام بذلك؛

2- يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت، ما لم ينفذ العراق في 15 كانون الثاني/ يناير 1991.

أو قبله، القرارات السالفة الذكر تنفيذا كاملا، كما هو منصوص عليه في الفقرة 1 أعلاه، بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار 660 (1990) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة؛

الملحق رقم (4) خريطة من تصميم الباحث توضح الأحداث السياسية والاقتصادية والعسكرية والسياسة الأمريكية - السوفيتية خلال فترة البحث وانعكاسها على الأمن والاستقرار في الخليج العربي.

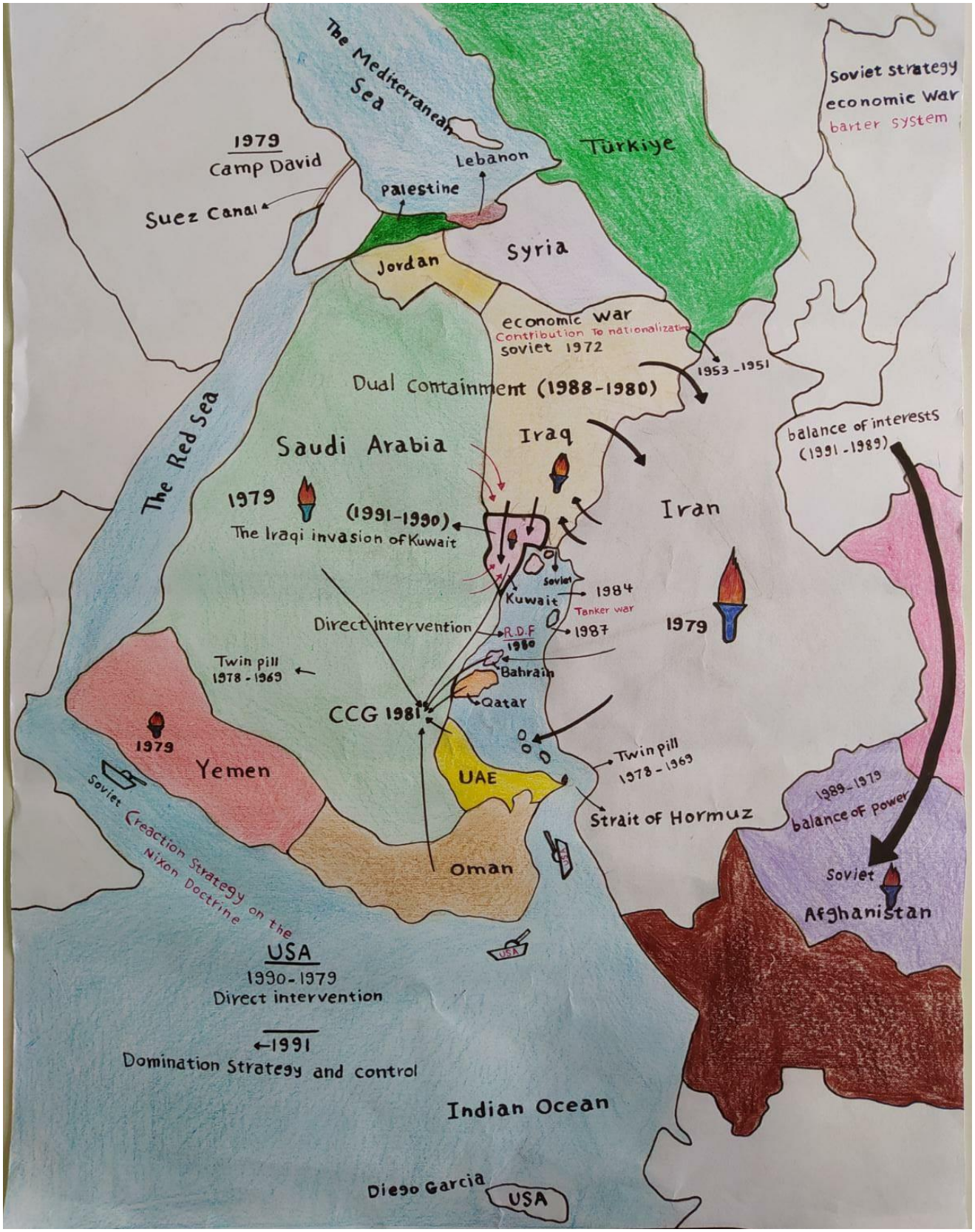

الجداول:

الجدول رقم (1) يوضح القوات العسكرية وأعدادها التي شاركت ضمن قوات التحالف الدولي في حرب الخليج الثانية (1990- 1991م) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ورفض الاتحاد السوفيتي المشاركة بأي قوات عسكرية.

الدولة	عدد القوات العسكرية	نوع المشاركة
الولايات المتحدة الأمريكية	697000 جندي	القيادة المركزية للعمليات
المملكة العربية السعودية	80000 جندي	عمليتي درع وعاصفة الصحراء
المملكة المتحدة	45000 جندي	==========
مصر	35000 جندي	عاصفة الصحراء
فرنسا	18000 جندي	--
سوريا	14500 جندي	عاصفة الصحراء
المغرب	13000 جندي	--
الكويت	9900 جندي	عاصفة الصحراء
عمان	6300 جندي	عاصفة الصحراء
باكستان	5500 جندي	--
كندا	4500 جندي	--
الأمارات العربية المتحدة	4300 جندي	عاصفة الصحراء
قطر	2600 جندي	--
بنغلادش	2200 جندي	--
استراليا	1800 جندي	--
إيطاليا	1200 جندي	طائرات تورنادو
هولندا	600 جندي	قوات بحرية
النيجر	600 جندي	--
السنغال	500 جندي	--
اسبانيا	500 جندي	قوات بحرية
البحرين	400 جندي	--
بلجيكا	400 جندي	--
كوريا الجنوبية	314 جندي	مساندة طبية ونقل
أفغانستان	300 جندي	--
الأرجنتين	300 جندي	قوات بحرية
النرويج	280 جندي	--
التشيك	200 جندي	عمليتي درع وعاصفة الصحراء
اليونان	200 جندي	--
بولندا	200 جندي	قوات بحرية ومساندة طبية
الفلبين	200 جندي	مساندة طبية
الدانمارك	100 جندي	--
المجر	50 جندي	--

الجدول رقم (2) يوضح أهم المشاريع الاقتصادية التي تضررت خلال حرب الخليج الثانية (1990-1991م) في العراق والكويت.

ت	نوع المشاريع	عدد المشاريع المتضررة
1	النقل والمواصلات (شبكات طرق واسعة - طيران مدني- سكك حديد)	589
2	مشاريع الإسكان والتعمير جسور- مباني- مجمعات سكنية).	378
3	المجال التجاري (أسواق مركزية- مراكز توزيع).	451
4	منشآت التصنيع العسكري	58
5	قطاع النفط (آبار نفطية- محطات تكرير- محطات ضخ).	947
6	مراكز هيئة التخطيط	27
7	الخدمات العامة والبلدية	963
8	الخدمات المالية والمصرفية	438
9	الخدمات الزراعية والري	317

الجدول رقم (3) يتضمن القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بالتوافق الأمريكي – السوفيتي على فحواها بخصوص الاجتياح العراقي للكويت.

رقم القرار	فحوى القرار
660	إدانة الغزو العراقي للكويت
661	فرض مقاطعة دولية اقتصادية ضد العراق
662	عدم شرعية ضم الكويت إلى العراق
664	مناقشة وضع الأجانب والبعثات الدبلوماسية في العراق والكويت
665	التأكيد على التطبيق الكامل للقرار 661 المتعلق بالعقوبات الاقتصادية
666	مراعاة الظروف الإنسانية في العراق والكويت
667	تطبيق اتفاقيتي فيينا لعامي 1961و1963 فيما يخص البعثات الدبلوماسية
669	تقديم مساعدات للعراق وفق المادة 50 من ميثاق الأمم المتحدة
670	فرض المقاطعة الجوية بالإضافة للمقاطعة البرية والنهرية
674	اتخاذ إجراءات إضافية في حال عدم امتثال العراق للقرارات
677	إدانة التغيير الديمغرافي من قبل العراق
678	استخدام القوة العسكرية وفق الفصل السابع في حال عدم التجاوب العراقي
686	يتعلق بإنهاء الحرب الدائرة ضد العراق والتزام العراق بكافة القرارات

.

قائمة المصادر والمراجع:

- الوثائق:

1- الوثائق المتعلقة بالعلاقات البريطانية - الكويتية منذ الحماية البريطانية في عام 1899م، وحتى الاستقلال في عام 1961م، الصادرة عن الأرشيف الكويتي، عن موقع مركز البحوث والدراسات الكويتية،

https://www.crsk.Ku

- وثيقة الحماية البريطانية على الكويت عام 1899م.

- وثيقة اتفاقية العقير 1922م.

- وثائق إلغاء الحماية البريطانية وإعلان استقلال الكويت عام 1961م.

2- وثائق المجلس الوزاري للدول العربية المصدرة للنفط (أوابك)، البيانات الصادرة عن المجلس في 1973/10/17. الموقع الرسمي لمجلس وزراء منظمة أوابك https://oapekorg.org وهي:

- بيان صادر عن الديوان الملكي السعودي حول وقف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية في 1973/10/17، وثائق موقع مقاتل.

- الكويت تعلن وقف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية، في 1973/10/12.

- وثيقة الإعلان السعودي عن خفض إنتاج النفط في 1973/10/19م.

3- وثائق الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي:

- وثيقة الإعلان عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 4/ شباط/ 1981م.

- وثائق مجلس التعاون الخليجي، النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الموقع الرسمي للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي. https://gcc.gs.org

- كلمة الرئيس العراقي صدام حسين في افتتاح القمة الرابعة لمجلس التعاون العربي في عمّان الصادرة في 24 شباط 1990م . الموقع الرسمي إبراهيم الشاهد. https://www.com/@underlined2020

- خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش، مبادئ السياسة الأمريكية في الخليج العربي تجاه الأزمة العراقية – الكويتية، موقع التامي، الكويت https://www.youtube. Altamikwt com.

- خطاب الرئيس بوش أمام الكونغرس الأمريكي، والإعلان الرسمي عن تحرير الكويت، في1991/3/6م، https://www.youtube.com

- vitality Ignatenko, chief of the preservice of soviet presidents brief 0n 22February 1991.

- president Bush's statement 0n 22 February 1991.

- Soviet Government statement on 24 February 1991.

المذكرات:

- ألكسندر بيلونوغوف: الدبلوماسية السوفيتية في فترة حرب الخليج، ج2، قناة روسيا اليوم، برنامج رحلة في الذاكرة، ت: خالد الرشد، للمزيد انظر: موقع قناة روسيا اليوم https://arabic.rt.com

- بريماكوف، يفغيني: يوميات بريماكوف في حرب الخليج، بيروت، كامبيو للنشر، ط1، 1991.

- بريجنسكي، زبيغنيو: رؤية استراتيجية، ت: فاضل جتكر، بيروت، دار الكتاب العربي، 2012.

- شوارتزكوف، نورمان: شوارتزكوف في الخليج، ت: حسام الدين متولي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1993.

- مذكرات القائد الأمريكي نورمان شوارتزكوف، التحضير الأمريكي - السعودي لعاصفة الصحراء، الموقع الرسمي قناة العربية: www.alaraby.com

- مارغريت تاتشر: مذكرات، نقلاً عن محافظة، علي: حروب الخليج، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2012م.

- جيمس بيكر: مذكرات سياسة الدبلوماسية، ت: مجدي شرشر، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2002.

- نيكسون، ريتشارد: مذكرات، ت: سهيل زكار، دمشق، دار حسان للطباعة والنشر، ط1، 1983.

- المصادر والمراجع العربية:

- إبراهيم، حسن علي، الكويت " دراسة سياسية"، بيروت، دار النهار، ط1، 1972.

- أبو الوفا، أحمد: مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة دولية (دراسة مقارنة)، القاهرة، دار النهضة العربية، ط1، 1996.

- إدريس، محمد: النظام الإقليمي للخليج العربي. ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006.

- إسماعيل، محمد صادق: مجلس التعاون الخليجي في الميزان، القاهرة، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

- أسيري، عبد الرضا: الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، إنجازات- إخفاقات- تحديات، مطابع القبس التجارية، الكويت، ط1، 1993.

- الأشعل، عبد الله: قضية الحدود في الخليج العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط1، 1978.

- الأعظمي، وليد حمدي: العلاقات السعودية - الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة (1965-1991)، لندن، دار الحكمة، ط1، 1992.

- برجاس، حافظ: الصراع الدولي على النفط العربي، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، 2000.

- بزاز، سعد: الحرب السرية خفايا الدور الإسرائيلي في حرب الخليج، بغداد، المكتبة العالمية، ط1، 1985.

- بزاز، سعد: حرب تلد أخرى" التاريخ السري لحرب الخليج"، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط3، 1993.

- بزاز، عبد الرحمن: العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، القاهرة، ط1، 1960.

- بستكي، نصرة عبدالله: أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت، د.ط، د. ت.

- بشارة، عبدالله يعقوب: عبدالله بشارة بين الملوك والشيوخ والسلاطين، الكويت، المركز الدبلوماسي للدراسات، ط1، 2005.

- بشارة، عبدلله يعقوب: مجلس التعاون الإنجازات والتحديات، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، ط2، 1989.

- بشارة، يعقوب عبدلله: تجربة مجلس التعاون الخليجي.. خطوة أم عقبة في طريق الوحدة العربية، عمان، منتدى الفكر العربي، ط1، 1985.

- بو سلطان، محمد: مبادرة القانون الدولي العام، دار الغرب للنشر، الجزائر، ج2، 2002.

- تميمي، عبد المالك: أبحاث في تاريخ الكويت، دار قرطاس للنشر، الكويت، ط1، 1988.

- جمال، وليد محمود: إيران دراسة عن الثورة والدولة، القاهرة، دار الشروق، ط1، 1997.

- جمل، شوقي؛ إبراهيم، عبدلله: تاريخ مصر المعاصر، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع. ط1، 1997.

- جيف، سميونز: استهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأمريكيـة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004.

- حسن، إبراهيم محمد: الصراع الدولي في الخليج العربي " الغزو العراقي للكويت"، الكويت، مؤسسة الشراع العربي، ط1، 1996.

- حماوي، شمران: النظم السياسية والدستورية في الشرق الأوسط، بغداد، شركة النشر الأهلية، ط1، 1964.

- رجب، يحيى حليمي: أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1999.

- رجب، يحيى حليمي: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دراسة سياسية اقتصادية، دار العروبة، النشر والتوزيع، الكويت، ط2، 1988.

- رميحي، محمد غانم: الخليج ليس نفطاً "إشكالية التنمية والوحدة، الكويت، (د. ن)، ط1، 1983.

- ساعاتي، أمين: مجلس التعاون الخليجي ومستقبله، دار الفكر العربي النشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1997.

- سلطان، غانم: الغزو العراقي للكويت: قراءة موجزة في جوانب من إشكالية الأزمة، مطابع الوزان العالمية، الكويت، ط1، 1994.

- شادي، خالدة: الموقف الأوروبي الغربي إزاء أزمة الخليج، القاهرة، جامعـة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ط1، 1991م .

- شتا، إبراهيم الدسوقي: الثورة الإيرانية "الصراع الملحمة النصر"، الزاهرة للإعلام العربي، القاهرة، ط1، 1986.

- شمري، مصطفى: عسكرة الخليج "الوجود العسكري الأمريكي في الخليج"، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2013.

- شهابي، عمر هشام: اقتلاع الجذور "المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، ج1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 2012.

- صالح، حبيب؛ ويوفا، محمد: قضايا عالمية معاصرة، دمشق، جامعة دمشق، كلية الآداب، ط1، 1999.

- عامر، كمال: الدور المصري في حرب تحرير الكويت، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2002.

- عبد الجليل، رضوى أحمد: الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية "دراسة حالة العراق لبنان"، المركز الديمقراطي العربي، بيروت، ط1، 2016.

- عبد لله، أمين محمود: أصول الجغرافيا السياسية المعاصرة، القاهرة، مكتبة النهضة، ط1، 1976.

- عبده، إبراهيم: دولة الكويت الحديثة، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، ط1، 1962.

- عبيد، نايف علي: دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، ط2، 2008.

- عبيد، نايف علي: مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1996.

- عبيدي، عبد الرحمن: العلاقات العراقية - الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، بغداد، ط2، 2011.

- عجمي، ظافر محمد: أمن الخليج العربي "تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006.

- عدوي، محمد: حرب الخليج وأمن الخليج، القاهرة، مركز المحروسة للطباعة والنشر، ط1، 1998.

- عقاد، صلاح: التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، مكتبة الأنجلو- المصرية، ط1، 1983.

- علي، محمود محمد: الاستراتيجية الأمريكية لتفتيت وتقسيم الوطن العربي، الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2018.

- علي، محمود محمد: التدخل الأمريكي في الخليج العربي، الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2018.

- عوضي، عبدلله: مجلس التعاون لدول الخليج العربية (قضايا الراهن وأسئلة المستقبل)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008.

- غبرا، شفيق: الكويت دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع، د ن، القاهرة، ط1، 1995.

- غسان سلامة: المجتمع والدولة في المشرق العربي" مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987.

- قاسم، جمال زكريا: الخليج العربي، دراسة لتاريخه الحديث والمعاصر 1945 - 1971، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ط1، 1974.

- قاسم، جمال زكريا: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج4، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1996.

- قاسم، جمال زكريا: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج5، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1996.

- قاسم، جمال زكريا: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقعه الدولي والإقليمي والعربي، ندوة مجلس التعاون الخليجي، جامعة الكويت، الكويت، ط1، 1993.

- القحطاني، عبد القادر: دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الدوحة، قسم الدراسات والبحوث، ط1، 2008.

- القرني، علي حسن: مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات، الرياض، مكتبة عبيكان، ط1، 1997.

- متّى، أنطوان، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية (1798- 1978)، بيروت، دار الجيل، ط1، 1993

- محافظة، علي: حروب الخليج "مذكرات نيكسون عن الحرب العراقية- الإيرانية"، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2012.

- محجوب، عزام؛ النحال، محمد: حرب الخليج البعد الاقتصادي والرهان الدولي، مؤسسات الكريم بن عبدلله، د م، د ت.

- محمود، حمد سليمان: الكويت ماضيها وحاضرها، بغداد، المكتبة الأهلية للطباعة والنشر،، ط1، 1968.

- مدني، عبدلله: الخليج العربي والمحيط الآسيوي الفرص والتحديات، دار قرطاس للنشر، الكويت، ط1،2002.

- المسفر، محمد صالح: التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي، المركز العلمي للإدارة والاقتصاد، قطر، الدوحة، ط1، 1998.

- المسفر، محمد صالح: العلاقات الخليجية - الخليجية معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة (1971- 2018)، قطر، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2008.

- المسلماني، عبدالله عبد اللطيف: قانون مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2010.

- مقلد، إسماعيل صبري: دبلوماسية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مراجعة تحديات الأمن والتعاون، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 1998.

- مكاوي، نجلاء وآخرون: الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، الفخر للدراسات والأبحاث، د م، ط1، 2015.

- ناصر، علي ناصر: مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، بيروت، دار الفارابي، ط1، 2013.

- النقيب، خلدون: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، د ن، بيروت، ط1، 1987.

- هيكل، محمد حسنين: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات، ط1، 1992.

- هيكل، محمد حسنين: مدافع آية الله- قصة إيران والثورة، القاهرة، دار الشروق، ط1، 1982.

- المجلات والدوريات:

- أبو صليب، فيصل مخيط: تطور العلاقات بين الكويت والاتحاد السوفيتي (1961- 1991)، الكويت، *مجلة العلوم السياسية*، العدد (59)، 2020.

- أبو طالب، حسن: "إيران وانعكاسات التسوية مع العراق"، *مجلة السياسة الدولية*، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (102)، تشرين أول 1990.

- أسطل، كمال محمد: نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليج العربية، *سلسلة دراسات استراتيجية*، أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (33)، 1999.

- بسيوني، درية: الاستراتيجية الأمريكية في الخليج الثوابت والمتغيرات، *مجلة الفكر الاستراتيجي العربي*، القاهرة، العدد (41)، 2007.

- بشارة، عبدالله يعقوب: تجربة مجلس التعاون الخليجي خطوة أم عقبة في طريق الوحدة العربية، الكويت، *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، العدد (50)، نيسان 1987.

- بشارة، عبدالله يعقوب: دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية، بيروت، *مجلة المستقبل العربي*، العدد (79)، 1987.

- حداد، أحمد عبيد: تجربة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، *مركز الدراسات الدولية*، القاهرة، العدد (31)، د.ت.

- خطيب، إبراهيم: التنمية والمشاركة في أقطار الخليج، بيروت، *المستقبل العربي*، العدد (6)، 1982.

- خطيب، عمر: الإنماء السياسي الخليجي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة الكويت: *مجلة العلوم الاجتماعية*، العدد (4)، 1985.

- خليفة، محمد: "التحالف الاستراتيجي بين واشنطن وأنقرة يهدد أوروبا الموحدة"، *مجلة الشراع*، بيروت، العدد (492)، 9 أيلول 1991.

- رسلان، هاني: دول المجتمع الخليجي وإشكالية الأمن الذاتي، *مجلة السياسة الدولية*، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (102)، تشرين أول 1990.

- زهرة، السيد: استراتيجية القوتين العظميين وقضايا الأمن في الخليج، *مجلة الفكر الاستراتيجي العربي*، بيروت، العدد (2)، 1982.

- السرجاني، خالد: جذور الأزمة بين الكويت والعراق، *مجلة السياسة الدولية*، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (102)، تشرين أول 1990.

- سلمان، عامر؛ التميمي، جاسم: موقف دول الخليج العربي من الانسحاب البريطاني، العراق، *مجلة كلية التربية في الجامعة المستنصرية*، العدد (94) ،2016.

- عبد لله، عبد الخالق: التوترات في النظام الإقليمي الخليجي، *السياسة الدولية*، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد (132)، أبريل 1998.

- عبدلله، ثناء فؤاد: "الأردن وأزمة الاختيار الصعب"، *مجلة السياسة الدولية*، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (102)، تشرين أول 1990.

- عطية، جمال صبحي: الظاهرة الخمينية والصراع على السلطة، مركز دراسات الخليج العربي، سلسلة إيران والخليج العربي، عدد (17)، البصرة، 1983.
-علي، سليم: التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي، *مجلة دراسات دولية*، القاهرة، العدد 54، د.ت.

- عوض، داليا مؤنس: أسباب الثورة في إيران1979، *مجلة بحوث الشرق الأوسط*، القاهرة، العدد (40)، 2016.

- غالي، بطرس: أزمة الخليج وقضايا ما بعد الأزمة"، *مجلة السياسة الدولية*، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (105)، تموز 1991.

- مهابة، أحمد: "إيران وأمن الخليج"، *مجلة السياسة الدولية*، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (105)، تموز 1991.

- ياسين، حشوف: منطقة الخليج العربي المكانة والبعد الجيو - استراتيجي، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، دفاتر السياسة والقانون، العدد (19)، 2018.

- الرسائل العلمية:

- الأخضري، إيمان: العلاقات الإيرانية الخليجية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، أطروحة دكتوراة، إشراف: بوحنية قوي، الجزائر، جامعة محمد خيضر- بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2018م.

- الجرمان، سرور: دستور النظام الكويتي وعملية صنع القرار السياسي، القاهرة، جامعة بور سعيد، قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير، إشراف: أحمد العايدي- جمال زهران، د. ت.

- الزيادي، شيماء: النفط العربي الخليجي في سياسة الولايات المتحدة 1973- 1980، العراق، جامعة الكوفة، رسالة ماجستير، إشراف: مقدام عبد المحسن الفياض، 2013.

- الشراري، فلاح: العلاقات السعودية - الأمريكية وأثر النفط فيها 1974- 2011، الأردن، جامعة مؤتة، رسالة ماجستير، إشراف: عبد الفتاح الرشدان، 2011.

- شفيق، عبير وفيق: دراسة في نشأة مجلس التعاون وموقفه من القضايا الإقليمية، رسالة دكتوراه، إشراف: عفراء عبد الكريم، جامعة بغداد، 2020.

- قادري، مليكة: مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية التدخل الأمريكي في العراق "دراسة حالة"، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: عبد الرزاق حميدي، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، باتنة ،2009.

- قلمون، صورية: العامل الاقتصادي في استراتيجية الولايات المتحدة في الخليج العربي بين عامي (1971- 1991م)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، رسالة ماجستير، إشراف: محمد قوجيل، 2011م.

الموسوعات:

- شاكر، محمود، موسوعة تاريخ الخليج العربي، الأردن، عمان، دار أسامة للنشر، ط1، 2003.

- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون: الموسوعة السياسية، ج1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، ط1، 1990.

- الندوات البحثية والتقارير بصيغة كتاب:

- أزمة الديموقراطية في الوطن العربي، ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1984.

- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دول مجلس التعاون (لمحة إحصائية)، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء ،2012.

- تقرير منظمة العفو الدولية، حالة حقوق الإنسان في العالم، لندن، ط1، 2013.

- الحمد، تركي: الأسباب الموضوعية والمبررات الأيديولوجية للغزو العراقي للكويت ـ من أعمال المجلس الوطني للثقافة عن الغزو العراقي للكويت، آذار 1994، ط1، الكويت 1995.

- المجموعة الدولية للأزمات العالمية، التحدي الطائفي في البحرين، المنامة، ط1، 2005.

-المصادر والمراجع المترجمة:

- براون، سيوم: وهم التحكم (القوة والسياسة الخارجية في القرن 21)، ترجمة: فاضل جكتر، بيروت، شركة الحوار الثقافي، ط1، 2004.

- زلوبن، نيكولاي: الخليج في سياق السياسة الخارجية الروسية "المصالح الدولية في منطقة الخليج"، أبو ظبي، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2006.

- سالينجر، بيار؛ لوران، أريك: المفكرة المخفية لحرب الخليج، ترجمة محمد مستجير، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، 1991.

- غورباتشوف، ميخائيل: البيروسترويكا، ترجمة عباس خلف، بغداد، شركة المعرفة، ط1، 1990.

- غورباتشوف، ميخائيل: غورباتشوف ومكانة الانقلاب "ثلاثة أيام هزت العالم"، باريس، ترجمة فؤاد حطيط. دار عام ألفين، ط1، 1992.

- فيدال، ديمونيك؛ آلان، غريش: الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنة، ترجمة إبراهيم العريس، قبرص، دار قرطبة، 1991.

- كوبر، أندرو سكوت: قبل سقوط الشاه بقليل "اتفاق النفط السري الذي أطاح بشاه إيران"، ت: حمد العيسى، دار مدراك للنشر، دبي، ط1، 2014.

- لاريجاني، محمد جواد: مقولات في الاستراتيجية الوطنية (شرح نظرية أم القرى الشيعية)، ت: نبيل علي العتوم، لندن، مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، 2013.

ـ المصادر والمراجع من الكتب الأجنبية:

- Anthony, H. Cordesman: " The Gulf and the west strategic relations and realities edit, west Press, Mancyl, (1988).
- Asiri, Abdul Roda: Kuwait Foreign Policy, City State in world Politics, Westview - Special Studies on the Westview Press. Boulder, San Francisco, (1990).
- Assiri, Abdul Reda: Kuwait's Foreign policy, City State Politics, optic ,1992.
-Pearson, Interaction in an International Political subsystem, The middle East,1964.
- Casey, Michael: The History of Kuwait, published by green wood press,2007
- Holden, D: The House of Saud, Holt Rinehart, New York, (1982).
- Jimmy carter: keeping faith, Memoirs of A President (New Yurok), Bantam, Inc,(1982).

Johnson. B: The vantage point, New York,
(1971).
- letter from president saddam Hussein to soviet Mikhail Gorbachev in reply to his litter of 18 January 1991.

- McDowall, D: A modern History of The Kurds, London, (2005).
- Nakhleh. Emile: The Gulf Cooperation Council-Policies-Problems and Prospects, New York, (1986).
- Remarks and an Exchange with reports the House Waite on the Iraqi Invasion of Kuwait August 2, 1990.

- Resolution 598 in 1987, Adopted by the security council to an end all military actions between Iraq and Iran.

- schofield, Richard: Arabian Boundaries Disputes, (Iraq – Kuwait 1940- 1992), Oxford Archive, (1992).

- Wolf, Ronald: The United States and Arabia the Gulf. Georgetown University, Washington, (1980).
- yargin, Daniel: The prize, The Opek Quest for oil, money and Power, New York, (1991).

- المصادر والمراجع من الإنترنت:

- الحمداني، رعد: خفايا الحرب الإيرانية - العراقية، قناة روسيا اليوم، برنامج رحلة في الذاكرة، ت: خالد الرشد، موقع قناة روسيا اليوم https://arabic.rt.com.

- الراوي، عبد الستار: رحلة في الذاكرة، ت: خالد الرشد، ، ملابسات اندلاع الحرب، قناة روسيا اليوم ، https://arabic.rt.com

- العتوم، نبيل: الجغرافيا السياسية كإطار تحليلي لقياس قوة إيران. للمزيد انظر موقع المنهل: https://platform.almanhal.com

- العلي، صلاح عمر: برنامج شاهد على العصر، قناة الجزيرة، ت: أحمد منصور، لقاء مع صلاح عمر العلي مندوب العراق الدائم لدى الأمم المتحدة 1982-1979،" صدام يستولي على السلطة ويُعدّ للحرب مع إيران"، قناة الجزيرة على اليوتيوب: ..https://www.youtube.com/channel/ucmyl

- سترو، جاك: التعاون "الإسرائيلي" - الإيراني خلال الحرب العراقية - الإيرانية، قناة العربي، برنامج وفي رواية أخرى: لقاء مع وزير الخارجية البريطاني جاك سترو (2001 - 2006)، موقع قناة العربي: https://m.youtube.com

- آل سعود، فيصل بن سلمان: إيران والسعودية سياسة القوة في مرحلة انتقالية (1968- 1971م)، جريدة الرياض، العدد (13980)، موقع جريدة الرياض، للمزيد: www.alriyadh.com

- البنتاغون يحصي خسائر العراق في حرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء)، موقع شبكة الساعة، للمزيد: https://alssaa.com

- التعاون الأمريكي - الإسرائيلي خلال الحرب على العراق وما بعدها، موقع مركز الأمة: https://alummacenter.com 18/ 7/ 2022

- التورط السوفيتي في الحرب العراقية- الإيرانية، عن موقع https://stringfixer.com 8/5 /2022

- التيارات السياسية في الكويت، حركة القوميين العرب، الكويت، مكتب الإعداد والتثقيف، ص11، للمزيد انظر: https://taqadomi.com-

- الحلو، ميادة: الاحتلال السوفيتي لأفغانستان، المجلة العلمية لكلية الآداب. للمزيد: انظر: https://artdau.journals 23/5/ 2022

- الخلاقي، عبد الهادي: التركيبة السكانية لدول الخليج العربي، للمزيد: https://www.ssaid.net
- الضعيان، عبدلله: العلاقات الأمريكية الإيرانية الوجه الآخر، من موقع https://search.emarefa.net 11/ 7 / 2022
- العلاقات الإيرانية - الأمريكية قبل وبعد الثورة الإيرانية عام 1979م، 2022/7/25م:
https://www.politics-dz.com.
- العلاقات العراقية الكويتية: المطالبة الأولى بضم الكويت إلى العراق في عهد الملك غازي، للمزيد:
https://rassef22.net
- العلي، صلاح عمر: صدام يستولي على السلطة ويعد للحرب مع إيران، قناة الجزيرة، برنامج شاهد على العصر، ج2، https://youtube.com/channel/cumyl…
- الفيصل، تركي: دور السعودية في تحييد الموقف السوفيتي في حرب الخليج الثانية، قناة المحور الإلكترونية، برنامج الصندوق الأسود، موقع قناة المحور https://almehwar/channel.net
- القدومي، فاروق: شهادة للتاريخ العرب تآمروا على العراق، والرئيس مبارك لعب دوراً تحريضياً في القمة، صحيفة رأي اليوم، للمزيد انظر: www.raialyoum.com
- المخطط الأمريكي للسيطرة على منابع النفط، ج2، للمزيد:
-المصري، أحمد: الاستراتيجية الأمريكية والشرق الأوسط" المنطق النظري والتطبيقات العملية"، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، الألوكة الثقافية، للمزيد: https://www.alukah.net 16/8/2022
- المطيري، نايف؛ وآخرون: العلاقات الكويتية العراقية "الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، للمزيد انظر: https://www.kuna.kw
- النفيسي، عبدلله: الخطة الإسرائيلية لاحتلال منابع النفط في الخليج العربي، قناة الجزيرة، برنامج بلا حدود، ت: أحمد منصور، (2010)، 2022/4/17. موقع قناة الجزيرة، للمزيد:
-https://www.youtube.com/chanel/ucmyl.
- النفيسي، عبدلله: السفير الإيراني أبلغ الكويت بالغزو، قناة المحور الإلكترونية، برنامج الصندوق الأسود، ت: عمار التقي، لقاء مع الدكتور عبدلله النفيسي، https://almehwar.channel.net
- بدرالدين، عبد الحميد: التجمعات السياسية في الكويت، موقع الجزيرة https://www.algazeera.net
- بشارة، عبدلله: فكرة تأسيس مجلس التعاون الخليجي، الإخبارية السعودية، لقاء مع أمين عام لمجلس التعاون الخليجي بتاريخ 2021/12/5، للمزيد: ekhbariahtv@sbc.sa 2022/9/3
- تاريخ الحضور العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، أضواء للبحوث والدراسات، للمزيد: https://adhwaa.net 16/8/2022

- جيف، سميونز: عراق المستقبل - السياسة الأمريكية في تشكيل الشرق الأوسط " الانهيار الاجتماعي"، https://shraaka.net
- حقائق جديدة عن الثورة الإيرانية وعلاقاتها، للمزيد:https://sputnikarabic.ae
- رسول، فاضل: العراق- إيران "أسباب وأبعاد النزاع، المعهد النمساوي للسياسة الدولية"، د م، د ت. https://ar.quora.com
- شريف، سوسن جبا: الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية بين عامي (1971- 1988)، للمزيد انظر: https://alaqsaa.com
- شعيب، علي: تحولات صراع الغرب على الخليج العربي: https://alyoum8.net 28/ 5 /2022
- عصام، وائل: شبح حرب الناقلات في الخليج العربي، القدس العربي، 2019، للمزيد انظر: https://www.alqus.co.uk
- كلمة الرئيس التركي تورغوت أوزال التي شرح فيها موقف بلاده من الغزو العراقي للكويت، للمزيد: www.palestine- studies.org
- كمال، جمال: الأخطاء القاتلة شاهد على يوميات حرب الخليج الثانية، للمزيد انظر: www.akhtaaqatlh.ar
- مجلس التعاون الخليجي، قناة الجزيرة، للمزيد انظر: https://www.algazeera.nej
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فكرة التأسيس "الدور الكويتي والإماراتي في تشكيل النواة الأولى للمجلس" للمزيد انظر: https://www.kuna.net.ku
- وثيقة إعلان الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي عن تأسيس مجلس التعاون الخليجي وأهدافه،1981/2/4 للمزيد انظر:https://youtube.com/c/Fnews_Arabic
- وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، مسيرة السلام عوامل وممكنات الحل السياسي، للمزيد انظر: https://info.wafa.ps
- وكالة الأنباء الكويتية "كونا": التعاون الخليجي في ذكرى تأسيسه ال 38، موقع وكالة الأنباء الكويتية:
- وكالة الأنباء الكويتية (كونا): منظمات المجتمع المدني في الكويت، مركز الثقافة والفنون والآداب، للمزيد انظر: https://www.kuna.net.ku 2022/9/7
- وكالة الأنباء الكويتية كونا: منظمات المجتمع المدني في الكويت، مركز الثقافة والفنون والآداب، للمزيد انظر: https://www.kuna.net.ku 2022/9/7
- وكالة الأنباء الكويتية: مجلس التعاون الخليجي "جهود كويتية في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، للمزيد انظر: https://www.kuna.net.kw

- يماني، أحمد: أثر قطع النفط العربي عن الدول الغربية، قناة AP الأمريكية: لقاء مع وزير النفط السعودي، (1973)، 2022/6/23. قناة Ap الأمريكية على الرابط: https://www.AParchive.com/
- يوسف، كاتيا: أسرار الشراكة الأمريكية - السوفيتية، موقع العربي الجديد، 2020، للمزيد انظر: www.alaraby.co.uk

Abstract

The aim of this studyis to analyze the impact of the US-Soviet competition in the Arabian Gulf region, especially after the British withdrawal from the Arabian Gulf in 1971, which political and security vacuum in an area of great economic importance. And the created strategy in the regional and international accounts. The research also touched on the political and military developments since 1979, such as The Soviet invasion of Afghanistan, and Iranian revolution, and the Iran-Iraq war, Which opened the door wide In front of direct American intervention in the Arabian Gulf, And break the balance which the Soviet Union tried to impose at the international level, As a result of strategy in dealing with shifts in American and Soviet politics, And change in tools and methods This was reflected in the political and economic reality of the Arab Gulf the region states The countries of the region have become bound by international developments, and policies Which contributed to the absence of an independent Gulf policy Not to mention the link with the Western economy as a matter of dependence, and attrition resources and wealth.

The Investigation also dealt with the most important events that witnessed The region is like the establishment of the Cooperation Council Under regional and international conditions that prevailed in that crucial period For the first time after World War II, the use of military force prevailed To impose balance on the regional and international levels and to establish the special interests of each party Especially on the part of the United States, which considered the Gulf region one of the vital areas for American economic interests, so American policy worked to rearrange its cards in light of the policy of containment of regional power during The Iran-Iraq war, in proportion to the protection of oil resources and their supply routes, And repel the Soviet threat that began to expand in the region according to a new strategy. The research methods also refer to the Kuwaiti-Iraqi crisis, and the reactions it caused at all levels in light of the global political developments taking place at the time, which led the bipolar international system to shift towards a system Unipolarity in light of the new Soviet policy, and the stage of reconciliation with the United States, and developments at the international level had an impact on the Kuwaiti-Iraqi crisis, and the serious consequences of this stage for security in the Arabian Gulf region.

Syrian interim government
Ministry of Higher Education
Aleppo University in the liberated areas
Faculty of Arts and Humanities
Department of History

The impact of the US-S0viet rivalry on the political and economic conditions in the Arabian Gulf between (1979- 1991). Kuwait is a model

A dissertation submitted for a doctorate degree in modern and contemporary history

Prepared by the student: Ahmed Azaiter

Supervised by: prof. Dr. Siham Hindawi

1444هـ / 2023م